شؤون فلسطينية

أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٦ — ١٥٨ ـ ١٥٩

شؤون فلسطينية — ١٥٨ / ١٥٩ — أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٦

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 158 - 159, May - June 1986

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Air Mail: Egypt, Lebanon and Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries-Individuals: $40, Institutions: $60; Europe: $60; U.S.A. and elsewhere: $75

الثمن: ١٥ ل. في لبنـان، ١٦ ل. في سوريا، ١ دينار في الاردن والكويت، ١,٥ جنيه في مصر والسـودان، ١,٥ دينـار في العـراق وليبيـا وتـونس، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة، ١٢ درهماً في المغرب، ١٥ ديناراً في الجزائر، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

١٥٨ ـ ١٥٩ أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٦

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣ الثورة الفلسطينية بين استقلالية القرار ومسألة التداخل القومي — د. ابراهيم ابراش

٢٦ «الدياسبورا» اليهودية والتشتت الفلسطيني — محمد الجندي

٤٢ موقف «المجموعة الاوروبية» من الكفاح الفلسطيني المسلح — محمد خالد الأزهري

٤٨ أطماع التوسع الاقتصادي الاسرائيلي — د. فؤاد مرسي

٦٢ موقف الأمم المتحدة من المستوطنات الاسرائيلية خلال حقبة السبعينات — رفعت محمد سيّد أحمد

وثائق

٧٢ اقتراحات منظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط

٧٦ بيان م.ت.ف. حول المخيمات الفلسطينية في لبنان

٧٧ بيان المجلس المركزي الفلسطيني: ضرورة مواجهة التسويات الاستسلامية والصفقات المنفردة

تقارير

٨٠ واشنطن تتبنى «الارهاب الرسمي» وتصعّد حملتها ضد العرب — د. محمد ربيع

٨٦ القضية الفلسطينية في برامج الاحزاب المصرية — حسنين كروم

٩٨ الاتصالات الاسرائيلية ـ الأردنية ومأزق تقاسم السلطة — ربعي المدهون وصلاح عبدالله

مراجعات

١٢٠ كيفية اتخاذ القرار الفلسطيني خلال حرب العام ١٩٨٢ ؟ — يزيد خلف

شهريات

١٢٩ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: تحرك توحيدي والنتائج محدودة — سميح شبيب

١٣٤ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
حرب ضد المخيمات وقمة عربية معلقة أحمد شاهين
١٤١ المقاومة الفلسطينية دولياً:
واشنطن: من فشل إلى آخر محمود الخطيب
١٥٠ المناطق المحتلة:
بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الارض؛
مهرجانات في الجليل والمثلّث والنقب
واضراب وصدامات في الضفة والقطاع خليل السعدي

يوميات
١٦٣ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٨٦/٣/١ إلى ١٩٨٦/٤/٣٠**

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنانة **تمام الأكحل**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام: **صبري جريس**

المراسلات
AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً □ في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً □ في اوروبا ٦٠ دولاراً □ في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

الثورة الفلسطينية بين استقلالية القرار ومسألة التداخل القومي

د. ابراهيم ابراش

يبدو ان التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية دفعت الى تجاوز الكثير من النقاش النظري، حيث ان كل التيارات الفلسطينية شعرت بالخطر الحقيقي الذي يتهدد الثورة الفلسطينية، «يمينها ويسارها». فالبندقية الفلسطينية، والاستراتيجية الفلسطينية، والاستقلالية الفلسطينية، اصبحت جميعها مستهدفة، بغض النظر عن الانتماء الفكري أو الطبقي. كما ان نوعاً جديداً من النقاش والحوار هيمن على الفكر السياسي الفلسطيني، ومداره الموقف من استراتيجية الكفاح المسلح ونوع التحالفات العربية، والاستعداد لمواصلة النضال، او الانسياق وراء الحلول السلمية وتغليب العمل الدبلوماسي والسياسي على العمل العسكري.

القَطرية الفلسطينية ومفهوم الاستقلالية

احتلت مسألة تحديد الخط الفاصل ما بين متطلبات ابراز الشخصية الفلسطينية والاستقلالية الفلسطينية، وبين قومية الانتماء وعروبة القضية، والتداخل ما بين الوطني والقومي في النضال الفلسطيني، مجالاً واسعاً من النقاش، وكانت محوراً لخلاف استشرى في صفوف الثورة، ما بين تياراتها الوطنية، من جهة، والقومية، من جهة أخرى؛ وما بينهما كان التيار الثالث (الماركسي)، الذي، مع ترحيبه ودعوته للاستقلالية الفلسطينية، ابدى تخوفات وتحفظات من ان تتحول الاستقلالية الى اقليمية شوفينية مغلقة، تعزل ذاتها عن مجمل حركة التحرر العربية؛ كما انعكس هذا التباين والخلاف في التصور حول مفهوم الاستقلالية، على حركة المقاومة الفلسطينية مع محيطها العربي، وخصوصاً التطورات الاخيرة او ما سمي بالانشقاق الفلسطيني.

وترجع الدعوة إلى الاستقلالية الفلسطينية وابراز الشخصية الفلسطينية الى نهاية الخمسينات، حيث جاءت هذه الدعوة كرد فعل لسلبية الموقف العربي، وغياب اية خطة عربية فاعلة تعيد إلى الفلسطينيين حقوقهم، او تشعرهم بوجود عمل في هذا الاتجاه. وتعززت الدعوة إلى الاستقلالية الفلسطينية، ووجود عمل فلسطيني خاص بالفلسطينيين، بفعل حدثين لعبا

شؤون فلسطينية، العدد ١٥٨ ـ ١٥٩، أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٦

دور المحرض والحافز لدى الفلسطينيين للسير في هذا الاتجاه. ففي العام ١٩٦١ حدث الانفصال بين مصر وسوريا، وفشلت التجربة الوحدوية بينهما، وهو الامر الذي احبط الكثير من الآمال التي بناها الفلسطينيون على دولة الوحدة. وكان الانفصال بالنسبة اليهم نذير شؤم، دلل لهم على لا جدوى انتظار الوحدة العربية لتعيد اليهم حقوقهم؛ اما الحدث الثاني فهو انتصار ثورة الجزائر في العام التالي، وما عناه هذا الانتصار من امكان الانتصار على الاستعمار، اعتماداً على الذات، ودون انتظار الدعم العربي او الجيوش العربية؛ وهذا عزز الامل وشجع على الدعوة بين الفلسطينيين لتفجير ثورتهم، واثبت لهم اهمية الفعل الذاتي للشعوب.

وقد عبر الفلسطينيون في تلك المرحلة عن سخطهم وعدم رضاهم عن الممارسات الخاطئة للانظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية، وعلى حياة الذل والهوان التي يعانون منها بفعل غياب كيان خاص بهم او حركة سياسية تدافع عن حقوقهم، بحيث كان اي حديث عن الشخصية الفلسطينية او الوطنية الفلسطينية يدان مباشرة، وكانت كلمة فلسطيني جريمة يعاقب عليها القانون[١]. وكادت القضية الفلسطينية ان تندثر او تجمد ويتكاثف عليها الغبار بفعل غياب اصحاب القضية الاصليين[٢].

وعليه، كانت المطالبة بابراز الشخصية الفلسطينية ابرز معالم النهوض الثوري الفلسطيني وأول تكوينات الفكر السياسي الفلسطيني. واخذت «فتح» على مسؤوليتها هذا الموضوع، وتجسدت المطالبة بابراز الشخصية الفلسطينية والاستقلالية الفلسطينية آنذاك بالدعوة إلى إيجاد كيان فلسطيني يجسد الشخصية الفلسطينية. واعتبرت «فلسطيننا» ان «الكيان مطلب اساسي من مطالبنا نحن عرب فلسطين المشردين، وقد طال علينا الزمن ونحن نعيش حياة الذل والهوان والتشرد... والكيان حق شرعي لنا... ان هناك اقساماً عربية من فلسطين، وعلى هذه الاقسام ينبغي ان نشيد صرح حكم وطني ثوري قيادي...»[٣].

ولأن الدعوة القطرية آنذاك تناقض الفكر القومي السائد، وحتى لا تتهم الدعوة الفلسطينية باقامة كيان بالاقليمية او معاداة الوحدة العربية، فقد تصدت «فتح»، من خلال «فلسطيننا» وعلى صفحاتها، لتدافع عن مفهومها للكيان: «اننا لسنا اقليميين حينما نطالب بكيان ثوري لنا نعتبره كفيلاً باستعادة حقوقنا... بل الاقليميون هم اولئك الذين فرضوا انفسهم ممثلين لنا... ويريدون تقرير مصيرنا بكبتنا بالحديد والنار... لم يبق شيء لنا لنتهم بالاقليمية نتيجة التمسك به... فالكيان الذي نطالب به ليس اكثر من وسيلة لتحقيق هدف عظيم للشعب العربي، وهو تحرير فلسطين»[٤]. والدعوة الى الكيان الفلسطيني، آنذاك، كانت تعبيراً عن الحاجة للاستقلالية، وكانت أيضاً المعادل الموضوعي لغياب العمل القومي العربي وسلبية الموقف العربي تجاه الفلسطينيين.

ويبدو ان الدول العربية شعرت بنمو الشعور الوطني الثوري الفلسطيني، وهو الامر الذي دفعها لتتحرك لعمل شيء يرضي الفلسطينيين، خصوصاً ان الدعوة إلى الكيان الفلسطيني اصبحت القاسم المشترك لكل القوى الفلسطينية، بل حتى ان دولاً عربية حاولت ان تستغل هذا الموضوع في معاركها مع بعضها البعض[٥]. وهكذا عملت جامعة الدول العربية على انشاء م.ت.ف. كحل وسط، وكمحاولة لسحب البساط من تحت اقدام الثوريين الفلسطينيين، الداعين إلى الاستقلالية التامة عن الحكومات العربية[٦]. وهي، بذلك، ارضت

جانباً من الفلسطينيين واشعرتهم بأن لهم متحدثين باسمهم. الا ان الاهم من ذلك هو ان الدول العربية، من خلال خلقها لمنظمة التحرير الفلسطينية، رفعت يدها عن القضية الفلسطينية، وذلك ليس ايماناً منها بحق الفلسطينيين بالاستقلالية في التصرف، وانما لتتهرب من أية مسؤولية فعلية تجاه الشعب الفلسطيني.

وقد سيطرت النقاشات المتعلقة بالشخصية الفلسطينية، والاستقلالية الفلسطينية، على حيز كبير من الجدل الذي صاحب ظهور المنظمة؛ ذلك ان التيار القومي، وخصوصاً الناصريين، كان يشكل قوة ضاغطة حتى تبقى المنظمة اداة خاضعة للاستراتيجية الرسمية العربية، بينما ارادها الوطنيون الفلسطينيون اداة تعبر عن الاستقلالية في العمل الفلسطيني. وسيطر الاتجاه الأول طوال السنوات الاربع الأولى (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨)، حيث ان الميثاق القومي المعمول به خلال تلك الفترة، اوضح ان لا اطماع للمنظمة لممارسة أي سيادة فلسطينية. فالمادة الرابعة والعشرون نصّت على ان «لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمّة».

الا ان نصوص «الميثاق الوطني» (١٩٦٨)، كانت اكثر تأكيداً على الشخصية والاستقلالية الفلسطينية وان كانت تقرن بين الاستقلالية والشخصية الفلسطينية وبين الانتماء القومي والوحدة العربية؛ فالمادة الثانية عشرة اكدت على ان «الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه، في هذه المرحلة من كفاحه الوطني، ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وان ينمي الوعي بوجودها، وان يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها اذابتها واضعافها». وجاء في المادة الثامنة والعشرين: «يؤكد الشعب العربي الفلسطيني اصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية». اما المادة التاسعة والعشرون، فأكدت على ان «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول، والاصيل، في تحرير واسترداد وطنه، ويحدّد موقفه من كافة الدول والقوى على اساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق اهدافه».

وقد واصلت المجالس الوطنية الفلسطينية التأكيد على الاستقلالية الفلسطينية في كل مؤتمراتها. وكان هذا التشبث بالاستقلالية يتسم بأهمية بالغة ويشكل محور اهتمام الفلسطينيين، عندما تكون هذه الاستقلالية وحرية العمل الفلسطيني محل تهديد أو مصادرة، كما حدث في السنوات الأولى التي تلت خروج المقاومة من الأردن؛ أو عندما تطرح مشاريع تسوية تتجاوز دور الثورة الفلسطينية. كما ان الاحباطات والضربات المتوالية التي تلقتها الثورة الفلسطينية من قبل العدو الصهيوني، ومن قبل اطراف عربية، لم تمنعها من مواصلة التركيز على هذه الاستقلالية، بل نجد ان الحفاظ عليها يصبح الشغل الشاغل للثورة، بعد كل أزمة تمر بها. وهذا ما بدا واضحاً في الدورة ما قبل الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، حيث جاء في البيان الصادر عن المجلس: «يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على استمرارية التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية»(٧).

الا ان تأكيد الميثاق الوطني على الاستقلالية الفلسطينية وابراز الشخصية الفلسطينية لا يعني توافق التصورات وتناغم الاجتهادات بين فصائل المقاومة حول مفهوم الاستقلالية

وحدودها ومعنى القطرية الفلسطينية المترتبة على ابراز الشخصية الفلسطينية.

كانت «فتح» اكثر التنظيمات الفلسطينية دفاعاً عن القطرية الفلسطينية، من منطلق خصوصية القضية الفلسطينية؛ الا ان هذا لا يعني لديها التنكر للانتماء القومي، ولكنه «البحث عن الخاص الفلسطيني في العام القومي»، مع ضرورة وجود علاقة جدلية ترابطية بين الخاص والعام(٨).

وفي اطار دفاع «فتح» عن المنطلق القطري في النضال، اعطت تعليلاً نظرياً فكرياً يربط ما بين النضال القطري في اي بلد عربي وبين متطلبات الثورة العربية الشاملة، حيث ترى ان من الصعب حدوث ثورة على مستوى الامة العربية كلها، بل الاقرب الى الصواب هو حدوث ثورات قطرية تلتقي فيما بينها لتشكل اداة ثورية قومية؛ وبالتالي، فان «فتح» ترى «ان تحرير أي قطر عربي لن يبدأ قبل ان يتحرك هذا القطر ذاته، بكل قواه الثورية، نتيجة العوامل الثورية فيه. ان عملية التفاعل الثوري في هذا القطر المعيّن لا يمكن ان تتم خارج هذا القطر، بل لا بد ان تكون ضمن اطاره الخاص»(٩).

وبناء على هذا، فان النضال القطري الفلسطيني، حسب هذا التحليل النابع من ادراك تفاوت الظروف النضالية، واختلاف المراحل التي قطعها نضال كل قطر من الاقطار العربية، لا يتناقض مع النضال القومي، بل يصب في طاحونته. ففلسطين بُعد قومي وليس جغرافياً، والثورة الفلسطينية ان كانت فلسطينية الوجه فهي عربية العمق والامتداد؛ وطبيعة الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة، كمركز انطلاق للصهيونية والامبريالية للهيمنة على المنطقة، تفرض قومية أي عمل من أجل فلسطين؛ وهو الامر الذي يعطي للثورة الفلسطينية شروطها الموضوعية، من حيث استحالة تبلورها في شكل ثورة اقليمية، بسبب تداخلها السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، مع الاقطار العربية(١٠).

كما ردت «فتح» مبررات التركيز على الشخصية، والقطرية، الفلسطينية الى اعتبارات عملية لها علاقة بالواقع الدولي، وبتحديد المسؤولية، حيث ان الممارسة العربية الخاطئة للقضية الفلسطينية، عربياً ودولياً، أظهرت للعالم كأن الصراع الدائر في المنطقة هو صراع بين دولة اسرائيل الصغيرة المحاصرة وبين الدول العربية التي تحاصرها من كل جانب وتهدد بقذف اليهود إلى البحر! هذا التصور المغلوط لدى الرأي العام العالمي، خدم السياسة الصهيونية، وأوجد تأييداً عالمياً لاسرائيل. ومن هنا ارادت «فتح» ان تبيّن ان الصراع هو، في حقيقته، صراع بين الشعب الفلسطيني الصغير العدد، المشتت في المنافي، المطرود من ارضه، وبين اسرائيل المدعومة بالحركة الصهيونية وبالامبريالية العالمية.

وعلى هذا لخصت «فتح» مبررات تركيزها على الشخصية الفلسطينية بثلاثة دوافع:

«اولاً: كأستراتيجية يمكن بها التصدي لمحاولات التضليل والخداع التي يضعها التحرك الاسرائيلي في المجال الدولي لينفي عن هذه الحركة وجهها العادل.

«ثانياً: كوسيلة لتحديد المسؤولية وتحديد الاختصاص في تنظيم يؤمن بالثورة ويتفاعل معها.

«ثالثاً: فلسطينية الثورة هي مدخل قادر على تجميع واستقطاب الجماهير الفلسطينية التي تتناثر في اطراف الدنيا بلا رابط يجمعها أو يشدها الى الارض والقضية والمستقبل. وهي الوسيلة الوحيدة لتنقية الوسط الفلسطيني من جو السفسطة والتعقيد، من خلال التعدد في

الولاء، والاتكالية التي صنعتها السنوات الطويلة من الضياع»[١١].

فالاستقلالية الفلسطينية، والقطرية الفلسطينية، من هذا المنطلق، هما تصحيح لوضع خاطئ، ووضع الأمور في نصابها، ذلك ان فلسطينية الثورة تعني الرجوع الى وضع الحصان أمام العربة، بدل من وضع العربة أمام الحصان، كما كانت عليه الحال قبل ظهور الثورة، وفي ظل الهيمنة العربية على القضية، مما اعجز العربة عن التقدم[١٢].

ويميّز منير شفيق بين القطرية المرادفة للاقليمية كواقع يميز الاقليميات العربية بفعل واقع التجزئة وبفعل المصالح المترتبة على هذا الواقع، وبين واقع الشعب الفلسطيني الذي يفتقر الى الواقع المادي الذي منه تستمد المصالح القطرية الاقليمية: «ان واقع الجماهير الفلسطينية واقع غير قطري، بدليل ان الجماهير الفلسطينية، بغالبيتها، وبشكل خاص الفاعلة في الثورة الفلسطينية، لا تتواجد على قطر عربي واحد، وحتى قطرها العربي فُقد منها، وهي موزعة بين مختلف الاقطار العربية، وبالتالي لا يمكن ان تتحرك الا ضمن مختلف هذه الاقطار، وبالتالي، ان تلتحم مع الجماهير العربية في كل قطر، سواء أرادت ام لم ترد»[١٣].

ويستطرد شفيق موضحاً ان الثورة الفلسطينية، التي تناضل من اجل هدف تحرير فلسطين، لا يمكن ان تكون ثورة قطرية، لأن هدف تحرير فلسطين ليس قطرياً، وانما هو هدف قومي، بالاضافة الى ان حركة المقاومة الفلسطينية لا تنطلق في ممارساتها ونضالها المسلح من على ارض فلسطينية، بسبب خصوصية القضية، وانما تتواجد قواعدها وتنطلق مجموعاتها المقاتلة وتتحرك على امتداد الارض العربية، وهو الامر الذي يفرض عليها الاحتكاك مع الواقع العربي لتثويره. وهذا يجعل من الثورة الفلسطينية «نقطة الالتحام العربي مع العدو الصهيوني، وهي بذلك قد بدأت عملية التفاعل في المجتمع بكل مؤسساته؛ وأبرز شيء [في] هذا التغيير هو حالة القلق والتوتر الجماهيري التي سادت [في] المنطقة العربية، فأحدثت أثراً مباشراً على اتجاهاتها السياسية وروابطها القطرية وعلاقاتها الدولية»[١٤].

الا انه يُلاحظ وجود تباينات داخل صفوف «فتح» لمفهوم القطرية. فبينما نجد البعض يقرّ بوجود القطرية الفلسطينية، ويبرر وجودها، باعتبارها قطرية ثورية تصب في المجرى العام للنضال القومي، وهم بهذا يميّزون بين القطرية بمفهوم الخصوصية النضالية، وبين الاقليمية، نجد تياراً آخر ينفي الصفة القطرية عن الحركة، لانه يعتبر القطرية مرادفة للاقليمية التي هي نقيض للقومية؛ وقد مثل هذا التيار، تحديداً، منير شفيق، الذي مع اقراره بالوجه الفلسطيني للثورة، الا انه ينفي عنها صفة القطرية، انطلاقاً من رؤيته للقطرية كرديف للاقليمية التي هي السمة الغالبة في الواقع العربي الحالي، والتي يرجع جزء كبير من تردي الوضع العربي لوجودها وممارساتها الضارّة بالمصلحة القومية العامة، وحتى بمصالح الشعوب العربية في كل قطر على حدة. وبهذا ينبه شفيق الى ان «من الضروري الانتباه الى ان الواقع العربي واقع قطري، ورفض كل الممارسات القطرية»[١٥].

كما حذّر بعض قادة «فتح» من الآثار السلبية التي يمكن ان تترتب على التركيز على الوجه الفلسطيني للثورة. وفي هذا المجال، يعتبر ناجي علوش ان الثورة الفلسطينية ولدت وهي تعاني من اشكال خطير يتمثل في دعوتها الى قيام كيان فلسطيني؛ ويعتبر هذا تحولاً من الدعوة القومية الى الدعوة القطرية؛ ويرى ان الممارسات اليومية للثورة اعطت القضية بُعداً «فلسطينياً»، من جهة، وبُعداً «قومياً»، من جهة أخرى، إلا ان هذا الأخير عفوي وسطحي.

ويـوضح علوش، هنا، المأزق المترتب على التركيز على الوجه الفلسطيني للقضية، وتجاهل العامل القومي، او عدم ايلائه الاهمية المناسبة بالقول: «لقد دخل الفارس الفلسطيني الميدان قائلاً للامة العربية: أنا فارس الميدان والقضية قضيتي. واستطاع الفارس الفلسطيني ان ينتـزع الاعجـاب والتـأييـد، كل الاعجـاب والتـأييـد، ولكنه، في غمرة الاعجاب والتأييد والانتصارات، لم يسأل نفسه: ماذا بعد ؟ لم يطرح على نفسه، بجدية، هذا السؤال: هل استطيع، وحدي، أن أسير بالمعركة الى نهاية الشوط ؟ وماذا يحدث لو بقيتُ وحدي، ولم يهرع الفرسان العرب، كلهم، الى الميدان ؟»(١٦).

وبالفعل، خاضت الثورة الفلسطينية أشرس معركة تخوضها واطول معركة عربية، وهي حرب بيروت، ولم يهرع اليها الفرسان العرب، بل وقفوا موقف المتفرج. وهذه السلبية دفعت الى مزيـد من التشبث بالاستقلالية الفلسطينية، وكأن الثورة الفلسطينية استشعرت بان المطلوب هو الاستقلالية الفلسطينية التي تعني «الفيتو» على أي حل او تسوية لا يرضى عنها الشعب الفلسطيني، وتعني منع اي عودة للشعب الفلسطيني الى الوضع الذي كان عليه قبل العام ١٩٦٥. وقد اكد رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات (أبو عمّار)، على أهمية التشبث بالقرار الفلسطيني، وان «هذا القرار سنصونه ونحميه حتى لا يمسـه هؤلاء الذين ارهبتهم القـوة المعتـديـة واخافهم منطق المعادلات، فسقطوا في لعبة التوازنات وتاهوا في الحسابات»(١٧).

وفي الكلمة التي القاها صلاح خلف (ابو اياد)، عن «فتح»، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، جدد النفي ان تكون استقلالية القرار الفلسطيني تعني الاقليمية، واكـد اصرار «فتـح» والثورة الفلسطينية على الانتماء العربي. وميّز خلف بين الانتقادات الموجهة إلى الاستقلالية الفلسطينية، لاعتبارات قومية حقيقية وصادقة، وتلك التي تصب في مجـرى تحطيم الثورة، وقال: «ان الذين يريدون ان يستروا ضعفهم وعجزهم يقولون عنا اقليميين»، وطالب بالمعاملة بالمثل: «أنا أقبل ان اذهب الى سوريا ونقول لها: قرارنا الوطني المستقل على الطاولة وقراركم على الطاولة، وقرارنا وقراركم لنا ولكم؛ ولكن ليس قراركم لكم وقرارنا، فقط، هو الموضوع على الطاولة»(١٨).

وكما سبق ان أشرنا، فان مطلب الاستقلالية الفلسطينية وابراز الشخصية الفلسطينية لم يكن حكراً على «فتح»، بل كان مطلباً لكل الفصائل ضمن تصورات تتباين أحياناً. فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مع اقرارها بأن قضية فلسطين قضية فلسطينية وعربية في آن، الا انها ترى ان «دور شعوب الامة العربية وقواها الوطنية هو التضامن والتكاتف مع أي شعب عربي آخر في نضاله من اجل حريته وتقرير مصيره، لا ان تنوب القوى العربية محل هذا الشعب، او ذاك، في تقرير مصيره... فالشعب اليمني هو المسؤول الأول والأخير عن تقرير مصيره، وان على القوى العربية أن تسانده في خطواته التي يرتأيها لحاضره ومستقبله، لا ان تملي عليه شكل نضاله او خط سيره ومصيره»(١٩).

وتنتقـد الجبهـة الديمقـراطية الممارسات العربية السابقة بحق الشعب الفلسطيني وتصرفها بالقضية من وراء ظهره. وتعتبر ان من اهم انجازات الثورة الفلسطينية هو تمكن شعب فلسـطين من ابـراز شخصيته الوطنية المستقلة؛ الا انها تفصل بين ضرورة ابراز الشخصية الفلسطينية، كمطلب وطني ثوري، وبين الاقليمية والانغلاق عن المحيط العربي.

وفي هذا السياق، شنت انتقاداً لاذعاً ضد حركة «فتح» باعتبار انها ـ أي «فتح» ـ «اتخذت طابعاً فلسطينياً يقوم بالاصل على نظرية ' فلسطنة' القضية الفلسطينية وادارة الظهر للاوضاع العربية المحيطة بفلسطين؛ ومن هنا حملت حركة المقاومة، منذ البداية، في احشائها خطأ موقفها الاساسي من الاوضاع العربية»(٢٠).

وتفصل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بين استقلالية القرار وبين الانعزال عن المحيط العربي، بفعل التداخل والترابط بين القضية الفلسطينية والامة العربية، والذي هو وليد التاريخ والمصير والانتماء المشترك، وعليه «لن يستطيع أي شعار ان يحصر صورة الصراع ضمن الدائرة القطرية الفلسطينية... وانه لا بد من ايجاد عملية الترابط العضوي بين قطرية الثورة وقوميتها»(٢١)، فالاستقلالية الفلسطينية تفرضها طبيعة المرحلة التي مرَّت بها القضية، وبالتالي فهي ضرورة لبلورة الشخصية الفلسطينية الوطنية المستقلة ولخلق العمل الوطني الفلسطيني الواضح. الا ان هذا العمل يجب ان يرتبط بالنضال التحرري العربي؛ فهما عمليتان متكاملتان، تخدم كل منهما الاخرى. ففي «الوقت الذي يجب ان نصل الى بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة وخلق العمل الوطني الثوري الفلسطيني الواضح الملامح والاطارات، فاننا، حتى نحقق اهدافنا كاملة، يجب ان نعمل على ربط نضالنا الثوري بالنضال التقدمي العربي»(٢٢). وضمن هذا الترابط، لا ترى الجبهة الشعبية في استقلالية العمل الفلسطيني نوعاً من الانعزالية عن الواقع العربي، لان الثورة الفلسطينية تعيش في البلدان المحيطة بفلسطين(٢٣).

وتفصل المنظمات قومية الانتماء ما بين متطلبات ابراز الشخصية الفلسطينية، وبين وجود استراتيجية فلسطينية مستقلة؛ فالأولى مطلوبة ولا تتناقض مع الخط القومي، حيث «لم يكن تأكيد الثورة الفلسطينية على الشخصية الفلسطينية والدور القتالي الفلسطيني منطلقاً من مفهوم القطرية المريضة، بل كان يعكس طليعية الدور الفلسطيني في معركة التحرير»(٢٤)؛ اما القول بامكان وجود استراتيجية فلسطينية مستقلة، بما تعنيه من استقلالية فلسطينية في الممارسة، فهو من قبيل الخيال و «يعتبر مجرد اكذوبة كبرى يقع فيها اصحاب هذه الدعوة، الا اذا كانت الاستراتيجية المطلوبة هي استراتيجية ايصال الفلسطيني الى الهزيمة الحتمية»(٢٥).

ويميّز احمد جبريل، (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة) بين استقلالية القرار بمعنى الاقليمية والانعزال. فهو يقف مع استقلالية القرار في وجه محاولات تزوير الشخصية الفلسطينية، وفي وجه محاولات تذويب الكيان، ولكنه يرفض القرار المستقل «بمعنى الاقليمية، وبمعنى الانعزال عن جسم الامة العربية، او اننا الوحيدون المعنيون بقضية فلسطين، وبالنضال الوطني من اجل تحرير فلسطين». ويحذر من ان هذا المفهوم لاستقلالية القرار قد «يفتح الباب امام شرعية وقبول القرارات الاقليمية، لتصفية الصراع مع العدو الصهيوني، فنرى قراراً مصرياً، كما فعل السادات، وقراراً لبنانياً، وبعد ذلك قراراً فلسطينياً، وثم قراراً سورياً»(٢٦).

إلا ان التباين في التفسير والاجتهاد حول المبدأ العام «الاستقلالية الفلسطينية وعلاقة الخاص الفلسطيني بالعام العربي» ظهرت بشكل اكثر وضوحاً عند تحديد تصور كل تيار لصيغة العمل والتحالف مع المحيط العربي، انظمة وقوى تحررية.

الثورة الفلسطينية والمحيط العربي

كان الاقرار بحتمية نسج العلاقة بين الثورة الفلسطينية ومحيطها العربي، يمثل أحد القواسم المشتركة بين مختلف التيارات الممثلة للفكر السياسي الفلسطيني. الا ان هذه العلاقة لم تعن، بأي شكل من الاشكال، اعادة القضية الفلسطينية الى الوصاية العربية[٢٧]. والعلاقة بين الطرفين مفروضة بفعل الانتماء القومي والوقائع المادية والجغرافية، ونتيجة الاحساس الفلسطيني بعجز الفلسطينيين وحدهم عن تحرير فلسطين. «ان مسألة فلسطينية الانطلاقة، وطليعية الشعب الفلسطيني تظل مبررة حتى تحقق الثورة الفلسطينية وجودها المعترف به، وشرعيتها واتساع قاعدتها الجماهيرية. اما بعد ذلك، اي مرحلة التحرير، فهي لن تكون الا عربية. وحتى في المرحلة الاولى، فالثورة لن تتمكن من الصمود الا في ظل نسج العلاقات مع الجماهير العربية، حيث اثبتت الاحداث ان افتقاد الثورة الفلسطينية لقواعدها الارتكازية في الدول العربية المحيطة بفلسطين، يشكل اكبر تهديد لمسيرة الثورة، بل لوجودها؛ ذلك لأن الواقع الجغرافي الفلسطيني يحتم على الثورة الفلسطينية البحث عن القاعدة الآمنة في دول الطوق، خصوصاً بعد تقوية اسرائيل للحزام الامني على حدودها، وحالة الحصار الشديد المفروضة على الفلسطينيين في الارض المحتلة»[٢٨].

فكيف نظرت الثورة الفلسطينية إلى هذه العلاقة بشقيها، الرسمي والجماهيري ؟

اتسمت بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، المتعلقة بالموضوع، بشيء من المبالغة المتسمة بالغموض أحياناً؛ فلم تعط بنود الميثاق اي تحليل جدلي للعلاقة بين الطرفين، أو اوجه الاتفاق والخلاف بينهما، بل وردت مختصرة، وتعاملت مع المحيط العربي باعتباره كلاً واحداً دون تبيان التناقضات المحتملة داخله. فقد نصت المادة الرابعة عشرة على ان «مصير الامة العربية، بل وجودها العربي بذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية؛ ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين». وحددت المادة الخامسة عشرة المسؤولية العربية عن تحرير فلسطين، والدور المناط بالامة العربية، حيث اوضحت ان تحرير فلسطين «تقع مسؤولياته، كاملة، على الامة العربية، شعوباً وحكومات، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن اجل ذلك، فان على الامة العربية ان تعبئ جميع طاقاتها، العسكرية والبشرية والمادية والروحية، للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين. وعليها، بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن، ان تبذل وتقدم إلى الشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي، والبشري، وتوفر له كل الوسائل والفرص لتمكينه من الاستمرار والقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير فلسطين».

ويلاحظ، هنا، التبسيط المتناهي للامور في تحديد العلاقة بين الامة العربية والشعب الفلسطيني. فالميثاق يتكلم عن «امة عربية» ويتناسى ان الواقع المعاش هو واقع اقليمي؛ فأين هي الامة العربية التي ستعبئ جميع قواها ؟ واذا كانت قضية فلسطين قضية قومية ومصيرية للامة العربية، فهل الاقليميات العربية مستعدة لبذل كل الجهود من أجلها ؟

لقد أثبتت الاحداث ان القضية الفلسطينية لم تعامل، فعلاً، كقضية العرب الاولى، والا لما اعترف أنور السادات باسرائيل، ولما وافقت غالبية الدول العربية على الاقرار بالامر الواقع

في فلسطين اليوم. ويتناسى الميثاق ان هناك انظمة عربية تشكل الثورة الفلسطينية واستراتيجية الكفاح المسلح الخطر الاكبر عليها؛ فكيف ستساهم هذه الانظمة في الدفع بثورة الشعب الفلسطيني الى الامام ؟ كما ان المشاكل التي تواجهها الجماهير العربية، وفقرها، وتخلفها، قد يشغلها عن الالتفات الى القضية الفلسطينية، وخصوصاً في غياب التوجيه السياسي القومي السليم، وفي ظل التحريض المعلن، والمبطن، ضد الثورة الفلسطينية، ففكر الثورة واستراتيجيتها الكفاحية الهادفة لتغيير الواقع تمثل النقيض للواقع العربي، وهي ان لم تهدده اليوم فانها تخلق قواعد انهياره. ولقد صفيت الثورة الفلسطينية في الاردن، وبعد ذلك واجهت الحصار والتصفية في لبنان؛ فأين هذه الامة العربية، وهل فعلاً ان القضية الفلسطينية قضيتها الاولى التي يرتبط مصير الامة العربية بها ؟[٢٩].

ويبدو ان واضعي بنود الميثاق تجاهلوا التناقضات التي تعتمل داخل الصف العربي والتناحرات التي تقسم العرب الى شيع وتيارات، أو انهم مطلعون على هذا، ولكنهم اعتبروا الشعب الفلسطيني غير معني بالامر، فهو يأخذ ولا يعطي، والخلافات العربية ـ العربية لا تعنيه في شيء، وهو الامر الذي وضحته المادة السابعة والعشرون بنصها على ان «تتعاون م.ت.ف. مع جميع الدول العربية، كل حسب امكانياتها، وتلتزم الحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير، وعلى اساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لاي دولة عربية». واكدت المادة الثامنة والعشرون على رفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية. ويبدو ان نص الميثاق على شعار عدم التدخل في الشؤون العربية كان له ما يبرره في بداية انطلاقة الثورة، حيث ان عملية البناء والتمركز والتغلغل في صفوف الجماهير تطلبت عدم توسيع جبهة الاعداء، والمهادنة حتى تتمكن الثورة من ان تمد جذورها في صفوف الجماهير؛ اي ان عدم التدخل في الشؤون العربية شعار تكتيكي يفيد المرحلة. الا انه كثيراً ما أسيء استعمال وتفسير هذا الشعار، الامر الذي دفع إلى تصادم مصالح الثورة مع مصالح الانظمة، وهو تصادم كان متوقعاً وحتمياً، بسبب تناقض المنطلقات والاستراتيجيات بين الطرفين، وهو الامر الذي حدا بالثورة لان تعيد تفسيرها لهذا الشعار وتضع النقاط على الحروف في تصورها للعلاقة مع الجماهير ومع الانظمة.

فعلى اثر الصدامات الدامية التي وقعت في الاردن عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، ومحاولات التصفية التي تعرضت لها الثورة على يد الجيش الاردني، وقبل ذلك على يد الجيش اللبناني (صدامات ١٩٦٨ وما بعد)، اصدرت القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية بياناً مفصلاً، واعتبرت ما جاء فيه جزءاً من فكر الثورة واستراتيجيتها. ومن اهم النقاط التي وردت، ولها علاقة بموضوع البحث، هي التالي: «ان الجماهير الفلسطينية والعربية العاملة والكادحة وكافة القوى صاحبة المصلحة في مرحلة التحرر الوطني وتحرير التراب الفلسطيني هي قوى الثورة». وبهذا لم تعد الامة العربية، كلها، قوى الثورة، كما نص الميثاق. وفي النقطة الثالثة اعتبر البيان «ان الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة الثورة العربية المعاصرة وجزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العالمية ضد الامبريالية والصهيونية العالمية». وفي البند الرابع جاء «ان اعداء التحرر الوطني الفلسطيني يتمثلون في الصهيونية ودولة اسرائيل والامبريالية وكافة القوى العميلة المرتبطة، جدلياً، ومصلحياً، بالامبريالية والاستعمار». وتعتبر هذه اول مرة تنص فيها وثيقة لمنظمة التحرير الفلسطينية على اشتمال معسكر الخصم

لقوى عربية عميلة مرتبطة بالامبريالية. وبذلك لم يعد الواقع العربي كلاً واحداً، ولم تعد م.ت.ف. تتعامل مع الانظمة العربية على قدم المساواة، كما اشار الميثاق الوطني الفلسطيني.

وفي مجال اعطاء تعريف جديد لشعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، اعتبر البيان ان عمل الثورة الفلسطينية وتواجدها المسلح في دول الطوق، لا يعتبر تدخلاً في الشؤون العربية، بل حقاً مشروعاً للثورة الفلسطينية. وهذا ما وضحته النقطة الثامنة، حيث جاء فيها: «ان الثورة الفلسطينية تعتبر الارض العربية المحيطة باسرائيل هي ميدان مشروع للنضال الفلسطيني، وان اية محاولات لقفل أي قطر عربي على المقاومة هي بمثابة الخيانة لأهداف شعب فلسطين والامة العربية في تحرير فلسطين»(٣٠).

نلاحظ هنا ان مفهوم الثورة الفلسطينية للعلاقة مع الدول العربية اصبح مرتبطاً بالسماح للثورة بالتواجد في الاراضي العربية وحرية عملها. واذا كان هذا يصح بالنسبة الى دول الطوق، فان العلاقة مع الانظمة العربية البعيدة عن خط المواجهة بقيت مشوبة بالغموض ومرتبطة بمشيئة الانظمة ورؤيتها للثورة، حيث تحول شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية من شعار تكتيكي الى خط استراتيجي قيّد، في كثير من الاحيان، حرية الثورة وقدرتها على التحرك بين الجماهير، باعتبار ان اي اتصال بالجماهير العربية كانت الانظمة تعتبره تدخلاً في شؤونها. الا ان الاخطر من ذلك هو ان هذا الشعار اتاح الفرصة لبعض الدول العربية لاتخاذ مواقف منفردة تمس القضية الفلسطينية وتؤثر في مسيرتها النضالية.

ولتوازن الثورة الفلسطينية بين علاقتها المشوشة مع الانظمة واستغلال الانظمة هذه العلاقة لمصلحتها ولخدمة سياساتها، وبين علاقتها مع الجماهير العربية، وشعوراً من الثورة بأهمية التحالف مع الجماهير العربية ووجود قاعدة جماهيرية عربية تحمي الثورة وتسندها وتمدها بكل انواع الدعم، فانها دعت الى وجود صيغة للتنسيق مع القوى التحررية العربية الملتزمة باستراتيجية الثورة؛ وهذا ما دفع المجلس الوطني الفلسطيني، العام ١٩٧٠، للدعوة الى «ان تعمل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، باعتبارها انطلاقة ثورية جديدة تحررية وحدوية تقدمية لشعبنا العربي، في هذا اليوم ومن خلال هذا المجلس، على اقامة صلة تنظيمية عضوية مع جميع الحركات والهيئات الشعبية العربية التي تتبنى رفض الحلول التصفوية». واعتبر المجلس ان اجتماعه هذا سيكون « نقطة تحول هامة تكفل لهذه الثورة الفلسطينية ان تأخذ عمقها القومي الشعبي الصحيح، ولا يكفي في هذا المجال ان تعتبر الحركات الشعبية العربية التقدمية مجرد حركات مدعمة للثورة الفلسطينية، بل علينا ان نلتحم في جبهة شعبية عربية ثورية واحدة؛ ولذلك يكلف المجلس اللجنة التنفيذية تشكيل هيئة قيادية شعبية عربية تمثل تحرك شعبنا العربي وتقوده في نضاله ضد الامبريالية والصهيونية والعملاء»(٣١).

وبالفعل، عملت الثورة الفلسطينية على تنمية علاقاتها مع الجماهير العربية، وأولت حركات التحرر العربية والقوى التقدمية جانباً كبيراً من الاهتمام، وخصوصاً بعد الخروج من الاردن. وسواء كان هذا التوجه يدخل ضمن تحول استراتيجي في عمل الثورة، أو انه مجرد رد فعل لواقع الثورة بعد احداث الاردن، فان الجانب الشعبي في عمل الثورة تكلل في عقد المؤتمر الشعبي الفلسطيني في القاهرة في نيسان (ابريل) ١٩٧٢(٣٢). وتطرق المؤتمر

لكافة العراقيل والمصاعب التي تواجه الثورة الفلسطينية. وكان ضمن التوصيات التي نتجت عن المؤتمر، الدعوة الى عقد مؤتمر شعبي عربي لنصرة الثورة الفلسطينية. وعقد المؤتمر بالفعل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ونتج عنه تشكيل «الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية»[٣٣].

وقد اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الحادية عشرة، «ان بناء جبهة عربية مشاركة للثورة الفلسطينية يرتكز اساساً على الايمان بأن لا نجاح لقضيتها الا في اطار الانتصار العام لنضال امتنا العربية الوطني والقومي والتحرري. وسوف يسهم في حماية الثورة الفلسطينية وفي استمرارية الكفاح المسلح وتصعيده»[٣٤]. وقد واصلت مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية اهتمامها بالجماهير العربية واقامة علاقات نضالية معها. ويلاحظ، هنا، ان البيان السياسي الصادر عن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني المنعقد في الجزائر اسقط شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية»، وفي الوقت ذاته اكد على «تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية في الوطن العربي باكمله»[٣٥].

النقاش حول «عدم التدخل» و «الجبهة العربية المشاركة»

كان تأكيد الميثاق الوطني الفلسطيني لشعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وتبني المجالس الوطنية لشعار الجبهة العربية المشاركة، يرجع الى ثقل «فتح» في م.ت.ف. ذلك ان هذين الشعارين هما من الشعارات التي طرحتها «فتح» منذ انطلاقتها، واثارت الكثير من النقاش حولها، وتعرضت لانتقادات بسببها؛ الا انها واصلت التشبث بها كقانون يحكم علاقتها مع المحيط العربي.

فضمن اهداف «فتح» وردَ ايمان الحركة بضرورة الحياد في طريقها وعدم انحيازها الى أي جبهة ضد الاخرى في الصراع الدائر في المنطقة العربية؛ واكدت انها «ستقبل العون غير المشروط من المصادر النظيفة». وفي تحديدها لاسلوبها في النضال، فانها دعت الى «تحقيق الترابط الفعلي بين الامة العربية والشعب الفلسطيني باشراك الجماهير العربية في المعركة من خلال الجبهة العربية المساندة للثورة»[٣٦].

ولم تفصل «فتح» بين النضال الفلسطيني والنضال العربي، بل اعتبرت ان كفاحها المسلح يدعم النضال السياسي العربي لأجل استرداد الاراضي العربية المحتلة[٣٧]. ورأت «فتح» في انطلاقتها قوة وحدوية للتحرير، فهي رأس حربة للجماهير العربية التي لها دور أساسي في التحرير؛ وذلك راجع الى عدم امكان الفلسطينيين، وحدهم، تحرير فلسطين. الا ان غياب الجبهة الجماهيرية العربية التحررية هو الذي دفع «فتح» الى ان تقيم تحالفات تكتيكية مع بعض الحكومات العربية. ويعترف صلاح خلف (أبو أياد) بأنه احياناً كانت تقيم الثورة تحالفات مع الانظمة بدل الجماهير[٣٨].

وميّزت «فتح» بين التحالفات التكتيكية مع الانظمة وبين التحالفات الاستراتيجية مع الجماهير. فالاولى مرحلية وعابرة ولا يمكن ان تكون على حساب العلاقة مع الجماهير «لان الثورة، في منطلقاتها، واهدافها، تمثل تعبيراً عملياً عن طموحات الجماهير العربية، ومن

الخطورة ان تكون علاقتنا مع أنظمة الحكم، في اي قطر عربي، على حساب هذه الجماهير، وخصوصاً ان واقع التجزئة قد أفرز انظمة متباينة في مواقفها من الجماهير وفي مواقفها من معركة التحرير بوجه خاص»[٣٩].

ولكن، هل تسمح الدول العربية للثورة الفلسطينية باقامة علاقات ثورية مع الجماهير العربية، لتثوير هذه الجماهير ودفعها الى تبني استراتيجية الثورة المسلحة ؟ واذا كانت الثورة الفلسطينية، بحكم اسلوبها واهدافها، تشكل جزءاً من النضال الجماهيري العربي، فما هو مبرر رفع شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية ؟

ترى «فتح» وتقر بأن الانظمة العربية لن تسمح بتطوير قدرة الفعل والتأثير الفلسطيني في الارض العربية، لان هذا معناه امكان تحريك الجماهير العربية ودفعها على طريق الثورة لتغيير واقعها؛ لذلك، فان مهمة بعض الانظمة العربية، منذ الايام الاولى لانطلاقة الثورة، انصبت على كيفية الالتفاف على الثورة الفلسطينية ومحاصرتها[٤٠].

اما رفع شعار عدم التدخل، فقد اعتبرته «فتح» موقفاً تكتيكياً مرحلياً، يهدف الى اتاحة الفرصة للثورة لتثبّت اقدامها على الارض العربية، وعدم اعطاء المبرر لضربها واجهاضها. وتوضح «فتح» مبررات رفع الشعار بانه «كان في رأينا ان الشعب الفلسطيني الذي عاش على هامش الاحداث سنوات طويلة، لا بد له ان يتحرك ويستعيد ارادته ويرفض الواقع الاتكالي السلبي الذي خُطّط له ان يعيش فيه. وكان تصورنا ان أي تحرك ارادي أصيل من جانب هذا الشعب سيقابل بالعنف، بحجة ان هذا التحرك هو تدخل في شؤون الدول العربية... فرفعنا هذا الشعار حتى لا نعطي لاي دولة عربية أي مبرر لضرب شعبنا، من جهة، وحتى تطمئن الدول العربية [إلى] ان توجهنا لن يكون الا للساحة الفلسطينية، شرط الا يكون هناك تدخل في المقابل من [قبل] الدول العربية في الشؤون الفلسطينية، وشرط الا يكون هناك اي مساس بحقوق الشعب الفلسطيني أو اي محاولة لتصفية القضية، او التعرض لثوار فلسطين، بشكل مباشر أو غير مباشر»[٤١].

ومما لا شك فيه، ان فكرة الثورة وممارسة الكفاح المسلح لم تجد قبولاً واستحساناً لدى العديد من الانظمة العربية. فكلمة ثوري مقاتل في تلك المرحلة (مرحلة انطلاقة الثورة) كانت غريبة ومرفوضة رسمياً، حتى على مستوى الانظمة الوطنية التي كانت ترى ان لا ثورة غير ثورتها هي، ولا ثوريين غير القادة والاحزاب الحاكمة. وعليه، ارادت «فتح» ان تطمئن الانظمة الى ان الثورة الفلسطينية لا تسعى الى سلطة ولا تنافسها على السيادة. اما العلاقة بين هذه الانظمة وجماهيرها، فتعتبره «فتح» من اختصاص المواطن العربي القطري، الذي يعرف احتياجاته ويدرك مصالحه. وتعتبر أيضاً ان الثورة الفلسطينية ترتبط بالارض العربية ولا ترتبط بالانظمة، والنظام العاجز عن ان يحمي نفسه، وان يعيش برضى مواطنيه، لا يمكن ان يعيش برضى الآخرين. وتعترف «فتح» بأنها، أحياناً، تتعامل مع انظمة عربية، وهي تعرف، مسبقاً، ان مواقفها من الثورة خاطئة؛ الا انها تراهن، من خلال هذا التعامل، على تغيير هذه المواقف لصالح الثورة، بقوة فعل الحقائق التي تصنعها الثورة. وتميّز «فتح» بين الخطأ القابل للاصلاح وبين الخيانة التي لا مجال للتعامل معها[٤٢].

وتفصل «فتح» ما بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وبين حرية الثورة بالتحرك في الارض العربية الذي يقوم على اسس مفهوم الأمن القومي الذي تسعى اليه

الثورة الفلسطينية؛ وبالتالي، فهي ترى ان الامن الاقليمي الذي تتمسك به الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة يتناقض مع قومية المعركة ومع مفهوم الامن القومي؛ فهو يكرس التجزئة، ويحد من نشاط الفدائيين، وهو بهذا «خدعة استعمارية رجعية تمثل النضال الفلسطيني تمثّلاً خاطئاً، اذ ترى في العمل الفدائي تهديداً لسيادتها الاقليمية»(٤٣).

الا ان المثير هو ان تدعو «فتح» الى «ان تراعى ضرورات الامن العربي في جميع الاقطار العربية، كما عليها ان تراعي ضرورة استقرار الاوضاع العربية في الداخل حتى تتجنب الارهاق الثوري على الامة العربية»(٤٤).

وهذا القول يدعو إلى الدهشة. فهل الاوضاع العربية سليمة وتعمل لخدمة العمل الثوري حتى يُحافظ عليها ؟ واذا كان الجواب بالايجاب، فما هو مبرر وجود الثورة ؟ كما انه كيف يمكن ان تنتصر قضية فلسطين دون تغيير جذري في الوضع العربي ؟

ويبدو ان هناك بعض المنزلقات الفكرية التي سقطت فيها «فتح»، وتتعلق برؤيتها المحافظة على الوضع القائم في العالم العربي، وكأن لا هم للامة العربية الا القضية الفلسطينية، واي تغيير سيحدث هو ضد المصلحة الفلسطينية. ويبدو، أيضاً، ان ما اباحته «فتح» لنفسها حرمته على الآخرين؛ ذلك انها في الوقت الذي اعترفت بأن خصوصية كل قطر هي التي تحدد الشكل النضالي لجماهير هذا القطر، وان الثورة العربية الكبرى لا تتم الا من خلال ثورات قطرية. لكنها عندما تعرضت للوضع العربي اعتبرت «ان اي اصلاح اجتماعي او دفع للتطور الاقتصادي في قطر من الاقطار المجاورة، بمعزل عن الاقطار الاخرى، هو بمثابة ترسيخ للاتجاه الاقليمي والكيانات السياسية التي تعيق عملية القيام بثورة عربية شاملة... لان مثل هذا التطور يجعل القيادات السياسية تركز جهودها ونشاطها على القضايا المحلية متجاهلة ترابطها الديالكتيكي مع الاقطار الاخرى»(٤٥).

ونعتقد بأن هذا التحليل كان يفتقر الى الدقة والى الفهم الجدلي للعلاقة بين الواقع العربي، كأنظمة وتجزئة، وبين وجود اسرائيل والمصالح الامبريالية؛ وان استقرار الاوضاع يعني استمرارية التجزئة، استمرارية الهيمنة الامبريالية واستمرارية الانظمة المرتبطة والمنتفعة بهذا الوضع. الا ان «فتح» بررت تصوراتها السابقة، وبنت سياستها البرغماتية السابقة على اساس ان المقياس للثورية والتقدمية ليس العمل من اجل التحولات الاجتماعية الداخلية، او الافكار الثورية المجردة، بل هو التوجه الكلي نحو فلسطين، لأن «التوجه نحو فلسطين، واشعال المعركة في الارض المحتلة، محك لا يخطئ ابداً، وميزان صادق، حتماً، يميز الخائن العميل من الوطني المخلص. ان القوى الثورية في المنطقة العربية يجب ان تدرك، بوضوح، ان نقطة الاحتكاك مع الاستعمار والعملاء والصهيونية هي في الارض المحتلة»(٤٦).

واذا كانت «فتح» طرحت شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية كقانون للتعامل مع الانظمة، فانها حددت طبيعة العلاقة مع الجماهير من خلال الجبهة العربية المساندة، واعتبرت ان هذه الجبهة تمثل الامة العربية كلها، باعتبار ان الامة العربية مشاركة للشعب الفلسطيني، بالمال والسلاح والرجال؛ فدور الامة ليس مقتصراً على المساندة من بعيد، بل هي جزء من المعركة وجزء من القوى المقاتلة، بل هي اساس القوى المقاتلة و «ليس هناك شيء اسمه فلسطينيون يقاتلون وجبهة عربية تساندهم من بعيد... انما هناك تلاحم مصيري بين شعب فلسطين واخوانه ابناء الشعب العربي، وتوزيع الادوار في المعركة يقتضي

هذه التسميات»(٤٧).

ومـع ذلك، يلاحـظ تعدد التصورات داخل صفوف «فتح» ذاتها حول مفهوم الجبهة المسـاندة. اذ يرى البعض ان هذه الجبهة «تتحقق على [ارض] الواقع في اللحظة التي يساهم فيها الشعب العربي المبادر لخلق تنظيمات شعبية لمساندة الثورة الفلسطينية واقامة مهرجانات جماهيرية... تلزم الحكومات العربية باتخاذ موقف ثابت منها»(٤٨)، في حين يرى هاني الحسن، ان مفهوم الجبهة المساندة لا يقتصر على الجماهير العربية، بل انها تطرح على المستوى الحكومي والشعبي. أما صلاح خلف (أبو أياد)، فينتقد الجبهة المساندة قائلاً: «ان المواطن العربي اندفع مع الثورة الفلسطينية، ثم بدأ يشعر بأن الجبهة المساندة لا تعطيه دوراً اكثر من جابي الضرائب أو جامع المال، فلم يحس بالتفاعل مع الثورة الفلسطينية. وقتال مواطنين عرباً الى جانب ' فتح' لم يعط مردوداً فعلياً، ولم يأخذ شكلاً تنظيمياً معيناً»(٤٩). بينما يُرجع خالد الحسن السبب في عدم فعالية الجبهة العربية المساندة الى الواقع العربي، الذي لم يسمح لهذه الجبهة القيام بعملها، لان الواقع العربي يعلم ان العمل الفدائي يشكل نقيضاً لهذا الواقع، سياسياً واجتماعياً وكيانياً(٥٠). وقد اثبتت الاحداث جدية هذا التناقض، الامـر الذي دفـع هذا الاخير إلى القول: «ان واجبنا ان نبتعد قليلاً عن الانظمة العربية لنستعيد محبة الجماهير العربية بشكل منظم وليس عفوياً»(٥١).

ويتناول منير شفيق، العلاقة ما بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية، فيرى انه كان هناك خلل في هذه العلاقة، وهذا لا يرجع فقط الى الثورة الفلسطينية، بل تتحمل فصائل حركة التحرر العربية جزءاً من المسؤولية عنه. فالواقع اثبت ان معظم هذه الفصائل منشغل بقضاياه الداخلية اكثر من انشغاله بقضايا الثورة الفلسطينية؛ وبالتالي، فهو يرى ان أية صيغـة جبهوية للنضال الفلسطيني ـ العربي المشترك مرهون بمدى التزام فصائل حركة التحرر العربية بقضية ايلاء الصدام مع العدو الاولوية؛ ذلك انه «بالقدر الذي تلتحم فيه فصـائل الثورة العربية بالثورة الفلسطينية على جبهة الكفاح الشعبي المسلح ضد العدو القومي، سيرتفع مستوى التحام الثورة الفلسطينية بفصائل الثورة العربية على المستوى الاقليمي والقومي في ميادين الصراع ضد القوى المضادة للثورة وضد الامبريالية العالمية»(٥٢).

وينتقد ناجي علوش (بعد ارتداده عن «فتح») الثورة الفلسطينية لعدم اقامتها علاقات ثورية مع الجماهير العربية، وكيف تحول شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية الى قيد على حرية تحركها بين الجماهير العربية، وهو الامر الذي جعل الاستجابة العربية للثورة عفوية. وعندما وعت الثورة ضرورة العلاقة مع الجماهير العربية، فان هذه العلاقة «كان الاسم الذي ينتظرها ' الجبهة العربية المساندة' . ومع هذا، فما كانت هذه الجبهة، في الواقع، جبهة، ولا كانت مساندة. انها، في الواقع، لم تبلغ مستوى الجمعيات الخيرية»(٥٣). كمـا ينتقد علوش أية محاولة للفصل بين النضال الفلسطيني ونضال الامة العربية ضد الاقطاع والتخلف والاستعمار؛ ذلك ان معركة تحرير فلسطين جزء من معركة التحرر الوطني العربية، ولا يمكن للثورة ان تنأى بنفسها عن قضايا الجماهير العربية، لان «معركة تحرير فلسطين هي معركة الجماهير العربية. فاذا حاولنا عزل قضية فلسطين عن المعركة الشاملة عزلناها عن الجماهير العربية». ومن هنا يرفض علوش شعار «عدم التدخل»، وذلك من منطلق

رؤية لشمولية الصراع وشمولية المعركة، ويعتبر الشعار، بالمفاهيم والممارسات التي بنيت عليه، قاصراً عن نسج علاقات نضالية مع الجماهير العربية، لان «تحرير فلسطين يحتاج الى الكفاح الطويل. كفاح ضد الصهيونية وضد الدولة الصهيونية. كفاح ضد الامبريالية العالمية. وهو كفاح من اجل وحدة القوى العربية المقاتلة...»[٥٤].

ويبدو ان الشعارات التي طرحتها «فتح» وثبتتها في الميثاق الوطني الفلسطيني، وتبنتها المجالس الوطنية الفلسطينية، فيما يتعلق بالعلاقة مع الانظمة العربية والجماهير، لم تجد قبولاً واستحساناً من قبل قوى «اليسار» الفلسطيني. فانطلاقاً من ايديولوجيا هذه القوى وخلفيتها التنظيمية، ترى ان الفلسطينيين لن يستطيعوا الوصول الى اهدافهم الا بوجود الثورة الاجتماعية في العالم العربي[٥٥]، وان هذه الاخيرة هي شرط اساسي لفعالية النضال الفلسطيني[٥٦].

فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تؤكد ان الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية. وهذه الحقيقة تفرض ان يكون «انتصار القضية الفلسطينية يعتمد على خلق اداة ثورية عربية موحدة ذات استراتيجية متناسقة موحدة، تخوض نضالاً متكاملاً على صعيد المنطقة كلها؛ ولكن خلق هذه الاداة يفترض، مسبقاً، وجود الطبقة القادرة على خوض النضال الطبقي المعادي للامبريالية». ولان الجبهة الديمقراطية تعترف بأن القوى الطبقية البروليتارية غير مؤهلة، بعد، لتسلم قيادة هذه المرحلة، فانها ترى ان «المهمة المركزية للثوريين الجدد، هي بناء القوى الشعبية من العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة، وخوض النضال بقيادة ايديولوجيا الطبقة العاملة وبرامجها وشعاراتها. عندئذٍ ستتعزز اواصر التحالف العظيم، وسيمكن بناء الاداة الثورية العربية الواحدة»[٥٧].

ومن الواضح ان هذه الرؤية ترفض العزل بين مهام الثورة الفلسطينية ومهام حركة التحرر العربية، وترفض مقولة استقرار الاوضاع العربية؛ فهما مترابطان ـ أي النضال الفلسطيني والنضال العربي ـ لترابط الصهيونية والامبريالية، ومتزامنان «لان النصر النهائي على الصهيونية رهن بنشوء انظمة ثورية عربية قادرة على تعبئة الطاقات والموارد العربية في حرب تحرير شعبية تواجه التفوق التقني للعدو»[٥٨].

وانطلاقاً من الرؤية عينها، وبخلاف «فتح»، فقد ميّزت الجبهة الديمقراطية بين الانظمة العربية وقسمّتها نوعين: الأول، وهو الانظمة الوطنية البرجوازية، وترى الجبهة انه بالرغم من هزيمتها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واتخاذها مواقف رضوخ واستسلام للضغط الامبريالي، وعجزها عن توفير المستلزمات الضرورية لانجاز مهمة التحرير، الا انها ترى فيها القدرة على لعب دور وطني في مقاومة العدوان الصهيوني؛ وبالتالي، فان «الدعم الذي تقدمه هذه الانظمة الى المقاومة هو من طبيعة تكتيكية ومؤقتة بسبب كون المقاومة هي الآن اداة فعّالة للضغط على العدو». ومن خلال هذا الهامش تأتي «امكانية نسج علاقات تكتيكية مؤقتة مع هذه الانظمة، بهدف الاستفادة من دعمها لتنمية وتوطيد القدرات الذاتية ليسار المقاومة»[٥٩].

اما النوع الثاني، أي الانظمة الاخرى، فانها تشكل نقيضاً للثورة؛ وبالتالي، فلن تسمح للثورة بالنمو وبنسج علاقات مع الجماهير. وفي ظل عجزها وترددها عن تصفية الثورة وجهرها بمعاداة خط الثورة، فانها تلجأ الى محاولات تطويق وحصر الثورة لاجهاضها وفرض تنسيق

عليها من موقع القوة التي لهذه الانظمة؛ كما تلجأ الى خلق الفرقة بين فصائل المقاومة من منطلق التمييز بين منظمات فلسطينية شريفة ومعتدلة، واخرى غير شريفة ومخربة؛ الا ان هدفها يبقى ثابتاً وهو القضاء على الثورة الفلسطينية، الامر الذي يحتم على القوى الثورية العربية، وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية، مجابهة «الانظمة المتحالفة مع الاستعمار واقامة انظمة ديمقراطية شعبية تستطيع الطبقات الكادحة فيها ان تحقق التحرر الكامل والتقدم الاجتماعي»(٦٠).

ويستشف من هذه الرؤية، أيضاً، ان الجبهة الديمقراطية لا تتفق مع «فتح» حول اعطاء الاولوية للصدام مع العدو وتأجيل قضايا التحرر العربية او تجميدها الى ما بعد التحرير؛ وهذا راجع الى ان الطاقات الذاتية لشعب فلسطين، غير قادرة وحدها على تحقيق الانتصار على العدو. وهذا يعني، ان توفر الشرط العربي، ضرورة لا مناص منها للثورة الفلسطينية، بل، يسبق، او على الاقل يواكب، مسيرة الثورة. ولكن هذا لا يعني ان المسؤولية تقع على عاتق الثورة الفلسطينية وحدها، بل تتحمل حركة التحرر العربية، بمجموعها، المسؤولية، ايضاً، عن هذا الخلل في العلاقة؛ ذلك ان «توفر شروط الانتصار، في هذه المعركة ليست مسؤولية خاصة بالثورة الفلسطينية وحدها، بل هي مسؤولية حركة التحرر الوطني العربية بمجموعها. ان احد الشروط الرئيسة للانتصار في المعركة ضد العدو القومي يتمثل في تقدم حركة التحرر الوطني العربية نحو احداث تغيير حاسم في موازين القوى على الصعيد العربي، علامته البارزة انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة في عدد من البلدان العربية الرئيسة»(٦١).

وترى الجبهة الديمقراطية، ان طرح «فتح» لشعار «الجبهة العربية المساندة» التي تضم كل الشعب العربي، لا يمكنه ان يفي بالغرض المطلوب، لأن هذه الجبهة، بشكلها الغامض والمطاط، لا تستطيع ان تصنع أية علاقة استراتيجية مع الجماهير العربية. وهي ترى ان هذا الطرح الصادر عن «فتح» لا يصدر عن غير وعي «بل هو تعبير واع عن ايديولوجيا قومية بورجوازية، لا ترى في انتفاضة الجماهير العربية، بواسطة احزابها الاشتراكية الثورية، على انظمتها... وبناء انظمتها الثورية القادرة على كسر التبعية وتخطي التخلف، اية علاقة ايجابية بالنضال الفلسطيني». كما تنتقد التحليلات المترتبة على مقولة «فتح» السابقة، والتي ترى ان الثورة الاشتراكية في داخل كل قطر تتناقض مع مصلحة الثورة الفلسطينية(٦٢).

وذات الموقف الرافض وقفته الجبهة الديمقراطية من شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية». فهي مع تأكيدها ان الثورة الفلسطينية ليست مطالبة، قط، بالقيام بمهام الحركة الثورية في الاقطار العربية، الا انها اعتبرت ان هذا الشعار، في ظل هيمنة الفكر المعادي للاشتراكية، سيقود الى استيعاب الطاقات والفئات العربية، ولكن لصالح الانظمة العربية القائمة ولصالح الطبقات الحاكمة. وترى الجبهة انه، «وبالوقائع الملموسة، تحول الشعار الديماغوجي ' عدم التدخل في الاوضاع العربية ' ... موضوعياً وعلمياً، الى عدم التدخل بالشؤون الفلسطينية»(٦٣). وهذا يعني عزل الجماهير العربية عن الثورة الفلسطينية، وهو ما تريده وتسعى اليه الانظمة العربية.

وقد تشابهت مواقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مع مواقف الجبهة الديمقراطية

حول هذا الموضوع. فبعد ان تبنت الجبهة الشعبية، في بداية تشكيلها، شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية»، وظهرت لها خطورة هذا الشعار وتناقضه مع ايديولوجيتها وهيكلها التنظيمي وأسلوبها في العمل، تخلّت عنه، وبنت تصورها على «ان تقييمنا، كجبهة شعبية، لاي تنظيم عربي سياسي يستند [الى] قدرته على حمل السلاح في معركة التحرير... وعلى هذا الاساس، فان الجبهة [المساندة] تكون، موضوعياً، جبهة التحرر والاشتراكية وتستند الى القوى الطليعية الممثلة في حركة المقاومة الفلسطينية والاحزاب القومية اليسارية والاحزاب الشيوعية العربية»[٦٤]. كما تؤكد الجبهة الشعبية ضرورة التحام الثورة الفلسطينية مع الحركة الوطنية العربية؛ ذلك ان فلسطين لن تتحرر الا من خلال هذا التلاحم[٦٥].

اما بالنسبة الى التيار القومي في الساحة الفلسطينية، فهو يرفض النظرة الى الثورة الفلسطينية كشيء منفصل عن الثورة العربية وحركاتها التحررية. فمنظمة الصاعقة ترى ان علاقة الثورة الفلسطينية بالاوضاع العربية المحيطة بفلسطين ما زالت تحكمها العفوية والارتجال وردود الافعال، أكثر مما يحكمها الموقف الايديولوجي المبدئي، وتدعو الى قيام تحالف وقاعدة نضالية فلسطينية عربية من أجل تحرير فلسطين[٦٦].

وتنتقد جبهة التحرير العربية الشكل، والمفهوم، الذي طبق به شعار «الجبهة العربية المساندة» بعد ان «استطاعت القوى المضادة للثورة ان تحرّف الشعار من مجرد تعبير عن الآفاق العربية للعمل الفدائي الفلسطيني الى سجن تقيّد فيه هذا العمل وتمنعه من الانطلاق القومي الواسع». وترفض جبهة التحرير العربية فكرة ان يقتصر الدعم والمساندة على المال والسلاح، لان هذا معناه ان البرجوازيين والرأسماليين سيصبحون هم اصحاب الفضل في دعم الثورة. اما الشكل الصحيح للدعم العربي فهو رفد الثورة بالمقاتلين، ذلك انه «اذا كانت المعركة عربية، أولاً واخيراً، فهل يعقل ان تخاض بغير اداة عربية، وبغير تنظيم قومي يعبئ المقاتلين العرب في كل ارجاء الوطن العربي»[٦٧].

في الواقع، لقد احتلت مسألة تحديد العلاقة بين الثورة الفلسطينية والمحيط العربي حيّزاً كبيراً من اهتمام الثورة ووقتها؛ والامر لا يرجع هنا الى مجرد تحديد مواقف فكرية أو رفع شعارات، بل لأنه يمس وجود الثورة ومسيرتها، وان جزءاً كبيراً من صدامات الثورة، عربياً (الاردن، لبنان، العراق، سوريا، ليبيا)، يرجع، أساساً، الى اسباب لها علاقة بهذا الموضوع، وتحديداً المسألة المتعلقة باستقلالية القرار الفلسطيني، والتي اصبحت، اليوم، الشغل الشاغل لحركة المقاومة الفلسطينية، وكأن لا وجود لمشاكل وقضايا غير استقلالية القرار.

ربما ليس من المبالغة في شيء القول، ان مسألة الاستقلالية الفلسطينية سلاح ذو حدين. فهو، وان خدم الثورة من جانب اتاحته الفرصة لها لتتصرف بالقضية الفلسطينية، سياسياً واجتماعياً ودبلوماسياً، بما يفيد القضية، الا انه، من جانب آخر، «أُسيء فهم مبدأ الاستقلالية الفلسطينية» واستُغل اسوأ الاستغلال من قبل الطرف العربي. فبدلاً من ان تشكل الاستقلالية الفلسطينية شعاراً وممارسة تفيد المرحلة، تحولت الى استراتيجية، فكان لا بد من ان يتحول الى مأزق والى طريق مسدود.

ان استقلالية القرار الفلسطيني، اذا كان لها من جدوى، فانها تتأتى من كونها شعاراً مرحلياً يرد على مرحلة التغييب والطمس اللذين عرفتهما القضية الفلسطينية طوال سنوات،

وليعيد الوجه الحقيقي للقضية كحركة تحرر وطني، طرفها الاساسي هو الشعب الفلسطيني في مواجهة اسرائيل والصهيونية والامبريالية. وقد استطاعت الثورة الفلسطينية، بالفعل، ومن خلال نضالها السياسي والعسكري ونشاطها الدبلوماسي المكثف، ان تؤكد الشخصية الفلسطينية وتبرزها في المحافل العربية والدولية كقضية تحرر وطني، ونالت منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً عربياً ودولياً.

ولكن، ماذا بعد ذلك ؟

هنا يكمن المأزق، ويبدأ الطريق المسدود؛ ذلك ان الثورة الفلسطينية، وان كانت، من خلال استقلالية القرار الفلسطيني، استطاعت ان تحقق وجودها وتفرض نفسها على مسرح الاحداث، الا انها، في الواقع، وبسبب محدودية امكاناتها، لا تستطيع اتخاذ قرار المعركة الحاسمة، قرار معركة التحرير، منفردة؛ وهنا تكمن محدودية ومرحلية هذا الشعار.

والثورة لن تستمر الى ما لا نهاية كثورة. فهي ثورة لتحقيق اهداف. وتحقيق الهدف مرتبط بالقدرة. وقدرة الثورة على تحقيق هدف التحرير، او ما دون التحرير الكامل، تبقى محدودة. وقد اظهرت معركة بيروت (١٩٨٢) ضرورة وجود قرار عربي حاسم بالرد والتصدي. الا ان غياب هذا القرار دفع الثورة الى خيارات صعبة وحرجة جداً. فهي اما ان تتنازل عن قرارها المستقل، ليس لصالح قرار عربي قومي او لصالح استراتيجية عربية نضالية، نظراً لغياب هذا القرار وهذه الاستراتيجية، ولكن لصالح سياسات عربية اقليمية ولصالح قرارات واستراتيجيات عربية اقليمية لا تضع في سلم اهتماماتها هدف التحرير؛ واما ان تبقى الثورة مستمرة في التشبث باستقلالية القرار الفلسطيني؛ وهذا يعني ان تتعرض الثورة للتصفية، حيث يقف الواقع العربي موقف المتفرج.

لقد تعرضت الثورة الفلسطينية لهذا الخيار الصعب بعد بيروت. وحاولت ان تتهرب من كلا الخيارين السالفين، ففضلت ان تتشبث باستقلالية القرار الفلسطيني وترفض التبعية، او الانضواء تحت أي استراتيجية اقليمية عربية. الا انها، في مقابل هذا الخيار، قدمت الكثير من المرونة والاعتدال، بل يمكن القول التنازلات مقابل هذا. فلكي تتهرب من الوصاية السورية، نسقت علاقتها مع المملكة الاردنية، مع انها كانت تعتبر النظام القائم فيها النقيض الاساسي، الى جانب اسرائيل، للشعب الفلسطيني، حيث تثار الشكوك حول مدى التزام هذه الدولة بتمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني. والسؤال الذي قد يثار، ما مدى التزام الاردن باستراتيجية الثورة الفلسطينية وفكرها ؟ وهل الاردن مع استقلالية القرار الفلسطيني القائمة على هذه الاستراتيجية (استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية) وهذه السياسة التي تعتبر م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الذي يسعى لتحرير فلسطين ؟ ام انه مع استقلالية القرار الفلسطيني بمعنى مغاير للمعنى السابق، ولاهداف غير الاهداف الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اعلنها الميثاق، وطورتها واكدتها المجالس الوطنية الفلسطينية ؟[٦٨].

لكن، كيف وصلت الثورة الفلسطينية الى هذا المأزق في علاقتها العربية ؟

يمكننا القول، دون اصدار احكام مطلقة، ان الخلل في العلاقة كان ثنائي الجانب. فهو خلل في اسلوب التعامل الفلسطيني مع المحيط العربي، وخلل في تعامل وتجاوب حركات التحرر العربية مع الثورة الفلسطينية. اما الخلل في الواقع الرسمي العربي، واقع الانظمة

وممارساتها تجاه الثورة ـ باستثناء حالات معدودة ـ ، فلا خلاف عليه.

لقد استطاع الواقع الرسمي العربي ان ينصب الشراك للثورة الفلسطينية التي ابتلعت الطعم تدريجياً، بوعي او من غير وعي. فقد كان على الثورة الفلسطينية، منذ البدء، ان تعرف ان وجودها يتناقض، كلياً، مع الواقع الرسمي العربي، وان المقياس لقوة الثورة الحقيقية وفعاليتها وقدرتها على اعتلاء كرسي الممارسة العلنية ليس هو الاعتراف الرسمي العربي بها، ولكن مقدرتها على تثبيت جذورها التنظيمية الثورية بين الجماهير، وقدرتها على احداث تغييرات لا بد منها في الواقع العربي، وقدرتها على زرع فكر الثورة في عقول الجماهير. الا ان الثورة، بدلاً من الانتظار حتى تحقيق هذه التغيرات الثورية نتيجة فعلها الثوري، قفزت لتتسلم قيادة م.ت.ف.، ولتعمل في العلن، ولتهادن الانظمة، وتراهن على حسن نواياها، او امكان تحييدها على الاقل، في الصراع الدائر وفي صدامها مع العدو، وتناست ان كل الثورات التي شهدتها فلسطين، منذ بداية القرن، اجهضتها الانظمة العربية، أو ساعدت على اجهاضها.

لقد خُدعت الثورة بحالة المسايرة والسكوت على وجودها، الذي ابدته الانظمة العربية بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وبدلاً من ان تستشف ان هذا السكوت وهذا الرضى الظاهري لم يكن اقراراً بفكرة الثورة، او قبولاً بنهجها، بقدر ما كان مناورة لامتصاص النقمة الشعبية المتولدة من هزيمة حزيران (يونيو)، ولاشغال الجماهير العربية بهذه الظاهرة الجديدة حتى لا تلتفت لواقعها المتردي. واطمأنت الثورة الى الواقع العربي، وتضخمت، مالياً واعلامياً ومكتبياً، حتى شعر الانسان العربي ان الثورة الفلسطينية قادرة على اجتراح المعجزات، وان النصر صار قاب قوسين او ادنى. وانعكس هذا على نفسية الفلسطيني نفسه، حتى انه ظهرت لدى البعض منهم حالة من الاستعلاء على الآخرين، واصبح بعض الفلسطينيين يشعر ان لا ثورة الا الثورة الفلسطينية، ولا ثورية او تقدمية الا تلك التي يملكها الفلسطيني، الامر الذي خلق، بدوره، حالة من الشك والتردد وعدم الثقة في علاقة الفلسطيني بالعربي احياناً، والاستعلاء على النضال العربي وحركاته التحررية.

ولكن حينما حانت الساعة، وجاء الاختبار، انكشفت الصورة على حقيقتها. فالثورة الفلسطينية اضعف من ان تنتصر على خصمها الشرس الاسرائيلي الصهيوني المدعوم اميركياً، واضعف من ان تحافظ على قواعدها الاساسية. الا ان الوقت قد فات، واصبحت الثورة الفلسطينية مقيدة بالاموال العربية وبالمؤسسات المكتبية وبعلاقاتها غير المبدئية مع الانظمة العربية، ومقيدة بالانتصارات السياسية والدبلوماسية التي حققتها بفعل نضال الشعب الفلسطيني، او حُققت لها عربياً بفعل البترول والمصالح الاقتصادية. والاخطر من ذلك القيد الذي تشكله علانية الثورة وكونها اصبحت ورقة مكشوفة ومقروءة للجميع. لقد اعترفت الانظمة العربية بأن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد؛ وبعد ذلك قالت لها: «لنا مالنا ولكم مالكم»، اذهبوا وحدكم وقاتلوا.

انه لمن الصعب تصور اي قبول رسمي عربي للثورة الفلسطينية في ظل الواقع الحالي، وخصوصاً في دول الطوق، لما تعنيه الثورة من حالة تثوير وتحريض ورفض للواقع العربي؛ واي قبول رسمي عربي بثورة فلسطينية مسلحة لن يكون الا من اجل التهرب من المسؤولية القومية تجاه شعب فلسطين، وعلى اساس ان تتحول هذه الثورة الى «نظام» مثل بقية الانظمة

يعمل ضمن الشرعيات الرسمية القائمة؛ وفي هذه الحال ستفقد الثورة الفلسطينية صفتها الثورية، ولن يتعدى سقف اهدافها السقف الذي تحدده الانظمة العربية.

وربما كان «اليسار الفلسطيني» قد وعى هذه الحقيقة، الا انه، للاسف، انغلق، مع اقنوماته حول الحزب الثوري والنظرية الثورية وديكتاتورية البروليتاريا، عن ساحة الفعل والممارسة في الواقع. فبما انه لا نجاح للثورة الفلسطينية الا بقيادة عمالية وبالثورة الاجتماعية، وبما ان هذه البروليتاريا ما زالت ضعيفة وغير مؤهلة للقيادة، ومتطلبات الثورة الاجتماعية تواجهها عقبات، فقد فضل اليسار الانتظار حتى توجد الظروف المؤاتية، وانغلق، فلسطينياً وعربياً، واكتفى بالتنظير السياسي والفكري على حساب الفعل والممارسة في الساحة العربية؛ وهذا ما جعله يعيش المأزق ذاته الذي تعيشه بقية فصائل المقاومة الفلسطينية، ان لم يكن اكثر.

ولكن، هل حركات التحرر العربية معفية من المسؤولية ؟

في الواقع، لا. بل ان مسؤولية حركات التحرر العربية، في هذا المجال، اكبر من مسؤولية الثورة الفلسطينية.

ان ضخامة التحديات التي تتصدى لها الثورة الفلسطينية يجعلها غير قادرة على تحمل مسؤولية العمل المباشر في الساحة العربية، لتثوير الجماهير العربية ولخلق حركات ثورية عربية. كما ان اي تحرك فلسطيني، في المجال الجماهير العربي، سيقابل بـ «فيتو» عربي. ومن هنا، تقع مسؤولية الفعل والتثوير وتطوير البنى والهياكل المجتمعية العربية على عاتق الجماهير العربية وحركاتها التحررية بمختلف فصائلها ومواقعها. وهنا، ايضاً، تكمن المعضلة؛ ذلك ان الواقع اثبت ان هذه الحركات تعاني من قصور تكويني وتنظيمي، بل وغموض لدى غالبيتها في مواقفها الايديولوجية، وتغليبها للاعتبارات الاقليمية على الاعتبارات القومية الثورية؛ الامر الذي يجعل التحدث عن حركة تحرر عربية كلاماً يفتقر الى الدقة.

ان اي محاولة بحث موضوعي لحركة التحرر العربية، بمفهومها الثوري القومي، سيصل الى نتيجة مفادها شبه الغياب لهذه الحركة. واذا استثنينا المناضلين الثوريين الذين يقبعون في السجون، او اولئك الذين اجبرتهم قوى القمع على العمل «تحت الارض» او اللجوء الى المنافي الاختيارية، فان بقية القوى العاملة على الساحة العربية، وبغض النظر عما ترفع من شعارات وتردد من كلمات طنانة عن الثورية والتقدمية والنضال، هي جزء من السلطة، او تبحث عن السلطة، ولكن ليس بالاسلوب الثوري، وانما ضمن قواعد اللعبة ومحدودية سقفها الاعلى. وقد اثبتت الاحداث ان كراسي السلطة، او مجرد التلويح بكرسي السلطة والحكم ـ في وزارة او برلمان ـ غالباً ما يجرد القوى الثورية من كثير من افكارها الثورية السابقة، فتطغى متطلبات السلطة على متطلبات العمل الجماهيري.

ان واقع حركات التحرر العربية التكويني، والتنظيمي، والفكري، يشكل جزءاً اساسياً في القصور والتردي الذي عرفته العلاقة بين الجماهير العربية والثورة الفلسطينية. صحيح ان الجماهير العربية تمحض الثورة كل التأييد والتعاطف؛ الا ان هذا التأييد يبقى عفوياً عاطفياً؛ وفي عفويته وعاطفيته تكمن خطورته. وهو إن لم يُسيَّس ثورياً، وينظم ويعبأ، يبقى عرضة لاي دعاية مغرضة(٦٩).

والخطورة التي يمكن ان تترتب على المأزق الذي تعاني منه الثورة الفلسطينية، او

حركات التحرر العربية، هي ان يفقد الطرفان اي امل في الخروج من هذا المأزق، ويفقدا الثقة بالثورة، وبالجماهير، وبالواقع العربي بكل مكوناته، مما يدفعهما للبحث عن حل خارج قدرة الفعل الجماهيري، أي حل، ولوكان على حساب الشعب الفلسطيني وقضية التحرر العربية، وينتظرا الحل من خارج المنطقة العربية، وعندئذٍ يتحول المأزق الى انهيار تام.

---

(١) شفيق الحوت، **الفلسطيني بين التيه والدولة**، بيروت: بلا ناشر، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص ٢٩.

(٢) «فتح»، **دراسات وتجارب ثورية**، الرقم ١، بلا مكان نشر: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، بلا تاريخ نشر، ص ١٠٥.

(٣) **فلسطيننا** (بيروت)، العدد ١١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠، ص ٢.

(٤) **المصدر نفسه**، العدد ٩، تموز (يوليو) ١٩٦٠.

(٥) دعوة الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم الى انشاء حكومة فلسطينية وجيش فلسطيني، وادعاؤه بانه يملك خطة لتحرير فلسطين. وقد جاءت الدعوة في اطار المزايدة على الرئيس جمال عبدالناصر.

(٦) William Quandt, Fuad Jaber & Ann Mosly Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism*, Los Angeles (berkely): University of california Press, 1974, p. 49.

(٧) «**البيان السياسي الصادر عن الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني**» التي عقدت في الجزائر، في شباط (فبراير) ١٩٨٣.

(٨) مقابلة مع ياسر عرفات، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٥، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨، ص ١٨.

(٩) «فتح»، «دراسات وتجارب ثورية»، الرقم ١، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١.

(١٠) «فتح»، «**القضية الفلسطينية كمحور للثورة العربية**»، (نشرة داخلية)، الرقم ١٠٧، ص ٩.

(١١) كمال عدوان، «' فتح ' ـ الميلاد والمسيرة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، ص ٤٥.

(١٢) «فتح»، «**دراسات وتجارب ثورية**»، الرقم ٢، بلا مكان نشر: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، بلا تاريخ نشر، ص ٥.

(١٣) منير شفيق، **الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٩٥.

(١٤) «فتح»، «القضية الفلسطينية كمحور للثورة العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(١٥) شفيق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥.

(١٦) ناجي علوش، «الثورة الفلسطينية ومهمات حركة التحرر الوطني العربية»، **دراسات عربية** (بيروت)، العدد ٨، حزيران (يونيو) ١٩٧٢، ص ١٠.

(١٧) «**كلمة ياسر عرفات في دورة المجلس الوطني الفلسطيني**» في الجزائر (١٩٨٣)، بعد ان جدد المجلس ثقته به كرئيس للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

(١٨) **كلمة صلاح خلف (أبو أياد) في دورة المجلس الوطني الفلسطيني** في الجزائر (١٩٨٣)، الوثيقة الرقم ٧٠، ص ٤.

(١٩) نايف حواتمة، **لتتحد جميع القوى الثورية والوطنية لضمان الانسحاب الكامل وحقوق الشعب**، بلا مكان نشر: منشورات الجبهة الديمقراطية، أيار (مايو) ١٩٧٤، ص ١٢.

(٢٠) نايف حواتمة، «حديث مع قادة المقاومة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٤٨.

(٢١) انظر: غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، سلسلة كتب فلسطينية ـ ٣٢، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧١، ص ١١٩.

(٢٢) «**تعميم داخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**»، بلا تاريخ، ص ٥٩.

(٢٣) من المعلوم ان حوالى ٦٠ بالمئة من

الشعب الفلسطيني يعيشون خارج فلسطين، خصوصاً في دول الطوق. ونظراً لأن الفلسطينيين اقلية في فلسطين المحتلة، فان انطلاقة الثورة كانت من خارج فلسطين.

(٢٤) جبهة التحرير العربية، **استراتيجية المجابهة للتحالف الصهيوني ـ الاستعماري**، بلا مكان نشر، جبهة التحرير العربية، ١٩٧٠، ص ٤.

(٢٥) عبد الرحيم غنيم، **المقاومة الفلسطينية والايديولوجيا الثورية**، دمشق: منشورات الطلائع، ١٩٧٣، ص ٨٢.

(٢٦) «**كلمة أحمد جبريل في الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني**» في الجزائر (١٩٨٣)، الوثيقة الرقم ٩٢، ص ٢١.

(٢٧) Quandt, Jaber & Lesch, *op. cit.*, p.96.

(٢٨) Jaber, Fuad; "The Resistance and the Arab Regimes", *Journal of Palestine Studies,* Vol. II, No. 2, Winter 1973, p. 81.

(٢٩) يصف صلاح خلف (أبو أياد) في كتابه «فلسطين بلا هوية» الأثر الذي تركه حديثه للقادة العرب عن المجازر التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني في الاردن العام ١٩٧٠ على النحو التالي: «كانت وجوههم ساكنة، باردة، ونظراتهم غائبة أو لا مبالية. صحيح انهم كانوا يصغون إليّ بأدب، ولكنه اصغاء متجرد، غير آبه، جعلني استشعر البرودة في ظهري. أصحيح ان من أراهم امامي هم زعماء الأمة العربية الساخطة المنكرة لهذه المأساة الرهيبة التي يعيشها الشعبان الاردني والفلسطيني ؟».

(٣٠) «بيان هام الى الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية صادر عن القيادة الموحّدة لحركة المقاومة الفلسطينية»، انظر: راشد حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٥، ص ١٦٥.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ١٧١.

(٣٢) شاركت في المؤتمر الشعبي وفود عربية مثلت الحركة الوطنية العربية. وهذه الوفود هي: الاتحاد الاشتراكي العربي (مصر)؛ الاتحاد الاشتراكي العربي (ليبيا)؛ حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)؛ حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق)؛ الجبهة القومية في اليمن الديمقراطية؛ حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية؛ الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية (لبنان)؛ منظمة التحرير الفلسطينية.

(٣٣) بلغ عدد المشاركين في مؤتمر الشعب العربي الذي أوجد «الجبهة العربية المشاركة» ٣٦ حزباً وحركة وتجمعاً، وضم مختلف التيارات السياسية العربية. وعند تحديد الموقف حيال الانظمة العربية المحافظة، ومحاولة اليسار ادانة بعض الدول العربية بالاسم؛ رفض صلاح خلف (أبو أياد) ذلك.

(٣٤) «قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة»، حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٨.

(٣٥) «البيان السياسي الصادر عن الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٦) «فتح»، «دراسات وتجارب ثورية»، الرقم ١، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٣٧) Quandt, Jaber & Lesch, *op. cit.*, p.97.

(٣٨) صلاح خلف (أبو أياد)، **فلسطيني بلا هوية** (اعداد اريك رولو، ترجمة نصير مروة)، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بلا تاريخ نشر، ص ٦٦.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٦.

(٤٠) عدوان، «' فتح' ـ الميلاد والمسيرة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(٤١) «فتح»، **منطلقات ثورية**، الرقم ١٢، بلا مكان نشر: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، بلا تاريخ نشر، ص ٩.

(٤٢) عدوان، «' فتح' ـ الميلاد والمسيرة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٤٣) «فتح»، «القضية الفلسطينية كمحور للثورة العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(٤٤) «فتح»، «دراسات وتجارب ثورية»، الرقم ٢، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٤٥) «فتح»، «القضية الفلسطينية كمحور...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٤٦) «فتح»، «دراسات وتجارب ثورية»، الرقم ١، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(٤٧) «فتح»، «دراسات وتجارب ثورية»، الرقم ٢، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٤٨) عدوان، «'فتح' ـ الميلاد والمسيرة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠.

(٤٩) صلاح خلف (أبو أياد)، «حديث مع قادة المقاومة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٣٣.

(٥٠) خالد الحسن، «حديث مع قادة المقاومة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤، ايلول (سبتمبر) ١٩٧١، ص ٢٨١.

(٥١) خالد الحسن، **لبنانيات، اوراق سياسية رقم ٩**، الكويت: بلا ناشر، ١٩٨٤، ص ٨٤.

(٥٢) شفيق، «الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١.

(٥٣) علوش، «الثورة الفلسطينية ومهمات حركة التحرر الوطني العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٥٤) ناجي علوش، **نحو ثورة فلسطينية جديدة**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٢٤٤.

(٥٥) Quandt, Jaber & Lesch, *op. cit.*, p.99.

(٥٦) *Ibid.*, p. 108.

(٥٧) **«تقرير المؤتمر التأسيسي الصادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية»** ص ٦.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ٤، ملحق رقم ١.

(٥٩) **المصدر نفسه**، الفصل الثاني، ص ٩.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٥، ملحق رقم ١.

(٦١) **«الجبهة الديمقراطية ـ التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، (المؤتمر الوطني العام الثاني)**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١، ص ٢٤٨.

(٦٢) انظر **الحرية** (بيروت)، العدد ٤٤٥، ١٩٦٩/١/٦.

(٦٣) **المصدر نفسه**.

(٦٤) مقابلة مع د. جورج حبش، **الهدف** (بيروت)، ١٩٦٩/١٢/٢٠.

(٦٥) **«كلمة د. جورج حبش في الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني»**، وثيقة رقم ٦٢، ص ١٥.

(٦٦) انظر **الطلائع** (دمشق)، العدد ٢٨، ١٩٧٠/٥/١١.

(٦٧) جبهة التحرير العربية، **الطريق القومي لتحرير فلسطين**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠، ص ١٦.

(٦٨) في الكلمة التي القاها الملك حسين أمام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، في عمان، اعاد تأكيد قبول الاردن للقرار ٢٤٢ كأرضية لحل مشكلة الشرق الاوسط، وهو القرار الذي واصلت الثورة الفلسطينية، بكل فصائلها، رفضها له لكونه يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين.

(٦٩) حول هذه الاشكالية، انظر: عبد اللطيف اللعبي، «الفكر العربي والتحدي الفلسطيني ـ مقاربات أولية»، **الكرمل** (نيقوسيا)، العدد ٧، ١٩٨٣، ص ٢٦٢.

«الدياسبورا» اليهودية والتشتت الفلسطيني

محمد الجندي

قبل السبي البابلي تعرض اليهود القدماء في فلسطين عام ٧٠١ ق. م. للسبي الآشوري على يد الملك سنحاريب.

ورغم الدمار، الذي يُروى أنه حل نتيجة ذلك في البلاد، يظهر أن الحكام تكيّفوا مع الغزو، ورضوا بالبقاء في ظل الآشوريين، يدفعون لهم الجزية، ويرسلون القوات إلى الحرب، والمشاركة في غزوات الملكين الآشوريين ايسرحدّون وآشور بانيبال.

يظهر أيضاً أن مناسّا (ملك اليهودية Judah ، بالمشاركة منذ ٦٩٧ ق. م.، ومنفرداً منذ ٦٨٧ ق. م.، وحتى ٦٤٢ ق. م.) انسجم مع الآشوريين، لدرجة أنه أدخل عباداتهم وايقوناتهم الى المملكة، فامتلأت المدن والأرياف بالمعابد والكهنة الوثنيين ودخلت الى بلاطه، والى البيوت الارستقراطية، العادات والازياء وطرق الحياة الآشورية.

واستفاد مناسّا، على ما يبدو، من ذلك، فيقال ان عهده، الذي دام، عملياً، ٥٥ سنة، اتصف بالازدهار، ولم يعكره سوى بعض المجازر التي يشار، تاريخياً، الى انها ربما كانت ضد التيار المعادي للتجديد الديني الممثل بالملك وارستقراطيته.

بعد موت آشور بانيبال في ٦٢٧ ق. م. خبت القوة الآشورية ليعلو نجم البابليين الجدد.

في الوقت عينه، ظهر ان التيار المعادي للتجديد الديني في اليهودية انتصر بعد موت مناسّا، وتمثل ذلك بقتل الملك عامون بن مناسّا، وخلفه، بعد عامين من حكمه نتيجة ثورة في قصره، وتنصيب ابنه يوشيا في ٦٤٠ ق. م. مكانه.

انعطف يوشيا في ولائه من الآشوريين الى البابليين، وقام بالاستعانة مع بعض الكهنة (الوجه البارز بينهم كان حلقيا) بما يشبه «الثورة» على النفوذ الآشوري وعلى الطقوس الآشورية، ليعود بالبلاد الى عبادة «يهوه».

اصطدم يوشيا، نتيجة ذلك، بالملك المصري، نخو الثاني (٦١٠ ـ ٥٩٥ ق. م.)، الذي أرسل حملة بحرية على سورية لمساعدة الجيوش الآشورية. جرت معركة بين القوات اليهودية والجيش المصري في مجدّو Magiddo (فلسطين)، فقتل الملك يوشيا، وعين الملك نخو ملكاً موالياً لمصر على اليهودية.

شؤون فلسطينية، العدد ١٥٨ ـ ١٥٩، ايار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٦

غير ان المصريين اندحروا في ٦٠٥ ق. م. امام البابليين في معركة قرقميش Carchamish (موقع سوري قرب جرابلس) ورجع القائد البابلي في آب من العام ذاته الى بابل، كي يصبح امبراطوراً بعد موت أبيه، وكي يعود في حملة الى سوريا في حزيران ٦٠٤ ق. م. ويخضع الدول المحلية فيها، بما في ذلك اليهودية. الملك البابلي هذا هو نبوخذ نصَّر الثاني، الذي استمر في حملته طيلة السنوات الثلاث التالية، واشتبك في ٦٠١ ـ ٦٠٠ ق. م. مع الجيش المصري متكبداً خسائر فادحة، مما أدى الى انقلاب بعض الدول التابعة عليه، ومنها اليهودية، وهذا، أيضاً، اوقف حملات نبوخذ نصَّر السنوية قليلاً، ريثما يعيد تجهيز قواته. انتهى نبوخذ نصَّر من ذلك في ٥٩٩ ـ ٥٩٨ ق. م.، وعاد الى حملاته، فبدأ هجومه على القبائل العربية في شمال غرب الجزيرة العربية تمهيداً لاحتلال اليهودية. ثم هاجم اليهودية بعد عام واستولى على القدس في ١٦ آذار ٥٩٧ ق. م. فعزل الملك يهوياقيم وعين صدقيا بدلاً منه. لكن عدم اخلاص صدقيا في ولائه للبابليين تسبب في اعادة غزو نبوخذ نصَّر لليهودية، فاستسلمت له القدس في آب ٥٨٦ ق. م.، وحرقها هذه المرة انتقاماً، وقيل إنه هدم هيكل سليمان، وقتل ابناء صدقيا أمام عينيه، وسمل عيني الأخير، وأسر أغلب السكان وساقهم الى بابل.

يلمح المرء الصراع بين التيارين، المصري والبابلي، في اليهودية، فلم ينته التيار البابلي بقتل الملك يوشيا من قبل، وربما كان النبي أرميا، فيما بعد، هو أحد الناطقين الكبار باسمه. يقول باسم الرب: «... والآن قد وقعت كل هذه الاراضي ليد نبوخذ نصَّر، ملك بابل، عبدي... فتخدمه كل الشعوب... ويكون أن الامة، أو المملكة، التي لا تخدم نبوخذ نصَّر، ملك بابل، والتي لا تجعل عنقها تحت نير ملك بابل، إني اعاقب تلك الامة بالسيف، والجوع، والوباء ـ يقول الرب ـ حتى افنيها بيده».

ان المأساة التي تعرض لها يهود ذلك الزمان تندرج في اطار المآسي التي تعرضت لها جميع الشعوب في المراحل العبودية من التاريخ الانساني. فالمأساة ذاتها تعرض لها الآشوريون انفسهم، والبابليون انفسهم.

اذا صدقنا المصادر التي اعتمد عليها ويل ديورانت في «قصة الحضارة» (الجزء الثاني، المجلد الأول، ترجمة محمد بدران باشراف جامعة الدول العربية)، نجد أن سنحاريب نهب تسعاً وثمانين مدينة وثمانمائة وعشرين قرية، وغنم ٢٠٨ آلاف من الأسرى، وحاصر بابل، واحرقها، وقتل اهلها عن آخرهم تقريباً، الخ (ص ٢٦٨).

ونجد أن نبوخذ نصَّر اجتاح، بعد موت آشور بانيبال العام ٦٢٦ ق. م. بأربعة عشر عاماً (أي ٦١٢ ق. م.)، بلاد الآشوريين، واستولى على القلاع الشمالية بسهولة، وخرب نينوى (عاصمة الآشوريين)، تخريباً لا يقل في قسوته وشموله عما فعله ملوكها من قبل بالسوس وبابل، فاحرقت المدينة، وذبح أهلها، أو سيقوا أسرى (ص ٢٩٩).

ونجد، أيضاً، ان اليهود قتلوا من الكنعانيين اكثر ممن استطاعوا قتلهم منهم، وسبوا من بقي من نسائهم، وجرت دماء القتلى انهاراً «زكاة للرب»، وانهم قتلوا من مدينتين، فقط، ١٢٠٠٠ رجل (ص ٢٣٦).

ثم مرت الايام والسنين والقرون، وتغير وجه العالم، وظهرت مستجدات لا حصر لها. ومع ذلك رجعت الصهيونية، في القرن التاسع عشر، الى أيام السبي البابلي، واعتبرت أنه بداية الدياسبورا، أي بداية «التشتت» اليهودي الذي استمر زعماً عبر القرون، والذي يجب

«معالجته» بعملية «اعادة تجميع».

ان «التشتت» اليهودي لا يختلف عن «التشتت» الاسلامي، أو المسيحي، أو الهندوسي؛ ولا يختلف عن تشتت مختلف الطوائف والشعوب والقوميات الصغيرة والكبيرة.

المراحل العبودية تلتها المراحل الاقطاعية، وهذه تلتها المرحلة البورجوازية. وفي كل هذه المراحل تعرضت مختلف الفئات الانسانية للمآسي الوحشية والمدمرة أحياناً، والعادية أحياناً أخرى.

تعرض الهنود الاميركيون، والعديد من السكان المحليين، في مختلف المستعمرات، للابادة التامة، أو شبه التامة. وتعرض السكان المحليون في مناطق أخرى للظروف القاسية، التي فرضت عليهم الهجرات الجماعية، أو تسببت بموجات من الهجرات، لا حصر لها.

تعج أوروبا والاميركتان بالمهاجرين الآسيويين والأفارقة، الذين حملتهم الظروف القاسية الى هناك، إما عبيداً، اصطيدوا اصطياداً، ونقلوا قسراً، أو عمالاً، هربوا من الجوع في بلدانهم؛ ولا يوجد إلا عدد ضئيل منهم من الذين هاجروا في ظروف شخصية حسنة.

حتى هجرة الأوروبيين الى الاميركتين، أو الى غيرهما، فانها تحمل معنيين: الأول هو المعنى الاستعماري، وهذا يخص قادة الحملات العسكرية، أو الاقتصادية؛ والمعنى الآخر هو الهرب من الجوع، أو من الفقر، أو من المطاردة، وهذا يخص الكتل البشرية التي ساقها الأولون معهم.

نستطيع أن نجد في تاريخ العالم حالات، لا حصر لها، من التشتت. هناك «التشتت» الاسلامي، أو المسيحي، أو الهندوسي؛ وهناك «التشتت» العربي، والهندي. وهناك تشتت الشعوب الافريقية بصورة خاصة؛ كذلك هناك «التشتت» الانكليزي، والاسباني، والبرتغالي، والفرنسي، الخ.

واذا كانت بعض حالات «التشتت»، مثل «التشتت الشمال ـ أفريقي في فرنسا، او التشتت اللبناني في الاميركتين، تحمل معنى موضوعياً، لانها تدل على عملية تشتت فعلية واقعية جرت في أزمنة حديثة محددة، فان الدياسبورا اليهودية لا تحمل أي معنى موضوعي. هذا لا يعني نفي واقعة السبي البابلي، ولا عملية التهجير الواسعة، العربية ـ اليهودية، من اسبانيا، اثر سقوط امارة غرناطة العربية في نهاية القرن الخامس عشر، ولا نفي الوقائع التاريخية المماثلة، وانما يعني نفي الربط الاسطوري والوهمي بين الحلقات التاريخية للطوائف اليهودية في كل زمان ومكان. انه يعني، مثلاً، نفي وجود أي دياسبورا لليهود البولونيين، او الروس، او اليمنيين، او السوريين. زيادة على ذلك، من الضروري التشديد على نفي المعنى الاساسي المقصود بالدياسبورا، والذي ليس هو «التشتت» بالدرجة الأولى، وانما الابتعاد عن المكان اليهودي المقدس: «أرض الميعاد» عموماً، و «هيكل سليمان» خصوصاً. بمثل هذا المعنى للدياسبورا، لا حياة للمسلمين من دون مكة، ولا حياة للمسيحيين من دون القدس. كيف يعيش هؤلاء المساكين في اندونيسيا والصين والهند، وفي أوروبا والاميركتين ؟ يجب ان يتكدس الجميع في الحجاز، وفي فلسطين. أم إن لليهود، وحدهم، دياسبورا، وليس للطوائف الأخرى مثل ذلك ؟

علمانياً، تركز الصهيونية على الجانب المأساوي في الدياسبورا، أي على التشتت، كي تصوغ بذلك أدبياتها السياسية الموجهة إلى غير اليهود؛ ودينياً، تركز على الجانب الروحي في

الدياسبورا، أي على البعد عن الاماكن المقدسة، كي تصوغ أدبياتها الموجه الى اليهود. وكلا الجانبين غير موضوعي، لأن مأساة اليهودي، حتى في ظل النازية، ليس في كونه بعيداً عن «أرض الميعاد»، ولا لكونه «غريباً» في المانيا، وانما لكونه يخضع لحكم عنصري، هو ذات الحكم الذي تبشر به الصهيونية في ادبياتها السياسية، وهو الذي مارسته، وتمارسه، عملياً، تجاه اليهود الشرقيين، وتجاه العرب في اسرائيل. من جهة أخرى، لم تكن الأماكن المقدسة، في أي يوم، محرمة على الحجاج؛ اذ يستطيع المسلم الصيني أن يحج الى مكة متى أراد، وإذا لم يستطع، لسبب ما، فيمكن ان يحملها في قلبه؛ وهذا الكلام يصح بالنسبة الى أي متدين يدين بأي دين آخر، مهما كان تقاه وتعلقه بايمانه.

الدياسبورا اختراع أوروبي

الواقع ان الدياسبورا الصهيونية لم يخترعها اليهود، وانما الأوروبيون.

لقد كشفت تطورات الثورة الفرنسية، وخصوصاً فترة روبسبير، عن أخطار محيقة بالبورجوازية متمثلة بالتيارات المعادية للاستغلال الرأسمالي، التي تتهدد، وان لم تتبلور بعد، سيطرة البورجوازية في المجتمع، من جهة، ومصالحها الاقتصادية، من جهة أخرى.

وتجاه ذلك، سرعان ما تحالفت البورجوازية مع الارستقراطية، مع بقاء الميزان راجحاً لمصلحتها. كان ذلك يعني الاستفادة من نفوذ الارستقراطية ورصيدها الواقعي، وكذلك من مخزوناتها الايديولوجية. وكان أهم ما في تلك المخزونات هو الدين؛ لا باعتباره تجسيداً لحرية الايمان الديني لدى الأفراد، وانما باعتباره، بصرف النظر عن الايمان المتمثل فيه، يؤلف أداة ربط للمؤمن بالمؤسسات التقليدية التي تسخّر الدين في خدمة الارستقراطية والبورجوازية.

لذلك ساعدت البورجوازية الأوروبية، في أغلب بلدانها، في انشاء وتنشيط مختلف الجمعيات التبشيرية، واستخدمتها بشكل مباشر، أو غير مباشر، في مختلف الأغراض الداخلية والخارجية. طبعاً كان لتلك الجمعيات نشاطات انسانية في مناطق مختلفة من العالم، مثل تقديم الخدمات الصحية، والتعليمية، الخ؛ ولكن كان لها، أيضاً، نشاطات مفيدة للبورجوازية في ترسيخ سيطرتها السياسية في بلدانها، وفي مد السيطرة الاستعمارية الى الخارج.

مع الزمن، صارت البورجوازية العالمية تتفنن في استغلال الدين، وايمان الجماهير العفوي به، لمصالحها ولتنفيذ مخططاتها.

في القرن السابع عشر، وضع الكاردينال ريشيليو حداً فاصلاً بين أوامر البابا الروحية ومخططاته الدنيوية، فقال: «بينما يطيع المرء، دينياً، البابا في الأمور الروحية، يحق له أن يعارضه في مخططاته الدنيوية». أما البورجوازية، فقد عمدت الى استغلال الدين في كل المجالات التي تستطيع فيها الاستفادة من الديماغوجية الرجعية.

طبعاً تحول البورجوازية، فيما يتعلق بالطبقات الغنية، دون تسمياتها؛ وتحول دون التدخل الديني في ممارسة الاغنياء للقمار، ولتجارة المخدرات، والجنس، وفي نهب المجتمع، بل وفي الجريمة المعنوية والمادية تجاه الوطن والمجتمع، وتجاه الأبناء والزوجات، وتجاه الآخرين الأضعف سلطة، أو أقل غنى. تحول البورجوازية دون أي ردع دنيوي لارتكابات الأغنياء على اختلافها، ما عدا الأمور التي تردعها هي، وباسلوبها، لا بالاستناد الى الأسس

الدينية. لكنها، في الوقت ذاته، تستغل الدين في وعظ الفقراء كي يرضوا بواقع الاستغلال، وفي أيام الاستعمار كي يرضوا بواقع الاستعمار، وتستغل الدين كي تحرف اهتمام المؤمنين عن القضايا الاجتماعية الملحة، التي يعانون منها، عن مستواهم المعاشي، عن قضايا الصحة، والتعليم، عن القضايا العامة المتعلقة بتطور المجتمع عموماً، وكي تبشر بايديولوجيات شد المجتمع الى الوراء، أي الى ايهام المؤمنين بتصور للمجتمع يجعل الوضع البورجوازي القائم أشد تقدمية منه. حينئذٍ يكون كلا الاحتمالين، أي رضى الجماهير المؤمنين بالواقع أو النشاط في اتجاه رجعي، مفيداً للبورجوازية، لأنها تجند، بالاعتماد على ذلك، الأنصار الضروريين لتجميد المجتمع، ولمحاربة التيارات التقدمية التي تظهر فيه.

في هذا الاطار نشأت الأحزاب الدينية الأصولية على اختلافها، وأحزاب الديمقراطيات الدينية، وأحزاب الاشتراكيات الدينية، وأحزاب العمال الدينية، الخ. وفي هذا الاطار، أيضاً، نشأت الصهيونية، بأحزابها المختلفة، ولكنها تميزت عن غيرها بأمور تفصيلية عديدة، بعضها هام وبعضها ثانوي.

يعود تقرّب الارستقراطية والبورجوازية الاوروبيتين من المصرفيين اليهود الى ما قبل الثورة الفرنسية. الواقع أن الطرفين ينتميان الى طبقة واحدة، ذات مصالح مالية واقتصادية مشتركة. وفي أيام الثورة الفرنسية، لعب التحالف الارستقراطي ـ البورجوازي الأوروبي، وخصوصاً الانكليزي، دوراً مضاداً للثورة؛ ولعبت البورجوازية الفرنسية دوراً قمعياً شرساً تجاه الجماهير الفقيرة، التي جندت نفسها في الثورة، ودوراً تآمرياً كبيراً في ضرب الراديكالية الثورية، التي كان يمثلها روبسبير.

كانت حكومة الديركتوار هي الوريث لانجازات حكومة روبسبير الضخمة في المجالات الاقتصادية والمعاشية والعسكرية. سرعان ما خربت الديركتوار الوضع المالي والمعاشي في البلاد لحساب المصالح البورجوازية، فارتفعت الاسعار ارتفاعاً فاحشاً، واحتكرت المواد التموينية، وألغيت أغلب الخدمات العامة، وبقيت حكومة الديركتوار تتخبط في الأوضاع الداخلية، حتى أتى الانقلاب العسكري الذي نظمه في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٩ سييس، ونابليون بونابرت، وجوزيف فوشيه، وتاليران؛ وهو الانقلاب الذي تطور الى انفراد نابليون بالسلطة وتعيين نفسه امبراطوراً.

استفادت حكومة الديركتوار، وبعد ذلك نابليون، من الجيش الذي بني في أيام روبسبير من أجل اهداف توسعية. وأدى هذا، كما هو معروف، الى سقوط نابليون، والى النكسة الرجعية في فرنسا بعودة الملكية اليها.

في صراع نابليون مع انكلترا، لعب المصرفيون اليهود دوراً مزدوجاً بين الطرفين؛ فكانوا يقصون الربح من الجانبين، وكان دورهم السياسي راجحاً لصالح انكلترا، لانها تمثل القوة الارستقراطية ـ البورجوازية، التي كان يرى اولئك المصرفيون مستقبلهم في جانبها.

ربما في أيام نابليون ظهر المشروع الصهيوني عملياً لأول مرة الى الوجود. ففي ٢٠ نيسان (ابريل) ١٧٩٩، وجه نابليون نداء الى يهود العالم كي يعودوا الى «أرض الآباء». كانت غايته، حتماً، تجنيد اليهود في مخططاته التوسعية ومحاباة المصرفيين اليهود سياسياً. لم يحقق نابليون شيئاً، يذكر، في هذا الاتجاه، ولكنه طرح الفكرة التي سيكون من شأنها تحويل الحنين الديني البريء الى الاماكن المقدسة الى وسيلة سياسية متعددة الأغراض،

ومن ذلك غرض التوسع الاستعماري.

في انكلترا، أخذت فكرة تجميع اليهود في فلسطين أبعاداً واسعة. يقال، إن الأدبيات الانكليزية ـ الصهيونية ترجع الى أيام كروميل. لكن حتى لو وجدت حينذاك، لم يكن ذلك سوى بدايات. أما في القرن التاسع عشر، فقد وجدت فكرة استعمار فلسطين بواسطة اليهود أرضاً خصبة لدى الكثير من السياسيين البريطانيين. لقد ادخلتها السياسة الانكليزية، حوالى منتصف القرن التاسع عشر، في معادلة التوازنات الدولية في الشرقين الأدنى والاوسط.

ربما كان بالمرستون (١٧٨٤ ـ ١٨٦٥)، رجل الدولة البريطاني المعروف بشوفينيته، وفظاظة تعامله مع الآخرين في السياسة الخارجية، والقائل بعدم وجود تحالفات دائمة، بل مصالح دائمة، أبرز الذين وضعوا فكرة الاستعمار اليهودي لفلسطين في مخططات السياسة الاستعمارية البريطانية. كان بالمرستون يرى في فرنسا وروسيا الطرفين اللذين يهددان المصالح البريطانية. الأولى لديها في مصر محميها محمد علي باشا، الذي قويت شوكته، حتى أصبح يهدد الامبراطورية العثمانية؛ وروسيا القيصرية نالت الحظوة في القسطنطينية، في العقد الرابع من القرن التاسع عشر، بأن انقذت السلطان العثماني من محمد علي باشا.

خاف بالمرستون، في اطار تلك الظروف، من أن يقتسم القيصر ومحمد علي (ومن خلفه فرنسا) الامبراطورية العثمانية. لذا كانت مناوراته السياسية واطروحاته مركزة على عزل فرنسا، وعلى حصر محمد علي في مصر، وقد اكسبه ذلك، في العام ١٨٤٠، نصراً سياسياً وبرلمانياً في بلاده.

في هذا المنظور للأمور يكون الوجود البريطاني في فلسطين، من خلال الاستعمار اليهودي لها، مفيداً من عدة وجوه، لأنه يحول دون تحقيق الأطماع «الاخرى»، ويحمي طريق الهند، ويكون بمثابة رأس جسر للنفوذ البريطاني في المنطقة.

كانت العقبة في ذلك هي اقناع اليهود. لذا عملت السياسة البريطانية في هذا الاتجاه.

لعل أول رواية «صهيونية»، أي أول رواية تدعو اليهود الى «العودة» الى فلسطين، كتبتها في العام ١٨٧٦ الأديبة الانكليزية ماري آن ايفانز، التي كانت تكتب باسمها الأدبي: جورج أليوت.

عنوان الرواية دانيال ديروندا Daniel Deronda ، وتدور حول فتاة يهودية فقيرة اسمها، ميرا كوهين، تتزوج بدانيال الذي اكتشف أنه يهودي، ورحل الى فلسطين، ليبني وطناً لأمته.

ماري ليست صهيونية بآرائها السياسية، ولا داعية لذلك. وروايتها ليست، على الأغلب، سوى صدى عفوي لجو سياسي كان يجري تشجيعه.

كانت توجد اهداف أخرى للسياسة البريطانية خلف التحريض الصهيوني لليهود، تتركز في النفوذ، عن طريق ذلك، لدى الطوائف اليهودية في أوروبا الشرقية، والاستفادة من مختلف تحركاتها الدينية والسياسية.

ربما وجد الاغنياء اليهود الأوروبيون ـ الغربيون، في البداية، أن النشاط الصهيوني يؤلف مشاريع استثمار مربحة. ولذا تم، بتشجيع البريطانيين غالباً، في العام ١٨٦٠، تنظيم «الاتحاد الاسرائيلي العالمي» في باريس. لكن كانت المستعمرات الأولى غير مشجعة على صعيد الربح، لذا كان من الضروري التحريض على صياغة الاستعمار اليهودي لفلسطين، كهدف

سياسي اكثر منه اقتصادي، كي يخرج بشكل جدي الى الحيز العملي. ونضج ذلك في المؤتمر اليهودي الأول في بال (سويسرا) العام ١٨٩٧.

ظهرت للصهيونية، بعد ذلك، في فترة ما بين الحربين العالميتين، فوائد أخرى، هي التي اعطتها دفعة كبيرة جداً هذه المرة. لقد رأت البورجوازية اليهودية الاميركية، ان تبنيها للصهيونية، وقيادتها لها، يوفر لها امكانات كبيرة في شد يهود العالم اليها، وتسخيرهم في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. بهم تستطيع ان تضمن لنفسها نفوذاً سياسياً واسعاً وحماية داخل الولايات المتحدة الاميركية، وتستطيع ان تبني نفوذاً لها وحماية لمصالحها خارج الولايات المتحدة الاميركية، نظرياً، حيثما يوجد يهود، أو بشكل أدق حيثما يوجد يهود معتنقون للصهيونية. كذلك تستطيع البورجوازية اليهودية الأميركية، أن تستفيد حتى من «التبرع» للمنظمات الصهيونية، لأن مبالغ التبرع المعفاة من الضرائب، باعتبارها تدفع لجمعيات «خيرية»، تذهب الى الخارج وتقسم مناصفة بين «المتبرع» والمنظمة الصهيونية. أي يتم بذلك تهريب أموال البورجوازية الاميركية الى الخارج مع ربح الفرق بين الضريبة المستحقة على الأموال و«التبرع»، الذي هو من نصيب المنظمة الصهيونية صاحبة العلاقة.

بعد انشاء اسرائيل العام ١٩٤٨، صار بامكان البورجوازية اليهودية الاميركية توظيف الأموال بواسطة اسرائيل في مناطق عديدة من العالم، ومنها أفريقيا واميركا اللاتينية. وأصبح ممكناً الاعتماد على اسرائيل في مهمات أمنية، وفي مهمات حماية في أميركا اللاتينية عموماً، حيث لهذه الدولة نشاطات واسعة في الثورة المضادة. من جهة أخرى، تهيئ اسرائيل، منذ الستينات، كي تصبح القيادة العسكرية والسياسية والاقتصادية للمنطقة العربية، وذلك بالعمل على الحاق الضربات المتتالية بكل اشكال المقاومة العربية للاحتلال الصهيوني في فلسطين، وانهائها، وربط الحكومات العربية «المعتدلة» مع اسرائيل في استراتيجية امبريالية موحدة، تكون الزعامة فيها للأخيرة.

المطابقة بين اليهودية و الصهيونية

عملت الزعامة الصهيونية الدولية، والاسرائيلية، وتعمل، على فرض القناعة لدى اليهود، بالمطابقة بين اليهودية والصهيونية. مثل هذه المطابقة هي، في حد ذاتها، رهيبة، لأنها تحرّم نظرياً على اليهودي الخروج على مخططات البورجوازية العالمية اليهودية، لا في اتجاه رجعي، ولا في اتجاه تقدمي، ولأنها تلزم اليهودي العادي، نظرياً، بأمور لا شأن له بها، ولا مصلحة له فيها، لا مادية، ولا معنوية. فهي تلزمه، مثلاً، بتأييد جميع أعمال اسرائيل العدوانية، والعنصرية، والارهابية؛ بتأييد هدم مئات القرى العربية وهدم البيوت على سكانها، والاعتقالات الجماعية، والترحيل، والقتل، الخ؛ بتأييد الغزو الاسرائيلي للبنان؛ بتأييد مجازر صبرا وشاتيلا الهمجية. كل ذلك لا مصلحة لليهودي العادي به، لا داخل اسرائيل ولا خارجها، حتى ولو كان «يخاف» على اسرائيل من العرب.

من جهة أخرى، دانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الصهيونية، كأيديولجية عنصرية. وهذا يعني أن الرأي العام العالمي، بأغلبيته الساحقة، ينظر الى الصهيونية باعتبارها عنصرية، وليس من مصلحة لليهودي العادي، ولو كان «مؤمناً»، أن يصم نفسه بالعنصرية، لا

سيما أنه، نفسه، عانى، في فترات كثيرة، من العدوانية العنصرية عليه.

إضافة الى كل ذلك، إن الدياسبورا، التي تتمحور حولها كل الايديولوجية الصهيونية، هي بمثابة تشتيت معاكس. هي تشتيت وتشريد عندما تنقل البولوني أو السوري أو اليمني الى فلسطين. لقد عانى اليهود الكثير في معسكرات التهجير التي اقيمت في أوروبا من قبل من أجل التدريب والنقل الى فلسطين. مات الكثير في المعسكرات. وغرق الكثير في أثناء شحن الناس بحراً، أيام الانتداب البريطاني، الى فلسطين. كل ذلك لحساب من ؟ إن آثار التشريد والتشتيت للعائلات اليهودية ما تزال متواصلة في كثير من الحالات، الى اليوم.

الدياسبورا هي، في الواقع، خرافة خطرة، بني عليها تضليل ملايين اليهود في العالم، وتدمير حياة العديد جداً منهم، وتسخير الآلاف المؤلفة في خدمة مختلف المخططات الامبريالية الرهيبة لدى البورجوازية العالمية، والبورجوازية اليهودية العليا بصورة خاصة.

التشتت الفلسطيني: واقع مؤلم وموجات إبادة

إذا كانت الدياسبورا اليهودية خرافة، فان التشتت الفلسطيني هو واقع مؤلم حي، يعيشه أغلب الفلسطينيين، في الداخل والخارج، بكل حواسهم.

في العام ١٩٤٨، أدى الاحتلال الصهيوني لفلسطين الى تهجير ١,٢ مليون من البشر، وأدى الى إخراج الآخرين، الذين بقوا تحت الاحتلال، وبقدر عددهم بثلاثمائة الف، من جميع الحقوق؛ فهم غرباء في بلدهم: الدولة «يهودية»، وليس فيها مكان للعرب. ودمرت حتى العام ١٩٦٧ اكثر من ٤٤٠ قرية، وبنيت على انقاضها المستعمرات الصهيونية (السبي البابلي فعل أقل من ذلك بكثير).

في العام ١٩٦٧، تحدثت الصحف العديدة عن مجازر النابالم، السلاح، الذي لم يكن يملكه الملك البابلي نبوخذ نصَّر، وعن موت الناس الجماعي في سيناء، وعن قتل الاسرى والمدنيين، الذين وضعتهم ظروفهم التعيسة في مناطق المعارك. كانت الهجرة بالآلاف ـ عبر نهر الاردن ـ تنطوي على أعلى درجة من المأساوية.

الغارات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية، وعلى الدول العربية المجاورة، لم تنقطع منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بل صارت تتصاعد اكثر، فأكثر. كذلك كان يتصاعد بناء المستعمرات وطرد العرب أو حصرهم «كالصراصير في زجاجة»، حسب تعبير رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق مناحيم بيغن.

في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، بلغت العدوانية الاسرائيلية الذروة حتى وقتنا الحاضر (العام ١٩٨٦) والضحية، الآن، تتألف من الفلسطينيين واللبنانيين.

انها موجات تشتت وموجات إبادة متتالية منذ العام ١٩٤٨، مؤلفة من الفلسطينيين، والمصريين، والسوريين، واللبنانيين.

انها موجات معروفة، ولا يفيد الكلام عنها شيئاً، لأن الكثير قيل فيها، وليس التحدث عن مأساويتها سوى من نوع الأنين.

ما يهمنا، هنا، من التشتت الفلسطيني (أو : العربي ـ الفلسطيني) ليس مأساويته، وإنما القاء نظرة سريعة على الرد العربي، أو العربي ـ الفلسطيني عليه.

في الادبيات السياسية العربية الأولى المتعلقة بالاحتلال الصهيوني لفلسطين، كانت

تظهر لهجتان: الأولى تعتمد على الأنين ومناجاة الضمير العالمي، من أجل الانصاف والمساعدة على حل القضية؛ والثانية تعتمد على الارغاء والازباد وقذف «العدو» بشواظ الكلام. كثيراً ما كانت تلك الادبيات تحتوي على اللهجتين معاً، اللتين، رغم تناقضهما الظاهري، تنتميان الى أساس انفعالي واحد، معبر عن ذات الواقع السياسي القائم. اللهجتان تعبران عن العجز، وعن التخبط الناجم عن ذلك العجز.

مناجاة الضمير العالمي مقصود بها مناجاة ضمير الدول الرأسمالية الكبرى، التي تؤلف، عموماً، القيادة السياسية العامة للامبريالية، أي للطرف الذي يؤلف العدوان الاسرائيلي جزءاً تنفيذياً من مخططاته. لذلك كان هذا «الضمير»، وما يزال، مرتاحاً لما يحدث، مثلما كان الملك نبوخذ نصَّر مرتاحاً، تماماً، لعملية السبي التاريخية. الضمير العالمي، الممثل بالامم المتحدة، لا أهمية له بالنسبة إلى اسرائيل، لأن «فيتو» الدول الأمبريالية يبطل مفعوله بسهولة. وضمير البلدان الاشتراكية، لا تسمح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية بالتوجه اليه، إلا بمقدار؛ وهذا المقدار هو الذي يعود اليه فضل كبير في الحفاظ على الاستقلال السياسي للعديد من البلدان العربية.

الارغاء والازباد يعبران، بشكل أقوى من مناجاة «الضمير» الأمبريالي، عن حالة العجز التي عاشها الكثير من العرب.

عندما انتقل الرد العربي من حيز العجز الى حيز الفعل، وذلك بأمرين: الأول التوجه، جزئياً، الى البلدان الاشتراكية، من أجل السلاح؛ والثاني تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ بقيت ثمة نقاط ضعف كثيرة، قيل فيها الكثير، ونحن لا نريد، هنا، تكرار مثل ذلك، وانما نود الاشارة الى بعض الجوانب الاساسية، التي ربما يُنظر اليها حتى الآن بشكل آخر.

لقد جابه الرد العربي، بمختلف اجتهاداته، الطرح الصهيوني باعادة الوضع الذي نشأ عن الدياسبورا اليهودية الى نصابه، بطرح نقيض يتضمن اعادة الوضع الذي نشأ عن التشتت الفلسطيني، أو العربي ـ الفلسطيني، الى نصابه. هذا الطرح النقيض هو صحيح منطقياً، وهو، اكثر من ذلك، مبني على التسلسل الواقعي للأحداث المؤلمة، منذ بداية القرن حتى الآن، ويختلف، جذرياً، عن الطرح الصهيوني المبني على الخرافة.

لكن يختلف الطرح الصهيوني عن نقيضه العربي بأمر أساسي، هو أن الامبريالية تتبنى الطرح الصهيوني، وتعتبره جزءاً من مخططاتها، بينما تحارب، بكل شراسة، وبكل الوسائل، الطرح العربي.

اذن، يقع الصراع العربي، تاريخياً، في اطار الصراع مع الامبريالية. وعدم فهم هذه الحقيقة هو الذي يتسبب بالانزلاق في مختلف التخبطات، وبالتعرض، دوماً، للمزيد من الكوارث.

وليس المقصود، هنا، الفهم الصوري للحقيقة المذكورة. لأن هذا حاصل، ومنتشر لدى أغلب الوطنيين المهتمين بالقضية الفلسطينية. انما المقصود، ان الانطلاق من مبدأ الصراع مع الأمبريالية يتطلب موقفاً شمولياً متعلقاً بالموضوع.

الواقع أن الصراع من الامبريالية ليس وظيفة الفلسطينيين، أو العرب، وحدهم، ولا يكفي لا اولئك ولا هؤلاء لمجابهتها بقواها المادية والمعنوية. الصراع مع الامبريالية هو عملية تاريخية تشارك فيها جميع الشعوب، بما في ذلك اليهود. هذا المنظور يحدد، بسهولة، التحالفات؛ كما

يحدّد العمل، وطبيعة العمل، من أجل التحرير. الكفاح الفلسطيني، أو العربي ـ الفلسطيني، ضد الصهيونية، هو، في جوهره، كفاح ضد الامبريالية، ويبقى في جميع مراحله ضمن هذا الاطار.

لكن إذا كان التحالف مع البلدان الاشتراكية، ومع القوى التقدمية في العالم، يؤلف نقطة واضحة بشكل كاف، فهناك غموض والتباس كبيران في مجال العلاقة مع حكومات البلدان العربية، من جهة، ومع القوى السياسية الموجودة في الساحة العربية، من جهة أخرى.

قد يخيل، لأول وهلة، أن القول بالتحالف التقدمي، وبالصراع ضد الامبريالية، ينطوي، بداهة، على الموقف المتصلب في الساحة العربية تجاه «الاعتدال»، وتجاه القوى السياسية الموالية، بشكل أو بآخر، للبلدان الرأسمالية المتطورة.

ان الامر أعقد من ذلك بكثير.

فمن جهة، تؤلف القوى السياسية العربية «المعتدلة» الرسمية، أو الشعبية، بمختلف فئاتها، جزءاً واقعياً، وقسرياً، في حركة التحرر الوطني العربية، واقصاء هذا الجزء، باعتباره غير موجود، لا يعني، مطلقاً، ولا يمكن ان يعني، عدم تأثيره، أو الحيلولة دون تأثيره، في مسار المعركة التحررية في المديين، القريب والبعيد. الحكومة «المعتدلة» يمكن ان تعقد صفقات كامب ـ ديفيدية، ويمكن ان تقوم بتسهيل ضرب المخيمات، أو حتى بتسهيل احتلال البلد، أو جزء منه. الحكومة «المعتدلة» يمكن، ان تطعن من الخلف، وان تتسبب بالمجازر. في كل هذه الافتراضات، تؤلف القوى السياسية العربية «المعتدلة» عاملاً سلبياً، كبيراً أو صغيراً، في حركة التحرر الوطني العربية.

ومن جهة اخرى، فان القوى السياسية العربية، سواء «أمعتدلة» كانت أو «راديكالية»، لا تنجو، هي أيضاً، من العدوان الأمبريالي. في التجربة اللبنانية القاسية، انتشر طرح سخيف يبرر العدوان الاسرائيلي، ويعتبره «تحريراً» للبنان من الغرباء، من جهة، وموجهاً ضد الفلسطينيين، من جهة أخرى. لكن تبين ان العدوان كان موجهاً ضد اللبنانيين بذات المستوى الذي كان فيه ضد الفلسطينيين، ليس فقط لان القنابل لا تميز، بطبيعة الحال، بين اللبناني والفلسطيني، وانما، أيضاً، لان الاحتلال كان احتلالاً مقصوداً للأرض اللبنانية، وتهجيراً للبنانيين، وتدميراً للاقتصاد اللبناني، وللحياة اللبنانية اليومية. مع ذلك لم «تستفد» القوى السياسية اللبنانية «المعتدلة» من التجربة القاسية، وبقيت الأمور تفسر لديها على أساس تبرير الفعل الامبريالي، والصاق سبب العدوان بهذا الطرف الوطني، أو بذاك.

ما عسى يكون الموقف الذي يجب ان تقفه القوى الوطنية تجاه ذلك ؟

الجواب الذي يتم واقعياً على الساحة العربية هو التحويل العضوي لصراع الوطنيين مع الامبريالية الى صراع داخلي عربي. هذا ما يجري، عملياً، منذ الخمسينات.

تبدو المسألة وكأن الوطنيين العرب لا يستطيعون الممارسة الفعلية المجدية للصراع مع الامبريالية، ما دام «الاعتدال» العربي يقوم، بشكل أو بآخر، بالتعاون مع الدول الرأسمالية الكبرى، أي مع القيادة السياسية العليا للامبريالية؛ وفي الوقت عينه لا يمكن لـ «الاعتدال»، ان ينتهي، من دون انهاء النفوذ الامبريالي في البلدان العربية. إذن، هي مسألة اعقد بكثير من مسألة «تربيع الدائرة» التي شغلت باحثي القرون الوسطى.

غير ان التعقيد ليس في المسألة بذاتها، بمقدار ما هو في التفكير الوطني الغالب، الذي يميل، غالباً، الى إيجاد حل تركيبي Synthesis للأطروحة Thesis ، والاطروحة المضادة Antithesis ينعدم فيه أي أثر للأطروحة المضادة؛ وهذا مستحيل، سواء على صعيد الصراع الشمولي مع الامبريالية أو على صعيد التناقض العربي - العربي. الاطروحة المضادة موجودة، سواء كانت ممثلة بالامبريالية او بـ «الاعتدال» المتعاون، قليلاً أو كثيراً، مع الامبريالية، وهي لا يمكن ان تنتفي، وانما يمكن، فقط، ان يكون الحل التركيبي لصالح التقدم.

ولكي يكون الحل التركيبي لصالح التقدم، يجب ان تكون القوى السياسية الوطنية هي الراجحة، لأن الحل التقدمي يتوقف، الى حد كبير، لا على وجود القوى الوطنية وحسب، وانما، أيضاً، على فعلها المستمر المجدي.

عندما تضعف القوى الوطنية، أو يضعف تأثير فعلها، إما بسبب لاموضوعيته، أو بسبب لغمه بالشوائب اللاوطنية، يتحول الحل التركيبي لصالح الأطروحة المضادة، أي باللغة المبسطة لصالح الامبريالية، أو لصالح المواقف الموالية لها؛ وهذا يفسر، دون الدخول في التفاصيل، ما جرى لحركة التحرر الوطني العربية، منذ الخمسينات حتى الوقت الحاضر.

دور القوى الوطنية العربية ؟

عندما يتحدث المرء عن القوى الوطنية، يجب ان يسأل، قبل كل شيء، إن كان ثمة قوى وطنية عربية حقيقية، مستعدة لخوض معركة التحرر الوطني العربية بشجاعة واخلاص كافيين، وبشعور بالمسؤولية على درجة عالية من الحرص على الامكانات الوطنية. السؤال يتناول، حتماً، القيادات، لأن الشعوب تؤلف قوة وطنية، لا تنضب، ولكنها تحتاج، دوماً، الى التعبئة الثورية العالية المستوى كي تستطيع تحقيق الانجازات المرحلية، أو بعيدة المدى.

وحينما يتناول السؤال القيادات الوطنية، لا ينطلق، حتماً، من احتمال انتفاء وجودها، لأنها موجودة واقعياً، وتقوم بمختلف الفعاليات الايجابية على الصعيد الوطني. لكن وجود القيادات الوطنية لا يعني، بذاته، الفعل الوطني المسؤول، المبني على أسس علمية. مثل هذا الفعل يحتاج الى مقدار كبير من النضوج، ونكران الذات، والمثابرة، والاستعداد لأسوأ الظروف.

الكلام الأخير يتناول الجانب الأخلاقي لدى القيادة الوطنية، وهو هام دون شك، لأن العمل الوطني يحتاج الى طرف وطني يقوم به، ولكن تبقى أهميته غير حاسمة الى جانب الامور الموضوعية الأخرى.

مثلما الجانب الأخلاقي الوطني غير حاسم بالنسبة إلى مسار الأمور على الصعيد الواقعي، كذلك فان الجانب اللاوطني لدى ممثلي «الاعتدال» ليس حاسماً بالنسبة الى ذلك المسار.

في الأدبيات السياسية العربية ذات المنحى الوطني، يضع المحللون السياسيون اللوم على الأشخاص الذين ظهروا على المسرح السياسي العربي منذ بداية القرن، ويعتبرونهم المسؤولين عن مختلف الكوارث التي حلت بالبلدان العربية، والتي نجمت، حسب تلك الادبيات، عن خيانة فلان، أو فلان، أو تخاذله، الخ.

نتيجة لذلك، ينصرف التفكير الوطني، عموماً، نحو تبديل الاشخاص. ولكن تحصل خيبة الأمل عندما يتغير الأشخاص ويبقى مسار الأمور على حاله.

لا شك في أن الاشخاص الذين تهاجمهم الأدبيات السياسية الوطنية يتحملون مسؤوليات، كبيرة أو صغيرة، في صنع كوارث البلدان العربية، ولكن مواقفهم، وتصرفاتهم، التي وان سهلت حلول الكوارث دون شك، لم تكن هي العامل الحاسم في ذلك.

العامل الحاسم هو التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي للبلدان العربية. انها مستعمرة قديمة، ونالت استقلالها، وأمامها شوط كبير من أجل التطور على مختلف الأصعدة.

هذا التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي هو الذي يصنع سقفاً مرحلياً لمسار البلدان العربية الوطني، لا تستطيع أن تتجاوزه بدون أن تُدخِل معطيات جديدة الى الواقع القائم فيها. وهنا النقطة الأساسية، التي من الضروري ان تركز القيادات السياسية الوطنية عليها، فتحاول ان تجيب عن السؤال عما يمكن ادخاله على الواقع العربي، في هذه المرحلة أو تلك.

طبعاً، لا يمكن بضربة سحرية تغيير التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي؛ وانما يمكن النضال من أجل تطويره. وهذا النضال هو واجب مستمر يقع على عاتق القوى الوطنية العربية، وتفاصيله مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بالنضال السياسي، وان بدا الأمر وكأن ثمة انفصالاً بين الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. عندما تكون البلدان العربية سوقاً استهلاكية لمنتجات البلدان الرأسمالية المتطورة، لا يمكن توفر المناخ الضروري للصراع مع الامبريالية. هناك صلة وثيقة بصورة خاصة بين الحصول على السلاح من الدول الرأسمالية الصناعية، وعدم جدية استعمال هذا السلاح لتحقيق أهداف وطنية. كذلك الأمر عندما يكون الانتاج ضعيفاً، أو متخلفاً، ومقتصراً على الصناعات الاستخراجية. أيضاً، تضعف امكانات الصراع ضد الامبريالية عندما يكون المجتمع قبلياً، أو متفشية فيه الأمية، أو يخضع لعملية استغلال ضخمة، الخ.

كل ذلك يفترض أن يؤلف موضوع نضال دائم لدى القوى الوطنية؛ والانجازات الجزئية التي يمكن تحقيقها في مجال التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي توظف بطبيعتها كمعطيات جديدة، ذات اهمية كبيرة في مجال النضال السياسي.

عندما ظهرت اطروحات الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في الساحة العربية لقيت تجاوباً هائلاً في كل انحاء البلدان العربية، حتى في المناطق النائية جداً. ولئن حصل انحسار لهذا المد بعد ذلك، فان الامر يعود الى اسباب كثيرة؛ وبالدرجة الأولى إلى كون التركيز بقي على الجانب السياسي، اكثر منه على التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي حظي باهتمام كبير، دون شك، ولكن بقيت خيوطه التنفيذية في يد اجهزة ضعيفة، أو غير جادة، أو سيئة النية، هي التي ظهر فعلها التخريبي، فيما بعد، وأحدثت نكسة كبيرة في مسار مصر الاجتماعي ـ الاقتصادي، والوطني.

ربما لو امكن تحقيق انجازات اكبر من التي تم تحقيقها، في مجال التركيب الاجتماعي ـ الاقتصادي المصري، لما شهدت مصر، فيما بعد، لا النكسة المعروفة ولا الصعوبات السياسية ـ الاقتصادية التي نجمت عنها.

إن النضال الذي تقوم به المنظمات العمالية والطلابية والنسائية يؤلف اضافات ذات أهمية كبيرة على النضال الوطني العام. وهذا لا يفترض أن تأخذ المنظمات المذكورة دور

الاحـزاب، وتركز على الأمور الشعارية فقط، وانما، أيضاً، وبالدرجة الأولى، على ما يتعلق باختصـاصـاتهـا من التـركيب الاجتمـاعي ـ الاقتصادي لبلدانها. ان النضال الوطني للمنـظمـات الاجتماعية ذو أهمية بالغة. ولكن نضالها الاجتماعي، اضافة الى كونه وثيق الاتصـال بنضـالهـا الوطني، يؤلف المبـرر الاجتمـاعي لوجودها. وعندما تهمل المنظمات الاجتمـاعيـة اختصـاصـاتها النقابية، تضعف صلتها بالمجتمع، وتصبح نوعاً من التابع السياسي لأحزابها.

كذلك وسـائـل الاتصـال (صحافة، اذاعة، تلفزيون، الخ) الملتزمة تستطيع أن تقدم اضـافـات هامـة للنضال الوطني، بأن تتناول الجوانب المختلفة في التركيب الاجتماعي ـ الاقتصـادي للبلدان العـربيـة، اضافة الى تناول الجوانب السياسية. إن متابعة وتحليل المعطيات الاقتصادية في البلدان العربية، وتقويم تلك المعطيات، ومتابعة وتحليل الاتجاهات الثقافية، والظواهر الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم واتجاهاته في مختلف المراحل، والأمية وانتشارها والجهود المبذولة لمكافحتها، والمستويات المعاشية؛ كل ذلك يساهم في خلق المناخ الصحيح للتحرك المعادي للامبريالية.

ان النضـال في مجـال تطوير البنية، أو البنى، الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلدان العـربية يتخذ أشكالاً عديدة، ويعتمد وسائل كثيرة، وهو، دوماً، جزء لا يتجزأ من النضال السياسي الوطني. طبعاً، لا يعني هذا انتظار حصول التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي من أجل تطوير النضال السياسي ـ الوطني، وانما يعني التأكيد على الصلة الوثيقة والديالكتيكية بين الامرين، فالبنى الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية المتخلفة تؤلف عاملاً معرقلاً أساسياً لكل نضال تحرري وطني فعّال.

ان وجـود الانـظمـة العـربيـة «المعتـدلة» هو نتيجة، وتجسيد، للواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي، من جهة، ولارتباط البلدان العربية الاقتصادي مع البلدان الرأسمالية المتطورة، من جهة أخرى. هذا الارتباط له جانبان: الأول هو الجانب التعبيري عن الصلة الاستعمارية القديمة، التي تعدلت بنتيجة الاستقلال السياسي، ولكن لم تتغير جذرياً؛ والثاني هو جانب الحاجة للسلع المصنعة المتطورة. الواقع ان الجانب الثاني هو، في واقع الحال، ضئيـل ومحدود، بالمقارنة مع الجانب الأول. الكثير من البلدان العربية تبذخ، سنوياً، بما يكفي لاستثمـار كل الثـروات العربية الطبيعية، وبما يكفي لرفع التكنولوجيا العربية الى مستويات عالية جداً.

الارتباط الاقتصادي بالدول الرأسمالية الصناعية موجود أيضاً، بالنسبة الى البلدان العـربيـة «الراديكـالية»، ولكنه أضعف منه لدى البلدان «المعتدلة»؛ ولذا تحافظ الأنظمة العـربية «الراديكالية» على درجة من الاستقلال، غير متوفرة لدى الانظمة «المعتدلة». لكن وجود هذا الارتباط، وخصوصاً في المجالات غير الضرورية، لا بد من أن يعني مؤشراً سلبياً بالنسبة الى القوى الوطنية.

الاستطراد في هذا الامر أبعد عن مسار الفكرة الاساسي، ويجب ان ننتهي منه، ولكن بعد ان نستخلص أن العمل الوطني بالنسبة الى المنطقة العربية عموماً، بل وبالنسبة الى المناطق الاخرى من العالم الرأسمالي، ليس سياسياً فقط، مع بقاء الأمور الأخرى «مؤجلة»، وانما هو في علاقة ديالكتيكية وثيقة مع التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تجري في

الحيز الذي يؤلف مسرح التحرك الوطني.

لذلك، علاقة العمل الوطني العربي بالحكومات، وبالبلدان، الراديكالية والمعتدلة، يجب ألا تبنى فقط، لكي يكون المرء موضوعياً، على أساس سياسي، وانما يجب ان تُدخل في الاعتبار جميع المعطيات الاجتماعية ـ الاقتصادية، وجميع جوانب العلاقة مع الدول الرأسمالية ـ الصناعية. وعندما يستطيع العمل الوطني أن يحقق ايجابيات معينة، أو ان يستفيد من ايجابيات معينة، فمن الضروري ان يفعل؛ واستمرار العمل الوطني وحده، اضافة الى وضوح مراميه، هو الذي يفصل بين انتهازية الموقف، في ظرف ما، ووطنيته.

من جهة اخرى، كيفما كانت نظرة القوى السياسية الوطنية الى الامور، وأياً كانت استراتيجيتها البعيدة، والقريبة، فمن الضروري ان تعيد النظر في مفاهيمها، إذا قادها تطور الاحداث الى تحويل الصراع العربي ـ الامبريالي الى صراع عربي ـ عربي. مثل هذا التطور يؤلف، دون شك، مؤشراً إلى خلل كبير في استراتيجية القوى الوطنية، وفي استراتيجية القوى الوطنية بالذات، لا في استراتيجية القوى الاخرى، لان القوى الوطنية هي المسؤولة، أو هي التي تضع نفسها في مقام المسؤولية عن قيادة معركة التحرر الوطني.

ظهور الكفاح الفلسطيني المسلح

عندما ظهرت حلقات الكفاح الفلسطيني المسلح الأولى في الستينات، كان أهم ما في ذلك هو تعبيره العملي عن انتقال الشعب الفلسطيني من ركوده الظاهري الى طور الدفاع عن نفسه. وسيلة الدفاع، هنا، هي مباشرة وبسيطة: طُرد بالسلاح، فيجب أن يرجع بالسلاح. لا شك في أن المرتكزات السياسية، أو الايديولوجية السياسية، كانت موجودة، ولكن اعطيت اهمية ثانوية جداً. من جهة أخرى، كان الجزء الاساسي في تلك المرتكزات مقتبساً من معارك تحررية أخرى، خصوصاً معارك الشمال الافريقي ضد الاستعمار الفرنسي.

سرعان ما وجدت الحركة المسلحة نفسها بحاجة الى الامكانات المادية، والى نقاط الاستناد.

تدريجياً، وجدت الحركة دعماً سياسياً متصاعداً، وربما دعماً مالياً محدوداً، في سوريا وفي مصر عبدالناصر، كما وجدت دعماً مالياً متصاعداً لدى الدول العربية الغنية، ثم لدى دول اسلامية.

وحرّض ظهور الحلقات المسلحة الأولى على نشوء فصائل مسلحة متمايزة بايديولوجياتها، ولكن تركز كلها على العمل الفلسطيني المسلح.

من مجموع الفصائل نشأت، بمساعدة الدول العربية الراديكالية، منظمة التحرير الفلسطينية، التي استطاعت، فيما بعد، ان ترسخ شخصيتها السياسية على مستوى عالمي، وان تصبح عضواً مراقباً في هيئة الامم المتحدة، وذلك بمساعدة البلدان الاشتراكية والبلدان الفتية المتعاطفة مع القضية الفلسطينية بالذات، أو ذات الخط التحرري. كان لمنظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة ذلك، دور في بلدان عدم الانحياز، وفي منظمة التضامن الآفرو ـ آسيوي، وفي منظمات دولية، أو شعبية، أخرى، اضافة الى نيل منظمة التحرير الفلسطينية حق اقامة ممثليات، ذات وضع دبلوماسي، أو شبه دبلوماسي، في عواصم عالمية عديدة.

ان اتساع حجم الامكانات المادية والمعنوية التي وضعت في يد منظمة التحرير

الفلسطينية، لا يجعلها عظيمة الامكانات وحسب، انما يُرتِّب عليها أيضاً مسؤوليات جسيمة تجاه معركة التحرير، وفي الوقت عينه تجاه مجموع علاقاتها: أولاً، مع مختلف الفصائل الداخلة فيها؛ وثانياً، مع الشعب الفلسطيني وطاقاتها المختلفة؛ وثالثاً، مع البلدان الاشتراكية التي ساهمت، الى حد كبير، في رفع رصيد منظمة التحرير المعنوي والسياسي؛ واخيراً، مع البلدان العربية، والبلدان النامية الصديقة.

عندما تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ذات امكانات كبيرة، تصبح أهمية المنظور الاستراتيجي والسياسي متعاظمة؛ وهذا ينطبق على المنظمة ككل، وعلى الفصائل الداخلة فيها أيضاً.

يختلف الأمر كثيراً إذا اعتبر المرء أن معركة التحرر الفلسطينية هي جزء من الصراع مع الامبريالية عما أذا اعتبرها نوعاً من المهارة السياسية.

ويختلف الامر كثيراً إذا اعتبر المرء الكفاح المسلح جزءاً من الرد الشعبي المنظم، والمستمر، على العدوانية الامبريالية عما إذا اعتبره نوعاً من أعمال التحرش المتفرقة، التي غايتها، على المدى القريب، اظهار ان المرء يفعل شيئاً ما، وعلى المدى البعيد البرهان للطرف الامبريالي - الذي في يده الحل زعماً - بأن بالامكان الضغط، في حال عدم الاستجابة للمطاليب. في الاحتمال الثاني، تنتج عقابيل خطيرة جداً، أهمها تعريض الشعب الفلسطيني للأعمال الانتقامية الوحشية، الأقسى بكثير من التحرشات البسيطة المقابلة لها، ثم اتخاذ أعمال التحرش ذريعة للعدوان على كل البلدان العربية؛ وفي ذلك تلخيص لكل قصة العدوان الامبريالي - الاسرائيلي منذ الستينات حتى الآن. من جهة اخرى، تستخدم الذريعة عينها، لدى الطرف الاسرائيلي والامبريالي، للتصلب، ولعدم التراجع امام الضغط المعنوي العالمي الذي تقوم به البلدان الاشتراكية، أو هيئة الامم المتحدة، لمصلحة القضية الفلسطينية.

ان الكفاح المسلح ليس عملية شكلية، ولا عشوائية. بالعكس، من اخطر الامور اعتباره كذلك، لانه لعب بالنار، مثل من «يمزح» مع مجرم مسلح بأنه يريد ان يقتله.

بل ان الكفاح المسلح في الشرق العربي هو اعقد بكثير من نظيره المتطور، الذي دام سبع سنوات في الجزائر، ونظيره الاكثر تطوراً في الفيتنام.

انطلقت منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً من أمر، ليس بدهياً البتة، هو ان البلدان العربية المجاورة لفلسطين هي نقاط استناد طبيعية لعملياتها المسلحة. لكن برهنت أحداث الأردن في العام ١٩٧٠، واحداث لبنان في السبعينات، وبداية الثمانينات، ان هذا المنطلق خاطئ، وينطوي على الكوارث الجدية للمنظمة وللشعب الفلسطيني في الوقت عينه.

لقد تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً منذ العام ١٩٨٢، لضربات قاسية، ليس أهمها الضربة التي نجمت عن العدوان الاسرائيلي على لبنان؛ وهي تعيش، اليوم، أزمة انشقاق، وازمة حصار سياسي، وازمة تجميد للكثير من نشاطات مكاتبها العاملة، الضرورية، وربما أزمة مالية بسبب التراجع الكبير، والكبير نسبياً، في ارصدة الدول العربية الغنية وفي مواردها النفطية، وربما، أيضاً، أزمة ناجمة عن زيادة أعباء المنظمة الاجتماعية تجاه قطاعات الشعب الفلسطيني التي تعرضت للكوارث، زيادة كبيرة.

ان منظمة التحرير الفلسطينية موجودة اليوم، والحالة هذه، في حالة حصار متعدد الوجوه.

التســاؤل، الذي يُطرح، إذاً، هو ان كانت المنظمة تستطيع الخروج من هذه المرحلة القاسية. لا ضرورة، هنا، للدخول لا في المتاهات التنبؤية ولا في الاستطرادات غير المفيدة، وانما يمكن القول، باختصار، ان المنظمة تستطيع، ويجب، ان تخرج من محنتها، فـ «المرء يجد دوماً مخرجاً».

المسؤولية التي تحملها منظمة التحرير الفلسطينية تتطلب منها ان تجد مخرجاً، من جهـة، وان يكون المخرج لصالح القضية الفلسطينية، من جهة اخرى. والمخرج، في هذه الحالة، لا يتوضح، ولا ينفصل عن شوط المتاهة الذي قطع حتى الآن إلا بالعودة الى المنطلق الأســاسي، وهو أن معركة التحرير الفلسطينية هي جزء لا يتجزأ من الصراع العالمي ضد الامبريالية، ويجب ان تبقى في اطاره.

في الوقت عينه، منظمة التحرير الفلسطينية هي ذات أهمية بالغة، لا بالنسبة الى معركة التحرير الفلسطينية وحسب، وانما، أيضاً، بالنسبة الى معركة التحرير العربية الشاملة، بكل ابعادها. لذا، من المفروض، ومن الضروري، أن تساهم جميع القوى العربية الوطنية، بما في ذلك الحكومات العربية الراديكالية، في اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من محنتها، من جهـة، وفي تطوير استراتيجية عربية، تكون منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً منها، وذلك لخوض معركة مجدية مع الامبريالية، والمساهمة مع قوى التقدم العالمية في المسيرة الثورية العـالمية، من جهة ثانية، وفي تحرير المنطقة العربية من الاستعمار الجديد، وتحرير البنى الاجتماعية المتخلفة، والاقتصاد التابع، أو المتدهور، من جهة أخيرة.

موقف «المجموعة الاوروبية» من الكفاح الفلسطيني المسلح

محمد خالد الأزهري

ارتبطت أوروبا الغربية، تاريخياً، بالصراع العربي ـ الاسرائيلي من نواحٍ عدة. فقد عانت الساحة العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، من مرارة الحقبة الاستعمارية الاوروبية. وخرجت الدول الغربية الاستعمارية، فيما بعد الحرب العالمية الثانية، من المنطقة العربية، ولكنها أبقت لها أثراً في فلسطين، اذ ان اسرائيل تعتبر نفسها نموذجاً للحضارة الغربية في المنطقة؛ لدرجة انها حاولت الانضمام النهائي «للمجموعة الاوروبية»، وهي التنظيم الذي تأطرت فيه دول غرب اوروبا، منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً. ثم اغلقت حرب التحرير الجزائرية (والى حدٍ ما عملية تحرير جنوب اليمن) ملف العنف بين العرب والغرب. فهل جاءت عمليات العنف الفلسطيني في غرب اوروبا محاولة لتذكير الغرب بجرمه في حق الشعب الفلسطيني ؟ ما هي دواعي تلك العمليات ؟ وكيف استقبلت الساحة الاوروبية هذا الموقف ؟

لقد كانت الفترة الممتدة من العام ١٩٦٨ الى العام ١٩٨٠ تمثل ذروة العنف الفلسطيني في غرب اوروبا. وكانت الساحة الاوروبية مسرحاً لعمليات الارهاب الصهيوني المضادة.

سوف نحاول ان نتناول هذه الامور فيما يلي من نقاط.

دول المجموعة ساحة للعنف الفلسطيني

يتضح ارتباط المجموعة الاوروبية بالصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، كمستوى من مستويات الصراع العربي ـ الصهيوني، من كون الساحة الاوروبية شكلت حلبة للعنف الفلسطيني والارهاب الاسرائيلي عبر مرحلة من مراحل الصراع.

بدأت عمليات اختطاف الطائرات والتصدي للاهداف الاسرائيلية والصهيونية في العالم الخارجي من قبل التنظيمات الفلسطينية المسلحة منذ تموز (يوليو) ١٩٦٨. وأضافت هذه الظاهرة بعداً جديداً للصراع العربي ـ الصهيوني، على امتداد الساحة الدولية. ونظرة الى مجموع العمليات الخارجية الفلسطينية تبين ان دول المجموعة الاوروبية حظيت بالنسبة الاعلى من مجمل هذه العمليات. فمن بين ٧٨ عملية عنف خارجية للمنظمات الفدائية

الفلسطينية، كان نصيب دول المجموعة الاوروبية ما مجموعه ٣٩ عملية، أي بنسبة ٥٠ بالمئة. وهذا مؤشر يدل على أهمية الساحة الاوروبية كهدف للعمل الفلسطيني من أجل جذب الاهتمام الرسمي والشعبي الاوروبي نحو القضية القضية الفلسطينية[١]. وقد تمثلت تلك العمليات، في الفترة ما بين تموز (يوليو) ١٩٦٨ وحزيران (يونيو) ١٩٧٤، في اختطاف الطائرات، وضرب المصالح الصهيونية، ومهاجمة الاشخاص أو السفارات الاسرائيلية ومكاتب الطيران الاسرائيلية. واطلقت ادبيات المقاومة الفلسطينية على تلك الاعمال مفهوم «العمليات الخارجية»، بينما وصفتها المصادر الصهيونية والاوربية الغربية بالارهاب. ويفيد كل من هذين المفهومين، بشكل ما، بأن غرب اوروبا اضحى موقعاً للعنف الفلسطيني، وردود الفعل الصهيونية ـ الاسرائيلية الارهابية، وان هذه الممارسات كان لها اهدافها الفلسطينية وتركت انعكاسات على الرؤية الاوروبية للصراع، وان تلك الانعكاسات احدثت انطباعات في الموقف الاوروبي من منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الوجه البارز للعمل السياسي الفلسطيني. وهذا اضاف فرصة للدعاية الصهيونية والمتصهينة في الساحة الاوروبية لتشويه الصورة الفلسطينية.

اهداف العنف الفلسطيني على الساحة الاوروبية

اختلفت التنظيمات الفدائية الفلسطينية حول اهمية عمليات العنف في اوروبا الغربية. كذلك اختلفت منظمة التحرير الفلسطينية والقوى المراقبة والصديقة حول تقييم ابعاد تلك العمليات. ومن الاهداف التي ذكرتها بعض المصادر التي عنيت بالظاهرة، خاصة في غرب اوروبا:

(أ) الدفاع عن الحركة الفلسطينية في مواجهة اسرائيل والتصدي للمبادرات الضارة بالمصالح الفلسطينية.

(ب) دفع بعض الاطراف الى الاعتراف بالقضية الفلسطينية.

(ج) تأكيد بعض التنظيمات لفعاليتها وفعالية وسائلها لتحقيق الاهداف الفلسطينية.

(د) معاقبة بعض الاشخاص او الدول على مواقفهم من القضية.

(هـ) الافراج عن المعتقلين الفلسطينيين او الفدائيين بصفة عامة[٢].

وفي الوقت الذي تصاعدت العمليات الخارجية للمقاومة الفلسطينية، علق البعض بان العنف الفلسطيني في الغرب يتمشى، ويتفق، مع جملة قالها عضو في مجلس العموم البريطاني العام ١٩٣٨، وهي: «... لا يمكن ان يسمع العالم للعرب الا عن طريق العنف...»[٣]. أي ان المقاومة الفلسطينية كان عليها ان تكف عن الاقوال لكسب الانصار في الغرب وان العمليات الخارجية جعلت العالم يدرك وجود الشعب الفلسطيني.

وقد اتفقت القوى الفلسطينية التي تصدت لهذا النوع من الاعمال على ان هدفها هو اسماع الصوت الفلسطيني للعالم، ولاوروبا بوجه خاص. واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان الجغرافيا امر غير مهم في الحرب الشاملة التي تشنها القوى الامبريالية الغربية وحليفتها اسرائيل والصهيونية على الشعب الفلسطيني، وبالتالي فيجب ضرب هذه القوى في كل مكان. وحينما اثيرت الاحاديث عن الاضرار بسمعة العمل الفلسطيني، كان رد الجبهة ان الرأي العام الغربي، والاميركي، لم يحرص على الفلسطينيين؛ فهو أعطى أُذناً صماء لكل

القرارات الدولية التي اتخذت لصالح الحق العربي في فلسطين، وان العالم الغربي لا ينظر الى الشعب الفلسطيني وثورته نظرة احترام، كما ان المؤسسات الصيهونية في الغرب هي تجسيد اسرائيلي[٤].

واجمعت كل من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي والهيئة العاملة لتحرير فلسطين على ضرورة العمليات الخارجية ضد المصالح الامبريالية والاسرائيلية، ولكن تحت شروط لا تضر بالاصدقاء. وبذلك، فان الدول التي أجريت فيها عمليات عنف فلسطينية في المجموعة الاوروبية كانت تصنف كقوى معادية بالمفهوم الضيق.

اما الجبهة الديمقراطية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، فكان لهما رأي مختلف في هذا الشأن، اذ رفضتا هذه العمليات، على اساس ان عوائدها تضر بالقضية الفلسطينية اكثر مما تنفعها في المحيط الدولي، والاثر الدعائي لهذه العمليات سيئ بالاضافة الى انها لن تضر كثيراً بالاقتصاد والمصالح الاسرائيلية. واضافت «فتح»، وهي تمثل مركز الثقل في منظمة التحرير الفلسطينية، ان جبهة التحرير الفيتنامية لم تلجأ الي هذا الاسلوب، وان «فتح» هي واجهة النضال الفلسطيني في العالم الخارجي، فلا يجب ان يشوّه هذا الوجه[٥].

ووسط هذا الجدل داخل المنظمة نتلمس الموقف الرسمي المعلن من خلال البيانات التي كانت تصدرها المنظمة، عقب بعض هذه العمليات الفدائية. وتوضح تلك البيانات استياء المنظمة من هذا الاسلوب وادانتها له في حينه. وقد جمدت المنظمة عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اللجنة التنفيذية للمنظمة عقب تفجير الجبهة لثلاث طائرات في مطار المفرق الاردني في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠.

ومن ذلك، ايضاً، ادانة المنظمة لاحدى العمليات التي تمت في مطار روما بتاريخ ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، واعلانها، في ذلك الوقت، ان هذه العملية هي تخريب موجه الى منظمة التحرير، اكثر منه ضد الشعب الايطالي[٦]. ودانت المنظمة عدداً من العمليات المشابهة في دول المجموعة الاوروبية.

موقف دول المجموعة من العنف الفلسطيني

الاستعراض العام لردود فعل دول المجموعة الاوروبية على عمليات العنف الفلسطيني في غرب اوروبا يُبرز الاستياء العام من ذلك الاسلوب الفلسطيني أو ردود الفعل الصهيونية الارهابية عموماً. ولكن ذلك الاستياء يجب ان ينظر اليه في ضوء الجهود الصهيونية لاضفاء هالة من التشويه والمبالغة بالعمل الفلسطيني والاستمرار في القاء مسؤولية «الارهاب» على الفلسطينيين. كما ان ردود الفعل تختلف بين دول المجموعة حسب الاطار الذي يتم فيه التناول بين القوى السياسية.

فشرائح الرأي العام، والصحافة، تعبر عن وجود مواقف نمطية من القضية بصفة عامة. فالصحف الصهيونية في فرنسا، على سبيل المثال، روّجت لمقولة «الارهاب الفلسطيني» واعتبرت خطف الطائرات السبب الاساسي للنزاع القائم بين الاردن والفلسطينيين. كما روّجت لصورة تدور حول «الفرق الحضاري» بين اطراف الصراع ! فخطف الطائرات هو «انتهاك للحضارة»[٧]. وصحيفة «لورور»، ذات الميول الصهيونية، وصفت حادث اغتيال احد

المناضلين الفلسطينيين من قبل الصهيونيين في باريس بأنه «من المحتمل ان يكون الحادث تسبب عن اقتناء الضحية لمواد متفجرة في منزله» ! بينما اشارت صحيفة «لومانيتيه» الشيوعية الى نفس الحادث بـ «ان اصابع الاتهام تتجه نحو الصهيونية مباشرة...»[٨].

كان رد الفعل الاوروبي، بصفة عامة، سلبياً ازاء العمليات الفلسطينية في اوروبا؛ اذ انها اعتبرت هذه العمليات تهدد معطيات الحضارة الحالية، وتتحدى القانون الدولي، ولا تجدى نفعاً، وان لها نتائج عكسية، اذ تباعد بين الرأي العام الاوروبي والفلسطينيين وتشوه سمعة العرب[٩].

ويمكن اعطاء مثال لردود الفعل الاوروبية من متابعة هذه الردود بعد عملية ميونيخ الشهيرة في المانيا الاتحادية ضد الفرقة الاوليمبية الاسرائيلية. فقد قامت الشرطة باتخاذ اجراءات تعسفية ضد العرب بصفة عامة، والفلسطينيين خصوصاً. وحظرت الحكومة الالمانية نشاط اتحاد عمال فلسطين واتحاد طلبة فلسطين في المانيا، وطردت المسؤولين فيهما. وذلك لم يمنع من وجود احتجاجات ضد تلك الاجراءات، من قبل عدد من الطلبة العرب والايرانيين والقوى اليسارية الالمانية، وتظاهرات مناوئة لموقف الحكومة في بعض المدن الكبرى، مثل فرانكفورت ودورتموند[١٠].

وفي فرنسا، برز نوع من التعقل في ردود الفعل، فقد أُخذت الواقعة في اطار أوسع، وتمثل ذلك في تعقيب الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢ على حادث ميونيخ بقوله: «... ان ' الارهاب ' الفلسطيني الذي تدينه الحكومة الفرنسية بشدة لا يمكن ان ينتهي ما لم يوجد حل للمشكلة الفلسطينية...»[١١].

وفي بلجيكا، ورغم الادانة المعلنة لاعمال العنف، فقد ذكر وزير خارجيتها هارمل، في الجمعية العمومية للامم المتحدة، في الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢ «ضرورة مساهمة المجتمع الدولي في ازالة الاسباب التي تدفع الى اعمال يائسة، وأبدى استعداد اوروبا للمساهمة، في حال التوصل الى اتفاق سياسي بشأن الشرق الاوسط، في حل المسألة الأليمة للاجئي فلسطين»[١٢].

وفي ايطاليا، ذكر جوليو اندريوتي، رئيس الوزراء الايطالي، في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢، انه لا يجب ادانة جميع «اللاجئين» الفلسطينيين، بل الذين يمارسون العنف فقط[١٣].

ان النظر الى العمليات الفلسطينية في غرب اوروبا يجب ان يتم في ضوء الاهداف التي تحددت لتلك العمليات، وفي مقدمها اشعار العالم الغربي بوجود الشعب الفلسطيني. فمن المنطقي ان عمليات العنف لا يقصد بها الحصول على مكاسب استراتيجية في هذه الحالة، الا في نطاق محدود، وان اوروبا لم تكن سوى «بيئة» ترتكب فيها تلك الاعمال، وقد قُصدت تلك البيئة برسائل العنف الفلسطيني بمثل ما هي هدف للارهاب الصهيوني، الفكري والمادي.

ولقد أثار هذا العنف التساؤلات وحرّك التصورات حول الفلسطينيين واهدافهم وطموحاتهم. فالعنف لم يكن مقصوداً لذاته، فضلاً عن ان بعضاً من عمليات العنف الفلسطينية كان يعتبر ردود فعل لعمليات ارهاب صهيونية في اوروبا ضد الفلسطينيين، وخاصة العناصر النشيطة من اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية[١٤].

وليس من المنطقي وضع عمليات العنف الفلسطينية وعمليات الارهاب الصهيونية

الاسرائيلية في مرتبة واحدة؛ فالعنف الفلسطيني هو رد فعل على نهج كامل من الممارسات الغربية ـ الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني عبر فترة زمنية طويلة. ولعل تعليق لصحيفة «لوموند» الفرنسية، عقب عملية ميونيخ، يفيد في هذا المقام. فقد علقت الصحيفة على العملية بـ «اليأس لطرف والنار لطرف آخر»(١٥).

وعلى أي حال، اوقفت التنظيمات الفلسطينية التي تبنت نهج اختطاف الطائرات ذلك النوع من العمليات، على اساس انه غير مفهوم من الاصدقاء(١٦)، وذلك يعكس ضرورة ان تكون العمليات هادفة ولا تثير الاصدقاء، اذ ان ادانة ذلك النوع من العمليات لم يقتصر على دول المجموعة الاوروبية بل تعدت ذلك الى دول هي من القوى الصديقة للمقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية، مثل الاتحاد السوفياتي(١٧).

ورغم الاعلان عن توقف عمليات اختطاف الطائرات، فقد استمرت بعض العمليات المشابهة. ولا يستبعد حدس من رأى ان بعض القوى المعادية للمنظمة والفلسطينيين تقوم بهذا النوع من العمليات والصاقها بالفلسطينيين لتشويه الصورة الفلسطينية وصورة منظمة التحرير الفلسطينية، على الاخص في غرب اوروبا، بعد ان احتدم النقاش الاوروبي حول النضال الفلسطيني والاهداف الفلسطينية.

فعمليات العنف الفلسطيني، مثلاً، دفعت النمسا الى اغلاق معسكر تجمع للمهاجرين من اليهود السوفيات على ارضها (ايلول / سبتمبر ١٩٧٣)(١٨). كما نجحت الضغوط الفلسطينية على هولندا في اعلان الحكومة الهولندية بأن هولندا ليست بلداً لعبور المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، وانها لن تنقل متطوعين الى اسرائيل، ولن تسمح لهم بالانخراط في صفوف القوات الاسرائيلية، كما لن تسمح بنقل أسلحة إلى اسرائيل على الخطوط الهولندية(١٩).

وجملة القول، ان العنف الفلسطيني في دول غرب اوروبا حقق نتائج انتفعت بها منظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية، رغم ادانة المنظمة للجانب الاكبر من تلك العمليات؛ وإن كان توقف او تحجيم هذا النوع من العمليات لم يضر بالنضال الفلسطيني او بمنظمة التحرير في الوقت الذي تطورت الرؤى الاوروبية من المنظمة.

خاتمة

عند صدور «بيان البندقية» (حزيران ـ يونيو ١٩٨٠) عن المجلس الاوروبي، والذي يمثل اعلى سلطة تنفيذية للمجموعة الاوروبية، كان العنف الفلسطيني بلغ حده الادنى في اوروبا. وهذا لم يمنع ان المجموعة اشترطت ايقاف الكفاح المسلح الفلسطيني (التخلص من العنف والارهاب على حد تعبيرها)، والاعتراف باسرائيل، كشرطين سابقين لكي تعترف بالمنظمة كممثل شرعي للفلسطينيين.

وينبغي ان نذكر، هنا، بان المجموعة الاوروبية لم تتخل عن هذين الشرطين، رغم مرور سنوات عديدة وحتى الوقت الحاضر، وذلك رغم كونها ترى ضرورة اشتراك المنظمة في أي مجهود لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، من منطلق ان المنظمة ممثل للفلسطينيين وليس الممثل الوحيد. وهناك، بالطبع، فرق بين ان تكون المنظمة ممثلاً للفلسطينيين وبين كونها الممثل الوحيد لهم.

(١) Jureidini, Poul A. and Hazzen, William E.; *The Palestinians in Politics,* Lexington (Kentucky): Lexington books, 1972, p. 77 - 82.

(٢) *Ibid,* p. 83.

(٣) جويس قاضي، «الصحافة الاجنبية وقضية فلسطين»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ١١٣.

(٤) غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف.، ١٩٧١، ص ١٣٤.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٥٩.

(٦) جبران شامية، **سجل العالم العربي**، بيروت: دار الابحاث والنشر، ١٩٧٣، مجلد تشرين الاول (اكتوبر) - تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، ص ١٠٤٠.

(٧) انظر د. فيصل دراج، «المقاومة الفلسطينية والصحافة الفرنسية، ١٩٦٥ - ١٩٧٥»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤١/٤٢، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٥، ص ٥٦٣.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٤.

(٩) «**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣**»، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٤٧٨.

(١٠) داوود تلحمي، «المقاومة الفلسطينية - دولياً»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص ٢٢٧.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٨.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص٢٢٩.

(١٣) «**اليوميات الفلسطينية**»، المجلد السادس عشر، تموز - كانون الاول (يوليو - ديسمبر) ١٩٧٢، بيروت: مركز ابحاث - م.ت.ف.، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤، (انظر تاريخ ١٩٧٢/٩/٨).

(١٤) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨٤.

(١٥) احمد سعيد نوفل، **فرنسا والقضية الفلسطينية** (رسالة دكتوراه)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٢٥.

(١٦) Joureidini and Hazzen, *op, cit, P. 87.*

(١٧) Maoze, Moshe; *The Palestinian Guerrilla Organization and the Soviet Union (in) Palestinian Arab Politics,* Jerusalem: Academc Press, 1975, P. 97.

(١٨) انظر التفاصيل في «**سجل العالم العربي**»، مجلد نيسان/ايلول (ابريل/ سبتمبر) ١٩٧٣، بيروت: دار الابحاث والنشر، ١٩٧٣، ص ١٠٥١.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١٦٦٤.

أطماع التوسع الاقتصادي الاسرائيلي

د. فؤاد مرسي

لم يكتمل المشروع الصهيوني بعد ! إذ تقوم الرؤيا الصهيونية على التوسع المطرد في الارض العربية. ويفترض هذا التوسع عناصر ثلاثة تتفاعل فيما بينها، هي: مساحة الارض، والموارد الطبيعية، و «الحق التاريخي المقدس». وبينما تطرح مساحة الارض والموارد الطبيعية نطاق الاهداف التوسعية لاسرائيل، يتولى «الحق التاريخي المقدس» اضفاء طابع المشروعية على التوسع الاسرائيلي المطرد. وقد أثبت التاريخ ان استيعاب هذه الرؤيا يكون أيسر كلما توحدت اطماع اسرائيل في التوسع مع اطماع الامبريالية العالمية في المنطقة العربية.

يقول الاسرائيليون انه منذ ايام التوراة والسهول الخضراء الواقعة شرق نهر الاردن مرتبطة، اقتصادياً، بالارض الواقعة الى الغرب من النهر. بل ان ميناء العقبة كان، منذ ايام سليمان، نهاية طريق تجاري هام في فلسطين. أما جبل الشيخ، فهو أبو مياه فلسطين، لا يمكن فصله عنها دون تعريض حياتها الاقتصادية للخطر. ولذلك، فلا بد من ادخال مصادر المياه الضرورية للري وتوليد الطاقة الكهربائية ضمن حدود فلسطين ـ أي اسرائيل. ويشمل ذلك، بالطبع، مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه الاردن من ثلوج جبل الشيخ. حتى لقد كانت حرب العام ١٩٦٧، في بعض جوانبها، رداً على تصدي الدول العربية لمشكلة المياه، في ما يتعلق بروافد نهر الاردن. وكان من نتائج تلك الحرب، للأسف، ان أوصلت اسرائيل الى مرتفعات الجولان وجبل الشيخ، ومكنتها من حقول النفط في سيناء. ومن قبل، كانت الحركة الصهيونية عبّرت، منذ العام ١٩١٩، عن رغبتها في الاستحواذ على جنوب لبنان، بمزارعه الخضراء وفيها تزدهر بساتين الحمضيات. ولقد دخلت اسرائيل جنوب لبنان سراً، تسللاً من وراء الحرب الاهلية اللبنانية، ثم اقتحمته جهراً من خلال الغزو المباشر. وما زالت تبني لها الحصون في الجنوب.

لقد قلنا من قبل، مراراً، ان مفهوم السلام لدى اسرائيل يتجاوز مجرد انهاء حالة الحرب من جانب جيرانها العرب، بل ويتجاوز حتى الاعتراف باسرائيل من جانب كل العرب ليشمل، بالتحديد، تطبيع علاقات العرب باسرائيل، في ظل حرية كاملة للتعامل المتبادل والمشترك لانتقال السلع والعمالة ورأس المال والتكنولوجيا، حتى لو كان ذلك بوصفها الوسيط المعتمد للعالم الرأسمالي في المنطقة العربية. ومن ثم تتشكل داخلها معالم تقسيم جديد للعمل تتولى

شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٨ ـ ١٥٩، ايار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٦

فيه اسرائيل دور المركز وتكون الدول العربية هي التخوم.

وتتوقع اسرائيل ان تكون نقطة البدء اقامة سوق مشتركة للشرق الاوسط تجمع فيما بينها وبين العرب الجيران. وعندما لم تتحقق هذه الآمال حتى الآن، اتجهت الى تشكيل سوق مشتركة، بل منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الاميركية، على الرغم من بعد المسافة بين البلدين، وذلك بأمل لا يحيد، هو: فرض سيطرتها على المنطقة العربية بفضل الحماية الاقتصادية الاميركية المباشرة، والسافرة.

ومعنى ذلك ان حل النزاع بين العرب واسرائيل لا يكمن، أبداً، في اقامة الشرعية الدولية والحفاظ على سيادة الدول العربية على مواردها الاقتصادية، بل يكمن، في نظر اسرائيل، في الخيار بين الاستيلاء على ثروات العرب سلمياً، او الاستيلاء عليها بالحرب.

والواقع انه عندما تخطط اسرائيل لاقامة سوق اقتصادية ـ تجارية مشتركة للشرق الاوسط تلعب في داخلها دور المركز المتقدم، وتقدم على تكوين مشروعات مشتركة مع العرب انفسهم، وترضى حتى بدور الوسيط المالي او التكنولوجي فيما بين المنطقة العربية، من جهة، وبين العالم الرأسمالي، من جهة أخرى، فانها انما تحاول ان تهدد الصناعة الناشئة في مصر والجزائر والعراق، مثلما تهدد الزراعة النامية في المغرب وسوريا ولبنان، وتهدد المركز المالي للكويت والبحرين وحتى بيروت، وتهدد المركز التجاري التقليدي للبنان والاردن، بل وتهدد مكامن النفط في السعودية والكويت وامارات الخليج.

انه مشروع للوصاية الاسرائيلية الاقتصادية على العالم العربي برمّته. وذلك مشروع ضخم لم تكن اسرائيل لتجرؤ على التفكير فيه لولا تواطؤ المراكز الرئيسة للرأسمالية العالمية معها فيه.

بيد ان تنفيذ هذا المشروع يفترض، في الواقع، استسلام العرب ايضاً لمصيرهم المرسوم. وهو ما لم يحدث حتى الآن، وان كان يوجد ذلك الاساس الموضوعي اللازم للتنفيذ، وهو ازدياد تبعية الاقتصاد العربي، في مجموعه، للرأسمالية العالمية، نتيجة للتغيرات الهيكلية التي طرأت عليه في اعقاب الطفرة النفطية في السبعينات.

ولا تكفّ الرأسمالية العالمية عن تقديم مساعداتها الحاسمة الى اسرائيل. وفي السنوات الاخيرة، حينما فشل مشروع كامب ديفيد في اجتذاب الدول العربية اليه، وخاضت اسرائيل، حتى رأسها، في مستنقع الغزو الغاشم للبنان، وتفجرت ازمتها الاقتصادية التي لا قدرة لها على التغلب عليها، بادرت الولايات المتحدة الاميركية الى تقديم المساعدات المالية المباشرة التي قامت، حتى الآن، بعملية اطفاء الحريق وحسب. لكن اسرائيل طرحت على الولايات المتحدة الاميركية رؤيتها لحل دائم لاوضاع اسرائيل المختلة. وكان الحل هو تكامل اسرائيل مع اميركا اقتصادياً، على أن يبدأ التكامل بصيغة متقدمة هي صيغة منطقة التجارة الحرة. واصطحبت هذه الصيغة التكاملية بتوسيع لكل محاولات العمل المشترك بين البلدين بحيث اصبح من المفهوم ان تتولى الولايات المتحدة الاميركية، حكومة ورجال اعمال، تزويد الصناعة الاسرائيلية بالمال الوفير والتكنولوجيا المتقدمة، بل وبالاسواق، وسواء أتمَّ ذلك في صورة استثمار اميركي في اسرائيل، منفرد او مشترك، مع الرأسمالية الاسرائيلية.

مثل هذا التكامل الاقتصادي يكفل للاقتصاد الاسرائيلي توسعاً جديداً يعزز قدرة اسرائيل على المواجهة والردع، ثم على المزيد من التوسع في الارض العربية. وذلك هو التحدي

الذي تعلن به اسرائيل عن انها وجدت لتبقى !

فكرة السوق المشتركة للشرق الاوسط

في منتصف الستينات، بدأت اسرائيل تمد انظارها الى العالم العربي بأسره. ففي العام ١٩٦٥، طلبت غولده مئير، وهي بعد وزيرة للخارجية، من مدير بنك اسرائيل، اليعيزر شفايتسر، ان يعيد النظر في النتائج الاقتصادية لانهاء حالة الحرب مع العرب. وقد انتهت دراسته الى نتيجتين: الأولى تناولت اثر السلام على الانفاق العسكري لكل من مصر واسرائيل، وكان يمثل نحو ٢٥ الى ٣٠ بالمئة من الناتج القومي لكل منهما، فلو خفضت نفقات الحرب بمقدار الثلث فقط لأدت الى زيادة الاستثمارات في كل من البلدين بنسبة ٥٠ بالمئة، ولأدت الى مضاعفة دائرة الخدمات الاجتماعية. واما النتيجة الثانية لانهاء حالة الحرب، فهي انفتاح اسرائيل على العالم العربي، وسعيها كبلد للتجارة العابرة (الترانزيت)، بموانئها في حيفا واسدود، لتأمين الاتصال البري بين مصر والدول العربية.

وقام دافيد هوروفيتش، وكان محافظاً لمصرف اسرائيل آنذاك، بدراسة النفع الاقتصادي الذي يمكن ان يعود على اسرائيل وعلى الدول العربية اذا ما تحقق السلام في المنطقة. وطرح هوروفيتش، عندئذٍ، فكرة السوق المشتركة للشرق الاوسط. وفي اعقاب هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اصدرت الحكومة الاسرائيلية دراستها المشهورة بعنوان «الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠». ولقد انتهت الدراسة الى توقع قيام سوق مشتركة مقرها في بيروت، على ان ينضم الى السوق كل من سوريا ولبنان والاردن ومصر والعراق والسعودية والكويت، بالاضافة الى كل من تركيا وقبرص وايران، واسرائيل ايضاً. هذه السوق المشتركة، التي توسع نشاطها في مجالات السياحة والمياه والصناعة وتطوير الصحارى والزراعة والنفط، ينبغي ان ترتبط بالسوق الاوروبية المشتركة.

وعاد هوروفيتش، بعد زيارة انور السادات للقدس، الى مشروعه القديم، وتولى عرضه، بنفسه، على الرأي العام الاسرائيلي. يقول هوروفيتش ان الشرق الاوسط، المنقسم على نفسه والمتعدد التناقضات، لم يحصل، بعد، على ما يستحقه من التكامل الاقتصادي، ولو على نطاق ضيق. ولذلك يسعى هوروفيتش من وراء مشروعه الى «خلق كتلة اقتصادية واحدة في المنطقة، تتحرك فيها التجارة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بحرية، وتزدهر فيها المشروعات المشتركة التي تحتل فيها اسرائيل دور العقل المفكر في تقسيم العمل الجديد». ولاسرائيل مصلحة كبيرة في اجراء هذا التكامل الاقتصادي الذي ينبغي ان يتناول خمسة مجالات اساسية، هي: تعمير الصحارى، والاستخدام الكفؤ للمياه، وتحسين وسائل المواصلات وطرق الاتصال، والغاء الحواجز الجمركية، وتطوير مصادر جديدة للطاقة.

١ ـ **تعمير الصحارى**: وذلك بالقيام بـ «ثورة خضراء» تنطوي على استخدام الاساليب الحديثة لتخصيب المناطق الصحراوية وتحويل الاراضي البور الى اراض صالحة للزراعة. ويمكن ان تشمل هذه العملية مساحات شاسعة من الاراضي الجرداء، والمهملة، في مصر وشبه الجزيرة العربية.

٢ ـ **ترشيد استخدام المياه**: فمن اجل القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، فانه لا مفر، ليس فقط من اكتشاف مصادر جديدة للمياه، وانما الاستخدام الرشيد للمياه التي تهدر

بكميات كبيرة سواء كان ذلك نتيجة لاساليب الري التقليدية أو نتيجة لعدم التحكم في المياه المتاحة.

٣ ـ تحسين المواصلات والاتصالات: اذ يمكن تطوير شبكة الطرق البرية والسكك الحديد والموانئ بهدف تقليل تكاليف نقل السلع وضمان سرعة الانتقال والاتصال.

وقد تقدم غاد يعقوبي، وكان وزيراً للمواصلات، بمشروع لتطوير نظم الاتصال في الشرق الاوسط، تقوم فيه اسرائيل بدور المركز في الاتصال بين المشرق والمغرب، الى جانب دور «الجسر» عن طريق شبكات من المطارات والموانئ والسكل الحديد بين مصر والاردن ولبنان.

والواقع ان الاتصال بين مصر واربع دول عربية، هي لبنان وسوريا والاردن والعراق، موصول، أو بالاحرى مقطوع بواسطة اسرائيل. ومعنى هذا ان تصبح اسرائيل (محور) المواصلات والاتصالات في العالم العربي، مما يتيح لها حرية واسعة في التجارة العابرة، ويمنحها مركزاً متميزاً في مواجهة الاردن ولبنان، حيث تصبح موانئ حيفا واسدود هي منافذ العالم العربي، وخاصة الاردن، الى البحر المتوسط. وتكمل اسرائيل مقترحاتها، في هذا الصدد، بضم ميناء العقبة الى ميناء ايلات.

٤ ـ الغاء الحواجز الجمركية: والهدف المباشر من هذا الالغاء هو انهاء المقاطعة الاقتصادية من جانب الدول العربية لاسرائيل؛ ومن ثم تطلق حرية التبادل، سواء للسلع او الاشخاص او رأس المال أو التكنولوجيا. وتنشأ مصانع كبيرة مشتركة تستخدم التكنولوجيا الاسرائيلية لتواجه احتياجات التبادل في السوق المشتركة.

ان المطلوب هو فتح ابواب الاسواق العربية على مصاريعها امام السلع التي تصنعها اسرائيل. ولذلك، فان السوق المشتركة تكتسب في البلدان العربية طابعاً تجارياً. لكنه يتوقع ان يكون من شأنها تطوير وتدعيم الجهاز الانتاجي لاسرائيل، وبخاصة في مجالات الصناعة الحديثة. وقد تقدم السوق العربية العمالة الرخيصة، غير الماهرة، التي تحتاجها اسرائيل. لكنها ينبغي ان تقدم المال الذي تتطلع اليه اسرائيل على مضض حتى الآن. وسيفد السياح العرب للتمتع بجمال اسرائيل التي يمكن ان تتحول الى مركز طبي متقدم في منطقة الشرق الاوسط. الا يأتيها الناس، حالياً، من ايران وتركيا وبعض الدول العربية ؟

ومع اقتراب اتفاقيات كامب ديفيد، قدّم غاد يعقوبي تعديلاً لفكرة السوق المشتركة للشرق الاوسط، يستند الى المطالبة باقامة السوق، ولو مع مصر وحدها، كنواة يمكن توسيعها مستقبلاً؛ ومن ثم جَعَل للسوق المقترحة معالم قابلة للتنفيذ السريع:

(أ) فالسوق المشتركة تضم، في المرحلة الأولى، من تكوينها، مصر واسرائيل والضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة؛ على ان تضم، في مرحلة لاحقة، الاردن وغيرها من الدول العربية.

(ب) تقام في السوق هيئة مشتركة للتطوير الزراعي وللتعاون في تطوير مصادر الطاقة والمياه والسياحة.

(ج) يجرى التعاون، أيضاً، في المجالات العلمية والتكنولوجية.

(د) تبدأ، في السوق، وبخاصة بين مصر واسرائيل، دراسة مشتركة بهدف مكافحة التضخم.

ومعنى هذا ان اسرائيل حريصة على اقامة سوق مشتركة لمنطقة الشرق الاوسط بأي عدد

من الدول العربية، تأكيداً لأهمية ادماج اسرائيل في المنطقة العربية. وهو ما يعادل فرض تكامل اقتصادي على المنطقة العربية، تحت اسم السوق المشتركة، تسيطر عليه اسرائيل طبقاً لتقسيم عمل جديد. اذ انه يحقق لها اطماعها القديمة في الانتشار في العالم العربي، طولاً وعرضاً، والحصول على نصيب من الثروات العربية الطائلة، وفي مقدمتها النفط. كما يتيح لها ان تلعب الدور الذي طالما حلمت به، وهو دور الوكيل العام للشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية، وبخاصة منها احتكارات السوق الاوروبية المشتركة.

اهداف السوق المشتركة للشرق الاوسط

من اجل ان تبيع اسرائيل مشروعها عن السوق المشتركة للعرب، فانها ظلت تحاول اظهار مزاياه لهم على النحو الذي فعله هوروفيتش. غير ان هذه المزايا المقترحة لا يمكن ان تغطي على المزايا التي تتوخاها اسرائيل من وراء تقسيم العمل الجديد الذي تعمل على تسويده داخل المنطقة العربية. واذا كان ترتيب هذه المزايا قد جعل اسرائيل تضع الغاء الحواجز الجمركية، أي تحرير التبادل، في مؤخرة اهدافها، فان الواقع يشير الى العكس تماماً، حيث ان فتح الاسواق العربية يحتل الاولوية في اهداف اسرائيل:

(أ) **الغاء الحواجز الجمركية**: فالغاء الحواجز الجمركية انما يعني تحرير التبادل بين العالم العربي واسرائيل، وينطبق هذا على السلع والاشخاص ورأس المال. ومعنى هذا، بوضوح، الغاء المقاطعة الاقتصادية التي كانت، وما تزال، سلاح العرب الاساسي في مواجهة اسرائيل.

والواقع ان فتح الاسواق العربية على سعتها امام السلع الاسرائيلية هو امل اسرائيل في التقاط انفاسها في الصراع الدائر على الاسواق، وهو صراع فرض على اسرائيل ان تنافس دولاً صناعية لا تستطيع منافستها في الاسواق الدولية. فالسلع الاسرائيلية لا تمتلك من عناصر الجودة والسعر ما يمكنها من منافسة السلع الاوروبية واليابانية، وعلى العكس من ذلك فلقد وجدت هذه السلع في الضفة الغربية وقطاع غزة حلولاً جاهزة لمشكلة تصريفها. فالنشاط الصناعي الاسرائيلي يجد في الاسواق العربية المجاورة المنفذ الامثل لمنتجاته. ان ارتفاع معدل تكوين رأس المال، أي نسبة الآلات والمعدات الى القوة العاملة، نظراً لارتفاع مستوى الاجور النسبي، يفرض على معظم صناعات اسرائيل ان تعمل بطاقة انتاجية مرتفعة لتغطية التكاليف العالية، مما يتطلب مزيداً من فرص التسويق لفائض الانتاج.

يضاف الى ذلك ان صادرات اسرائيل ظلت تواجه منذ سنوات داخل الاسواق الدولية بخطرين، هما التضخم والبطالة في البلدان الصناعية المتقدّمة. في العام ١٩٧٥، مثلاً، كانت صادرات اسرائيل من منتجات الصناعة المعدنية، أي من الآلات والاجهزة الكهربائية والالكترونية ووسائل النقل، موزعة على المناطق الاقتصادية الغربية، وفقاً للنسب التالية:

١٢,٩ بالمئة للسوق الاوروبية المشتركة.

١١,٣ بالمئة لسوق المنطقة الحرة الاوروبية.

٣١,٠ بالمئة للولايات المتحدة وكندا.

وذلك وضع لم يكن ليدوم. واستطاعت اسرائيل، بالفعل، ان تحصل منذ تموز (يوليو) ١٩٧٧، على الغاء جميع الرسوم الجمركية على صادراتها الصناعية الى السوق الاوروبية

المشتركة. لكن كان على اسرائيل ان تخفض رسومها الجمركية على الواردات الصناعية من السوق لها: وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، كان التخفيض قد اصبح بنسبة ٣٠ بالمئة ثم ارتفع الى ٥٠ بالمئة بعد عامين. بعدها، كان على اسرائيل ان تواجه، في داخلها، منافسة اوروبية متصاعدة، بانتهاء اتفاقيتها مع السوق.

وتضارب اسرائيل، في الواقع، على ما ظهر في الحقبة النفطية وعرف باسم النزعة الاستهلاكية المتصاعدة لدى المواطن العربي؛ كما تضارب على اتساع السوق العربية التي تشمل اكثر من ١٨٠ مليوناً من المستهلكين. قد يقل متوسط دخل الفرد الواحد منهم، في بعض الدول العربية، عن متوسط دخل الفرد في اسرائيل ذاتها، غير ان السعة الهائلة للسوق العربية بالنسبة الى السوق الاسرائيلية كفيلة بازالة فروق الدخل. وتعتمد اسرائيل، في هذا الصدد، على ما يتم من عمليات نقل للذوق السائد في المجتمعات الاستهلاكية الى المجتمعات العربية، في ضوء تضاعف حجم الدخل العربي ثلاث مرات خلال خمس سنوات فقط، من العام ١٩٧٥ الى العام ١٩٨٠.

ويقدر الاقتصاديون الاسرائيليون امكان توجيه نحو ثلث تجارة اسرائيل الخارجية الى العالم العربي في ظل اوضاع السوق المشتركة للشرق الاوسط. والواقع، ان اسرائيل، وبحكم ما دلت عليه تجربة التطبيع مع مصر، تجد دائماً ما يمكن ان يشكل قواماً لتبادل تجاري مع العرب. ومعروف ان اسرائيل اقتطعت نحو ٣٥ بالمئة الى ٤٠ بالمئة من الانتاج المحلي للاردن باحتلال الضفة الغربية، ثم لم تلبث ان مارست التبادل مع الاردن عبر الجسور المفتوحة. ولدى اسرائيل، دائماً، حجم من المنتجات الصناعية، عدا بعض الفواكه والخضروات، صالح للتصدير الى اقطار عربية، مثل الاسمنت وبعض الخامات والمعدات الزراعية والمبيدات الحشرية والاسمدة والادوية والمعدات الكهربائية والالكترونية وبعض السلع الاستهلاكية.

(ب) تحويل اسرائيل الى مركز اقليمي للخدمات: فموقع اسرائيل الجغرافي يكسبها مركزاً خاصاً في التجارة العربية العابرة. فميناءا حيفا واسدود منفذان الى البحر المتوسط بالنسبة الى الاردن. والاتصال الذي بين مصر والدول العربية الشرقية لا يمكن ان يتم الا عبر اسرائيل. ومن ثم، فان السيطرة على طرق المواصلات والتحكم فيها، سواء لتجارتها الدولية أو للتجارة العربية العابرة، التي كانت، دائماً، اهم مورد اقتصادي لبلدان الشرق العربي، وبخاصة لبنان، يجعل من اسرائيل مركزاً للتجارة العابرة، من والى العراق والاردن والسعودية ودول الخليج.

ولهذا ترمي اسرائيل الى نقل دور الموانئ المطلة على الطرق البرية التي تخدم التجارة العربية العابرة من مواقعها الحالية في بيروت واللاذقية وطرطوس، ناهيك عن الموانئ القابلة للتطوير مثل طرابلس وصيدا وبانياس، الى الموانئ الاسرائيلية وربط اسرائيل بشبكة كاملة من المواصلات الجيدة مع العالم العربي بأسره.

وكانت ورقة «الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠» تضمنت مشروعاً للتعاون الاسرائيلي الاردني في الطرق، من خلال مطارين مشتركين، احدهما قرب القدس والثاني قرب أيلات. وتضمنت، أيضاً، مشروعاً لربط ميناء اسدود بالطرق البرية أو بالسكك الحديد، واقامة ميناء عميق جنوب غزة، وادارة مشتركة لمينائي ايلات والعقبة، وتوحيد المطارين الاردني والاسرائيلي هناك في مطار واحد، وتطوير شبكة المواصلات الحديدية وربطها مع الاردن ومصر. وجاءت معاهدة

الصلح المصرية ـ الاسرائيلية بالنص على انشاء طريق يربط مصر بالاردن عبر ايلات. وتخطط اسرائيل طرقاً رئيسة تربط القاهرة والقدس براً في اقل من ثلاث ساعات، وجواً في عشر دقائق.

وبالمثل، تخطط اسرائيل كي تتحول الى المركز الاقليمي للسياحة. ومن ثم بدأت تكتشف المزايا السياحية للمنطقة العربية التي يمكن ان تتحول الى منطقة جذب للسياحة العالمية. فهي مهد الحضارة، وفي ربوعها تنتشر شواهد اقدم حضارات عرفتها البشرية. وهي مهبط الرسالات السماوية جميعاً، وما من دين سماوي الا وله مزار مقدّس فيها. وهي، من الناحية الفنية، حافلة بكل انواع المعالم التي تسمح للمرء بممارسة رياضة التزلج على جليد جبال لبنان والاستحمام على امتداد اطول ساحل على شاطئ البحر المتوسط والبحر الاحمر، وارتياد الصحارى، او الصيد في احراش السودان، والاستشفاء بمياه العيون المعدنية، وانتجاع الهدوء والسكينة في بيئة تكاد تكون خالية من التلوث في مصايف ومشاتى مصر وسوريا ولبنان وتونس والمغرب والاردن والعراق والخليج. بل يستطيع السائح ان يجمع بين صفتين، اصبح من سمات العصر الجمع بينهما، وهما صفة السائح العادي وصفة رجل الاعمال.

وعندما تقدم اسرائيل نفسها كمركز اقليمي للخدمات، فانها تعني، باختصار، تصفية المركز الاقتصادي للبنان، الذي يعتمد تقليدياً على قطاع الخدمات التي تمثل نحو ٦٧ بالمئة من الناتج القومي. فقد تطور الاقتصاد اللبناني، فيما بعد الحرب العالمية الثانية، ليكون اقتصاداً وسيطاً يعتمد على خدمات التجارة والسياحة والاسكان والنقل والخدمات الصحية والخدمات المالية، ويلعب دوراً اساسياً في التجارة العابرة واعادة التصدير. ونظراً لطبيعة الاقتصاد الاسرائيلي المعتمد، هو الآخر، على الخارج، فلقد افاد لبنان من المقاطعة العربية لاسرائيل وتجنب منافستها لامد طويل. ومن اجل التحضير لقيام اسرائيل «مركزاً اقليمياً للخدمات» كان لا بد من ازاحة لبنان من الطريق.

ان سيطرة اسرائيل على موانئ البحر المتوسط، وبخاصة على ميناء حيفا، تلقي في روعها ضرورة الاستئثار بثمار تجارة الترانزيت العربية مع الاردن والعراق والخليج. بل انها تطمع في تصدير النفط العراقي عبر الانابيب الى طرابلس في لبنان مثلما تطمع في ان يعمل خط انابيب ايلات ـ عسقلان بكامل طاقته، بفضل النفط العربي، وبخاصة النفط السعودي.

وتحاول اسرائيل، بذلك، ان توجه ضربة قاصمة لقطاع النقل البحري الذي قامت بتطويره دول الخليج، وبخاصة دولة الكويت التي صارت تملك اسطولاً لنقل النفط.

(ج) تحويل اسرائيل الى مركز مالي دولي وسيط: تسعى اسرائيل لاجتذاب رأس المال العربي لتصبح، بالفعل، مركزاً مالياً دولياً. ولهذا تعلق اهمية قصوى على تحرير التبادل المالي مع الاقطار العربية، وبخاصة الاقطار النفطية.

ومعروف ان اسرائيل قامت على استيراد الموارد الاقتصادية، من بشرية ومادية، كما قامت، بصفة خاصة، على استيراد رأس المال. ولقد طورت سوقها المالية بحيث تكون قادرة على استقبال تدفقات رؤوس الاموال من العالم الرأسمالي بأسره. فهي تصدر اوراقاً مالية كثيرة، وبخاصة سندات الدين العام، وتطرحها بالدولار في اسواق اميركا المالية. كما انها طورت جهازها المصرفي الذي يرتبط بعلاقات عضوية مع الجهاز المصرفي الاميركي. ويعتبر الدولار عملتها الخارجية، ان لم يكن عملتها الداخلية أيضاً.

وما زالت اسرائيل ترنو بابصارها الى عمليات اعادة تدوير المال النفطي، وتسعى لكي

تكون مقراً للشركات متعددة الجنسية، ونقطة عبور للافراد والسلع، ومركزاً للودائع العربية تتولى تجميع المدخرات العربية وتوجيهها نحو الاسواق المالية الدولية، وتحصل من ورائها على العمولات والارباح مقابل خدماتها للطرفين، وهي ذات هوامش ربح عالية. وفي محاولتها للتسلل الى السوق العربية، تطرح اسرائيل افكاراً مثل: استخدام المصارف الاسرائيلية داخل وخارج اسرائيل، تكوين مؤسسات مالية عربية ـ اسرائيلية ـ دولية مشتركة، الوساطة والاستشارة للاستثمار المباشر للاموال العربية، الخدمات الاستشارية الهندسية والتكنولوجية والادارية اللاحقة.

ورغبة اسرائيل جامحة في سبيل ازاحة بيروت كمركز مالي للمنطقة. ومعروف ان الليرة اللبنانية ظلت حتى العام ١٩٧٥ عملة مقبولة للودائع العربية. ولقد تحولت اقطار الخليج الى مراكز نشطة للمال، في اعقاب الحرب الاهلية اللبنانية. فقامت سوق مالية في الكويت. واقامت البحرين جهازاً كفؤاً للخدمات المالية لمواجهة احتياجات منطقة الخليج باسرها، وفي علاقة مباشرة مع السوق المالية الدولية. وفي الاثناء توقفت بيروت عن العمل كمركز للمال.

السيطرة من خلال التفوق التكنولوجي

تتقدم اسرائيل، دائماً، بوصفها قادرة على تطوير العالم العربي من خلال تصدير التكنولوجيا الاسرائيلية الى العرب. وهي تعتمد في ذلك على تجربتها منذ اقامتها العام ١٩٤٨ في تعمير الصحارى وترشيد استخدام المياه ورفع انتاجية الزراعة وتطوير مصادر الطاقة وانشاء صناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا. ومن غير الاقلال من شأن الكفاءة الاسرائيلية، فاننا لا نعترف بدعوى التفوق التكنولوجي الاسرائيلي، الذي اعتمد على اراض عربية مغتصبة، وعمالة عربية رخيصة، ورؤوس اموال عالمية مجانية او شبه مجانية، وتكنولوجيا عالمية أيضاً توضع تحت تصرف اسرائيل مجاناً. ولذلك فان اسرائيل انما تمثل، في أحسن الفروض، وسيطاً تكنولوجياً على درجة عالية من الكفاءة.

ونريد، الآن، ان نناقش جانباً آخر من دعوى التفوق التكنولوجي الاسرائيلي. فاسرائيل تدعو العرب، كلهم، الى المشاركة في تفوقها التكنولوجي. فالسوق المشتركة للشرق الاوسط يمكنها، في تقدير اسرائيل، ان تكون ساحة مشتركة للعلم والتكنولوجيا، من خلال جامعات اسرائيلية تخدم المنطقة كلها: جامعة لمعادن الصحراء، جامعة لزراعة الصحارى، جامعة للطاقة، جامعة للمياه. ومعروف ان اسرائيل تعتمد على قاعدة بشرية مواتية للبحث العلمي والتكنولوجي. فقد قضت على الامية بين سكانها، وبخاصة الشرقيين منهم. كما ان ٥٠ بالمئة من السكان يحملون درجات جامعية او درجات من معاهد فنية متخصصة. ومعروف، أيضاً، ان فيها مراكز رفيعة المستوى لدراسة الصحراء والطاقة على صلة وثيقة، واحياناً عضوية، بالمراكز المماثلة في الدول الرأسمالية. وهي متلقية للعقول المهاجرة.

باسم التفوق التكنولوجي، تطرح اسرائيل آلية أخرى من آليات السوق المشتركة للشرق الاوسط، وهي آلية يمكن ان تصلح في التعامل مع غيرها من الدول العربية، عندما تتهيأ الظروف المناسبة لذلك.

وكانت اسرائيل تهيأت لذلك في اعقاب حرب العام ١٩٦٧ مباشرة، فانشأت، بالتعاون مع اصحاب الملايين اليهود، معهداً في سويسرا للاشتغال بدراسة الاعمال العربية الصالحة

للتعاون المشترك، سواء كان ذلك مباشرة في اوروبا والولايات المتحدة الاميركية او تم عن طريق اطراف ثالثة في مشروعات استثمارية مشتركة.

ولقد طرحت اسرائيل فكرة المشروعات المشتركة في الزراعة مثلاً على مصر. وعلى الرغم من ان الزراعة الاسرائيلية تحولت، على حد تعبيرهم، من معمل بدائي تقليدي الى قطاع علمي قائم على احدث تكنولوجيا، فان اطماع اسرائيل بالنسبة الى الزراعة العربية ما زالت غامضة. وانما الواضح منها اطماعها في مياه نهر الليطاني في لبنان ومياه نهر النيل في سيناء وحصة من مياه نهر الفرات. ونظراً لأن الزراعة العربية غير مُمكننة الا بنسبة ضئيلة لا تزيد على ٢ بالمئة منها فقط، فان العمالة العربية الزراعية هي محط أنظار اسرائيل. فهي تحرم سكانها العرب من فرصة التعليم العالي في جامعاتها ومعاهدها العليا. ولقد حولت صغار الملاك العرب في الارض المحتلة الى عمال اجراء. ومن ثم استطاعت ان تمتص، عقب الحرب في العام ١٩٦٧، نحو ٧٠ الف عامل عربي، وفتحت الجسور لعبور نحو ٢٠ الى ٣٠ الف عامل عربي الى مناطق خارج الضفة الغربية المحتلة. وقامت باقتلاع العمال من الاراضي، سواء كان ذلك بسحب الارض بحجة اقامة مستوطنات عليها او بالسيطرة على موارد المياه لديهم والحد من قدرتهم على تطوير الزراعة. وابقت على القطاع الزراعي مندمجاً مع الاردن، بينما دمجت القوة العاملة الزراعية في الاقتصاد الاسرائيلي.

ومعروف ان الانتاج الصناعي العربي غير متوازن، من حيث هياكله. فالصناعة الاستخراجية، على عكس ما كان يتوقع، ارتفعت حصتها في الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية مثلاً من ٥٩ بالمئة في العام ١٩٧٠ الى ٧١ بالمئة في العام ١٩٧٥ عقب الفورة النفطية. وارتفعت حصتها في الدول شبه النفطية بمعدل اكبر، من ٢٤ بالمئة الى ٤٤ بالمئة في الفترة عينها. يقابل ذلك ان مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج القومي تتراوح نسبتها فيما بين الاقطار العربية بين ١ بالمئة و١٤ بالمئة. اما على المستوى القومي، فلم تزد حتى العام ١٩٨٣ على ٨,٣٣ بالمئة. وبينما يعيش على الزراعة والصناعة الاستخراجية ٧٥ بالمئة من السكان، فان الصناعة التحويلية لا تمثل سوى ٨ بالمئة فقط. وتقدر الطاقات العاطلة في الصناعة العربية بحوالى ٤٠ بالمئة الى ٦٠ بالمئة بسبب افتقاد منافذ التسويق.

وادراكاً من اسرائيل للتوجه العربي نحو التنمية الصناعية، فانها تتقدم بطائفة من اشكال التعاون في الصناعة مع العرب. وفي التصور الذي وضعته عن الاقتصاد العربي في العام ٢٠٠٠، تركت لمصر ان تتخصص في الصناعات الهندسية وصناعات الحديد والصلب وصناعات السيارات والمحركات، على ان تتخصص سوريا في الصناعات الغذائية والمنسوجات، اما العراق ودول الخليج فتتخصص في الصناعات البتروكيماوية، وابقت لنفسها الالكترونية والميكرو الكترونية والآلات الدقيقة والاجهزة الطبية والكيميائيات المتطورة والآلات الهندسية والكهربائية والصناعات المعتمدة على التحكم المركزي والتسيير الذاتي. كذلك ابقت لنفسها على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل صناعتي الماس المصقول والفراء اللازمتين لرفع قيمة الصادرات.

وفيما عدا ذلك، تتوجه اسرائيل بالدعوة للعمل المشترك مع العرب في مجال الصناعة على النحو التالي:

١ ـ تصدير المهارات التكنولوجية والادارية لمواجهة واقع ان معظم الصناعات الكبيرة في

البلاد العربية تدار بخسارة، اما لسوء التنظيم على مستوى المجتمع والمشروع واما لعدم كفاءة وكفاية المهارات الفنية والادارية.

٢ ـ الوساطة في التصدير بالنسبة الى المشروعات الصناعية الكبيرة في الدول النفطية التي تواجه مشكلات بالنسبة الى التسويق الخارجي، مثل صناعات الاسمدة والبتروكيماويات. وهنا تقدم اسرائيل وساطتها لدى الاسواق الدولية.

٣ ـ التنسيق بين الصناعات المتكاملة سواء أقائمة كانت او في سبيل القيام، مثل صناعة المنسوجات القطنية في مصر وصناعة الملابس الجاهزة الرقيقة في اسرائيل.

٤ ـ المشاركة المباشرة في مشروعات صناعية، عربية ـ اسرائيلية، أو عربية ـ اسرائيلية ـ دولية بالاشتراك مع رؤوس اموال اميركية أو اوروبية. وهنا ينبغي التنبيه الى صورتين للمشاركة الاسرائيلية:

ـ صورة الانتاج الصغير، التي تعتمد على عقود المقاولة والانتاج من الباطن. وهي نمط العلاقة بين دولة صناعية متقدمة ودولة متخلفة، وتتناول صناعات تحتاج لعمالة كثيفة، مثلاً صناعة المنسوجات والملابس الشعبية، والاحذية، والاثاث. وقد لجأت اليها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة. وهي تطرحها على كل من مصر والاردن.

ـ صورة الانتاج الكبير، التي تعتمد على اقامة مجمعات صناعية مشتركة، يفضل ان تقع على الحدود بين اسرائيل والجيران العرب، وتمثل عندئذٍ حزام امن متبادل وتنمية لمصالح اقتصادية مشتركة. وتنطوي بذلك على روادع سلبية وحواجز ايجابية. وقد تحقق في شكل محطات ذرية لتحلية المياه وتوليد الكهرباء. وقد تتحقق في شكل مجمعات زراعية صناعية. وقد تتحقق، أيضاً، في شكل مشروعات صناعية، لاستغلال الثروات المعدنية للبحر الميت بالاشتراك مع الاردن *، او لتطوير الصناعات البتروكيماوية في الدول النفطية.

ومهما تحاول اسرائيل لبناء عالم من المصالح المشتركة بينها وبين العرب، فان مصالحها هي الأعلى. ونقدم هنا مثلاً من صناعة الفوسفات. فمن الضروري ان خارطة المعادن في اسرائيل تشير الى وجود اغلب هذه المعادن، وبخاصة الفوسفات، في مناطق الجنوب في صحراء النقب، حيث اعلنت اسرائيل عن عزمها على توطين اربعة ملايين يهودي، وانشاء مجمعات سكنية استيطانية بالقرب من المدن الصناعية او المناجم، بالاضافة الى توسيع الرقعة الزراعية هناك. وتسيطر على استخراج الفوسفات شركة مشتركة هي الشركة الاميركية ـ الاسرائيلية للفوسفات، التي تتولى انتاج حامض الفوسفوريك مع شركة ماديرا الاميركية. لكن تطوير صناعة الفوسفات صار يتوقف على وصول مياه النيل الى النقب، وتشغيل عمالة مصرية، أو فلسطينية، في تعمير النقب، وعندئذٍ تتعرض صناعة الفوسفات العربية لمنافسة خطيرة من جانب اسرائيل ذاتها. فمن المعروف ان انتاج الفوسفات العربي يمثل ٢١,٦ بالمئة من الانتاج العالمي، وانه يأتي في المركز الثاني، بعد الولايات المتحدة الاميركية التي تمثل نحو ٤٠ بالمئة من هذا الانتاج العالمي.

وتطوير صناعة الفوسفات الاسرائيلية، المتعاونة مع صناعة الفوسفات الاميركية، سواء

---

* تدرس اسرائيل امكان حفر قناة طولها ١٨٠ كيلومتراً تربط البحر الميت بالبحر الاحمر لحل مشكلة النقل الى ايلات، خصوصاً نقل البوتاس والفوسفات وشحنها بالقوارب.

من حيث رأس المال أو التكنولوجيا، امر لا يهدد الصناعة العربية للفوسفات حالياً وحسب، بل يهدد، أيضاً، فرص تطوير هذه الصناعة مستقبلاً. فان سوريا والعراق والسعودية ومصر تتحول، حالياً، الى مصدر اضافي لانتاج الفوسفات او لزيادة انتاجه.

المنطقة الحرة للتجارة بين اسرائيل والولايات المتحدة

ويسترعي الانتباه في تصورات اسرائيل للتوسع، حتى في حدود السوق المشتركة للشرق الاوسط، انها تمثل «رؤيا لامبراطورية»، تستغرب، ببساطة، من أقوام أتوا من «الشتات» باسم البحث عن «الملجأ». وللحقيقة، فان السعي للسيطرة على المنطقة العربية هو من صميم الاستراتيجية الكونية للرأسمالية العالمية ذات المصالح التي لا حصر لها في هذه المنطقة. ومحاولة اخضاع هذه المنطقة، اقتصادياً، لما يسمى السوق المشتركة للشرق الاوسط أمنية من أماني الرأسمالية العالمية باقسامها كافة وعلى اختلاف جنسياتها. ومن أجلها، ينبغي هدر الوجود المستقل للعرب. ولا مانع من ان تُتوجّ اسرائيل وصياً على الاقتصاد العربي، بوصفها شريكاً صغيراً للرأسمالية العالمية. ومن خلال محاولة احتكار التقدم التكنولوجي، تعيد اسرائيل النظر في تخصصات العرب في الانتاج، وتقيم نمطاً جديداً لتقسيم العمل في اطار التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل. ولا شك في ان ذلك يتضمن، أيضاً، تصفية السوق المشتركة العربية على أيدي السوق المشتركة الهجينة، وكذلك تصفية كل ما تم من خطوات متواضعة للتكامل الاقتصادي العربي بأسره، تمهيداً لنبذ دعوة القومية العربية وتحقير الشعوب بالانتماء العربي وتفتيت المنطقة العربية الى طوائف متحاربة.

ومع ذلك، عجزت اسرائيل عن توسيع نطاق كامب ديفيد، وعجزت، أيضاً، عن فرض السوق المشتركة على العرب.

غير ان طموح اسرائيل الامبراطوري ذهب الى حد تحقيق التكامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة الاميركية في اطار تحالف استراتيجي يجمع بين البلدين. انها ذات الرؤيا الامبراطورية. لكنها تتحقق ليس فقط تحت جناح اميركا بل في علاقة عضوية معها.

فطبقاً لاتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وهو الاتفاق الذي وقع في العام ١٩٨٣ تجديداً وتطويراً لاتفاق تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، تقرر ان يقوم بين البلدين شكل من اشكال التكامل الاقتصادي، هو المنطقة الحرة للتجارة. وقد دخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ منذ بداية أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥.

يبحثون في الولايات المتحدة، منذ سنوات، ما يسمى «اسرائيل ثروة استراتيجية للولايات المتحدة الاميركية». وهذا المفهوم هو محصلة سنوات طويلة من الوحدة الحقيقية في المصالح بين البلدين. فالى جانب المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية الى الكيان الصهيوني منذ تأسيسه في العام ١٩٤٨، وباعتبار ان نصف ديون اسرائيل الخارجية هي ديون طويلة الاجل للحكومة الاميركية، فقد تكفلت الولايات المتحدة بتقديم نحو ٤٠ بالمئة من الدخل القومي الاسرائيلي والتزمت بتمويل عجز الموازنة العامة الاسرائيلية؛ فانها تتعامل معها، الآن، بوصفها قطعة من الولايات المتحدة الاميركية ذاتها، وقيل انها غدت، رسمياً لا فعلياً فحسب، الولاية الحادية والخمسين.

فالمطروح، الآن، ليس مجرد ان تكون اسرائيل قوية اقتصادياً مثلما هي قوية عسكرياً،

وانما ان تتحول الى دولة صناعية متقدمة في مستوى الولايات المتحدة ذاتها، بحيث تصبح الصناعة الاسرائيلية، بشقيها العسكري والمدني، الاساس المتين للتحالف الاستراتيجي بين البلدين. ولهذا تتحول المنح الاميركية لاسرائيل، في مجال التسليح والصناعة، في اوضاع كل من الحرب والسلام، الى مشاركة من جانب اسرائيل لاميركا. المطروح، الآن، هو رفع العلاقات بين البلدين الى مستوى التحالف الكامل لضمان احتفاظ اسرائيل بتفوقها العسكري، وضمان استمرار تحويل مؤسسات البحث العلمي في اسرائيل لاغراض الحرب والسلام، وذلك تكريساً للعلاقات الحميمة التي تعززت منذ منتصف السبعينات فيما بين الاحتكارات الاميركية وشريحة من البرجوازية الاسرائيلية مرتبطة بالمجمّع العسكري الصناعي في اسرائيل.

ولذلك، فمن الخطأ النظر الى المنطقة الحرة بوصفها مجرد تحرير للتبادل التجاري بين البلدين، مجرد فتح الولايات المتحدة الاميركية لسوقها القارية امام منتجات الصناعة الاسرائيلية بحرية تامة. بل هي دخول اسرائيل الى ميادين الصناعة والتكنولوجيا والمجالات الخاصة بالبحث والتنمية في اميركا والاغتراف منها عن سعة. وفي هذا الصدد، تبدو المنطقة الحرة وكأنها دعوة لاسرائيل لاعداد اصناف غير تقليدية من الاسلحة هي في أمسّ الحاجة اليها في حروبها المقبلة ضد العرب. هي اسلحة ليزرية وصاروخية وكيماوية. ومعروف انه يوجد علماء اسرائيليون يقومون، منذ سنوات، بابحاث في موضوعات ذات صلة بالطيران والفضاء يمول الاميركيون جزءاً منها. ففي معامل كلية الطيران في معهد التخنيون في حيفا تجرى، بطلب من اميركا، وعلى نفقتها، ابحاث تتعلق، مثلاً، بمحركات الصواريخ وتجهيزات الطيران. وقد وقعت الوكالة الاسرائيلية لاستكشاف الفضاء، منذ سنتين، مع الادارة الوطنية الاميركية للطيران ودراسة الفضاء الكوني اتفاقية حول انشاء محطة قرب القدس لمراقبة الاقمار الاصطناعية بواسطة الليزر. ولقد اشرك العلماء الاسرائيليون في اعمال تحديث مركبة الفضاء الاميركية متعددة الاشكال؛ هذا عدا جوانب من التعاون في مجال اعداد الاسلحة الاميركية وانتاجها. وجدير بالذكر ان الدول العربية هي في مقدمة الدول المشترية للاسلحة الاميركية.

ولا يتعارض هذا الجانب العسكري من التكامل الاقتصادي مع الجانب المدني الواسع النطاق. ومعروف ان ميزان التجارة الاسرائيلي يسجل فائضاً لصالح الولايات المتحدة الاميركية على الرغم من ان ٩٠ بالمئة من الصادرات الاسرائيلية معفاة من الرسوم الجمركية بمقتضى الانظمة الاميركية ذاتها * . ولكن المطلوب ان تبلغ الصادرات من المنتجات الصناعية الاسرائيلية الى اميركا ٣٥ بالمئة من جملة هذه الصادرات الاسرائيلية عامة. وتتكون الصادرات، في معظمها، من الماس المصقول واجزاء المحركات والمعدات الكهربائية. وتعفي اميركا حوالى ٤٠ الى ٥٠ بالمئة من الصادرات الاسرائيلية اليها من الرسوم. وتتركز هذه الصادرات في الحبوب والمنسوجات والآلات والمحركات وقطع الغيار واجهزة الكمبيوتر والمعدات الكهربائية والالكترونية ووسائل النقل.

---

* تدخل نسبة ٥٥ بالمئة بدون جمارك، تطبيقاً لمبادئ الدولة الاكثر رعاية؛ ونسبة ٣٥ بالمئة بموجب نظام التفضيل الاميركي. والباقي، وهو ١٠ بالمئة فقط، فيخضع للرسوم الجمركية، ويشمل المنسوجات والاحذية والحمضيات والازهار والمواد الكيماوية.

ان العملية تنطوي، بوضوح، على الارتقاء بالطاقة الصناعية الاسرائيلية الى درجة الصمود ازاء الصناعة الاميركية في السوق الاميركية. وهي سوق تماثل السوق الاوروبية المشتركة من حيث الحجم، لكن قدرتها الشرائية تفوقها بمقدار عشر مرات.

من قبل، وقعت اسرائيل اتفاقيتين مع السوق الاوروبية المشتركة في العامين ١٩٦٤ و ١٩٧٠.

وفي العام ١٩٧٥، وقعت اسرائيل اتفاقية ثالثة مع السوق الاوروبية المشتركة تنص على معاملة تفضيلية للسلع الزراعية المتبادلة. كما تم اعفاء واردات دول السوق من السلع الاسرائيلية الصناعية من الرسوم منذ العام ١٩٧٧، في حين تعفي اسرائيل السلع الصناعية الاوروبية بواقع ٦٠ بالمئة على خمس مراحل، ابتداء من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠. واتفق على اعفاء السلع المتبادلة كافة على مراحل، تبدأ في العام ١٩٨٥ ثم ١٩٨٧، ثم عادت وجعلتها في العام ١٩٨٩ وهو عام حافل في مستقبل اسرائيل، وعليها ان تعد له عدتها. ففي اليوم الاول منه، تصل العلاقة مع السوق الاوروبية الى مرتبة منطقة التجارة الحرة.

من هنا جاءت المنطقة الحرة الجديدة لتلغي الرسوم الجمركية فيما بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل خلال عشر سنوات. فمجموعة اولى من السلع تلغى الرسوم عليها فوراً. ومجموعة ثانية تخفض الرسوم عليها بنسبة ٢٠ بالمئة ترتفع الى ٦٠ بالمئة في أواخر العام ١٩٨٦ وتصل الى حد الاعفاء الكامل في العام ١٩٨٨. اما المجموعة الثالثة، فتخفض الرسوم عليها بنسبة ٢٠ بالمئة تزاد بنسبة ١٠ بالمئة اخرى سنوياً حتى يتم اعفاؤها نهائياً في العام ١٩٩٥. هذا عن اسرائيل؛ اما عن الولايات المتحدة الاميركية، فانها ملتزمة ازالة الرسوم ضد المنتجات الاسرائيلية خلال عامين فقط. أي ان اسرائيل تحتفظ بحقها في حماية صناعتها طوال عشر سنوات.

وفي الاثناء، يتم تطوير الصناعة الاسرائيلية بالعون الاميركي وتقام مشروعات مشتركة اميركية اسرائيلية جديدة. ويجرى تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدين معاً، بينما يبقى لاسرائيل، وحدها، ان تنسحب من العملية من جانب واحد فقط.

لقد وضع ميلتون فريدمان، الاقتصادي الاميركي المعروف بميوله الصهيونية، الاساس النظري لهذه العلاقة العضوية الخاصة التي تربط بين البلدين بقوله: «ان عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي هو مقابل خدمات غير منظورة تقدمها اسرائيل للخارج. فايرادات الجباية وسندات اسرائيل انما تمنح كبديل للامن والاعتزاز الذي توفره اسرائيل من نفوذ للولايات المتحدة في الشرق الاوسط. لذلك توجد، هنا، مساعدة في مقابل مصالح. وهذا جزء من صادرات الخدمات. واذا اخذنا هذا الامر في الحساب، فان العجز الاسرائيلي يعتبر ضئيلاً للغاية».

ان اسرائيل تعيش في اوضاع تفترض التوسع الاسرائيلي وتتطلب عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي على الدوام. وهي، الآن، تواجهنا بانتاج اسرائيلي ـ اميركي مشترك يتداول بحرية، سواء في السوق الاسرائيلية ومنها الى اسواق المناطق العربية المحتلة او في السوق الاميركية ومنها الى كل الاقطار العربية. وبهذا الوضع، يستطيع مثل هذا الانتاج ان يخترق، بسهولة كاملة، جدار المقاطعة العربية لاسرائيل ويزيد من وطأة الالتفاف حولها. وعما قريب نواجه

زيادة كثافة المدخلات الاميركية في المشروعات الاستراتيجية الاسرائيلية مثلما نواجه انتشار المدخلات الاسرائيلية في كل من الصناعة العسكرية، والصناعة المدنية، في اميركا. وتتغير ملامح المشروع الصهيوني الى ملامح اسرائيلية ـ اميركية، على الاقل في المجالين، العسكري والاقتصادي، وذلك بالاضافة الى العلاقة المتنامية مع اوروبا الغربية.

فهل يصحو النائمون ؟ ام لعلهم يزيدون فيجعلون المشروع الاميركي ـ الاسرائيلي ثلاثياً ؟ فيستريحون ويريحون !

بعد اكثر من سبعة وثلاثين عاماً من قيام الكيان الصهيوني، يبدو الخطر الاسرائيلي اكثر احداقاً بالعرب مما كان عند تأسيسه. وتبدو، أيضاً ـ بعد طول التجارب المرة ـ حقيقة عدم جدوى اية مواجهة مع اسرائيل بعيداً عن اصولها ومصادرها ومنابعها القابعة داخل النظام الرأسمالي العالمي.

وتبدو المفارقة العربية ـ الاسرائيلية صارخة. فالعرب يصدرون كل عوامل الانتاج من النفط أو الغاز والفوسفات والحديد والقطن، الى رؤوس الاموال، الى العمالة، الى العقول، كلها الى العالم الصناعي المتقدم. اما اسرائيل، فانها تستورد كل عوامل الانتاج من العالم الصناعي المتقدم: البشر والمال والنفط والماس والخامات، بالاضافة الى ما تستولي عليه من عمالة عربية.

في مقابل الصادرات العربية، يستورد العرب التبعية. وفي مقابل الواردات الاسرائيلية من العالم الرأسمالي، تصدر اسرائيل الحروب للعرب. لكنها، للحقيقة، تستورد الحماية أيضاً.

ولسوف يستمر الدعم الخارجي للمشروع الصهيوني ويبقى ما بقي العرب حريصين على اندماجهم ـ هم أيضاً ـ في الرأسمالية العالمية.

فشتان بين اندماج واندماج.

موقف الأمم المتحدة من المستوطنات الاسرائيلية خلال حقبة السبعينات *

رفعت محمد سيد أحمد

لم تعرف قضية الصراع العربي ـ الصهيوني تحولات درامية مثلما عرفت خلال حقبة السبعينات (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠). فمن مجازر بشرية بحق الفلسطينيين في الدول العربية الى حروب محدودة مع اسرائيل ومبادرات سلام واتفاقات وهمية معها.

وهي تحولات، دفع، وما يزال يدفع، الشعب العربي الفلسطيني ثمنها غالياً. ولم يشفع له المكان الذي يتواجد فيه؛ فحيثما ذهب، تعقبته المطاردة التي غالباً ما كانت تأتي من قبل بعض الانظمة العربية، مقارنة بتلك التي ارتكبتها اسرائيل. بيد ان مناطق بعينها داخل الصراع مثّلت «بؤرة» مستمرة للتوتر وللثورة، وفي مقدمة هذه المناطق تأتي الضفة الغربية وقطاع غزة.

فمنذ احتلالهما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لم تتوقف الممارسات الصهيونية تجاه كل مكونات المنطقة (الارض، الانسان، المياه، المرافق، الجامعات، المدارس). وفي المقابل، لم يتوقف اهالي الضفة والقطاع عن تحديهم لسلطات الاحتلال. وكانت أخطر الممارسات الاسرائيلية بناء عشرات المستوطنات التي وصلت، حسب احصائيات ١٩٨٥، الى ٢٦٠ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت لها نتائج سياسية واقتصادية وجغرافية مؤثرة.

وفي هذه الدراسة، نستعرض رؤية اهم المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) تجاه اخطر سياسات الواقع الجديد (سياسة الاستيطان) في أهم فترات الصراع العربي ـ الصهيوني، وهي فترة السبعينات. فماذا جاء في وثائق الامم المتحدة ؟

يمكننا أستعراض أهم ما ذكرته وثائق الامم المتحدة من خلال نقطتين اساسيتين:

---

* حاولت الدراسة ان تقدم صورة عامة لموقف الامم المتحدة من معضلة المستوطنات الاسرائيلية، وذلك من خلال بعض أهم وثائقها وقراراتها وتقاريرها. ولذا أتت الدراسة أقرب الى الرصد التاريخي منها الى الرؤية النقدية. وكان التدخل في الوثائق ضئيلاً، وبما يتفق وموضوعها، ذلك لأهمية تبيان التطور العام الذي مرت به الادانة الدولية لمعضلة المستوطنات، من خلال أهم المنظمات الدولية قاطبة، الأمم المتحدة.

شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٨ ـ ١٥٩، ايار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٦

الأولى، وتتصل بنماذج من ادانة الامم المتحدة للمستوطنات الاسرائيلية؛ والثانية، وتتعلق برؤية الامم المتحدة لطبيعة المستوطنات، وهدفها، خلال حقبة السبعينات.

ادانة المستوطنات في وثائق الامم المتحدة

داخل اروقة الامم المتحدة، اعرب العديد من الهيئات عن شجبه للاعتداءات الاسرائيلية في الضفة والقطاع. فعلى سبيل المثال، اعربت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي العربية المحتلة، والتي انشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ المادة ٢٣، عن قلقها العميق، في عدة تقارير لها، ازاء الآثار المترتبة على انشاء مستوطنات في الاراضي المحتلة. ففي تقريرها الثاني المؤرخ في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، ابدت اللجنة الخاصة الملاحظات التالية:

«ان الادلة بما فيها الشهادات التي أُدلي بها أمام اللجنة الخاصة بشأن الضم والاستيطان، تؤيد الادعاءات القائلة ان حكومة اسرائيل تنتهج سياسة لضم واستيطان الاراضي المحتلة بكيفية يقصد بها استبعاد كل امكان لرد هذه الاراضي الى اصحابها الشرعيين».

ان الفرق بين ضم اقليم مفتوح واحتلال اقليم في زمن الحرب موضح في الفقرات التالية من التعليق الذي نشرته اللجنة الدولية للصليب الاحمر بصدد اتفاقية جنيف الرابعة:

«كما سبق التأكيد في التعليق على المادة ٤، يكون احتلال أرض ما في زمن الحرب في الاساس حالة مؤقتة قائمة على الامر الواقع، لا تحرم الدولة المحتلة أراضيها، سواء من شخصيتها كدولة أو من سيادتها، بل تؤثر، فقط على قدرتها على ممارسة حقوقها. هذا هو ما يتميز به الاحتلال عن الضم، الذي بموجبه تكتسب الدولة القائمة بالاحتلال كل، أو بعض، الاراضي المحتلة وتدمجها في أراضيها».

وتبعاً لهذا، فان الاحتلال الناجم عن الحرب في حين يمثل جميع مظاهر الحيازة الفعلية، لا يمكن أن ينطوي على أي حق للتصرف في الاقليم. وما دامت الاعمال العدائية مستمرة، لا يحق للدولة القائمة بالاحتلال ضم الاراضي المحتلة حتى ولو كانت تحتل الاقليم المعني بأسره. ولا يمكن الوصول الى قرار بشأن هذه المسألة في معاهدة للصلح، وهذه قاعدة معترف بها عالمياً يؤيدها فقهاء القانون وتؤكدها احكام عديدة صادرة عن المحاكم الدولية والوطنية.

وهناك مبدأ أساسي ينشأ من الاعتبارات سالفة الذكر، مفاده ان الدولة القائمة بالاحتلال تبقى ملزمة بتطبيق الاتفاقية بأسرها، حتى لو كانت، خلافاً لقواعد القانون الدولي، تدعي، خلال نزاع ما، بأنها ضمت كل الاراضي المحتلة أو جزءاً منها. وتؤكد اللجنة الخاصة، من جديد، صحة هذا الرأي. وتؤكد، أيضاً، أن أي محاولة من جانب حكومة اسرائيل لالغاء الحقوق الاساسية للسكان المحليين، وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير وحق الاحتفاظ بوطنهم، يواجه برفض من جانب الاسرة الدولية، وهو مخالف للاحكام المرعية في القانون الدولي.

وتتجه الوقائع التالية الى تأييد الاستنتاج القائل ان سياسة حكومة اسرائيل هي ضم الاراضي المحتلة، وانشاء المستوطنات فيها، كما تقول وثائق الامم المتحدة:

« (أ) وجود لجنة وزارية لاستيطان الاراضي في حكومة اسرئيل.

« (ب) تصريحات صريحة بهذا المعنى صادرة عن الوزراء والزعماء الاسرائيليين.

« (ج) مذكرة قدمها في الثامن من تموز (يوليو) سنة ١٩٧١ الى اللجنة الخاصة السيد روحي الخطيب، رئيس بلدية القدس، عندما وقعت الاعمال العدائية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد ثبتت صحة الوقائع الواردة فيها بأدلة اخرى.

«(د) انباء لم تكذب، نشرت في وسائل الاعلام، بشأن مخطط لانشاء مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة.

« (هـ) ادعاءات لم تدحض بعد، وتتفق مع وقائع أخرى وردت في عدة رسائل موجهة من حكومة الأردن وحكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تدابير اتخذتها حكومة اسرائيل منتهكة بذلك حقوق الانسان للاشخاص الذين يعيشون في الاراضي المحتلة.

« (و) انعدام أية محاولة جديدة لاعادة توطين اللاجئين في ديارهم في الاراضي المحتلة.

« (ز) الطرد الجماعي والابعاد المستمر للافراد من الاراضي المحتلة.

« (ح) نقل السكان المستمر في الاراضي المحتلة الى مناطق أخرى داخل الاراضي المحتلة».

وأعربت اللجنة الخاصة، في تقريرها الخامس، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ عن الآتي:

«ترى اللجنة الخاصة، بناء على تحرياتها، ان هناك دليلاً قاطعاً على ان حكومة اسرائيل تنتهج سياسة انشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة، واسكان هذه المستوطنات ' بمواطنين' اسرائيليين بعضهم من المهاجرين الجدد. وفيما يتعلق ببعض اجزاء الاراضي المحتلة، مثل الخليل في الضفة الغربية ورفح وشرم الشيخ في سيناء ومرتفعات الجولان، اعتمدت حكومة اسرائيل خططاً طويلة الاجل للاستيطان. ان الادلة الماثلة امام اللجنة الخاصة اثبتت، بوضوح، ان حكومة اسرائيل تمضي في سياسة ضم الجزء المحتل من القدس بتصرف انفرادي وتوسيع حدود بلدية المدينة بدمج مساحات واسعة من الاراضي تشكل جزءاً من الضفة الغربية المحتلة».

وفي ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٨٥١ (د ـ ٢٦)، الذي طلبت فيه، بقوة، من اسرائيل ان تلغي، على الفور، جميع التدابير، وان تكف، فوراً، عن جميع السياسات والممارسات من قبيل السياسات والممارسات التالية:

(أ) ضم أي جزء من الاقاليم العربية المحتلة.

(ب) انشاء مستوطنات اسرائيلية في هذه الاقاليم ونقل بعض السكان المدنيين من اسرائيل الى الاقاليم المحتلة.

(ج) تدمير وتهديد القرى والاحياء والمساكن ومصادرة الممتلكات ونزع ملكيتها.

ويدين قرار الجمعية العامة ٣٥٢٥ (د ـ ٣٠)، بصفة خاصة، السياسات والممارسات الاسرائيلية التالية:

(أ) ضم اجزاء من الاراضي المحتلة.

(ب) انشاء مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة ونقل سكان اغراب اليها.

(ج) تدمير المنازل العربية وهدمها.

(د) مصادرة الممتلكات في الاراضي المحتلة ونزع ملكيتها وجميع المعاملات الاخرى

الراميـة الى الاستحـواذ على الاراضي والتي تدور بين السلطات أو المؤسسات الاسرائيلية والرعايا الاسرائيليين، من جانب، وسكان الاراضي المحتلة أو مؤسساتها، من جانب آخر.

وينص قرار الجمعية العامة ٣٢/ ٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧، في بعض اجزائه، على ما يلي:

«١ ـ تقـرر ان جميـع هذه التـدابير والاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية، وغيرها من الاراضي العربية المحتلة، منذ العام ١٩٦٧، لا صحة لها قانوناً، وتعد عرقلة خطيرة للمساعى المبذولة للتوصل الى سلام عادل دائم في الشرق الاوسط.

«٢ ـ تأسف بشدة لاستمرار اسرائيل في تنفيذ هذه التدابير وخاصة اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة.

«٣ ـ تدعو اسرائيل الى الامتثال، بدقة، لالتزاماتها الدولية، طبقاً لمبادئ القانون الدولي واحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

«٤ ـ تدعو، مرة أخرى، حكومة اسرائيل، بوصفها دولة الاحتلال، الى الكف، فوراً، عن اتخاذ أي اجراء من شأنه أن يفضي الى تغيير الطبيعة القانونية أو التشكيل الجغرافي أو التركيب السكاني للاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس».

«٥ ـ تحث جميـع الدول الاطراف في اتفـاقيـة جنيف، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، على كفالة احترام احكام الاتفاقية وامتثالها في جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس».

وفي قرار مجلس الأمن ٤٤٦ المـؤرخ في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٧٩، انشئت لجنـة مقصدها الرئيس «دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

وفي القرار ذاته، يقرر مجلس الأمن أيضاً:

١ ـ «... ان سياسات وممارسات اسرائيل في اقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ليس له أي صحة قانونية، ويشكل عقبة كأداء أمام تحقيق حل سلمي شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط.

٢ ـ «يطلب، مرة أخرى، الى اسرائيل، بوصفها الدولة المحتلة، أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، وأن تلغي ما اتخذته من تدابير سابقة، وان تكف عن أي اجراء يسفر عن تغيير المركز القانوني والطبيعي الجغرافي، والتأثير مادياً على التكوين الديمغرافي للاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وبصفة خاصة ألا تنقل سكانها المدنيين الى الاراضي العربية المحتلة.

٣ ـ «تنشأ لجنة تتكون من ثلاثة من اعضاء مجلس الامن يعينهم رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس».

وتوصلت اللجنة، في تقريرها الثالث، الى النتائج التالية:

«وتبعاً لهذا، وبعد أن درست اللجنة، بعناية، جميع عناصر المعلومات التي تمكنت من جمعها تنفيذاً لولايتها، تود أن تؤكد، من جديد، النتائج التي وردت في تقاريرها السابقة، وعلى

وجه أكثر تحديداً النتائج التالية:

« (أ) تواصل الحكومة الاسرائيلية، بنشاط، تنفيذ عملياتها المُستَفِزّة والمعاندة ذات النطاق الواسع لانشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة.

« (ب) هناك علاقة متبادلة بين انشاء المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان العرب.

« (ج) ان اسرائيل، في تنفيذ سياسة الاستيطان التي تنتهجها، تلجأ الى جرائم سرية في كثير من الاحيان أكثر خبثاً، تشمل السيطرة على الموارد المائية، والاستيلاء على الاملاك الخاصة، وتدمير المنازل وابعاد الاشخاص، متجاهلة حقوق الانسان الاساسية، تجاهلاً تاماً.

« (و) وقد جلبت سياسة الاستيطان تغييرات عنيفة وذات أثر ضار على نمط الحياة اليومية، الاقتصادية والاجتماعية، للباقين من السكان العرب، وسببت تغيرات جوهرية ذات طبيعة جغرافية وديمغرافية في الاراضي المحتلة، بما في ذلك القدس.

« (هـ) تشكل هذه التغيرات انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب (أغسطس)، وللمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن بشأن هذه المسألة.

«وتبعاً لهذا، تود اللجنة أن تكرر أن سياسة اسرائيل الاستيطانية، التي تمت بموجبها، على سبيل المثال، مصادرة ٣٣,٣ بالمئة من الضفة الغربية حتى هذا الوقت، تفتقر الى الصحة القانونية وتشكل عائقاً خطيراً في وجه تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة.

«ونظراً الى التدهور الذي طرأ مؤخراً على الحالة في الاراضي العربية المحتلة ترى اللجنة أن سياسة اسرائيل الاستيطانية، بما تفرضه من آلام لا مبرر لها على سكان عزّل، هي تحريض على المزيد من الاضطراب والعنف».

وتستطرد الوثيقة:

«وقد أدت سياسة اسرائيل الاستيطانية الى تشريد اعداد كبيرة من الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم، مما ادى الى تعاظم عدد اللاجئين المستمر، وما يصاحب ذلك من عوائق.

«ان الادلة المتوفرة تدل على أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية ما زالت تستنزف الموارد الطبيعية، وعلى وجه الخصوص الموارد المائية، في الاراضي المحتلة لمصلحة تلك السلطات واضرار بالشعب الفلسطيني».

ثم تذكر الوثيقة:

«وبما ان الماء سلعة شحيحة، وثمينة، في المنطقة، فان السيطرة عليه وتوزيعه تعني السيطرة على اهم وسائل البقاء. لذلك يبدو ان اسرائيل تستعمل الماء ليس فقط كسلاح اقتصادي، بل كسلاح سياسي أيضاً لدعم سياستها الاستيطانية. ولهذا، فان اقتصاد، وزراعة السكان العرب، تأثر تأثيراً ضاراً بسبب الاستغلال السيئ لسلطات الاحتلال للموارد المائية».

وفيما يتعلق بالقدس، لاحظت اللجنة، بقلق شديد، ان التوتر، والمواجهة، بين اسرائيل والعالم الاسلامي قد ازداد ولا سيما بعد سن «قانون أساس» في الكنيست الاسرائيلي تلته احداث تغير في طبيعة ومركز المدينة المقدسة، وقد أثر ذلك أيضاً في العالم المسيحي. وبعد ان

أُحيط مجلس الامن علماً بتقارير اللجنة التي انشئت بمقتضى القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، وافق بالاجماع على القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي ينص، في بعض اجزائه، على:

«واذ يؤكد، مرة أخرى، ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، والمعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، تنطبق على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

«يقرر أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي او التكوين الديمغرافي أو الهيكل او المركز المؤسسي للاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، أو أي جزء منها، ليس له أي صحة قانونية؛ وأن سياسة اسرائيل وممارستها المتعلقة بتوطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل انتهاكاً شديداً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، كما تشكل عقبة كأداء امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط.

« ـ يعرب عن استيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسة والممارسات واصرارها عليها؛ ويدعو حكومة اسرائيل، وشعبها، الى الغاء هذه التدابير وازالة المستوطنات القائمة، ويدعوهما، بصفة خاصة، للتوقف على وجه السرعة عن انشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

« ـ يطلب من جميع الدول الا تقدم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي المحتلة.

« ـ يرجو من اللجنة ان تواصل فحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وان تحقق في البلاغات الخاصة بالاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية وخاصة موراد المياه، بغية ضمان الحماية لتلك الموارد الطبيعية الهامة للاراضي الواقعة تحت الاحتلال، وان تظل تراقب عن كثب تنفيذ هذا القرار».

هذا ما تثبته، وبالنص، وثائق الامم المتحدة، قدمناه، دون تدخل كبير، كي تظهر، وبوضوح، وحياد كامل، حقيقة ما حدث بأغلى وأقدس أراضينا، الضفة والقدس وغزة.

طبيعة المستوطنات ومقصدها

ترى وثائق الامم المتحدة انه يمكن تصنيف المستوطنات الى مستوطنات عسكرية وأخرى «مدنية». وتمثل المستوطنات العسكرية، التي تسمى أيضاً مراكز الناحال الامامية، منشآت عسكرية، كما تمثل قرى زراعية. ويؤكد الزعماء الاسرائيليون الدور الاستراتيجي الاساسي لهذه المستوطنات العسكرية. ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، أعلن رئيس الوزراء، اسحق رابين، ان المستوطنات زادت من أمن اسرائيل، ووفرت أساساً وطيداً لمطالبتها بالسلام المقترن بحدود يمكن حمايتها. وهذا النوع من المستوطنات هو جوهر قوة الدفاع الاسرائيلية، ويجمع بين الاعمال الزراعية والخدمة العسكرية.

وتتكون المستوطنات المدنية من نوعين: الكيبوتس، أو المزارع الجماعية، والموشاف وهي مزارع فردية تستفيد من الزراعة الجماعية.

وقد جاء في تقرير وفد النقابة الوطنية للمحامين الى الشرق الاوسط، سنة ١٩٧٧، ما يلي:

«أوضح نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري (كما ذكرت صحيفة عل همشمار في ١١

تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٧) ان المستوطنين في مثل هذه المعسكرات يتمتعون، رسمياً، بصفة مدنيين في الخدمة العسكرية. وقال ان الجيش قد يستخدم بعض المستوطنين الذين يصبحون موظفين مدنيين في الجيش، وتقوم وزارة الدفاع بدفع مرتباتهم وتطلب منهم التوقيع على عقود مدتها ستة شهور. وأضاف تسيبوري أن الجيش سيجلو عن المعسكرات في النهاية ويتعاون في تحويلها الى مستوطنات دائمة».

وفي تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٩، اصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا حكماً بضرورة ازالة مستوطنة ايلون موريه الواقعة في الضفة الغربية بالقرب من مدينة نابلس في غضون ٣٠ يوماً؛ وذلك لان الدوافع التي أدت الى الاستيلاء عليها هي دوافع سياسية، وليست لاحتياجات الامن. وقد استندت المحكمة في اصدار الحكم الذي لا مثيل له الى المادتين ٤٩ و ٥٣ من اتفاقية جنيف، والمواد ٢٣ (ز) و ٤٦ و ٥٢ من اتفاقية لاهاي.

وبالاضافة الى الاعمال المحظورة المنصوص عليها في الاتفاقيات الخاصة، تنص المادة ٢٣ (ز) من اتفاقية لاهاي، بوجه خاص، على حظر تدمير ممتلكات العدو او الاستيلاء عليها، الا اذا اقتضت ضرورات الحرب هذا التدمير أو الاستيلاء.

وتنص المادة ٥٣ على أنه «لن يطلب من السلطات المحلية، أو الاهالي، أعمال تسخير الممتلكات والخدمات، الا للوفاء باحتياجات جيش الاحتلال».

وقد أدلت المحكمة العليا برأي مفاده أن اتفاقية لاهاي تسري على هذه القضية، لانها، في رأيها، تقع في نطاق القانون الغربي والدولي، ولا تخالف تشريعاً اسرائيلياً محدداً. وتسمح هذه الاتفاقية باقامة مستوطنات لسد الاحتياجات العسكرية، ولا ينطبق المبدأ على الطابع المدني البحت لايلون موريه. واكدت المحكمة، أيضاً، أن نزع ملكية الاراضي لاغراض عسكرية يجب أن يكون مؤقتاً بطبيعته، ويمكن تصميم موقع أمامي بحيث يبقى، بعد زوال الادارة العسكرية المؤقتة، في أرض محتلة.

وكثيراً ما تتحول المخيمات العسكرية الى مستوطنات مدنية، على الرغم من أن القناع العسكري ليس من ابتكار حكومة الليكود التي جاءت الى الحكم في أيار (مايو) ١٩٧٧. فقد أذن اسرائيل غاليلي، المسؤول عن سياسة المستوطنات الاسرائيلية في حكومة «العمل» السابقة، باقامة «مراكز» في بيت لحم وكوخاف هشاحار لتجنب مشاكل السياسة الخارجية والمعارضة المحلية. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦، اقترح زوفولون هامر، وزير الشؤون الاجتماعية، اضافة صفة المستوطنات الآنية على المستوطنات الجديدة.

وقد ادلى ريمونا تامر، استاذ العلوم السياسية في جامعة ميتشيغان، بشهادة امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في الولايات المتحدة الاميركية، جاء فيها «ان معظم المستوطنات المدنية كانت سابقاً مخيمات ناحال». وتسيطر الحكومة الاسرائيلية، سيطرة صارمة، على تعيين مواقع اقامة المستوطنات في الضفة الغربية وغزة. فقد أشار وزير العدل السابق، حاييم تسادوك، الى ان الاقامة في تلك المنطقة تقتضي الحصول على اذن من الحكومة، نظراً الى ان الضفة الغربية تعتبر منطقة مغلقة بموجب القانون العسكري.

وتستطرد وثائق الامم المتحدة: «ويقول المسؤولون الاسرائيليون ان السياسة التي تنتهجها اسرائيل بشأن المستوطنات في الاراضي المحتلة تقوم على أساس سلسلة من الاولويات والاعتبارات الامنية والسياسية واحتياجات التوطين وعلى الامكانيات والاهداف القائمة».

وفي العام ١٩٧٧، اكد وزير الشؤون الاجتماعية، مجدداً، قلق الحكومة ازاء سياسة انشاء المستوطنات. وقد علق ييغال الون على ذلك، في مقابلة معه، فقال: «اذا قمت بتلخيص المسلك التجريبي لحكومة اسرائيل في تحديد نقاط الاستيطان، فسنجد انها تتجمع لتكوّن مفهوماً واحداً هو ان المستوطنات تقام في مناطق ذات اهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الحدود القائمة، أو متاخمة لمناطق يحتمل ان تصبح خطوط حدود في المستقبل». وهذه نقطة هامة جداً لم ينتبه اليها قادة العرب بعد.

وهناك تفسيرات أخرى لمقاصد سياسة انشاء المستوطنات. فقد قال بول كويزغ، مدير وكالة مننفيت للاغاثة، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة: «تقام المستوطنات على ثلاثة خطوط تهدف، على ما يبدو، الى تطويق المجتمعات الفلسطينية وعزلها. يمتد الخط الاول بمحاذاة نهر الاردن، الذي يفصل بين الضفة الغربية والاردن؛ ويقوم هذا الحزام من المستوطنات لعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن الاردن. ويمتد الخط الثاني بمحاذاة خط هدنة العام ١٩٤٨ بين الاردن واسرائيل الذي يطلق عليه، عموماً، اسم ' الخط الاخضر' ؛ ويفصل هذا الحزام ما بين الفلسطينيين في الضفة الغربية واسرائيل. أما الخط الثالث (الذي لم يستكمل)، فينطوي على اقامة مستوطنات حول أكثر المدن الفلسطينية ازدحاماً بالسكان، مثل نابلس والقدس الشرقية».

ومنذ العام ١٩٦٧ والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تشجع سياسة المستوطنات، حيث تعتبر الضفة وغزة جزءاً من الحدود الطبيعية لـ «الوطن اليهودي»، كما جاء في التوراة. وتعتبر الحكومة الاسرائيلية وجود السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تساهلاً منها فقط، فرئيس الوزراء الاسبق مناحيم بيغن، وغيره من المسؤولين، يطلقون على الضفة الغربية اسم «يهودا والسامرة»، وهي الاسماء التوراتية للمنطقة. وتبين الخرائط التي تصدرها وزارة السياحة الاسرائيلية الضفة الغربية وغزة على انهما جزء من اسرائيل دون اشارة الى مركزيهما كمناطق محتلة. فالخرائط تشير الى الضفة الغربية باعتبارها «يهودا والسامرة».

وفي ما يتعلق بمدينة القدس، تهدف سياسة انشاء المستوطنات التي تشجعها الحكومة الاسرائيلية الى ضم المدينة، ضماً كاملاً.

وبعد حرب العام ١٩٧٣ بقليل، اعلنت اسرائيل، رسمياً، ضم القدس الشرقية اليها. وشجعت الحكومة الهجرة اليهودية إلى المنطقة. ونصت خطة السنوات العشر التي اقترحتها الحكومة الاسرائيلية على اعادة توطين الاسر اليهودية واحلالها محل الاسر الفلسطينية.

وفي عام ١٩٧٥، أعلن وزير الاسكان، افرايم عوفر، ان اسكان اليهود في القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها تعتبر مسألة ذات أولوية. وفي أيار (مايو) ١٩٧٧ اقترحت الحكومة الاسرائيلية برنامجاً جديداً للتعمير في القدس الشرقية، يرمي الى التعجيل بالهجرة اليهودية اليها؛ وذلك عن طريق تشييد ١٨٠٠٠ شقة.

وبحلول العام ١٩٧٥، كان قد طرد ٦٠٠٠ فلسطيني من المنطقة بعد ان عرض عليهم شيء من التعويض، وبعد تدمير بيوتهم. وانتقلت ٢٠٠ اسرة يهودية للسكنى فيها، بينما مكثت ٢٠ اسرة فلسطينية في المنطقة.

وفي أيار (مايو) ١٩٨٠، سن الكنيست الاسرائيلي القانون الاساسي الذي ينص على ان القدس الموحدة، في داخل حدودها بعد حرب العام ١٩٦٧، هي عاصمة اسرائيل.

واكد مجلس الامن في قراره ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٠ أن هذه التدابير التشريعية والادارية تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وانها باطلة ولاغية، وتمثل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط. ومن الواضح، كما جاء في القرار، أن الحكومة الاسرائيلية تعاونت، تعاوناً وثيقاً، في انشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة. واتخذ هذا التعاون صوراً كثيرة موجهة كلها صوب نقل الاسرائيليين بنجاح الى الاراضي المحتلة.

وتتضمن المساعدات المقدمة من الحكومة الاسرائيلية اعفاءات من ضرائب الدخل وتسهيل وتقديم قروض ومعونة مادية مثل توفير المياه والكهرباء وخدمات الهاتف وجرافات ومرافق النقل. وتشجع الحكومة الاسرائيلية المستوطنين على الانتقال الى الاراضي المحتلة عن طريق تقديم الاعانات المباشرة الى المستوطنات. وقد اعترفت الحكومة بأنها خصصت حتى حزيران (يونيو) ١٩٧٧ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للمستوطنات الواقعة في الاراضي المحتلة.

وتنص الميزانية الاسرائيلية لعام ١٩٧٨ على اجراء زيادة كبيرة في المصروفات المرصودة لاستيعاب المستوطنين الجدد في المستوطنات التي انشئت في المناطق المحتلة.

وتعتبر المبالغ المرصودة في العام ١٩٧٨ لوزارة الزراعة اعلى مبالغ خصصت على الاطلاق للمستوطنات الجديدة؛ اذ بلغت ٤٢٦ مليون ليرة اسرائيلية. كما خصص مبلغ ٨٤٠ مليون ليرة اسرائيلية، من ميزانية وزارة الاسكان، لبناء ٥٥٠ وحدة سكنية في المستوطنات الجديدة.

وجاء في صحيفة «نيويورك تايمز»، في عددها الصادر في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٨١: «ان اللجنة المالية التابعة للكنيست اعتمدت مبلغ حوالى أربعة ملايين دولار لتشييد ٤٠٠ منزل في المستوطنات القائمة». كذلك «قدرت المبالغ التي صرفتها اسرائيل على المستوطنات حتى العام ١٩٧٦ بـ ٥٠٠ مليون دولار على الاقل».

وهكذا هي الصورة. استعمار استيطاني فريد من نوعه في التاريخ الانساني. ذلك هو الاستعمار الاسرائيلي الاستيطاني.

المراجع

(١) «التقرير الثاني للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة، التابعة للامم المتحدة، ١٧/٩/١٩٧١».

(٢) «التقرير الخامس للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة، التابعة للامم المتحدة، ٢٥/١٠/١٩٧٣».

(٣) «تقرير عن معاملة الفلسطينيين في الاراضي التي تحتلها اسرائيل، في الضفة الغربية وغزة، مقدم إلى الامم المتحدة، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩».

(٤) القرارات التالية التي صدرت عن الأمم المتحدة بشأن شجب الممارسات الاسرائيلية الاستيطانية:

- «قرار الجمعية العامة الرقم ٢٨٥١»، المادة ٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢.
- «قرار الجمعية العامة الرقم ٣٥٢٥»، المادة ٣٠، ١٩٧٤.
- «قرار مجلس الامن الرقم ٤٦٥»، ١٩٨٠.

(٥) «المستوطنات الاسرائيلية في الضفة

الغربية وقطاع غزة» (وثيقة هامة للامم المتحدة)، ١٩٨٢؛ كذلك **«وثيقة الامم المتحدة بشأن المستوطنات الاسرائيلية الرقم ١/٨٣٨٩»**، ٥/١٠/١٩٧١.

(٦) منظمة الامم المتحدة، **«مسألة مراعاة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في أراضي غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس»**، (دراسة اعدت من اجل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت ارشادها)، ١٩٧٩.

(٧) **واشنطن بوست**، ٢٢/١٠/١٩٧٩.

(٨) وليام توماس ماليسون وسالي ف. ماليسون، **تحليل لقرارات الامم المتحدة الرئيسة المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي**، (دراسة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)، ١٩٧٩.

(٩) *"Israeli Settlements in Gaza and the West Bank including Jerusalem"*, Part II, NewYork: United Nations, 1984.

اقتراحات منظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط

[ننشر فيما يلي الصيغ التي قدمتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الحكومة الأردنية، وذلك لتقدمها، بدورها، إلى الولايات المتحدة الاميركية. وهي الاقتراحات التي تتعلق بموقف م.ت.ف. حول عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وقد قُدّمت هذه الاقتراحات خلال المفاوضات التي أجريت بين م.ت.ف. والأردن، من جهة، وبين الأردن والولايات المتحدة الاميركية، من جهة أخرى، خلال المحادثات التي تمت بين الاطراف المعنية في هذا الصدد، والتي آلت إلى فشل، نتيجة رفض الادارة الاميركية قبول أي من الصيغ المذكورة، ثم ما اعقب ذلك لجهة قرار العاهل الاردني، الملك حسين، بايقاف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، حسبما أعلن في خطابه بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٦. وهو الخطاب الذي ردت عليه المنظمة في بيان بتاريخ ٨/٣/١٩٨٦ (أنظر نص البيان في شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٦ ـ ١٥٧، آذار/نيسان ـ مارس/ابريل ١٩٨٦، ص ٥٦ ـ ٦٣). وهذه الصيغ التي وضعت في الاصل باللغة الانكليزية وترجمت فيما بعد الى العربية، هي تلك التي أشار اليها البيان (أنظر الصفحة ٦٢، الأسطر ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤، من عدد شؤون فلسطينية المشار إليه)].

مشروع الصيغة القانونية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط

Proposal for a Legal Formula to Convene the International Conference for Peace in the Middle East

الاقتراح الأول

في حالة توجيه دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر دولي بصلاحيات فعّالة لايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية وفض النزاع في الشرق الاوسط يساهم فيه الاعضاء الدائمون في مجلس الامن وتحضره الاطراف العربية المعنية، فان المنظمة توافق على المشاركة في هذا المؤتمر على قدم المساواة ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، على اساس ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبما فيها حقه في تقرير المصير، من خلال اتحاد كونفدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية، المنصوص عليه في الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني الموقع في شباط (فبراير) سنة ١٩٨٥، وعلى اساس تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما فيها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨.

وتؤكد المنظمة، في هذا المجال، شجبها، ورفضها، للارهاب الذي أكدته، مجدداً، في «اعلان القاهرة».

شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٨ ـ ١٥٩، ايار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٦

الخطوات

(أ) يُسلم هذا المشروع لجلالة الملك.

(ب) ترجو المنظمة من جلالته الحصول على التزام خطي من الولايات المتحدة [الاميركية]، موجه إليه، بدعم حق تقرير المصير، كما نص عليه الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني.

(ج) يتـزامن اعلان المنظمة على موافقتها المشروطة على القرار ٢٤٢ مع اعلان حكومة الولايات المتحدة [الاميركية] بقبولها باقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

First Proposal

If an invitation is extended to the Palestine Liberation Organization to attend an international conference with effective powers to find a peaceful solution to the Palestinian Question and to resolve the Middle East conflict, in which the permanent members in the Security Council participate and which is attended by the concerned Arab parties,

The Palestine Liberation Organization accepts to participate on an equal footing in this conference within a joint Jordanian - Palestinian delegation, on the basis of ensuring the legitimate rights of the Palestinian people including their right to self - determination through a confederation with the Hashemite Kingdom of Jordan, as stated in the Jordanian - Palestinian Accord signed in February 1985, and on the basis of United Nations and Security Council resolutions relevant to the Palestinian Question, including resolutions 242 , 338.

In this context, the Palestine Liberation Organization reaffirms its denunciation and rejection of terrorism which it had confirmed in the Cairo Declaration.

Steps

A. To be handed to his Majesty the King.

B. The Palestine Liberation Organization requests his Majesty to get a written commitment from the United States addressed to him in support of the right of self - determination as stated in the Jordanian - Palestinian Accord.

C. The declaration by the Palestine Liberation Organization of its conditional acceptance of 242 is to be simultaneous with the declaration of the United States' goverment of its acceptance of the right of self - determination.

الاقتراح الثاني

تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ايمانها القوي بأن مسيرة السلام يجب ان تؤدي الى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط. وأن تضمن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره ضمن اتحاد كونفدرالي أردني ـ فلسطيني.

وعلى أساس الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني المبرم في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، وفي ضوء رغبتنا الصادقة في السلام، فاننا نعرب عن استعدادنا للتفاوض ضمن اطار المؤتمر الدولي باشتراك الدول دائمة العضوية في مجلس الامن مع كافة الاطراف العربية المعنية ومع الحكومة الاسرائيلية من اجل تسوية سلمية للقضية الفلسطينية على اساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن ضمنها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

وتؤكد المنظمة، في هذا المجال، شجبها، ورفضها، للارهاب الذي اكدته في «اعلان القاهرة»، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥.

الخطوات

(أ) يُسلم هذا المشروع لجلالة الملك.

(ب) ترجو المنظمة من جلالة الملك الحصول على التزام خطي من الولايات المتحدة [الاميركية] بدعم حق تقرير المصير، كما نص عليه الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني.

(ج) يتزامن اعلان المنظمة موافقتها المشروطة على القرار ٢٤٢ مع اعلان حكومة الولايات المتحدة [الاميركية] بقبولها باقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

Second Proposal

The Palestine Liberation Organization (P.L.O.), the sole legitimate representative of the Palestinian people, holds the strong belief that the peace process should lead to a just, comprehensive and durable peace in the Middle East and should secure the legitimate rights of the Palestinian people including our right of self - determination within the context of a Jordanian - Palestinian confederation.

On the basis of the Jordan - P.L.O. Accord of 11 February 1985 and in view of our genuine desire for peace, we are ready to negotiate within the context of an International Conference with the participation of the permanent members of the Security Council with the participation of all concerned Arab parties and the Israeli goverment a peaceful settlement of the Palestinian Problem on the basis of the pertinent United Nations resolutions including Security Council resolutions 242 and 338.

The P.L.O. declares its rejection and denunciation of terrorism which had been assured in Cairo Declaration on November 1985.

Steps

A. To be handed to his Majesty the King.

B. The Palestine Liberation Organization requests his Majesty to get a written commitment from the United States addressed to him in support of the right of self - determination as stated in the Jordanian - Palestinian Accord.

C. The declaration by the Palestine Liberation Organization of its conditional acceptance of 242 is to be simultaneous with the declaration of the United States' goverment of its acceptance of the right of self - determination.

الاقتراح الثالث

ان الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لفض النزاع في الشرق الاوسط، ولحل القضية الفلسطينية، ينبغي ان ترعاه هيئة الامم المتحدة، باعتبارها المؤسسة العالمية التي أسست، بعد الحرب العالمية الثانية، لوضع حد لآلام الشعوب، ومنع العدوان، وصيانة العدالة، واحترام حقوق الانسان. وتنص مقدمة ميثاق الامم المتحدة، الصادر العام ١٩٤٥، على تحقيق تعاون دولي في حل المشكلات العالمية واقرار حقوق الانسان الاساسية، وحقوق الشعوب في تقرير مصائرها.

وبما ان القضية الفلسطينية هي لبّ مشكلة الشرق الاوسط، فان الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لفض النزاع ينبغي ان تضمن تنفيذ ما يتخذ من قرارات واجراءات، وأن يسهم في المؤتمر الاعضاء الدائمون في مجلس الامن، وتحضره الاطراف العربية المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك.

وبموجب ميثاق الامم المتحدة الذي يؤكد ويقر احترام حقوق الانسان الاساسية، وحقوق الشعوب في تقرير مصائرها، وعلى اساس قرارات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والمنطقة

العربية، بما فيها القراران ٢٤٢ و٣٣٨، تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي للسلام باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، والمعترف بها، عربياً ودولياً، ولها صفة عضو مراقب في هيئة الامم، منذ العام ١٩٧٤.

وان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي يكون على اساس ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير من خلال اتحاد كونفدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية المنصوص عليه في الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني الموقع في شباط (فبراير) ١٩٨٥.

وتؤكد المنظمة، في هذا المجال، شجبها، ورفضها، للارهاب الذي اكدته، مجدداً، في اعلان القاهرة.

الخطوات

(أ) يُسلّم هذا المشروع لجلالة الملك.

(ب) ترجو المنظمة من جلالة الملك الحصول على التزام خطي من الولايات المتحدة [الاميركية] بدعم حق تقرير المصير كما نص عليه الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني.

(ج) يتزامن اعلان المنظمة موافقتها المشروطة على القرار ٢٤٢ مع اعلان حكومة الولايات المتحدة [الاميركية] بقبولها باقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

Third Proposal

The invitation to convene an international Conference to resolve the conflict in the Middle East and to solve the Palestinian Question should be under the aegis of the United Nations, because it is the International Organization which was established after World War II to put an end to the sufferings of the peoples, prevent aggression and maintain justice and respect for human rights.

The preamble of the United Nations' Charter adopted in 1945 calls for the realization of international cooperation, the resolution of international problems, realization of basic human rights and the rights of the peoples to self - determination.

Since the Palestinian Question is the quintessence of the Middle East problem, the call to convene an international conference to resolve the conflict should be to ensure the execution of resolutions and measures and should include the participation in the conference of the permanent members of the Security Council, and be attended by all the concerned Arab parties including the Palestine Liberation Organization on an equal footing within a joint Jordanian - Palestinian delgation.

In accordance with the United Nations' Charter which reaffirms and confirms the respect for basic human rights and the right of peoples to self - determination and on the basis of United Nations' resolutions relevant to the Palestinian Question and the Arab region including resolutions 242 and 338, the P.L.O. will participate in the international peace conference in its capacity as the sole legitimate representative of the Palestinian people which is recognized on the Arab and International levels and has an observer membership status in the United Nations Organization since the year 1974.

The Participation of the P.L.O. in the International Conference will be on the basis of safeguarding the legitimate rights of the Palestinian people including their right to self - determination through a confederation with the Hashemite Kingdom of Jordan as stated in the Jordanian - Palestinian Accord signed in February 1985.

In this context the P.L.O. reaffirms its denunciation and rejection of terrorism which it had confirmed in the Cairo Declaration.

Steps

A. To be handed to his Majesty the King.

B. The Palestine Liberation Organization requests his Majesty to get a written commitment from the United States addressed to him in support of the right of self - determination as stated in the Jordanian - Palestinian Accord.

C. The declaration by the Palestine Liberation Organization of its conditional acceptance of 242 is to be simultaneous with the declaration of the United States' goverment of its acceptance of the right of self - determination.

بيان م.ت.ف. حول الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان

بحثت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الوضع الخطير في المخيمات الفلسطينية في لبنان، على ضوء التصعيد العسكري الاسرائيلي ضد هذه المخيمات، بما في ذلك استمرار الغارات الجوية الاسرائيلية على مخيماتنا في عين الحلوة والمية مية، والقصف الوحشي الاسرائيلي المستمر على القرى اللبنانية والاغارات العسكرية الاسرائيلية عليها، في الوقت الذي تفجر ميليشيات حركة «امل» القتال حول مخيماتنا في بيروت، والذي ما زال مستمراً لليوم الثاني عشر على التوالي بصورة همجية متصاعدة.

ومما يؤسف له ان هذه الهجمة التآمرية الجديدة على مخيماتنا تستهدف استباحة الدم الفلسطيني من قبل هذه الميليشيات، تنفيذاً للمخطط الصهيوني لضرب مخيماتنا الفلسطينية، واشعال نار الفتنة، بعد تصاعد العمل النضالي والمقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني في الجنوب، وداخل ارضنا المحتلة، وذلك لاشغال الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية والاسلامية اللبنانية بهذه الصراعات والاشتباكات التي تشكل الحلقات الجديدة من المؤامرة.

اننا على ثقة في صمود جماهير شعبنا وحلفائهم الوطنيين اللبنانيين الشرفاء المدافعين عن اهلنا ومخيماتنا في لبنان امام هذه الهجمة الشرسة المزدوجة، في ظل الظروف الصعبة، ضمن مؤامرة الاقتتال الطائفي، والفرز السكاني في لبنان، ومؤامرة البلقنة في المنطقة.

اننا على ثقة ان الوطنيين الشرفاء من القوى الوطنية والاسلامية والحليفة، في لبنان، ستتصدى، بكل حزم وقوة، لهذه المؤامرة الجديدة التي تستهدفنا جميعاً، لبنانيين وفلسطينيين، ونتوجه الى القوى الشريفة داخل حركة «امل» لكي تقوم بما تفرضه عليها مسؤوليتها الوطنية والقومية، لايقاف هذه المؤامرة، والتصدي للعابثين فيها.

ان منظمة التحرير الفلسطينية لتهيب بكل القوى العربية، الجماهيرية والرسمية، للوقوف بجانب اهلنا المدنيين من ابناء شعبنا الفلسطيني ضد هذا العدوان الجديد.

وان ما يحدث لا يمكن القبول به، او السكوت عنه، او الصمت امامه، لان استباحة الدم الفلسطيني، من جانب هذه القوى الشريرة العميلة، يجب مواجهتها بالحزم والحسم المطلوبين، وانهاءً للفتنة وقطعاً للشر، وحفاظاً على ارواح اهلنا، فلسطينيين ولبنانيين، جراء هذه المؤامرة الجديدة التي تقوم بها هذه الميليشيات العميلة.

ان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد، في الوقت ذاته، ان الغطرسة الاسرائيلية، واستمرار العدوان الصهيوني ضد مخيماتنا الفلسطينية واهلنا داخل الارض المحتلة وضد القوى الوطنية اللبنانية لن تزيدنا

الا اصراراً على مواصلة النضال وتصعيد كفاحنا المسلح ضد هذا العدو الصهيوني.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
عاشت جماهير شعبنا المجاهدة المرابطة.
وانها لثورة حتى النصر.

بغداد، ٧/٤/١٩٨٦

بيان المجلس المركزي الفلسطيني:

ضرورة مواجهة التسويات الاستسلامية والصفقات المنفردة

اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يومي ٢٩ و٣٠ نيسان [ابريل] ١٩٨٦، في بغداد، برئاسة سماحة الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وحضور الاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

وفي مستهل اعماله، استمع المجلس، على مدى اربع ساعات، الى تقرير الاخ رئيس اللجنة التنفيذية، الذي استعرض فيه الاوضاع على الساحة الفلسطينية والاوضاع العربية والدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.

وبعد المناقشات، والمداخلات، التي تمت، اعلن المجلس تأييده المطلق لبيان اللجنة التنفيذية، الصادر [بتاريخ] ١٩٨٦/٣/٧، المتضمن موقف المنظمة من مجمل القضايا التي طرحها البيان.

كما اكد المجلس موقف المنظمة من قرار مجلس الامن ٢٤٢، الذي اعلنته المجالس الوطنية الفلسطينية، واكد على التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وعاصمتها القدس.

وناقش المجلس، مطولاً، المخططات الاميركية والصهيونية الهادفة لضرب وحدة الشعب الفلسطيني ومحاولات الاعتداء على الشرعية الفلسطينية، الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بهدف فرض تسويات استسلامية وصفقات منفردة، وكلف اللجنة التنفيذية بمتابعة هذا الموضوع الخطير واتخاذ الاجراءات اللازمة، والمناسبة، لمواجهتها، وهو يدعو جماهير شعبنا الفلسطيني، في الوطن المحتل وخارجه، وجماهير الامة العربية، للوقوف بقوة، وحزم، [في وجه] هذه المخططات العدوانية الجديدة.

ويشيد المجلس بالمقاومة البطولية الرائعة التي يقوم بها شعبنا الفلسطيني البطل ضد الاحتلال الصهيوني البغيض، والتي اثبتت قوتها وفعاليتها، بعد التصعيد الرائع للكفاح المسلح، ويؤكد المجلس على اهمية المتابعة لتصعيد هذا النضال بجميع السبل والوسائل.

ان المجلس المركزي، الذي يعتز بصمود جماهير شعبنا الفلسطيني وكفاحها البطولي والتفافها حول منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية، ليدعو كافة الفصائل الى الاستجابة الفورية لمبادرة الرئيس [الجزائري] الشاذلي بن شديد، من اجل تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، لمجابهة

المخطـطات العـدوانية الجديدة، ويكلف اللجنة التنفيذية، ورئاسة المجلس، بمتابعة هذا الموضوع مع الاخوة في الجزائر لانجاح هذه المبادرة الهامة.

كما وان المجلس المركزي يدين، بشدة، الارهاب الاميركي ـ الاسرائيلي المنظم على الامة العربية بعامة، وعـلى الشعب الفلسـطيني بخاصة، والمتمثل في استمرار الممارسات الاسرائيلية التعسفية ضد شعبنا الفلسطيني والعربي تحت الاحتلال الصهيوني، واعمال الاستيطان، ومصادرة الاراضي، والاعتداء على الحريات، ومحاولات تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية، والاعتداء على المقدسات، وطمس الهوية الوطنية الفلسـطينيـة، وقصف المخيمـات الفلسـطينيـة ومقار منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، والغارات العـدوانيـة الوحشيـة الامـيركيـة على المدن الليبية والشعب الليبي الشقيق، والتهديدات الاميركية ـ الاسرائيلية بشن هجمات عدوانية جديدة على دول عربية أخرى، والقرصنة الجوية الاميركية والاسرائيلية ضد الطائرات المصرية والليبية.

كما وان المجلس يحيي جماهير الشعب اللبناني الشقيق، وقواه الوطنية والاسلامية، التي تتصدى، بشجاعة، في مواجهة مؤامرة التقسيم ومواجهة ومقاومة العدوان الاسرائيلي على الاراضي اللبنانية، والتي تقف الى جانب اهلنا في المخيمات الفلسطينية ضد الاعتداء الاسرائيلي. كما يحيي المجلس المقاومة الرائعة التي تقوم بها الجماهير اللبنانية، والفلسطينية، ضد الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني.

ويؤكد المجلس موقفه الثابت [حول] عروبة لبنان، ووحدة اراضيه وشعبه، ومؤسساته، واستقراره وأمنه وسيادته.

وقد استعرض المجلس المركزي الحرب العراقية ـ الايرانية، وآثارها السلبية على الامتين، العربية والاسلامية، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص، واكد ضرورة بذل كافة الجهود والمساعي لانهاء هذه الحرب بالطرق السلمية؛ وهو، في هذه المناسبة، يحيي موقف العراق الشقيق الداعي لايقاف هذه الحرب المدمرة، ويحيي ضباط ومقاتلي الجيش العراقي الباسل الذين يتصدون، بكل رجولة وشجاعة، للدفاع عن البوابة الشرقية للامة العربية.

ان المجلس المركزي يرى في مجمل الاعتداءات الموجهة ضد الامة العربية انها حلقات مترابطة ضمن مخـطط واحـد يرمي لتـركيـع الامة العربية وفرض الاستسلام عليها، ويرى في التصعيد الاميركي ـ الاسرائيلي الاخير خطراً بالغاً، يجب توحيد الجهد العربي لمجابهته.

لهـذا، فان المجلس المركزي يدعو، بجدية، الى نبذ الخلافات العربية، وعقد [مؤتمر] قمة عربي لمواجهة هذه التحديات لتوحيد الصفوف واتخاذ الاجراءات اللازمة لمجابهة هذا الخطر الداهم الجديد.

ولقـد استعـرض المجلس المـركزي علاقات منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية، اثر الزيارات التي قامت بها وفود فلسطينية رسمية الى الدول الصديقة، وشاركت فيها في مؤتمرات ولقاءات دولية؛ وتوقف المجلس، مطولاً، لدى استعراض اللقاء الهام الذي عقد في برلين بين الاخ رئيس اللجنة التنفيـذيـة لمنـظمـة التحرير الفلسطينية، والامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، الرفيق ميخائيل غورباتشيوف، والرئيس الالماني [الديمقراطي] اريك هونيكر، والمواضيع الهامة التي طرحت في هذه اللقاءات.

وقد ثمّن المجلس المركزي المواقف السوفياتية المبدئية المؤيدة والداعمة للشعب الفلسطيني، وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، في كفاحه العادل والمشروع من اجل حقوقه الشرعية واقامة دولته المستقلة، طبقاً للشرعية الدولية وقراراتها.

كما قدر المجلس المركزي مواقف الصين الشعبية الصديقة، ومواقف الدول الاشتراكية الاخرى؛ كما يحيي المجلس المـركـزي مواقف الدول الاسـلاميـة والافريقية ودول عدم الانحياز في دعمها للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني العادل، وان هذا الدعم، وهذه المساندة، تشكل الدعائم القوية لنضال شعبنا.

ان المجلس المركزي يؤكد ان السبيل الوحيد من اجل التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة في

الشرق الاوسط يكون على اساس الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ومن خلال مؤتمر فعّال، تحت رعاية الامم المتحدة وتشارك فيه جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وكافة اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة.

ويدين المجلس المركزي الدور الاميركي، والاسرائيلي، المعطِّل لتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية وشل الارادة الدولية الرامية الى احلال السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط.

ان المجلس المركزي، وهو يختتم هذه الدورة من اجتماعاته في بغداد، يتوجه بالشكر، والتحية، والتقدير، للرئيس المناضل صدام حسين، للدعم الكبير الذي يقدمه العراق لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الوقت الذي يخوض العراق معركته القومية الكبرى باسم الامة العربية.

ان المجلس المركزي يتوجه بالتحية والتقدير الى جماهير شعبنا الفلسطيني البطل، تحت الاحتلال وفي الشتات، ويدعوها الى تكثيف نضالها وكفاحها لمواجهة المؤامرات الامبريالية والصهيونية ودحرها.

عاشت وحدة شعبنا داخل الارض المحتلة وخارجها.

عاش نضال جماهير شعبنا المناضل.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار.

وانها لثورة حتى النصر.

بغداد، ١٩٨٦/٤/٣٠

واشنطن تتبنى «الارهاب الرسمي» وتصعّد حملتها ضد العرب

ان الاهمية البالغة لمنطقة الشرق الاوسط بالنسبة الى مصالح اميركا، الاقتصادية والامنية، واهدافها الاستراتيجية، تجعل تلك المنطقة واحداثها قضية حية ومادة شيقة بالنسبة الى الحكومة الاميركية والاعلام الاميركي على حد سواء. وعلى الرغم من اتجاه التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي، على ما يبدو، الى اهمال قضايا النزاع العربي ـ الاسرائيلي في الوقت الراهن، فان سياسة تشويه سمعة وصورة وحضارة العرب قادت ذلك التحالف الى تغيير زاوية الاهتمام بقضايا تلك المنطقة، دون اهمالها كلياً. وبسبب وصول الاتصالات السياسية الاخيرة بشأن «مسيرة السلام» الى طريق مسدود، وتصميم حكومة رونالد ريغان على «تأديب» الرئيس الليبي معمر القذافي، والاصرار على تحميل الجانب العربي، خاصة الفلسطينيين، مسؤولية توقف عملية البحث عن السلام، اخذ الحديث عن «الارهاب الدولي»، وعلاقته بالعرب، يشكل محور الاهتمام الاميركي لقضايا واحداث الشرق الاوسط. وعلى العموم، قام الاعلام الاميركي خلال شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) الماضيين بالتركيز على قضايا شرق أوسطية عدة، اهمها:

١ ـ توقف «مسيرة السلام» وخطاب الملك حسين، بشأن وقف التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ـ «الارهاب الدولي» والاعتداء الاميركي على ليبيا.

٣ ـ تمرد قوات الامن في مصر وتحليل دلالاتها السياسية.

٤ ـ اغتيال ظافر المصري في نابلس وموقف منظمة التحرير الفلسطينية من مبدأ السلام مع اسرائيل.

٥ ـ تطورات حرب الخليج بين العراق وايران.

٦ ـ انخفاض اسعار النفط وآثاره المحتملة على الاقتصاد الاميركي والاوضاع السياسية في المنطقة العربية.

توقف مسيرة السلام وخطاب الملك حسين

ان فشل رحلة ريتشارد مورفي لاوروبا، وهي الرحلة التي اجتمع خلالها بكل من الملك حسين في لندن وشمعون بيرس في هولندا، خلق اوضاعاً جديدة جعلت من الصعب مواصلة عملية البحث عن السلام، بناء على الاسس والافتراضات السابقة. وبسبب ذلك الفشل، أيضاً، اصبح من الصعب على ادارة الرئيس رونالد ريغان تبرير صفقة السلاح المقترحة الى الاردن دون حدوث تغير في الموقف الاردني يوحي بالاستعداد للقبول بالشروط الاميركية ـ الاسرائيلية للتفاوض. ونتيجة لاقتناع الاطراف المختلفة بأنه لم يعد بالامكان مواصلة مسيرة السلام في ظل الظروف الراهنة، اتجهت الاطراف المعنية كافة الى اخذ فترة استراحة لالتقاط الانفاس واعادة تجديد المواقع والتحالفات. وبينما اتجه الطرف الاسرائيلي الى القول ان الوقت حان لاعادة تقييم الجهود السابقة قبل البحث عن مخرج لحال الجمود الراهنة، اتجه الجانب الاميركي الى استخدام آخر الاوراق لديه، وهي ورقة شق الموقف الاردني ـ الفلسطيني المشترك، وذلك من خلال الايحاء بحدوث تغير في موقف اميركا تجاه قضية الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير

مصيره.

وبعد تعثر المباحثات الاردنية ـ الفلسطينية، قام الملك حسين بالقاء خطابه الخاص بوقف التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الخطاب الذي لاقى الترحيب من جانب كلا الطرفين الاميركي والاسرائيلي. وكما اشارت الصحافة الاميركية، يبدو ان تلك الخطوة، من جانب الملك حسين، كانت تستهدف استكشاف آفاق وحدود ما يتمتع به الموقف الاردني من دعم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من ناحية، ومدى تأييد الدول العربية المعنية بمباحثات السلام لموقف جديد يقوم على تشجيع بروز قيادة فلسطينية بديلة، من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من ترحيب كلا الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، بالخطوة الاردنية، الا انها ـ وعلى حد تعبير صحافة كلا الطرفين، لم تقدم من التنازلات ما يكفي لمعاودة عملية البحث عن السلام. اذ بينما اعلن الملك حسين وقف التنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، اعلن، في الوقت ذاته، تمسك الاردن بالاسس التي قام عليها اتفاق شباط (فبراير) ١٩٨٥ بين الطرفين. وبالاضافة الى ذلك، قام الملك حسين بالتركيز على العلاقات الخاصة، والتاريخية، التي تربط الشعبين العربيين، الفلسطيني والاردني، وبالتالي عدم التنازل عن مبدأ مشاركة كلا الجانبين، على قدم المساواة، في المؤتمر الدولي المقترح. ونتيجة لذلك، اتجهت التعليقات الاميركية والاسرائيلية الرسمية، وغير الرسمية، الى القول ان خطاب الملك حسين ادى الى كشف حقيقة منظمة التحرير الفلسطينية كعقبة في طريق السلام، ولكنه لم يطرح بديلاً مقبولاً يمكن من خلاله مواصلة تلك العملية. ومن ناحية اخرى، اتجهت الاوساط الاميركية والاسرائيلية الى القول ان الخطوة الاردنية ادت، عملياً، الى اخراج المنظمة من مساعي السلام، باعتبارها طرفاً معادياً للسلام.

ومن اجل تعميق شقة الخلاف بين الموقفين، الاردني والفلسطيني، اتجهت الحكومة الاميركية الى حث الاردن على الدخول في مباحثات مباشرة مع اسرائيل، باعتبار ذلك «الخيار الوحيد» امام الاردن، بعد رفض منظمة التحرير الفلسطينية كل الضغوط والاغراءات التي حاولت حملها على القبول بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨. وفي محاولة للتذكير بكامب ديفيد، وبكونه نجح في اقامة سلام بين مصر واسرائيل، اتجهت الصحافة الاميركية الى ترديد ان من حق الاردن ان يقرر نوعية العلاقة التي تربطه بجيرانه، وان من واجب الدول العربية الاخرى الاعتراف بذلك الحق واحترامه.

وعلى الرغم من اتجاه غالبية المحللين السياسيين في اميركا الى اتهام م.ت.ف. بمعاداة السلام وتحميلها مسؤولية فشل «المساعي السلمية»، فان بعض اولئك المحللين قام بتحميل الادارة الاميركية واللوبي الصهيوني جزءاً كبيراً من مسؤولية تعطيل مسيرة السلام. اذ بينما قام البعض باتهام ادارة الرئيس ريغان بالتقصير والقول بانها تركت امور المباحثات لبيروقراطيين حكوميين ليس في استطاعتهم اتخاذ القرارات القادرة على دفع عملية السلام الى امام، اتجه البعض الآخر الى اتهام اللوبي الصهيوني بتعطيل تلك العملية من خلال الضغط على الكونغرس لوقف صفقات السلاح المقترحة لكل من الاردن والسعودية. وفي الواقع، قام هؤلاء بالربط بين تقديم السلاح الاميركي إلى «الاصدقاء» من العرب وقدرة هؤلاء العرب على تقديم التنازلات المطلوبة لبدء عملية المفاوضات بين الجانبين، العربي والاسرائيلي. ويضيف هؤلاء ان فشل أميركا في الايفاء بوعودها الخاصة بالسلاح للعرب «المعتدلين» يؤدي الى اضعاف مصداقية ونفوذ الحكومة الاميركية في البلاد العربية، من جهة، ويدفع اولئك «المعتدلين» الى البحث عن مصادر سلاح غير اميركي، من جهة أخرى. وهذا من شأنه اضعاف قدرة اميركا على المناورة السياسية وحماية اصدقائها ومصالحها في المنطقة العربية في المدى الطويل.

أما اللوبي الصهيوني، فقد قام باستغلال التطورات الجديدة لتأكيد مواقفه المعادية للعرب بوجه عام، ولمنظمة التحرير الفلسطينية بوجه خاص، والدفع في اتجاه تصعيد الضغوط على الاردن، وتقديم المزيد من المعونات لاسرائيل. ويقول ذلك اللوبي، ان تقديم السلاح الاميركي الى دول عربية (الاردن والسعودية) ثبت عدم مقدرتها ورغبتها في اقامة سلام مع اسرائيل، يعني ان السلاح المطلوب شراؤه سيوجه ضد اسرائيل في المستقبل. ولذلك يدعو اللوبي الصهيوني الى اتخاذ موقف يقوم على اساس تحقيق السلام أولاً،

ومن ثم التفكير في موضوع بيع السلاح الى كل من الاردن والسعودية، بناء على حاجة البلدين للسلاح حينئذٍ. وهكذا، بينما يقول البعض ان حصول العرب «المعتدلين» على السلاح يعتبر شرطاً لتأكيد ثقة العرب بأميركا، وبالتالي خطوة على طريق السلام، يقول البعض الآخر ان السلاح، قبل حدوث السلام، سيؤدي الى تقوية موقف الرفض العربي وزيادة ثقة العرب بقدرتهم على مواجهة اسرائيل، وبالتالي خطوة على طريق الحرب.

«الارهاب الدولي» والاعتداء على ليبيا

ذكرنا في التقرير السابق («واشنطن تضغط على الاوروبيين وتصعد لتفادي مسؤولية الفشل»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٤ ـ ١٥٥، كانون الثاني/شباط ـ يناير/فبراير ١٩٨٥، ص ٨٦ ـ ٩١). ان الحكومة الاميركية قامت باعداد خطة عسكرية للاعتداء على ليبيا عندما تصبح الظروف مؤاتية لذلك، والقيام بحملة اعلامية واسعة لتحميل الرئيس الليبي معمر القذافي مسؤولية ما تسميه بـ «الارهاب الدولي». ونتيجة لتلك الحملة والتي شاركت فيها الاجهزة الحكومية الرسمية والاعلام الاميركي والمنظمات الصهيونية، أصبح الرأي العام الاميركي يحبذ ضرب ليبيا ويتوقع قيام حكومته بالاعتداء عليها عسكرياً. ولذلك لم تشكل عملية الاعتداء على الاراضي الليبية مفاجأة لاي من الاطراف الاميركية، مما جعلها تحظى بدعم وتأييد الرأي العام والكونغرس والصحافة، خاصة المتحالفة منها مع اسرائيل والقوى الصهيونية.

وبينما اتجه الجانب الرسمي من الحكومة الاميركية الى التركيز على ليبيا واتهام رئيسها بتزعم حملة «الارهاب الدولي»، اتجه الجانب الاسرائيلي وحلفاؤه على الساحة الاميركية الى اتهام سوريا وايران، والتركيز على العلاقة السورية ببعض المنظمات الفلسطينية واللبنانية. ويتضح من ذلك ان اسرائيل تحاول تعبئة الرأي العام الاميركي ضد سوريا وتحريض الكونغرس والحكومة الاميركية ضد الحكومة السورية، بشكل مباشر أحياناً وغير مباشر في غالبية احيان أخرى، وحث الحكومة الاميركية على تصعيد ضغوطها على العرب «المعتدلين» وتشددها تجاه العرب «المتطرفين».

اما في ما يتعلق بالاعتداء على ليبيا، فتشير التقارير المختلفة الى أن وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، كان، وما زال، اكثر المتحمسين والداعين الى ضرب مراكز «المنظمات الارهابية» وتضييق الخناق على الدول التي تقوم باحتضان تلك المنظمات ودعمها. وفي المقابل، يقف وزير الدفاع، كاسبار واينبرغر، محذراً من مغبة التورط في مثل تلك العمليات، وذلك بسبب محدودية فاعليتها في المدى القصير ومضاعفاتها الخطرة في المدى الطويل، وعدم قدرتها على تجنب قتل الابرياء وتحويلهم الى اعداء.

وكما تبين، فيما بعد، كان خيار غزو ليبيا على غرار غزو غرانادا، قبل عامين تقريباً، احد الخيارات التي نوقشت، على اوسع نطاق، داخل الادارة الاميركية؛ وتم التباحث بشأنها مع الحكومة المصرية اكثر من مرة، وذلك على الرغم من قيام مصر برفض المشاركة في عملية الغزو المقترحة.

وبعد العدوان، بدأ التحدث عن اهمية المواجهة الاميركية ـ الليبية وعن مدى ما حققته من أهداف، خاصة في ضوء اتجاه الدول العربية الى ادانة العملية الاميركية والتضامن مع الموقف الليبي. وفي معرض تبرير تلك العملية، ورداً على اقوال بعض المحللين السياسيين بان من المتوقع ان يكون لتلك العملية نتائج سلبية على العلاقات الاميركية ـ العربية، قالت الحكومة الاميركية ان توقيت العدوان على الاراضي الليبية جاء في اثناء انشغال العرب في قضايا «عويصة» أخرى جعلت من الصعب عليهم اتخاذ مواقف عدائية ضد الولايات المتحدة الاميركية. ومن القضايا التي ذكرتها الحكومة الاميركية كأسباب لضرب ليبيا:

١ ـ توقف عملية البحث عن حل سلمي لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعدم وجود أية مبادرة سلمية اميركية.

٢ ـ تصاعد حدة القتال بين العراق وايران وانشغال الدول العربية المصدرة للنفط في محاولات الحفاظ على أمنها، وبالتالي تزايد اعتمادها على واشنطن وحاجتها الى الحماية الاميركية.

٣ ـ تدهور اسعار النفط، وبالتالي تراجع القدرة العربية، بوجه عام، على اتخاذ الاجراءات

الاقتصادية القادرة على الرد على الاعتداءات الاميركية.

وعلى العموم، انقسم المحللون الذين حاولوا تقييم العملية الاميركية ضد ليبيا الى ثلاث فئات رئيسة: الفئة الأولى، والتي تمثل الغالبية، قالت انه لن يكون لتلك العملية أية نتائج ايجابية، وانها ربما ادت الى زيادة العداء العربي، خاصة على المستوى الشعبي، للسياسات الاميركية. اما الفئة الثانية، فقد اتجهت الى القول ان الاعتداء على ليبيا فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق اهدافه المرجوة، وان نتيجته الوحيدة كانت زيادة شعبية وتقوية شرعية نظام حكم الرئيس القذافي. ومن ناحية أخرى، اتجهت الفئة القريبة من تفكير الادارة الاميركية الى القول ان الهدف من تلك العملية كان ينحصر في تلقين القذافي درساً لن ينساه، من ناحية، واثبات تصميم واشنطن على محاربة «الارهاب الدولي»، من ناحية ثانية، واختبار مدى التزام الاتحاد السوفياتي الدفاع عن ليبيا، من ناحية أخيرة. ولما كانت ردود الفعل العربية ضعيفة، وردود الفعل السوفياتية اقتصرت على الادانة اللفظية، وردود الفعل الليبية أخفقت في الحاق الاضرار بالاسطول الاميركي المعتدي، فان الاوساط الاميركية اعتبرت العملية خطوة ناجحة لجسّ النبض العربي، والسوفياتي، والليبي، وتقدير احتمالات، ونوعية، ردود الفعل المتوقعة، في حال قيام اميركا بعملية عسكرية واسعة للاطاحة بنظام الرئيس الليبي في المستقبل.

ومن ناحية أخرى، اتجهت القيادات الاسرائيلية الى الثناء على العملية الاميركية والادعاء بنجاحها في تحقيق اهدافها المرجوة واعتبارها خطوة هامة على طريق مكافحة «الارهاب الدولي». وفي معرض حديثه عن تلك العملية، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان القذافي أصبح اكثر انشغالاً بقضاياه الامنية، واكثر حذراً في تعامله مع «المنظمات الارهابية». وانطلاقاً من موقف العداء الاسرائيلي لكل من منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، اتجه الاعلام الصهيوني الى ترديد ان العملية الاميركية تعتبر رسالة تحذير توجهها الحكومة الاميركية الى كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبناء على المواقف الاسرائيلية الثابتة، نتوقع قيام قوى الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية، خلال الشهور القليلة المقبلة، بالعمل في اتجاهات ثلاثة رئيسة، هي:

١ ـ حث الادارة الاميركية على تبني عملية ضرب مواقع «المنظمات الارهابية» ومحاولة «تأديب» الدول العربية التي تحتضن تلك المنظمات، كسياسة ثابتة في تعاملها مع دول وشعوب منطقة الشرق الاوسط.

٢ ـ التركيز على كون الدول العربية منبع «الارهاب الدولي» وكون العرب، جميعاً، شعباً من الارهابيين.

٣ ـ تحريض الحكومة الاميركية على ضرب سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارهما مصدراً من أهم مصادر الارهاب.

واذا كان من المتوقع نجاح اسرائيل وقوى الصهيونية العالمية في تحقيق الهدفين، الأول والثاني، فان من المشكوك جداً فيه نجاحها في اقناع الادارة الاميركية في الاعتداء، بشكل مباشر، على المواقع السورية والفلسطينية.

وفي أواخر شهر آذار (مارس)، صدر التقرير الخاص بـ «الارهاب الدولي»، وهو التقرير الذي اعدته اللجنة التي شكلت في الصيف الماضي لدراسة هذا الموضوع، برئاسة نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش. ولقد اشار التقرير الى ضرورة حصر عمليات الرد على الارهاب ضمن الحدود التي لا تسمح بقتل الابرياء وضد المنظمات الارهابية المسؤولة عن ارتكاب الجرائم، بعد تحديد مسؤوليتها ومواقعها بدقة. ولما كان التقرير اشار الى احتمال اتساع نطاق «الارهاب الدولي»، فقد دعا الى تنسيق الجهود الاميركية مع جهود الحلفاء، كما حث على التعاون في مجال مكافحة الارهاب. ومن جملة التوصيات التي اشار اليها ذلك التقرير.

١ ـ العمل على زيادة وتكثيف وتنسيق الجهود العاملة في مجال جمع المعلومات عن «المنظمات الارهابية» والعمل على احباط العمليات الارهابية ومحاولة استباق الاحداث قبل وقوعها.

٢ ـ التوصية بضرورة القيام بعمليات انتقامية ضد «المنظمات الارهابية»، وذلك بعد توفر المعرفة عن

اماكن تواجدها وتأكيد مسؤوليتها عن ارتكاب الاعمال الارهابية والاجرامية.
٣ ـ الحكم بالموت على كل من يرتكب جريمة قتل بحق المواطنين والرعايا الاميركيين.

تمرد قوات الامن المركزي في مصر

لقد أثار حادث تمرد قوات الامن المركزي في مصر اهتمام الاوساط الاميركية، وقلقها البالغ على اوضاع الرئيس حسني مبارك، ومستقبل السلام مع اسرائيل. ولذلك اتجهت تلك الاوساط الى تحليل أبعاد عمليات التمرد والشغب وربطها بالاوضاع المصرية في الداخل، خاصة الاقتصادية منها. وفي ضوء تدهور اسعار النفط، وتراجع تحويلات المصريين العاملين في الخارج، خاصة العاملين منهم في منطقة الخليج العربي، وتضرر السياحة المصرية نتيجة لتصاعد عمليات الارهاب، اتجه المحللون السياسيون الى التنبؤ بتكرار أحداث الشغب وتراجع شعبية وشرعية نظام حكم الرئيس حسني مبارك. ومن ناحية أخرى، اتجه المحللون المقربون من السلطة الى القول ان تلك الاحداث ادت الى تقوية مركز وزير الدفاع المصري، الفريق عبدالحليم ابو غزالة، وذلك بعد نجاح الجيش المصري في القضاء على عملية التمرد.

ويبدو واضحاً ان الادارة الاميركية، ومن خلفها الحكومة الاسرائيلية، تحاول دفع الحكومة المصرية الى العمل في اتجاهين:

١ ـ الاسراع في اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بتصحيح بعض الاختلالات الهيكلية واعادة بناء الاقتصاد المصري على اسس رأسمالية.

٢ ـ تعيين الفريق أبو غزالة نائباً للرئيس، وبالتالي ضمان وقوف الجيش ضد التمردات الشعبية ومحاولات التغيير المتوقعة. ويعود السبب في الدفع في هذا الاتجاه الى كون الفريق ابو غزالة أحد اقرب اصدقاء واشنطن في الحكومة المصرية.

اما بالنسبة الى الموقف الاسرائيلي، فقد عبرت عنه الصحافة الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية، من خلال التنديد بسياسة ومواقف الرئيس مبارك، واعتباره، شخصياً، المسؤول الأول عن وقوع تلك الاحداث. اذ بينما ذكرت تلك الصحافة ان توجه مبارك الى مراضاة ومحاباة العرب ادى الى تشجيع قوى الرفض والتطرف داخل مصر، ذكرت أيضاً، ان اصراره على السير على طريق اطلاق الحريات العامة ادى الى اغضاب الحركات الدينية. وبسبب جمود السلام بين مصر واسرائيل، عجزت مصر عن اغتنام العديد من فرص التقدم، مما ادى الى استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية فيها. وهذا يعني اتجاه القوى الصهيونية الى الدعوة الى تصعيد الضغوط على الرئيس حسني مبارك كي يقبل بالشروط الاسرائيلية لحل الخلاف حول مشكلة طابا، ووضع حد للتجربة الديمقراطية العلمانية في مصر، واعطاء الجيش، ورئيسه، دوراً اكثر اهمية في ادارة شؤون البلاد والحفاظ على الامن الداخلي.

حادث اغتيال ظافر المصري

لقد أحدث اغتيال ظافر المصري، والذي قيل انه كان يتمتع بتأييد كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ردود فعل كثيرة على الساحتين الاميركية والصهيونية. وبعد اعلان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن حادث الاغتيال وقيام التظاهرات الصاخبة في نابلس، تعاطفاً مع المصري وتأييداً لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية، أخذت ردود الفعل الاميركية والاسرائيلية تتبلور بشكل واضح. وعلى الرغم من قيام الاعلام الاميركي، والصهيوني، بمحاولة استغلال ذلك الحادث لبث سمومهما الموجهة ضد العرب، واقحام الشعب الفلسطيني، مجدداً، في نغمة الحديث عن «الارهاب الدولي»، الا أن ردود الفعل، في معظمها، اضطرت الى الاعتراف بما تتمتع به منظمة التحرير الفلسطينية من تأييد في الاراضي المحتلة.

وبينما اتجه الاعلام الاميركي، بوجه عام، الى القول ان حادث الاغتيال كان دليلاً على رفض الشعب الفلسطيني لمشاريع الحكم الذاتي من طرف واحد، وهي المشاريع التي يحاول شمعون بيرس فرضها على

سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، اشارت الى ان التظاهرات الشعبية التي رافقت تشييع جثمان المصري اكدت، مجدداً، تمسك الشعب الفلسطيني بقيادته ومنظمته. ومن ناحية أخرى، قامت تلك الاجهزة بابراز حجم التظاهرات والتركيز على قيام المتظاهرين في نابلس برفع العلم الفلسطيني وصورة ياسر عرفات والهتاف بحياة منظمة التحرير الفلسطينية. ولما كان حادث اغتيال المصري جاء مباشرة بعد اعلان الاردن وقف التنسيق مع قيادة المنظمة، فان الاوساط الاميركية، الرسمية وغير الرسمية، قالت ان من الواضح ان الاردن بالغ في تقدير حجم التأييد الذي يتمتع به بين سكان الاراضي المحتلة، وانه يبدو ان عرب الضفة الغربية يؤيدون موقف المنظمة اكثر من تأييدهم لموقف الاردن.

اما الاعلام الصهيوني، فقد اتجه الى استغلال تلك الفرصة لتأكيد وتكرار مواقفه العدائية الثابتة من منظمة التحرير الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني، وتطلعات الشعوب العربية. اذ بينما اعتبر مقتل المصري دليلاً على عدم جدوى التفاهم مع «المعتدلين» الفلسطينيين، ذلك لان «المتطرفين» الفلسطينيين ما زالوا قادرين على احباط كل المحاولات الرامية الى ايجاد حل سلمي لقضية الصراع مع اسرائيل، اتجه الى اتهام الفلسطينيين بالتعود على ممارسة الارهاب واتهام العرب بتقبل الارهاب ومباركته. وعلى الرغم من تكثيف الحملة الاعلامية ضد المنظمة والتشكيك بمصداقيتها وقدرتها على تمثيل الشعب الفلسطيني، الا ان الابواق الصهيونية اضطرت الى الاعتراف بان ملابسات حادث الاغتيال قامت بتأكيد رفض الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي، من جهة، وتمسكه بقيادته الشرعية، من جهة اخرى.

اما شمعون بيرس، فقد اعترف بان ذلك الحادث ادى الى انتكاسة مشروعه للحكم الذاتي وإضعاف فرص التوصل الى حل سياسي مع الاردن، في ظل الظروف الراهنة. الا انه، على الرغم من ذلك، اعلن تمسكه بنقل السلطة المدنية، تدريجياً، الى سكان المناطق المحتلة، حيث اعلن انه ينوي، قريباً، تعيين رؤساء جدد لبلديات بعض المدن الفلسطينية. ولما كانت الجبهة الشعبية اعلنت مسؤوليتها عن الحادث من دمشق، فان بيرس اغتنم تلك الفرصة لاتهام سوريا بالتورط في دعم «المنظمات الارهابية». وعلى الرغم من ان بيرس اعترف بضعف التأييد الفلسطيني، في الضفة والقطاع، لوجهة النظر الاردنية، الا انه اصرّ على رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية واستمر باتهامها بارتكاب العمليات الارهابية.

ومن الواضح ان حادث اغتيال المصري، وما تبعه من تظاهرات تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية، ادى الى زيادة قناعات المسؤولين ورجال الاعلام الاميركيين والاسرائيليين بحقيقة تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني والتفاف الشعب حول قيادته الشرعية، وعلى الرغم من ان المنطق يقول بوجوب قيام الجانب الاميركي ـ الاسرائيلي المشترك بالاعتراف بحق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني وايجاد السبل للتفاهم معها، الا ان العداء الاميركي ـ الاسرائيلي لكل التطلعات والحقوق الفلسطينية والعربية يجعلنا اكثر ميلاً الى الاعتقاد بتزايد المؤامرات ضد المنظمة في الشهور المقبلة. ومن ناحية أخرى، فان تزايد حدة «الارهاب الدولي» قد يدفع الادارة الاميركية الى استكشاف امكانات التفاوض مع المنظمة بشكل غير مباشر. ومما يشير الى احتمال حدوث مثل هذا التطور في الموقف الاميركي، قيام العديد من قدامى السياسيين والمراقبين، في واشنطن، بربط تزايد عمليات الارهاب برفض ادارة ريغان التحدث مع الجهات التي تعتبرها معادية، مثل ليبيا والمنظمة ونيكاراغوا.

اما في ما يتعلق بالموقف الاميركي، والصهيوني، تجاه قضايا الخليج، واهمها قضيتا الحرب العراقية ـ الايرانية وتدهور اسعار النفط، فان الموقف ما يزال على حاله. اذ بينما دأبت الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل على العمل على تشجيع الحرب العراقية ـ الايرانية حاولت، وباستمرار، الحيلولة دون نجاح أي طرف في كسبها، او اتساع نطاقها لتشمل الدول العربية المجاورة. اما بالنسبة الى اسعار النفط، فان اسرائيل تعتبر الانهيار الحالي فيها البداية الحقيقية لتركيع دول النفط، وفي مقدمتها السعودية، من جهة، ومعونة اضافية للاقتصاد الاسرائيلي، تقدمها الدول العربية، وغير العربية، المصدرة للنفط، من جهة أخرى.

وعلى العموم، نتوقع ان تشهد الشهور المقبلة قيام ادارة الرئيس ريغان بتبني سياسة الارهاب

الرسمي كأداة من ادوات سياسة اميركا الخارجية، وتكثيف الحملة المعادية للعرب، وهي الحملة التي تحاول اتهامهم بمعاداة الحضارة الغربية وتحميلهم مسؤولية عمليات الارهاب الدولي كافة. وعلى الساحة الفلسطينية،توقع استمرار حال الجمود الراهنة، وتزايد الاعتداءات الاسرائيلية على مواقع ومراكز المقاومة الفلسطينية،داخل فلسطين وخارجها.

د. محمد ربيع

القضية الفلسطينية في برامج الاحزاب المصرية

بعد وفاة الزعيم الراحل جمال عبدالناصر في ٢٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٠ وتولي أنور السادات رئاسة الجمهورية، بدأت مصر تتجه، رسمياً وبالتدريج، بعيداً عن السياسات التي أرسى اسسها عبدالناصر. وبدأ هذا التحول الملموس اعتباراً من بدايات العام ١٩٧٤ بسياسة الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على الولايات المتحدة الاميركية واعتبارها الصديق الوحيد لمصر. ثم خطا السادات خطوتين أخريين في غاية الاهمية، الأولى في العام ١٩٧٦، حين قرر تغيير النظام السياسي المصري، من الاعتماد على التنظيم الواحد الى تعدد الاحزاب؛ والثانية زيارته إلى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وتخليه، نهائياً، عن الاجماع العربي ازاء الموقف من اسرائيل واتجاهه الى الحل المنفرد معها، والتخلي عن قضية فلسطين.

في هذا التقرير سنركز على موقع القضية الفلسطينية في برامج الاحزاب المصرية التي انشئت اعتباراً من العام ١٩٧٦، وموقف هذه الاحزاب من سياسات السادات نحو اسرائيل والقضية الفلسطينية.

بدأت التجربة الحزبية العام ١٩٧٦ بانشاء ثلاثة منابر سياسية داخل الاتحاد الاشتراكي ـ التنظيم الوحيد، وهي: منبر مصر العربي الاشتراكي، بزعامة ممدوح سالم، رئيس الوزراء، وعرف بالوسط؛ والمنبر التقدمي الوحدوي، بزعامة خالد محي الدين، وعرف باليسار؛ ثم منبر الاحرار الاشتراكيين، بزعامة مصطفى كامل مراد، وعرف باليمين. وخاضت هذه المنابر الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦؛ فحقق الوسط الاغلبية فيها؛ وفاز التجمع باربعة مندوبين؛ والأحرار بحوالى ٢٨ مندوباً سرعان ما انضموا الى الوسط، باستثناء أربعة منهم. وفي أول جلسة لمجلس الشعب الجديد، اعلن السادات تحويل المنابر الى احزاب، والغاء الاتحاد الاشتراكي.

وبتاريخ الرابع من شباط (فبراير) سنة ١٩٧٨، انشئ حزب الوفد الجديد، بزعامة فؤاد سراج الدين، لكنه اعلن عن تجميد نشاطه في الأول من حزيران (يونيو) من السنة ذاتها، ثم عاد لممارسة هذا النشاط مرة أخرى العام ١٩٨٤.

وفي شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٧٨، انشأ الرئيس السادات حزباً سياسياً، برئاسته، هو الحزب الوطني الديمقراطي، مما أدى الى انهيار حزب مصر العربي الاشتراكي وانضمام غالبية اعضائه الى الحزب الوطني. وفي شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٨ أنشئ حزب العمل الاشتراكي، بزعامة المهندس ابراهيم شكري. وفي العام ١٩٨٣ انشئ حزب الامة، بزعامة احمد الصباحي. وهناك حزب قضيته امام

المحكمة الادارية العليا في مجلس الدولة، هو الحزب الناصري ـ تحالف قوى الشعب العامل، بزعامة كمال أحمد، لم يبت في مصيره بعد. كذلك، كانت رفضت من قبل طلبات تأسيس أحزاب سياسية أخرى.

النصوص الحزبية حول القضية الفلسطينية

في شهر أيار (مايو) ١٩٧٦، اصدر حزب مصر العربي الاشتراكي مشروعاً في ١٦٣ صفحة يتضمن الخطوط الرئيسة لبرنامجه السياسي. ومع ان موجزاً لمشروع البرنامج طبع ووزع، إلا ان المشروع بكامله لم يطبع ووزع على الاعضاء مكتوباً بخط اليد. وحسب ما اعلمني جمال ربيع، الذي كان سكرتيراً مساعداً للحزب في ذلك الوقت واصبح ـ بعد ان حصل الحزب في العام ١٩٨٥ على حكم ببطلان اجراءات حله ـ رئيساً مفوضاً له، فان مشروع البرنامج فُقد بعد ان دهمت قوات الامن مقر حزب مصر وصادرت اوراقه وممتلكاته لحساب الحزب الوطني. ولذلك. فان ما سننشره عن قضية فلسطين، كما وردت في برنامج الحزب العام ١٩٧٦، يستند الى ما جاء في الموجز المطبوع لمشروع البرنامج، وهو: «يعتبر التنظيم ان قضية تحرير الوطن العربي لها الأولوية على كل القضايا. وفي المرحلة الحالية، يضع قضية تحرير الاراضي العربية المحتلة ـ وعلى رأسها أرض فلسطين العربية ـ مهمة اولى لمصر وللعالم العربي والدول العربية والحفاظ على المكاسب التي حققها نصر رمضان (أكتوبر) [تشرين الأول] العظيم بالنسبة للعرب، وعلى رأسها وحدة الصف واستثمار المتغيرات التي احدثها نصر أكتوبر [تشرين الأول] في التحولات العالمية لمختلف المعسكرات الدولية بالنسبة للقضية العربية والاعتراف الدولي بشعب فلسطين، ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية» (**موجز مشروع الخطوط الرئيسية لبرنامج التنظيم**، أيار ـ مايو ١٩٧٦، ص ٨ ـ ٩).

وفي برنامج حزب الاحرار ادرجت قضية فلسطين تحت عنوان «تحرير الارض العربية المحتلة وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في اقامة وطنه وتقرير مصيره»، وذلك حسب هذا النص: «ان تحرير الارض العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واجب وهدف يكافح في سبيل تحقيقه كل مواطن في جمهورية مصر العربية. ان السبيل الى تحرير الارض ونيل الحقوق المشروعة للفلسطينيين يكون بالاستعمال السليم لكافة الوسائل، وفي مقدمتها الحل السلمي القائم على العدل، مع الاستعداد المستمر لاستخدام القوة فور الحاجة اليها» (**برنامج حزب الاحرار الاشتراكيين**، ص ٤٥).

ولدى حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وردت قضية فلسطين في اكثر من موضع في برنامجه. لكن المواضيع الاكثر تفصيلاً ووضوحاً هي تلك التي وردت تحت عنواني «البرنامج الوطني» و «القضية القومية ـ الوحدة العربية».

فتحت عنوان «البرنامج الوطني» ورد ما يلي:

«٨ ـ التأييد الشامل لنضال الشعب الفلسطيني، في الارض المحتلة وخارجها، دفاعاً عن حقوقه الوطنية ودعم الثورة الفلسطينية، مادياً ومعنوياً، والتضامن الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الشقيق في نضاله من أجل حقه في تقرير مصيره، وحقه في اقامة دولته الديمقراطية على أرض فلسطين، التي تضمن لجميع رعاياها حقوقاً متساوية على اختلاف اديانهم واجناسهم وعقائدهم، وتأييد حق الثورة الفلسطينية في متابعة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، وحقها في حرية الحركة لتعبئة الجماهير الفلسطينية للنضال، وحقها في اتخاذ قرارها السياسي المستقل، بلا وصاية من أحد، في كل ما يتعلق بمصيرها ومصير شعبها، وحقها في الاشتراك، بصفة مستقلة، في كل الجهود التي تبذل لتصفية العدوان الاسرائيلي واعادة السلام الى المنطقة» (**حزب التجمع التقدمي الوحدوي ـ البرنامج السياسي العام ولائحة النظام الداخلي**، ص ١١١).

وتحت عنوان «القضية القومية ـ الوحدة العربية» ورد ما يلي:

«٢ ـ النضال العربي المشترك لارغام اسرائيل على الانسحاب الكامل من الاراضي العربية التي احتلتها، والاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين (**المصدر نفسه**، ص ٢٣٨).

«٥ ـ التأييد الشامل لنضال الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية وخارجها دفاعاً عن حقوقه

الوطنية، ودعم الثورة الفلسطينية، مادياً ومعنوياً، والتضامن الكامل مع منظمة تحرير فلسطين، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الشقيق في نضاله من أجل حقه في تقرير مصيره، وحقه في اقامة دولته الديمقراطية على ارض فلسطين التي تضمن لجميع رعاياه حقوقاً متساوية على اختلا ف اديانهم واجناسهم وعقائدهم، وتأييد حق الثورة الفلسطينية في متابعة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، وحقها في حرية الحركة لتعبئة الجماهير الفلسطينية للنضال، وحقها في اتخاذ قرارها السياسي المستقل، بلا وصاية من أحد، في كل ما يتعلق بمصيرها ومصير شعبها. وحقها في الاشتراك بصفة مستقلة في كل الجهود التي تبذل لتصفية العدوان الاسرائيلي واعادة السلام الى المنطقة» (**المصدر نفسه**، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

واعطى حزب الوفد حيزاً كبيراً في برنامجه لقضية فلسطين. ونص على ما يلي:

«سوف تظل هذه القضية، الى جانب تحرير الاراضي العربية التي احتلت في [حزيران] يونيو ١٩٦٧، هي قضية العرب الأولى. ولقد ادرك العالم، في النهاية، عدالة هذه القضية، وحقيقة النوايا التوسعية للعدو الاسرائيلي. وكان للانتصارات في حرب [تشرين الأول] أكتوبر ١٩٧٣، بعبور قواتنا المسلحة الظافرة لقناة السويس، وتحطيمها لخط بارليف، وارغامها قوات الاحتلال الاسرائيلي على التراجع، لاول مرة، وتحرير جزء من ارضنا في سيناء بالاضافة الى موقف الدول العربية المنتجة والمصدّرة للبترول بقطعها امدادات النفط عن اميركا والدول المؤيدة لاسرائيل؛ كان لكل ذلك اثره البالغ في شد انتباه العالم للقضية الفلسطينية، وخطورة الوضع في الشرق الاوسط. ولقد توالت، منذ ذلك التاريخ، قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة تشجب، باغلبية ساحقة تشبه الاجماع، استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية منذ حرب [حزيران] يونيو ١٩٦٧، وتطالب اسرائيل بضرورة الانسحاب منها والاعتراف بحق شعب فلسطين العربي في تقرير المصير واقامة وطن له في بلده فلسطين. واعترفت بذلك حتى الولايات المتحدة [الاميركية]، اصدق اصدقاء اسرائيل، فضلاً عن دول السوق الاوروبية المشتركة التسع، وسائر دول العالم، شرقاً وغرباً. ولا شك [في] ان استمرار تحدي اسرائيل لتلك القرارات، ولارادة العالم اجمع، هو وضع لم يعد يحتمل السكوت عليه، ولا مفر من انهائه، سلماً او حرباً. ولن يلومنا احد على الالتجاء الى القوة، اذا ما فرضت علينا، بعد فشل جميع الوسائل السلمية، وفي مقدمتها مؤتمر جنيف للسلام الذي انعقد يومين اثنين في بداية العام ١٩٧٤، ثم تأجل بعد ذلك لاسباب شتى [في طليعتها] مراوغة العدو الاسرائيلي وتذرعه بشتى الذرائع لافشال هذا المؤتمر بالمغالاة في المطالب، والاستمرار في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة، ومحاولة ضم الضفة الغربية لنهر الاردن باقامة المستوطنات الاسرائيلية [عليها]، وباخضاع سكانها العرب للقوانين الاسرائيلية.

«ان الحزب يشجب ذلك كله. ولكنه في الوقت نفسه يرفض المزايدات والشعارات التهريجية في حل القضية المصيرية التي حمّلتنا الكثير، في الانفس والاموال، تقبلناه برضى وسخاء، لان هذا هو قدرنا وواجبنا.

«ان المطلب العاجل الذي يرى الحزب [ضرورة] التمسك به، هو وجوب عودة اسرائيل الى حدود ما قبل الخامس من [حزيران] يونيو سنة ١٩٦٧، واقامة وطن للفلسطينيين في الضفة الغربية للاردن وقطاع غزة، مع تيسير الاتصال [فيما] بينهما. ويؤيد الحزب، كل التأييد، ان يكون لاخواننا الفلسطينيين الرأي، الأول والاخير، في حل قضيتهم. ولما كانت قضية تحرير فلسطين هي في نفس الوقت قضية العرب أجمعين، فانه من الطبيعي ان تتحمل الدول العربية، كل بنسبة امكانياتها، مختلف التبعات التي تتحملها دول المواجهة؛ ولصر فيها النصيب الاكبر، بعد ان غدت هذه التبعات عبئاً ثقيلاً ينوء به اقتصاد هذه الدول ومواردها» (**برنامج حزب الوفد الجديد**، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧، ص ١٦ ـ ١٨).

ويكاد نصيب فلسطين والقضية الفلسطينية لا يذكر في برنامج حزب العمل الاشتراكي. فهو لم يتجاوز سطراً واحداً، وورد على النحو التالي: «... وحشداً لكل قوى الشعب المصري من اجل تحرير جميع

الاراضي العربيـة المغتصبة، **وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته على ارضه» (برنامج حزب العمل الاشتراكي، أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٨، ص ١٢)**.

وفي برنامج الحزب الوطني الديمقراطي، في «باب السياسة الخارجية»، جاء عن القضية الفلسطينية:

«كمـا يعرب الحزب عن اعتزازه وتقديره لموقف الدول الافريقية الشقيقة المؤيدة لجهود السلام في الشرق الاوسط، المدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه. كما يؤكد الحزب على اعتزازه بالزيارة الشجـاعـة التي قام بها الرئيس القائد محمد انور السادات للقدس وتوقيع اتفاقيتي كامب ـ ديفيد، ومعاهدة السلام التي اتاحت فرصة تاريخية لشعوب منطقتنا، لاول مرة، لايجاد حل سلمي شامل وعادل للنزاع العربي الاسرائيلي. وقد ايدت هذه الدول والشعوب تجميع كل القوى لخدمة التقدم الجاد لتحقيق السلام بخطوات ثابتة ومتوازنة، حتى يمكن التغلب على جميع العقبات المتراكمة عبر اكثر من نصف قرن. ورغم استمرار بعض القوى في رفضها لحركة السلام العادل، سواء في بعض الدول العربية أو في اسرائيل، فان مصر واصلت مسيرتها، كاشفة بطلان حجج الرفض العاجز عن تقديم أي حل بديل. وعلى الرغم من سعي قوى الرفض، هذه، لاعاقة مسيرة السلام، الا اننا واثقون من ان حركة السلام قادرة، في النهاية، على التغلب على كل ما يثار في طريقها من عقبات، لان الحل الحقيقي الذي يخدم المصالح الحقيقية للقاعدة العريضة لشعوب المنطقة لا يتأتى الا عن طريق السلام» **(المبادئ والاسس العامة لبرنامج الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٥٨ ـ ٥٩)**.

و «ان الشعب العربي اصبح الآن يدرك، اكثر من ذي قبل، بطلان الحملة الكاذبة التي شنتها بعض النظم العربية على مصر وتحركها الايجابي في سبيل الحقوق العربية وشعب فلسطين. وقد تأكد لجماهير امتنا المجيدة ان مصر هي الاكثر حرصاً على القضية القومية، والاكثر التزاماً بالمصلحة العربية العليا. كما يؤكد الحزب الموقف المبدئي للمفاوض المصري في المفاوضات الجارية لحل القضية الفلسطينية، وقضية القدس العربية، وعلى الموقف الثابت لمصر بالنسبة لعدم شرعية سياسة الاستيطان الاسرائيلية» **(المصدر نفسه)**.

وفي العـام ١٩٨٣، ظهـر حزب الامة، بزعامة احمد الصباحي، بعد حكم قضائي. وتحت عنوان «سياستنا العربية، توحيد الصف العربي وتدعيم التكامل العربي والتكامل الاسلامي وقيام دولة فلسطين العربية» ورد النص التالي:

« [ان] تضامن الدول العربية ضرورة قصوى لتحقيق مصالحها والدفاع عن اراضيها وتحرير الاراضي العربية المحتلة وقيام دولة فلسطين العربية. وهذا التضامن هو سبيلها لدعم قوتها، سياسياً واقتصـادياً وعسكرياً. وحيث انه قد ظهرت، بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، مواقف انعـزاليـة من بعض دول عربيـة نتيجة لدسائس بعض دول كبرى يعز عليها ان ترى الدول العربية والاسلامية في قوة وعزة وترابط ومنعة، ولمّا كان أمن الدول العربية مرتبطاً بأمن مصر، شقيقتها الكبرى، واقتصادها لا يمكن ان يزدهر الا مع اقتصادنا، ولما كان أيضاً موقف دول الرفض والانعزال العربية لا يتمشى مع مصلحة الدول العربية، بل يقف حائلاً دون تقدمها ورقيها وازدهارها، ودون حل قضية تحرير فلسطين وقيام دولة فلسطين، فاننا، مع ايماننا بسلامة موقفنا، لا نملك معهم الا الصبر على هذا الموقف الضار بالامة العربية، داعين الله لهم بالهداية. ولا نفتأ ان ندعوهم، بأعلى صوت، الى الرجوع الى الصف العربي والوحدة العربية، والى تحقيق التكامل العربي في المجالات الحيوية توحيداً للصف العربي، وتدعيماً للقومية العربية. كما نطالب بعمل كل الوسائل الممكنة لقيام نظام التكافل الاجتماعي بين المسلمين، افراداً وشعوباً وحكومات. كما اعلنا، ونعلن دائماً، اننا نعمل جهد الطاقة، وبكل الوسائل الممكنة، على تحقيق تحرير الاراضي العربية السليبة، وتحقيق قيام دولة فلسطين» **(برنامج حزب الامة، ص ٢٣ ـ ٢٤)**.

مواقف الاحزاب

هذه هي النصوص التي وردت في برامج، ومشاريع برامج، الاحزاب المصرية الستة التي ظهرت في

مصر، اعتباراً من بداية الاخذ بتجربة تعدد الاحزاب في العام ١٩٧٦، وحتى الآن.

وقد اغفلنا احزاباً أخرى قد تظهر، قانونياً، قريباً، كالحزب الناصري ـ تنظيم تحالف قوى الشعب العامل، واحزاب أخرى رفض التصريح بقيامها، كحزب الجبهة الوطنية. وهذان الحزبان تقدما ببرنامجين الى لجنة شؤون الاحزاب، متضمنين الحديث عن القضية الفلسطينية.

كذلك اغفلنا الحديث عن قوى سياسية أخرى لها مواقف من القضية الفلسطينية، كالاخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي العربي الناصري، لان الاخوان لم يؤسسوا حزباً لهم، كما ان الحزب العربي الناصري ما يزال تحت التأسيس. ولهذا فاننا لن نتعرض الا لمواقف الاحزاب القائمة، قانونياً، تجاه القضية الفلسطينية.

١ ـ **الوسط**: حين أُسِّس حزب مصر العربي الاشتراكي (الوسط)، برئاسة ممدوح سالم، كان معروفاً انه حزب السادات. وانه ـ أي السادات ـ هو الذي اختار قياداته، وبالتالي فقد التزم الحزب بسياساته التزاماً حرفياً، وايده في كل اجراء اتخذه. ولهذا كان طبيعياً ان يؤيد الحزب زيارته للقدس في العام ١٩٧٧، ويدافع عنها ضد الذين انتقدوها، ويعتبرها عملاً مجيداً. كما أيد الحزب اتفاقيتي كامب ـ ديفيد على الرغم من انه كان تفكك بعد انشاء الحزب الوطني الديمقراطي. وجاء التأييد لكامب ديفيد من قبل السبعة وعشرين نائباً في مجلس الشعب، الذين رفضوا ان يهجروا الحزب وينضموا الى الحزب الوطني، وصمموا على ان يبقوا في «حزب مصر...» ويتحولوا الى معارضة من داخل النظام. ولهذا جاء تأييدهم مشوباً ببعض التحفظات، خاصة بالنسبة إلى طريقة توزيع القوات المصرية في سيناء، نظراً لانها جعلتها مكشوفة من الناحية العسكرية، وتحت رحمة اسرائيل اذا ما قررت هذه مهاجمة مصر. وكان اكثر الاعضاء رفضا للجانب العسكري في اتفاقيتي كامب ـ ديفيد هو الفريق مدكور ابو العز، القائد الاسبق لسلاح الطيران المصري، الذي عين لمدة محدودة بعد هزيمة حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧. وبعد ذلك، انتهى الحزب. ولم يكن له وجود حين وقّع السادات على معاهدة الصلح مع اسرائيل في ٢٦ آذار (مارس) سنة ١٩٧٩، الا ان المرحوم المهندس عبدالعظيم ابو العطا (السكرتير المساعد لحزب مصر، وكان وزيراً للزراعة والري)، الذي اصبح بمثابة زعيم المجموعة التي رفضت الانضمام للحزب الوطني وآثرت التمسك بحزب مصر العربي الاشتراكي، انتقد، بشدة، عمليات تطبيع العلاقات مع اسرائيل. كما هاجم بعنف العرض الذي تقدم به السادات إلى مناحيم بيغن بامداد اسرائيل بمياه النيل. ووقع على بيانات تندد بهذه السياسات، كما شارك في مؤتمرات وندوات نظمت في القاهرة للاعتراض على سياسات السادات. ولهذا اصدر السادات أمراً شخصياً بادراج اسمه ضمن قائمة الذين اعتقلهم في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ (ومات في السجن).

٢ ـ **الحزب الوطني الديمقراطي**: بمجرد انشائه، ايد الحزب اتفاقيتي كامب ديفيد. وهو الذي نظم استقبال السادات عند مجيئه من الولايات المتحدة الاميركية، بعد التوقيع على الاتفاقيتين. كما ايد الحزب معاهدة الصلح مع اسرائيل في آذار (مارس) ١٩٧٩، وبدأ يقيم علاقات مع حزبي العمل والليكود الاسرائيليين، ويتبادل زيارات الوفود معهما. بل لقد نشأ داخل الحزب ما يمكن ان نسميه «لوبي اسرائيلي» يفضل ـ صراحة ـ اسرائيل على باقي الدول العربية، وله صداقات وارتباطات واضحة بالاسرائيليين وبالمصالح اليهودية في اوروبا واميركا. وهذا اللوبي ضم عدداً من المسؤولين، في مقدمهم د. مصطفى خليل، الذي عين رئيساً للوزارة، بعد استقالة ممدوح سالم العام ١٩٧٨، ونائباً لرئيس الحزب الوطني للشؤون الخارجية؛ وكذلك عثمان احمد عثمان؛ وغيرهما. وهذه العناصر التي هيمنت، عملياً، على توجهات الحزب، وان كان من الضروري ان نوضح ان هناك عناصر قيادية في الحزب، مثل د. فؤاد محي الدين، تبنت كل سياسات السادات نحو اسرائيل ودافعت عنها، وذلك لكونهم موظفين؛ لكنهم كانوا حريصين، في الوقت ذاته، على عدم التورط اكثر من اللازم في الترويج لهذه السياسات، حتى لا يقال عنهم انهم يتبنون وجهات نظر اسرائيل، مفضلين ان يتولى هذه المهمة مصطفى خليل وعثمان احمد عثمان. ولهذا، فانهم لم يباركوا، علناً او عملياً، عمليات الاتصال بالاسرائيليين التي قامت بها عناصر عديدة بدعم من الحزب،

كالدكتور عبد العظيم رمضان والدكتور محمد شعلان، الخ، بهدف تطبيع العلاقات بين الشعبين، المصري والاسرائيلي.

وعلى الرغم من ان الحزب الوطني استمر في الحكم بتركيبته ذاتها، بعد اغتيال السادات في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٨١، وتولي الرئيس حسني مبارك رئاسة الجمهورية، فقد حدث تحول ملموس في مواقف وسياسات الحزب عن سياساته السابقة. فقد كان الحزب، منذ العام ١٩٧٨، سواء من خلال ما يصدر عن قياداته من تصريحات او من خلال ما يدلون به من أحاديث، يتجاهل، تجاهلاً تاماً، منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما كانوا يتحاشون التركيز على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وكانوا، في ذلك، يتقيدون، حرفياً، بنصوص اتفاقيتي كامب ديفيد، لانه لم يرد في الجزء الخاص بالقضية الفلسطينية ما يشير، من قريب او من بعيد، الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. كما ان النظام لم يعد يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد، وانما كان يشجع ظهور زعامات بديلة في الاراضي المحتلة تقبل بالتعاون مع اسرائيل لتنفيذ خطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، تنفيذاً لاتفاقيتي كامب ديفيد.

اما بعد تولي الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحزب الوطني، فقد وقع التغير الذي اشرنا اليه في بعض مواقف وسياسات الحزب. وتجلى هذا التغير في مظاهر شتى: اولها، على مستوى تشكيل الحزب ذاته. فقد فَقَد «اللوبي الاسرائيلي» قدراً كبيراً من نفوذه السياسي وصعد نجم عناصر أخرى لا تكن ودّاً نحو الاسرائيليين وليست على استعداد لأن تُلصَق بها تهم الترويج لتطبيع العلاقات مع اسرائيل أو المشاركة فيها؛ وثانيها تمّ على مستوى توجهات الحزب ووجهات نظره السياسية وتجسيد ذلك في أول وثيقة سياسية تصدر عن الحزب، وهي المسماة «الأطار الفكري للحزب الوطني الديمقراطي»، بعد اغتيال السادات وبالتحديد في الاول من أيار (مايو) سنة ١٩٨٣. فبينما اغفل البرنامج السياسي الذي صدر ايام السادات الاشارة الى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، فان ورقة الاطار الفكري اشارت اليها بوضوح. اذ جاء فيها:

«هذا، ويقف حزبنا، بكل قوة، مع الحق العربي، ويعمل جاهداً لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير» (**الاطار الفكري للحزب الوطني الديمقراطي**، ص ٢٨).

واخذ هذا التطور والتغير في مواقف الحزب يتسع باستمرار حتى عادت منظمة التحرير الفلسطينية لتحتل مكانها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، من وجهة نظر الحزب، وضرورة تمثيلها في المؤتمر الدولي المقترح لبحث المشكلة الفلسطينية ومشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وعلى الرغم من اهمية هذه التحولات في مواقف وسياسات الحزب الوطني، فانها، في حقيقة الامر، ليست سوى انعكاساً لموقف الرئيس الجديد، حسني مبارك، وسياساته التي تختلف عن سياسات سلفه. أي ان الحزب لم يفرض هذا التغيير فرضاً، والاصح ان التغيير فرضه الرئيس الجديد الذي لا يكن عوطف ومحبة نحو اسرائيل، على نحو ما كان يفعل السادات. كما انه ميال الى عودة مصر الى العالم العربي، ولعب دور في تحديد مصيره، والمشاركة في التطورات التي تقع فيه. وفي عهد الرئيس مبارك، أيضاً، استعادت منظمة التحرير الفلسطينية وجودها في مصر ونمت علاقات وطيدة بين مبارك وياسر عرفات الذي زار مصر غير مرة.

٣ ـ **حزب الاحرار**: اتخذ حزب الاحرار موقفاً مؤيداً، على طول الخط، لكل اجراءات السادات، سواء في زيارته للقدس أو في توقيعه على اتفاقيتي كامب ـ ديفيد، وعلى معاهدة الصلح. وتجلى هذا التأييد الصريح في مصاحبة مصطفى كامل مراد، رئيس الحزب، للسادات، في اثناء زيارته للقدس، وفي مهاجمة الذين عارضوا الاتفاق مع اسرائيل. والواقع ان الحزب لا يعبر سياسياً عن أي قطاعات شعبية محددة، وليست له أية جماهيرية. وجاء تأييد قيادته للسادات نتيجة للصداقة الوطيدة التي تربط السادات بمصطفى كامل مراد. فقد كان هذا الأخير احد الضباط الاحرار، وساند السادات في الصراع على الحكم في أيار (مايو)

سنة ١٩٧١. وجاء ذهابه الى القدس بمبادرة فردية منه، فرضها على قادة الحزب، بينما عارضها البعض ولكنه آثر الصمت. غير ان الحزب كان حريصاً على عدم شن هجمات ضد الدول العربية، أو الدعوة لانعزال مصر عن العالم العربي. كما لم يهاجم الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، بل حرص مصطفى كامل مراد على ابراز حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وفسّر هذا الموقف بان الحزب حين أيد كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل رأى انه لا امل في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي بواسطة الحرب في ظل الاوضاع الراهنة. ويرى الحزب ان اسرائيل حقيقة واقعة لا بد من الاعتراف بها والتفاوض معها. ولكنه يعارض ان تتحدث مصر نيابة عن الفلسطينيين أو تقرير مصيرهم بمبادرة منها. كما يرى ان انفراط عقد التضامن العربي سيؤدي الى اضعاف موقف العرب جميعاً في مواجهة اسرائيل.

وعلى كل حال، ان اغتيال السادات وتغير مواقف النظام نحو اسرائيل الى حد ما، وايقاف التطبيع معها او السير فيه بتباطؤ متعمد، ثم تصاعد موجة الرفض الشعبي لتطبيع العلاقات وادانتها وادانة المشاركين فيها والداعين اليها، أدى كل ذلك الى تغير مواقف الحزب الى حد بعيد. فقد شارك مصطفى كامل مراد في المؤتمرات السياسية التي ناصرت القضية الفلسطينية ودعت الى مقاطعة اسرائيل والتنديد باعتداءاتها المتكررة على الدول العربية وعلى الفلسطينيين. كما انه قام بتأمين الباخرة التي اقلت وفد الاحزاب والشخصيات المصرية، برئاسة ابراهيم شكري، الى مدينة طرابلس في لبنان لتقديم الدعم والمساندة لياسر عرفات، في اثناء حصار طرابلس. كما شارك الحزب في مناسبات سياسية، كحضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة السابعة عشرة في عمان)، ومثله فيه محمد عبد الشافي، وكيل الحزب، الذي كان سافر الى طرابلس أيضاً. وعزوف الحزب عن المشاركة في تأييد منظمة التحرير الفلسطينية يرجع الى تجاهل بعض الاطراف دعوة الحزب الى المؤتمرات والندوات التي تنظم لمناصرة الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير.

٤ ـ **حزب التجمع**: منذ نشأة الحزب في العام ١٩٧٦ وضع سياسة واضحة لا يحيد عنها، وهي التأييد المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الذي يحق له، وحده، التحدث نيابة عن الفلسطينيين وتحديد اهدافهم وسياساتهم. ورفض الحزب كل سياسات السادات نحو اسرائيل. وندد بها، تنديداً شديداً، ابتداء من زيارته للقدس، والمفاوضات التمهيدية التي سبقت كامب ديفيد ومعاهدة الصلح وتطبيع العلاقات مع اسرائيل وتبادل السفراء معها. وتجلى ذلك في البيانات المتتالية التي اصدرها الحزب، وفي المؤتمرات السياسية والجماهيرية التي نظمها ودعا اليها، أو شارك فيها، لاستنكار سياسات السادات. كما شاركت عناصر من الحزب في التظاهرات التي نظمت في الجامعات وفي معارض الكتب التي شاركت فيها اسرائيل، خاصة معرض القاهرة العام ١٩٨٠، والعام ١٩٨٥.

وتعود معارضة الحزب العنيفة لسياسة السادات نحو اسرائيل، الى اسباب عدة هي:

١ ـ ان الحزب يربط بين سياسة الصلح مع اسرائيل وبين تخلي نظام السادات عن النظام الاشتراكي الذي ارسى اسسه عبدالناصر، والتخلي عن صداقة الدول الاشتراكية، والارتماء في احضان الولايات المتحدة الاميركية، والتحول الى اداة من ادواتها في تثبيت نفوذها في العالم العربي وفي افريقيا. أي ان سياسة التصالح مع اسرائيل هي جزء من صفقة شاملة يترتب عليها دخول مصر في دائرة التبعية الاميركية، مع ما سيؤدي اليه ذلك من هيمنة اميركية على المنطقة كلها.

٢ ـ ان التجمع يتكون من قوى سياسية عده، هي: الناصريون والشيوعيون والتيار الديني المستنير والتيار القومي والتيار الوطني المستقل. وعملياً، ان القوتين الاساسيتين في التجمع هما الناصريون والشيوعيون، لانه لا يوجد في مصر وجود متميز، او حتى ملموس، للقوى الثلاث الاخرى.

٣ ان عناصر شيوعية عديدة في التجمع لها صلات عميقة جداً بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولهذا فالحزب يساند المنظمة مساندة مطلقة في السياسات التي تحددها.

هذه هي الاسباب التي تتحكم في موقف التجمع. ولا يعني ذلك ان هذا الموقف يحظى بموافقة كاملة

من قبل اعضاء الحزب. فهناك معارضة حزبية تضم اعداداً من الناصريين والشيوعيين اكثر تطرفاً نحو اسرائيل والحلول السلمية المطروحة، ورافضة لها. كما ترفض هذه العناصر الاتفاق الاردني - الفلسطيني، واعلان القاهرة. وقد سببت هذه العناصر متاعب جمة للتيار المساند للمنظمة؛ أي ان الخلاف داخل التجمع لا يدور حول قبول اسرائيل كواقع، كما كان يرى الشيوعيون في الاربعينات والخمسينات، وبين رفضها، انما يدور حول تأييد ما توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية وبين رفض بعض توجهات المنظمة نحو قبول بعض الحلول السياسية.

على كل حال، فالنتيجة الوحيدة المستخلصة من هذا الموقف لحزب التجمع، هي ان الحزب من اشد المعارضين لسياسة التصالح مع اسرائيل، ومن اشد المؤيدين للقضية الفلسطينية.

٥ ـ حزب العمل الاشتراكي: نشأ حزب العمل في ظروف خاصة جداً املت عليه اتخاذ مواقف محددة، الا انها سرعان ما تغيرت، وانتقل موقفه من النقيض الى النقيض. ومن المعروف ان الحزب ظهر، رسمياً، في شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٨، وسط جو عاصف، من الناحية السياسية. فقد كان حزب الوفد الجديد قد اعلن حل نفسه في الاول من حزيران (يونيو) سنة ١٩٧٨ احتجاجاً على صدور القانون الرقم ٣٣ الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام والامن الاجتماعي الذي اعاد العزل السياسي مرة أخرى بعد ان كان أُلغي. كما ان حزب مصر العربي الاشتراكي كان تفكك بعد ان انشأ السادات الحزب الوطني الديمقراطي.

كان السادات بدأ يتوعد المعارضة. وكان قانون انشاء الاحزاب، وقتذاك، يحتم على أي حزب سياسي ليقوم، ان يوقع على طلب تأسيسه عشرون عضواً من اعضاء مجلس الشعب. ولم يكن ينتمي الى تيار حزب العمل الا المهندس ابراهيم شكري، وبالتالي اصطدم بعقبة الحصول على توقيع تسعة عشر نائباً، لان نواب الوفد السبعة والعشرين لن يقبلوا التوقيع له. كما ان باقي الاعضاء المستقلين كانوا ينتظمون في تشكيل برلماني تحت اسم «الجبهة البرلمانية المستقلة»، بزعامة المستشار ممتاز نصّار والدكتور محمود القاضي. وهؤلاء كانوا يسعون الى تشكيل حزب سياسي جديد تحت اسم حزب الجبهة الوطنية، وبالتالي لن يضعوا توقيعاتهم على طلب تأسيس حزب العمل.

وهنا تقدم السادات، علناً، ووقع على تأسيس حزب العمل، وطلب من نواب الحزب الوطني التوقيع لصالح قيام الحزب. وتزعم العملية عديله محمود ابو وافية، وتبعه حوالى أربعين نائباً من نواب الحزب. أي انه، من الناحية العملية، اصبح للسادات الفضل في ظهور حزب العمل الى الوجود. كما انه، واقعياً، يسيطر عليه بواسطة عديله ونوابه. ولهذا لم يكن متصوراً ان يتخذ الحزب مواقف معادية للسادات ولسياساته، مما أدى الى ان يؤيد الحزب اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح في آذار (مارس) سنة ١٩٧٩، مع ابداء مجموعة من التحفظات. الا ان العناصر القديمة للحزب سرعان ما بدأت تتكتل داخله لمنع انصار السادات من السيطرة عليه، كما ان محمد حلمي مراد، نائب رئيس حزب الوفد الجديد قبل حلّه وأحد مناوئي السادات، انضم الى الحزب واحتل فيه موقعاً قيادياً. ونجحت تلك العناصر في اجبار محمود ابو وافية، وغيره، على الخروج من الحزب والعودة، مرة أخرى، الى الحزب الوطني. وكان عدد من الذين وقعوا لحزب العمل، استجابة لطلب السادات، عادوا الى الحزب الوطني بمجرد اشهار حزب العمل.

وادى تخلص حزب العمل الاشتراكي من انصار السادات الى تحرره، نهائياً، من القيود التي كانت تكبّله. وهكذا اندفع الحزب في طريق المعارضة العنيفة لسياسات السادات. وبدأ يبدي معارضته لتطبيع العلاقات مع اسرائيل بحجة انها لم تنسحب نهائياً من سيناء. ثم طور معارضته للتطبيع، على اساس ان المشكلة الاساسية لم تحل، لان اسرائيل ما تزال تحتل الضفة الغربية وغزة والجولان. ودعا الحزب الشعب المصري الى مقاطعة البضائع الاسرائيلية ومقاطعة الذين يتعاملون مع اسرائيل من المصريين. ثم اعلن معارضته السافرة لسياسة السادات نحو اسرائيل، ونادى بالغاء اتفاق الصلح معها. واصبح الحزب متطرفاً في معارضته، ومتطرفاً، كذلك، في تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت صحيفة «الشعب»، الناطقة بلسان الحزب، تخصص صفحتها الاخيرة لتطبع عليها علم

فلسطين في ذكرى تبادل السفراء بين مصر واسرائيل في شباط (فبراير) من كل عام، وتطالب المواطنين بان يرفعوا هذه الاعلام ويلصقونها على الجدران وداخل منازلهم، تحت شعار «مليون علم فلسطيني مقابل علم اسرائيلي واحد».

وتنظم الحزب الندوات والمؤتمرات التي تعالج موضوعات تتعلق بسياسة مصر نحو اسرائيل، وبالاحداث التي تقع في المنطقة العربية. وكانت هذه الندوات والمؤتمرات تشهد تنديداً شديداً بسياسات السادات، حتى ضاق هذا ذرعاً بحزب العمل. وفي حملة الاعتقالات التي شنها السادات في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٨١، اعتقل عدداً كبيراً من قادة حزب العمل، وأمر باغلاق صحيفة «الشعب».

وبعد مجيء الرئيس حسني مبارك الى الحكم، وعودة «الشعب» الى الصدور، كثف الحزب معارضته للتصالح مع اسرائيل، كما كثّف تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اما الاسباب التي ادت الى انتقال الحزب من تأييد سياسة السادات بتحفظ، الى معارضتها بضراوة، فنستطيع ان نجملها في التالي:

١ ـ ان الحزب ـ كما قلنا ـ تخلص من سيطرة رجال السادات داخل الحزب.

٢ ـ ان الحزب له أصول تاريخية. وله تراث فكري وعملي. فالحزب امتداد لحركة مصر الفتاة، بزعامة احمد حسين، التي ظهرت في الثلاثينات، وكانت تتميز بطابع اسلامي بارز؛ كما لعبت دوراً ملموساً في مناهضة الصهيونية ومناصرة الشعب الفلسطيني والهاب حماس الشارع المصري للتدخل لمنع سيطرة اليهود على فلسطين. وارسل الحزب متطوعين للاشتراك في الحرب سنة ١٩٤٨. أي ان للحزب ارتباطاً تاريخياً بالقضية الفلسطينية، علاوة على وجود مسحة دينية تميز تفكيره. ومن المعروف ان اصحاب الاتجاهات الاسلامية يعارضون، معارضة عنيفة، الاعتراف بدولة اسرائيل. ولهذا، فقد بدأ الحزب يرتد، بالتدريج، الى تراثه التاريخي.

٣ ـ وقد ازداد تأثير هذا العنصر بانضمام اعداد كبيرة من الناصريين الى الحزب. وهم يتميزون بروح العداء نحو اسرائيل. كذلك انضمت عناصر اسلامية أخرى إلى الحزب، مما دعم من اتجاهه المعارض لسياسة التصالح مع اسرائيل. ونستطيع ان نقول ان حزب العمل يعتبر من اكثر الاحزاب معارضة لسياسة الصلح مع اسرائيل، ومن اكثرها التصاقاً بالقضية الفلسطينية، ودفاعاً عنها.

٦ ـ **حزب الامة**: ليس لهذا الحزب وجود من الناحية السياسية او الواقعية. وليس له أي تأثير، وان كان يسبب قلقاً، من وقت لآخر، للنظام، نتيجة الخشية من تسلل الاخوان المسلمين او الجماعات الاسلامية الى قيادته. والحزب، او رئيسه احمد الصباحي، يعارض التصالح مع اسرائيل، وذلك من منطلق ديني، على اساس ان الله حذر المسلمين من اليهود ومن مكرهم وغدرهم وعدائهم. ويشارك الحزب في اي ندوات او مؤتمرات تتعلق بدعم القضية الفلسطينية، اذا ما وجهت الدعوة اليه.

٧ ـ **حزب الوفد الجديد**: ظهر حزب الوفد الجديد، لاول مرة، بعد ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢، في الرابع من شباط (فبراير) ١٩٧٨، بعد ان كان السادات زار القدس. ثم حل الحزب نفسه في الاول من حزيران (يونيو) من السنة ذاتها، قبل التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح. ثم عاد، مرة اخرى، الى ممارسة نشاطه في سنة ١٩٨٤، بعد اغتيال السادات بأقل من ثلاث سنوات. وللحزب، الآن، صحيفة اسبوعية تنطق باسمه هي «الوفد»، بينما لم يكن له اي مطبوعة او نشرة في الفترة التي وجد فيها من شباط (فبراير) الى حزيران (يونيو) سنة ١٩٧٨.

واذا كان من السهل تتبع موقف الوفد، اعتباراً من تاريخ قيامه العام ١٩٨٤، فان القارئ لا يعرف شيئاً عن موقفه في الفترة السابقة لاغتيال السادات، لانه لم يكن موجوداً من الناحية القانونية. الا اننا سنورد، هنا، نصوصاً من وثيقتين تعكسان موقف الوفد من اتفاقيتي كامب ديفيد: الوثيقة الاولى هي التي قدمتها مجموعة من النواب الوفديين في مجلس الشعب الى المجلس، وهم محمد حلمي مراد وعبد المنعم حسين وطلعت رسلان ومصطفى الجندي واحمد يونس وكمال سعد وصلاح ابو اسماعيل وعلي سلامة وعلي الجارحي وعلوي حافظ. ومع ان نواب الوفد، بعد ان حل نفسه، اصبحوا في المجلس في عداد

المستقلين، الا ان الوثيقة وضعت بمشاركة وموافقة فؤاد سراج الدين، وتم اعدادها في منزله. والوثيقة بعنوان، «مذكرة مقدمة من مجموعة من النواب المستقلين الى مجلس الشعب عن اتفاقيتي اطار السلام المبرمة في كامب ديفيد»، وتتناول اطار معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، واتفاقية اطار السلام الشامل في الشرق الاوسط، وهو الجزء الذي يعنينا في المذكرة. وجاء فيها:

«وقد خصت اتفاقية اطار السلام الشامل قضية فلسطين بالجزء الاكبر منها تحت عنوان ' الضفة الغربية وغزة' ، وهو الجزء الذي اثارت بنوده اكبر قدر من الجدل بين الدول العربية. وبالرغم من اشراك سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في تحديد الكيفية التي يحكمون بها [في] اثناء فترة الانتقال، وفي اللجنة التي ستقرر المصير النهائي لتلك المناطق، وعرض ما تنتهي اليه للتصويت من جانب ممثلي الضفة والقطاع واشراكهم كذلك في اللجنة الثانية المكلفة بالتفاوض لعقد معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن في نهاية فترة الانتقال، فان بنود هذه الاتفاقية اثارت ثائرة جميع الحكومات العربية، و [اثارت] عدم ارتياحها. وقد عرضها البيان الصادر عن مجلس وزراء المملكة العربية السعودية، في جلسته الاستثنائية المنعقدة لدراسة نتائج كامب ديفيد، بـ ' القصور' ، لانها لا تحقق الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، ولاغفالها الاشارة الى القدس العربية والجولان والى منظمة التحرير الفلسطينية، او إلى الانسحاب الاسرائيلي الكامل عن جميع الاراضي العربية... وعلم من الرسائل التي نشرت، بعد انتهاء اعمال المؤتمر [كامب ديفيد]، ان موضوع القدس بالذات كان محل حوار طويل بين الرؤساء الثلاثة [كارتر ـ السادات ـ بيغن] وخاصة بين الوفدين المصري والاسرائيلي، مما رؤي معه ارجاء امره الى المفاوضات المقبلة؛ وهو ما اكده الرئيس السادات مرة اخرى في خطابه امام مجلس الشعب.

«وغني عن البيان ان عبارة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، والتي ظلت تلوكها الالسن، وترددها الاذاعات والدعايات العربية، سنين طويلة، دون ان يكون لها مدلول واضح، او معالم محددة، اصبحت تعني، الآن، بعد قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط، وقرارات عديدة صادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة في السنوات الاخيرة، قيام دولة فلسطينية مستقلة على ارض فلسطين، الى جانب اسرائيل، قوامها الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منها. هذا بينما اتفاقية السلام الشامل الصادرة عن قمة كامب ديفيد تقوم، اساساً، على افكار قيام هذه الدولة الفلسطينية، اكتفاء بمنح المناطق العربية المذكورة الحكم الذاتي المحلي الذي حرصت الاتفاقية على ذكر تفاصيله. ويستبعد جداً، نظراً لتصلب موقف اسرائيل في هذه الناحية، ان يتحول هذا الحكم الذاتي، في المستقبل القريب اوحتى البعيد، الى استقلال كامل او شبه كامل.

«هذا بالاضافة الى ما يلي:

«**اولاً**: ان الحل المقترح لقضية فلسطين ركز اهتمامه على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وعددهم حوالى مليون ونصف [المليون نسمة]، بينما لا يعني، بما فيه الكفاية، بمصير الفلسطينيين الآخرين المشتتين في الدول العربية، وغيرها، وعددهم حوالى المليوني [نسمة]. فليس في النصوص المطروحة الا اشارة الى تشكيل لجنة مصرية ـ اسرائيلية ـ اردنية خلال فترة الانتقال، تمثل معها هيئة الحكم الذاتي المحلي، للنظر في السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧ مع اتخاذ التدابير الضرورية للحيلولة دون ما قد يؤدي اليه ذلك الاجراء من اضطرابات، او اوجه تمزق. كما اشير في الاتفاقية الى ان مصر واسرائيل سوف تعملان مع الاطراف المعنية من اجل الاتفاق على اجراءات التنفيذ العادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين. ومتى لاحظنا ان هذه المشكلة ظلت معلقة امام الامم المتحدة منذ العام ١٩٤٨، دون التوصل الى الحل العادل الدائم المنشود، بسبب تعنت اسرائيل، رجح لدينا ان الوعود الواردة في وثيقة كامب ديفيد بهذا الشأن سوف تلقى نفس المصير، وانه لن يسمح في النهاية الا بعودة قلة محدودة من اللاجئين الفلسطينيين المشردين الى وطنهم فلسطين، حرصاً على امن اسرائيل.

«**ثانيا**: ان الوثيقة تجاهلت، تماماً، منظمة التحرير الفلسطينية، رغم قرارات مؤتمر قمة الرباط في العام ١٩٧٤، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبار منظمة تحرير فلسطين الممثل الشرعي الوحيد

لشعب فلسطين. وما زالت غالبية الدول العربية، وعلى رأسها السعودية والكويت وامارات الخليج، متمسكة بهذا الرأي، رغم اصرار اسرائيل والولايات المتحدة [الاميركية] على عدم الاعتراف بتلك المنظمة، ما لم تعترف هي بدورها بدولة اسرائيل، وتكف عن ممارسة اعمال التخريب داخل اسرائيل وفي الضفة الغربية وغزة.

«**ثالثاً**: ان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين والتي تعني، كما ذكرنا، في نظر الدول العربية والجمعية العامة للامم المتحدة، اليوم، اقامة دولة عربية في فلسطين الى جانب الدولة الاسرائيلية، تقلصت في وثيقة كامب ديفيد الى حكم ذاتي محلي. ورغم وصفه بانه حكم ذاتي ' كامل ' ، فقد وردت عليه عدة قيود تنتقص من هذا الوصف.

«١ ـ فالقوات الاسرائيلية المسلحة لن تنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة الا جزئياً وشكلياً؛ اذ سيعاد توزيعها، أو توزيع ما يتبقى منها، وهو غير محدد العدد في الاتفاقية، على قواعد عسكرية ومواقع معينة في الضفة والقطاع. وقد اكد [مناحيم] بيغن، قبل مغادرته الولايات المتحدة [الاميركية]، وكذلك امام الكنيست، ان الوجود العسكري الاسرائيلي في الضفة والقطاع سوف يستمر، حتى بعد فترة الانتقال وابرام معاهدات سلام مع اسرائيل.

«٢ ـ سوف تحتفظ اسرائيل بالسيادة على الضفة والقطاع طوال فترة الانتقال على الاقل. ويخشى الا يتبدل الوضع بعدها.

«٣ ـ تصر اسرائيل على الاستمرار في سياسة اقامة المستوطنات السكانية في الضفة والقطاع لتهويدهما... [و] لخلخلة الكثافة السكانية العربية فيهما. ولقد كشف موضوع المستوطنات عن وجود خلاف كبير في الرأي بين الولايات المتحدة واسرائيل. فبينما يؤكد بيغن ان تعهده في كامب ديفيد بعدم اقامة المستوطنات في الضفة وغزة هو، فقط، لمدة الثلاثة الاشهر المقدرة للمفاوضات بين مصر واسرائيل لعقد معاهدة سلام بينهما، لا يشمل هذا التعهد فترة الانتقال أو يمتد الى ما بعدها. وقد اعلن الرئيس الاميركي [جيمي] كارتر انه تفاهم مع رئيس وزراء اسرائيل في كامب ديفيد على تجميد اقامة هذه المستوطنات في الضفة والقطاع على الاقل، طوال فترة الانتقال، تجنباً لاثارة السكان العرب فيهما، والرأي العام بوجه عام، مما يعرقل مساعي السلام.

«**رابعاً**: ان تنفيذ النصوص الخاصة بالضفة العربية وقطاع غزة لاقامة الحكم الذاتي المحلي فيهما، وتحديد المصير النهائي لهذه المناطق العربية، يفترض تعاون الاردن، تعاوناً وثيقاً، مع كل من مصر واسرائيل. وهو ما اشير اليه في اكثر من موضع في اتفاقية اطار السلام الشامل. وازاء تصريح الملك حسين بانه غير ملزم، ادبياً ولا قانوناً، باتفاقية لم يوقعها ولم يشارك في صنعها، وعن عدم رضاه عن الكثير من احكامها، اصبح تنفيذها متعذراً، ان لم نقل مستحيلاً، رغم ما اكدته مصر، وتعهدت به، في احدى الرسائل الملحقة باتفاقية كامب ديفيد، من انها سوف تمضي قدماً في هذا التنفيذ، حتى لو امتنعت الاردن او غيرها عن التعاون، مما اعتبرته الدول العربية المعنية تحدياً لها. وهذا التحدي من جانب مصر لن يكون مجدياً ولا اساس له من القانون، لأنه ان صح لمصر ان تتحدث عن قطاع غزة الذي كان خاضعاً للادارة المصرية، فنحن لا نملك، شرعاً، التحدث عن الضفة الغربية التي كانت قبل حرب [حزيران] يونيو ١٩٦٧ جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية.

«وسوف يزداد الوضع دقة وصعوبة، اذا امتنع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عن التعاون مع مصر واسرائيل في تنفيذ اتفاقية كامب ديفيد هذه، بتحريض من الملك حسين، او من منظمة التحرير الفلسطينية، أو منهما معاً. وقد بدأنا نشاهد بعض آثاره. بل وقد تنتهز اسرائيل هذا الموقف الاردني ـ الفلسطيني لتفسير نصوص الاتفاقية على هواها، او لتعطيل بعض احكامها، اذا ارتأت في ذلك صالحاً لها. ولقد اعترف الرئيس كارتر نفسه بأن عدم اشراك الملك حسين في المفاوضات المقبلة، المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، يجعل التقدم محدوداً في هذا الشأن.

«وازاء موقف الدول العربية شبه الاجماعي، بما في ذلك جارات اسرائيل، سوريا والاردن ولبنان،

فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، بزعامة ياسر عرفات، والمقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها، من اتفاقية اطار السلام الشامل، ورفضها لها، فلن يعرف الشرق الاوسط الأمن والاستقرار، بل على العكس، من المتوقع ان تشهد المنطقة مزيداً من الاضطرابات واعمال العنف، وخاصة اذا حاولت مصر واسرائيل، بمفردهما، تنفيذ تلك الاتفاقية بوسائلهما الخاصة دون اعتداد بمواقف الآخرين. ولا نقصد بذلك مواقف الدول العربية وحدها، سواء في ذلك دول جبهة الصمود والتصدي أو غيرها، بل ومواقف عدد من الدول الاوروبية الصديقة. فقد اعلن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان، في تعليقه على نتائج قمة كامب ديفيد، بانه رغم نجاح المؤتمر في الظاهر، الا انه لا يمكن، في الواقع، التوصل الى حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ولقضية فلسطين، الا باشراك جميع الاطراف المعنية. واكد ذلك وزير خارجيته، في خطابه، مؤخراً امام الجمعية العامة للامم المتحدة.

«كما شارك هذا الرأي مستشار المانيا الاتحادية في بون. ولا نظن ان الرؤساء كارتر والسادات و[رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم] بيغن كانوا يرون عكس هذا الرأي عندما اعلنوا، في صلب الوثيقة الاولى لقمة كامب ديفيد، والتي تحمل توقيعاتهم، ان السلام في الشرق الاوسط، لكي يصبح معمراً، يجب ان يشمل جميع الذين تأثروا بالصراع [العربي ـ الاسرائيلي] اعمق تأثير.

«وتجاه هذا الاجماع في الرأي، من جانب الدول العربية وغيرها، يجب طرح الاتفاقية الاولى الخاصة بالسلام الشامل في الشرق الاوسط على الاطراف المعنية في مؤتمر دولي يشمل جميع هذه الاطراف، يعقد في جنيف او غيرها، تحت اشراف الامم المتحدة والدولتين العظميين الولايات المتحدة [الاميركية] والاتحاد السوفياتي، تجنباً للحسابات الدولية، وكما يقتضيه التنفيذ السليم لقرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨، الصادر في اعقاب حرب [تشرين الأول] أكتوبر. فمصر العروبة التي ضحت بأثمن ما لديها من أجل القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، لن تتخلى عن القيام بمسؤولياتها في هذا المجال، ليس لاعتبارات عاطفية، او اسباب تاريخية، ولكن لان الامن القومي لجميع دول المنطقة لا يتجزأ، ولا يمكن ان يتحقق سلام دائم وشامل في المنطقة الا اذا عمّت التسوية جميع اطراف النزاع» (**مذكرة مقدمة من مجموعة من النواب المستقلين إلى مجلس الشعب**، ص ٨ ـ ١٢).

اما الوثيقة الثانية التي تعكس موقف الوفد، فهي المذكرة التي قدمها عبد العزيز محمد المحامي الى احمد الخواجة، نقيب المحامين، وطالبه بعقد ندوة «لمناقشة الاوضاع الراهنة» (عام ١٩٧٨)، وعلى ان تكون المذكرة محور مناقشات واسعة، فوافقه النقيب. والمذكرة اعدها عبدالعزيز محمد بالاشتراك مع عبدالعزيز الشوربجي ومحمد عيد ومصطفى ابوالنصر، وكلهم وفديون. وعرضت المذكرة على فؤاد سراج الدين ووافق عليها دون أي اعتراض. وهي عبارة عن دراسة مفصلة لاتفاقيتي كامب ديفيد تبين اخطارهما، بالتفصيل، على مصر وعلى القضية الفلسطينية. فمثلاً ورد في المذكرة عن الجزء الخاص بمشكلة فلسطين في اتفاقيتي كامب ديفيد: «ومن ناحية أخرى، فانه لا عجب ان قال عنه الفلسطينيون، وقلنا معهم، انه يمثل تصفية شاملة للقضية الفلسطينية... وتصفية شاملة لحقوقهم المشروعة، وحقهم في تقرير المصير، وحقهم في اقامة دولتهم، وحقهم في العودة. كل هذه الحقوق التي اقرتها لهم الامم المتحدة والمجتمع الدولي، وذلك لاسباب وجيزة [هي]:

«١ ـ ان الشعب الفلسطيني اختصر ليكون ' السكان العرب في الضفة وغزة' وان ما عداهم ' لاجئين' يجري بحث عاجل وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين بين مصر واسرائيل والاطراف الاخرى المهتمة.

«٢ ـ انه، بعد كل هذه الاجراءات التي تجهض كل أمل للفلسطينيين في تحديد مصيرهم، لم تجر الاشارة ـ مجرد الاشارة ـ الى امكانية ـ مجرد امكانية ـ اقامتهم لدولتهم على أية ارض. بمعنى ان نهاية الحكم الذاتي لن تكون استقلالهم على الاطلاق، انما ترك الامر غامضاً، بل انه ترك واضحاً كل الوضوح. انه لن يكون في المنطقة الا دولتان (الاردن واسرائيل) ستجرى بينهما معاهدة سلام.

«٣ ـ ان ممثلي الشعب الفلسطيني هم ممثلو السكان بالضفة وغزة دون باقي الفلسطينيين. وجرى

الحديث عن هؤلاء بتعبير ' فلسطينيين آخرين طبقاً لما يتفق عليه' . وهكذا اسقطت منظمة التحرير [الفلسطينية] من كل اعتبار. وهي المنظمة التي انتهت الامم المتحدة الى الاعتراف بها تماماً، بل [و] مقررات مؤتمر الرباط، بل ان الحديث يجرى الآن عن اعتراف الولايات المتحدة [الاميركية] بها.

« ٤ ـ ان الفلسطينيين خارج دائرة ' سكان الضفة وغزة' عادوا لاجئين، لاحق لهم في العودة، وتجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات التنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلتهم. وحتى حق العودة لم يقرر الا بالنسبة لطريدي الضفة وغزة العام ١٩٦٧. ولن يسمح لهم بالعودة الا كأفراد. ولن يسمح لهم بالعودة الا في حدود منع الاضطراب وتلاشي اوجه التمزق» (**المصدر نفسه**، ص ٢٤ ـ ٢٥).

هاتان هما الوثيقتان اللتان عبر حزب الوفد من خلالهما عن موقفه ولكن بشكل غير رسمي، لانه عند صدورهما، كان قد حل نفسه. وحين عاد الوفد الجديد لممارسة نشاطه، مرة ثانية، في العام ١٩٨٤، وخاصة المعركة الانتخابية في أيار (مايو) ١٩٨٤، وحصل على سبعة وخمسين مقعداً في مجلس الشعب، واصبح حزب المعارضة الرئيس، واصدر صحيفة اسبوعية هي «الوفد»، لم يغير الحزب موقفه، ولم يخرج عما جاء في الوثيقتين، من الناحية الرسمية. وانا أقول «الرسمية»، لان هناك جناحاً داخل الوفد لا يرى نفس ما يراه واضعو الوثيقتين اللتين حظيتا بمباركة زعيم الحزب. ويرى انصار هذا الجناح ان اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح تعتبر من انجازات السادات الايجابية، الا انهم يعارضون اقحام السادات نفسه في حل المشكلة الفلسطينية، ويرون انه كان من الاجدى ان تنفض مصر يدها، نهائياً، من مشكلة فلسطين، ومن مشاكل العالم العربي. الا ان هذا الجناح ضعيف جداً، على الرغم من ان بعض عناصره يحتل مراكز قيادية داخل الحزب.

حسنين كروم

ص ٩٨ ـ ١١٩

الاتصالات الاسرائيلية ـ الأردنية ومأزق تقاسم السلطة

كانت فكرة «الكونفدرالية» (تقاسم السلطة) في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، محور الاتصالات على اكثر من مستوى، المباشرة منها وغير المباشرة، بين اسرائيل والسلطات الاردنية في الآونة الاخيرة. وخدمة لهذه الغاية، تناولت تلك الاتصالات العديد من الامور التي يشكل انجازها أرضية مساعدة لانجاز تلك الفكرة كحل مثالي لمشكلة اسرائيل في الشرق. واليوم، لم يعد سراً ان هذه الاتصالات العربية ـ الاسرائيلية، التي يؤكدها بعض المصادر، وينفيها البعض الآخر احياناً، او يمتنع عن التعقيب عليها احياناً اخرى، ليست وليدة العقدين الاخيرين فقط، بل ان محاولات مماثلة أجريت في الماضي البعيد، والمتوسط (قبل حرب العام ١٩٦٧)، عبر وسطاء مختلفين على علاقة جيدة بكلا الطرفين. ولكن من المعلوم، أيضاً، ان تلك المحاولات لم تسفر عن أية نتائج ملموسة، على صعيد تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وايجاد ولو بصيص أمل لحلحلة عقدة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بسبب الهوة الواسعة والعميقة التي كانت، وما تزال، بين مواقف الطرفين، العربي والاسرائيلي.

وبالنسبة إلى الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية، تحديداً، والتي يشير بعض المصادر الى انها «تكثفت» في السنة ونصف السنة الماضيتين، كنتاج لاستئناف الجهود الاميركية لايجاد حل لازمة المنطقة، وفي طليعتها المشكلة الفلسطينية، برعاية اميركية.

ومن المعلوم، ايضاً، ان الموقف الاسرائيلي الرسمي، الذي اخذ يتبلور بعد احتلال اسرائيل في العام ١٩٦٧ لما تبقى من ارض فلسطين، كان في حالة تجاذب بين مشروعين بالنسبة الى مصير المناطق الفلسطينية المحتلة: «مشروع الحل الاقليمي الوسط»، الذي كان الوزير الاسبق، يغئال آلون، أول من طرحه، واصبح يعرف باسمه لاحقاً؛ اما المشروع الثاني، فكان الوزير موشي دايان، الأب الروحي له، وعرف باسم «الحل الوظيفي الوسط»، ثم تبناه، وطوره، وزير الدفاع في حينه ورئيس الحكومة الاسرائيلية الحالية، شمعون بيرس.

بقي الموقف الاسرائيلي الرسمي يتراوح بين هذين المشروعين في الاتصالات التي تمت بين الطرفين، الاسرائيلي والاردني، وفي محاولات الوساطة التي بذلت من قبل اطراف مختلفة، الى حين صعود الليكود، بزعامة مناحيم بيغن، الى السلطة في العام ١٩٧٧. ففي نهاية العام ١٩٧٧، وفي اعقاب زيارة الرئيس المصري أنور السادات الى القدس، طرح اليمين الصهيوني الحاكم أول مشروع له بالنسبة إلى مصير المناطق الفلسطينية المحتلة. وبنى اليمين الصهيوني مشروعه على فكرة الحكم الذاتي للسكان وليس للأرض، كحل مؤقت لمدة خمس سنوات، من تاريخ الاتفاق عليه بين الاطراف المعنية (اسرائيل والاردن ومصر وممثلين عن سكان المناطق المحتلة) يصار، بعد انتهائها، الى البت في المصير النهائي للمناطق المحتلة، مع احتفاظ اسرائيل «بحقها» في المطالبة بضم تلك المناطق اليها واخضاعها للسيادة الاسرائيلية. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، تمت صياغة الخطوط العامة لمشروع الحكم الذاتي في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تم التوقيع عليهما من جانب اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية. واقر الكنيست الاسرائيلي والحكومة الاسرائيلية الاتفاقيتين بأكثرية كبيرة، بدعم من المعسكرين الاساسيين في الكنيست، معسكر اليمين (الليكود) ومعسكر الاحزاب العمالية (المعراخ)؛ وبالتالي اصبح الشق المتعلق بالحكم الذاتي في اتفاقيتي كامب ديفيد ملزماً لاي حكومة اسرائيلية لاحقة، الّا في حال مصادقة مجددة من الكنيست، وبطلب من الحكومة المعنية بالغاء الاتفاقيتين، أو احداهما.

وفي مؤتمر حزب العمل الثالث (اواخر العام ١٩٨٠) أجري التأكيد مجدداً على التزام حزب العمل باتفاقيتي كامب ديفيد، مع الاشارة الى ان مشروع الحكم الذاتي لا يمثل وجهة نظر الحزب، التي تؤكد على الصفة المؤقتة له، الامر الذي يستدل منه ان الحزب لن يعارض تطبيق الحكم الذاتي، لكنه يحتفظ لنفسه بحق طرح وجهة نظره ومشاريعه بالنسبة الى مصير المناطق المحتلة، بعد انتهاء فترة السنوات الخمس، مقابل اعلان الليكود عزمه على طرح مطلبي الضم والسيادة. وبتأكيد حزب العمل على ان المشروع ليس مشروعه، وان ايده، وعلى انه يحتفظ لنفسه بحق طرح افكار ومشاريع خاصة به، بعد انتهاء الفترة المرحلية، اراد حزب العمل و «المعراخ» بطبيعة الحال، الإحتفاظ لنفسه بحرية الحركة، اذا سنح الظرف لذلك.

لكن مشروع الحكم الذاتي وتأييد حزب العمل والمعراخ له، مع التحفظات آنفة الذكر، عزز داخل حزب العمل موقف التيار الذي يحبذ مشروع الحل الوظيفي الوسط، الذي يلتقي مع مفهوم اليمين الصهيوني لمصير المناطق المحتلة، من حيث رفض فكرة التقسيم الاقليمي للمناطق المحتلة، وبالتالي الحفاظ على مبدأ «تكامل ارض اسرائيل»، وفي الوقت ذاته، تجنب مخاطر الضم والسيادة على كل المناطق، التي تنعكس سلباً على طابع الدولة الاسرائيلية، كدولة يهودية، اذ ان الضم والسيادة، كما يطالب به الليكود، سيحول اسرائيل، وفق وجهة نظر حزب العمل والاوساط المؤيدة له، الى دولة ثنائية القومية، ان عاجلاً أو آجلاً، وبالتالي يقضي على طابعها اليهودي ونقائها.

ومع ان حزب العمل لم يلغ مشروع الحل الاقليمي الوسط، كاحتمال للتسوية مع الاردن، وان على اساس اتفاقيتي كامب ديفيد او اي تطوير او بديل لهما، الّا انه اخذ يتضح في الآونة الاخيرة، في ضوء ما

تسرب في الصحافة العالمية، عن مضمون تلك الاتصالات بين اسرائيل والاردن، ان مشروع الحل الوظيفي الوسط، او التسميات الاخرى له، مثل «الكوندومنيوم»، هو محور تلك الاتصالات، ان لم يكن الاساسي فيها، وذلك على خلفية المشاريع والخطوات والمقترحات التي بذلت، وما تزال تبذل، جهود متواصلة لانجازها، من خلال تنسيق ذلك ـ كما تذكر المصادر الصحافية الاسرائيلية والغربية ـ مع الاردن، وجهات معنية اخرى.

تعود فكرة «الكوندومنيوم»، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، الى العام ١٩٧٤، حين عرض وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، شمعون بيرس، على الملك حسين، في لقاء ضمهما وكلاً من رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، ووزير الخارجية، يغئال آلون، مشروعاً لاقتسام السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبهذا المعنى، فان عودة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى التحدث عن «كوندومنيوم» في الضفة الغربية اولاً، وقطاع غزة لاحقاً، الآن، ليست امراً جديداً، كما لا يحمل الكثير من التغييرات على مستوى المشروع ذاته، لكنه يأتي في ظل معطيات محلية واقليمية كثيرة تغاير تلك التي طرح بيرس، في ظلها، مشروعه للمرة الاولى. كذلك، فهو محاولة من بيرس للاستفادة من هذه المعطيات خلال الشهور القليلة المتبقية من حكمه، لتثبيت وقائع وحقائق على الارض تمثل الخطوة الاولى في ارساء قواعد هذا المشروع، تمهيداً لاجتذاب الاردن نحو محادثات ثنائية مباشرة، على غرار مباحثات كامب ديفيد. وعلى هذا الطريق أجريت محاولات متكررة لخلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية تكون من بين الشخصيات المعروفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتلعب دوراً في اية مباحثات تستهدف ايجاد تسوية سلمية للصراع. وشهدت المنطقة، خلال الشهور الثمانية الماضية، محاولة اميركية على هذا الطريق، قامت على استبعاد م.ت.ف. كشريك رئيس في المفاوضات، ثم جاء اعلان الملك حسين وقف التنسيق بينه وبين قيادة م.ت.ف.، لينتهز بيرس الفرصة، مجدداً، للعودة الى التحدث عن مشروعه القديم، كاشفاً، في الوقت ذاته، النقاب عن اتصالات سرية أجريت مع الاردن وقطعت شوطاً بعيداً في مناقشة مشروع تقاسم السلطة.

في هذا التقرير سنحاول التعرف على حجم وطبيعة ومضمون الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية، وخطة بيرس الجديدة لتقاسم النفوذ مع الاردن في الضفة الغربية وقطاع غزة، آخذين في عين الاعتبار تجربة تعيين رئيس ومجلس بلدي في مدينة نابلس التي اعتبرها البعض خطوة في اتجاه خلق قيادة بديلة، ومحاولات تقوية نفوذ الاردن في المناطق المحتلة، واحتمالات الصراع فيها.

وقائع الاتصالات

جاء حديث شمعون بيرس، الذي أدلى به مؤخراً، حول اتصالات اسرائيلية ـ أردنية أجريت على امتداد العام الماضي (١٩٨٥) والشهور الاولى من العام الجاري ١٩٨٦، ليتوج الاعترافات الاسرائيلية الكثيرة، بمضمون مرحلة استغرقت اكثر من عام، كثرت خلاله التكهنات، حول حقيقة هذه الاتصالات، ومدى صحة وقوعها في غير عاصمة اوروبية. فقد اكد رئيس الوزراء الاسرائيلي «انه تم فتح طريق في هذه المرحلة [يتصف] بالدبلوماسية الهادئة التي تتسم بالتفاهم اكثر من الاتفاق» (**دافار**، ٢٨/٤/١٩٨٦).

وكانت المصادر الاسرائيلية اكثر الجهات تحدثاً عن هذه الاتصالات، وما تم بحثه خلالها. وقد اخذت هذه المصادر، على امتداد الفترة الماضية، تسرِّب انباء الاتصالات، تباعاً، مع محاولة نفيها بين الحين والآخر، عملاً بنصيحة الادارة الاميركية، التي سبق وطلبت من بيرس عدم نشر معلومات تتعلق بهذه الاتصالات لانه «من المحتمل ان يؤدي ذلك الى ازعاج الملك حسين» (**المصدر نفسه**، ٢/١١/١٩٨٥).

ومع تزايد تعثر الجهود السلمية في المنطقة، التي رعتها الولايات المتحدة الاميركية، اخذت ترتفع اصوات اسرائيلية، متحدثة عن تفاهم اسرائيلي ـ اردني حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى الرغم مما ابداه الاردن من انزعاج من تصريحات بيرس وكشفه لطبيعة الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية على هذه الصورة وتعبير الملك حسين عن غضبه واستيائه، الاّ ان الاردن لم ينف وقوعها. وذهب

بعض المصادر الاسرائيلية ـ كما سنرى لاحقاً ـ الى حد التحدث عن تفاصيل مواقف سياسية للملك حسين عرضها خلال هذه الاتصالات التي حرص الاردن على عدم نفيها أو تأكيد وقوعها، تجنباً لردود الفعل العربية المحتملة، وبصورة خاصة رد فعل م.ت.ف.، التي سترى في ذلك خروجاً على اتفاق ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، المبرم بينها وبين الملك حسين، والذي اعتبر ناظماً للعلاقات الثنائية بين الاردن وم.ت.ف.، ونص على التحرك السياسي المشترك حيال اية تسوية تتعلق بالمناطق المحتلة، وازمة المنطقة عموماً.

لقد ذهب بعض المصادر الاسرائيلية في تحدثه عن تلك الاتصالات، الى أبعد بكثير مما كتب عنها في الصحافة، العالمية والعربية على حد سواء. فقد كتب اريه ناءور في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣: «انه عندما تفتح الارشيفات، وتنشر الوثائق [المتعلقة بالمباحثات السرية الاردنية ـ الاسرائيلية] يتضح ان الملك حسين، انهمك، اكثر من أي زعيم عربي آخر، في المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، وبدون شروط مسبقة. وربما يزيد عدد الساعات التي قضاها زعماء اسرائيليون في المحادثات مع الملك، على مجموع الساعات [التي استغرقتها] المفاوضات المباشرة، التي أجريت مع الزعماء العرب الآخرين كافة».

وعلى الرغم من ان الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية لم تنقطع طيلة العشرين عاماً الماضية، الا ان ما يهمنا منها هو الاتصالات التي رافقت عملية السلام التي قادتها الولايات المتحدة الاميركية منذ النصف الثاني من العام الماضي (١٩٨٥) والتي انتهت الى طريق مسدود. ويهمنا اكثر ما دار بين شمعون بيرس، والملك حسين، في لقاء باريس، صيف العام الماضي، الذي اعتبر الاكثر اثارة بين هذه اللقاءات، نظراً لما تضمنه من موضوعات وآراء ومقترحات.

محادثات ماريوت

اشارت صحيفة «دافار» الاسرائيلية الى ان اول لقاء عمل اسرائيلي ـ اردني من نوعه عقد في الولايات المتحدة الاميركية. ففي تقرير لمراسلها في واشنطن، نقلاً عن مصدر عربي مقرب من الملك حسين، جاء: «ان وفداً يضم موظفين اسرائيليين، كان في زيارة عمل لواشنطن قبل اسبوعين، اجتمع الى مساعدين للملك حسين. وكان اعضاء الوفد [الاسرائيلي] أقاموا في فندق ' ماريوت ' [في العاصمة الاميركية]، وعلم ان الملك حسين أعرب [عبر مساعديه] عن أمله في ان يتجاوب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، وبانفتاح اكبر، مع مبادرته السلمية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٩/١٨). والمقصود بذلك المبادرة التي عرضها الملك حسين امام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، التي عقدت في عمان، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، وتضمنت عدداً من النقاط في اطار الدعوة الى مبادلة الارض بالسلام.

واكد وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، انه «أجريت خلال الشهور السبعة الاخيرة [بين أيار ـ تشرين الثاني (مايو ـ نوفمبر) ١٩٨٥] اتصالات سرية بين ممثلين لرئيس الحكومة [الاسرائيلية] وبين مصر والاردن وعرب فلسطينيين، أجري خلالها تبادل الآراء والاتفاق على مبادئ. لم تكن المفاوضات مفصلة، لكنها تمكنت من توضيح بعض النقاط [مثل الموقف من] عقد مؤتمر دولي [حول الشرق الاوسط]، [وتوضيح] ان الاردن لا يستطيع دخول المفاوضات بمفرده، بل جنباً الى جنب مع سوريا، ومحاولة ايجاد طريقة يستطيع بموجبها عرب فلسطينيون، توافق عليهم منظمة التحرير الفلسطينية، الاشتراك في المفاوضات» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/١/١٢).

واشار شارون، أيضاً، الى انه «أجري حديث حول سلطات حكم اسرائيلية ـ اردنية مشتركة في الضفة الغربية، ووقف الاستيطان، وتجميد المستوطنات القائمة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] عند حجمها الحالي، والسماح للاردن بتولي مهام الامن الداخلي في الضفة الغربية، وتسيير دوريات اسرائيلية ـ اردنية مشتركة، ووضع الاراضي ومصادر المياه في المناطق تحت سيطرة مشتركة» (**المصدر نفسه**). لكن اللقاءات ما لبثت ان ارتقت الى مستوى ضم شخصيات سياسية رفيعة المستوى قبل ان

يتم تنظيم لقاء على مستوى القمة يضم شمعون بيرس والملك حسين مباشرة، ووجهاً لوجه. فاستناداً الى مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى في تل ابيب «التقى شمعون بيرس، سراً، شخصية شرق اوسطية رفيعة المستوى»، (**معاريف**، ١٦/١٠/١٩٨٥). وعلى الرغم من ان هذه المصادر لم تورد اية حقائق معينة، أو معطيات، حول اللقاء تثبت وقوعه وتكشف عن تلك الشخصية، الاّ انها اكدت ان «هناك ما يكفي من الشواهد التي تشير، بطريقة غير مباشرة، الى ان هذا اللقاء وقع فعلاً، وربما في دولة أوروبية... وان اعضاء كباراً من كتلة الليكود في الكنيست وفي الحكومة علموا [به] » (**المصدر نفسه**).

قمة باريس

على ان اهم الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية كان لقاء باريس، بين شمعون بيرس والملك حسين، والذي سبق زيارة بيرس الى الولايات المتحدة الاميركية في النصف الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٥ بأيام معدودات، وتم خلاله ـ حسب المصادر الاسرائيلية ـ استعراض نقاط كثيرة على درجة كبيرة من الاهمية، وان لم ينتج عنه اي اتفاق في هذه المرحلة. واكدت المصادر الاسرائيلية انه «أجري، خلال اللقاء بين شمعون بيرس والملك حسين في باريس، طرح مسألة تطبيق الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية لفترة ثلاث سنوات، تضمن [اسرائيل] خلالها تدخلاً فعالاً للاردن في المجالات الادارية، على ان تتسلم [هي] قضايا الامن [في المنطقة]، [وتضمن] ان لا يتم تعيين رؤساء بلديات عرب في الضفة الغربية الا بموافقة الملك حسين، ومن خلاله. وقد ابدى الملك حسين [ميلاً] الى هذه الخطة، على الرغم من ابدائه بعض التحفظات تجاه حجم التدخل الاسرائيلي في مسألة الادارة» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١٠/١٩٨٥).

واوضح الملك حسين لبيرس «عدم استطاعته الدخول في مفاوضات بدون مظلة دولية. واكد انه ينبغي على اسرائيل الموافقة على وجود هذه المظلة، والموافقة [كذلك] على حل مرحلي في الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١٠/١٩٨٥). واكد الملك حسين، انه «عند التحدث عن حل نهائي، فان الاردن سيطالب باعادة جميع الاراضي التي احتلت [منه] من قبل اسرائيل، بما فيها القدس» (**المصدر نفسه**). اما بيرس، فقد ركز جهوده على رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، كشريك في المفاوضات، وابلغ الى الملك حسين «ان اسرائيل لا تستطيع الموافقة [على ذلك] » (**المصدر نفسه**).

واذا صحت هذه الاقوال، فان الملك حسين يكون عكس، في لقاء باريس، ميل الاردن الى الحصول من اسرائيل على مزيد من الضمانات، لمزيد من النفوذ الاردني في المناطق المحتلة. وهو ما سيحاول بيرس ان يقترب منه، كما سنرى لاحقاً. وما يهمنا، هنا، هو الموافقة الاردنية الاولية على مشروع بيرس، حيث تولّد انطباع لدى الاسرائيليين، بعد اللقاء، بأن هناك شيئاً يمكن التفاوض عليه (**هآرتس**، ١/١١/١٩٨٥). وقد التقط شمعون بيرس، هذا الحين، الذي ابرزته الحوارات الشفوية في لقاء باريس، والاتصالات الاخرى التي سبقتـه، ليبلور «مبادرة جديدة» تستند الى ما تم بحثه في تلك الاتصالات. كما استند بيرس، في صياغة مبادرته الجديدة، إلى ورقة عمل وضعها مدير عام مكتبه ابراهام طامير قبل لقاء باريس ببضعة شهور، خضعت لمناقشات واسعة اجراها طاقم مصغر من المستشارين والمساعدين. وقد الغى بيرس بعض ما جاء في مقترحات طامير، ومنها تلك المقترحات التي ايد فيها طامير مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المسار السياسي؛ اذ فضل بيرس ـ على الاقل في المراحل الاولية للمفاوضات ـ ان يقتصر الامر على عناصر فلسطينية محلية لا تتعاطف مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**). ووفقاً لما ذهبت اليه المصادر الاسرائيلية ستجـرى بلورة الخطوط العامة لخطة بيرس لتشمل قطاع غزة كما «سيمنح السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية حق الاشتراك في انتخابات مجلس الحكم الذاتي الاداري» (**المصدر نفسه**). واقترح ايضاً، ان يكون للحكومة الاردنية (عبر وزارة الاديان) ممثل ضمن الممثلية التي ستقام في اطار مجلس الحكم الذاتي الاداري لرعاية المقدسات الاسلامية (**المصدر نفسه**).

وتـابـع مكتب رئيس الحكومة عمله في اعداد الخطة المشار اليها. وتم انجازها تحت عنوان خطة

«كوندومنيوم» او سلطة مشتركة على الضفة الغربية. وشارك في اعدادها، هذه المرة، الوزير عيزر وايزمان، ولم تطرح على الليكود في هذه المرحلة خشية رد فعلهم. ووضع بيرس على جدول اعماله لمرحلة لاحقة نية اقتراحها على الملك حسين في حال بدأت مفاوضات اسرائيلية ـ اردنية حول الموضوع، مكتفياً، حتى ذلك الحين، بما تمَّ من اعلام الملك حسين بخطوطها العامة (**المصدر نفسه**).

مشروع «الكوندومنيوم»

تتفق المصادر الاسرائيلية، على اختلافها، على القول ان الحديث عن مشروع تقاسم السلطة (الكوندومنيوم) بين اسرائيل والاردن في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، لم يكن وليد الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية التي تم التحدث عنها آنفاً، وكانت باريس ابرز محطاتها. لقد تم عرض هذا المشروع من قبل شمعون بيرس في صيف العام ١٩٧٤، في لقاء رباعي ضم، الى جانب الملك حسين، كلاً من رئيس الحكومة الاسرائيلية، آنذاك، اسحق رابين، ووزير الدفاع، شمعون بيرس، ووزير الخارجية، يغئال آلون، حيث استمع الملك حسين الى عرض قدمه بيرس لفكرة اقامة سلطة اسرائيلية ـ اردنية مشتركة في الضفة الغربية (**معاريف**، ٣٠/١٠/١٩٨٥). ويرى بعض المصادر الاسرائيلية في هذا المشروع تجسيداً عملياً لمفهوم الحل الوظيفي الوسط الذي طرحه دايان وتبناه بيرس كمشروع مضاد للحل الاقليمي الوسط (**المصدر نفسه**). وتشير المصادر الصحافية، أيضاً، الى ان الملك حسين رفض، في حينه، مشروع الحل الاقليمي الوسط، كذلك لم يبد موافقة على مشروع الحل الوظيفي الوسط حين عرض عليه لاول مرة، مواصلاً مطالبته بانسحاب اسرائيلي من جانب واحد من منطقة غور الاردن كخطوة اولى، موازية لاتفاق الفصل بين القوات الذي تم التوصل اليه، من خلال الجهود الدبلوماسية التي بذلها مستشار الرئيس الاميركي للامن القومي ووزير الخارجية لاحقاً، هنري كسينجر، مع كل من مصر وسوريا واسرائيل (**المصدر نفسه**).

وكانت اسرائيل، وما تزال، ترى ان الانسحاب من غور الاردن من شأنه ان يضع نهاية لمشروع آلون القديم، وهو ما لا تستطيع الاستجابة له (**المصدر نفسه**). ودعا مشروع آلون، من احد جوانبه، الى اقامة سلسلة مستوطنات يهودية، على امتداد نهر الاردن، تشكل حزاماً امنياً عازلاً مع الاردن. وجاءت فكرة تقاسم السلطة لتعفي اسرائيل من مسألة الانسحاب من هذه المواقع. وولدت في اطار مساعيها المتواصلة لايجاد صيغة حل سياسي في الضفة الغربية، وربما قطاع غزة فيما بعد، يجرى التفاهم بشأنه مع الاردن، ويقوم على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية كلياً، ويلغي دورها في أية تسوية محتملة. ويشكل، في الوقت ذاته، إغراء للاردن، للدخول في مباحثات ثنائية مباشرة مع اسرائيل، وبرعاية اميركية، على غرار المباحثات المصرية ـ الاسرائيلية في كامب ديفيد، اذا رغب الاردن في ذلك، ولا يلزم اسرائيل بأي مشاركة دولية لا ترغب فيها؛ مثل المؤتمر الدولي، او المظلة الدولية التي ما يزال الاردن ـ وفق مصادره المختلفة ـ متمسكاً بها حتى الآن.

وتحقق موضوعة تقاسم السلطة، التي نحن بصدد التعرض لها بشيء من التفصيل، مجموع هذه الاهداف والطموحات الاسرائيلية، لكنها لم تشكل عامل اغراء للاردن، كما اوضحت مسيرة التسوية السياسية التي رعتها الولايات المتحدة الاميركية على امتداد الشهور الثمانية الماضية. وربما كان هذا السبب بالذات الدافع الحقيقي وراء بحث شمعون بيرس عن مخرج لاستمرار رفض الاردن الدخول في مفاوضات ثنائية علنية مع اسرائيل، باتجاه حل يقوم على اساس مما يُمكن تسميته بـ «سلام الامر الواقع» المبني على حقيقتين:

الاولى: انه في ظل تعقد مسيرة التسوية السياسية مع الاردن يمكن مواصلة الحوارات السرية بانتظار ظروف اكثر ملاءمة للوصول الى اتفاق.

الثانية: في ظل استمرار الحقيقة الاولى، تقوم اسرائيل، بموافقة صريحة أو ضمنية من الاردن، «بتنفيذ تغييرات ادارية في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ويحتمل، ايضاً، في قطاع غزة.

وتشتمل هذه التغييرات تعيين شخصيات محلية [من بين السكان العرب] في مناصب كبيرة، في مجالات الادارة المدنية» (**هآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨٥). وتقوم فيما بعد، بتعيين رؤساء بلديات عرب في نابلس والخليل ورام الله والبيرة، وهي المدن الاربع الرئيسة في الضفة الغربية، عدا القدس ذات الوضع الخاص المعروف (**المصدر نفسه**).

ويستخلص من المواقف الاسرائيلية التي عالجت هذه الامور ان الحكومة الاسرائيلية اقتنعت، بصورة وافية، بضرورة تنفيذ خطتها «سلام الامر الواقع»، من خلال البدء في تنفيذ الخطوات الأولى في مشروع «الكوندومنيوم» القائم على موضوعة التقاسم الوظيفي للسلطة مع الاردن.

ووفقاً لهذه الخطة، التي تعفي الطرفين، اسرائيل والاردن، ـ على الاقل في المراحل الاولى من التطبيق ـ من التوقف خلال المباحثات السرية عند موضوعة التنازلات الاقليمية المحتملة التي يرفضها الطرفان حتى الآن، حيث تتجاوز خطة بيرس هذه المسألة، اقترح منح حكم ذاتي كامل للسكان العرب في الضفة الغربية يكون لهم، من خلاله، حق الانتخاب للبرلمان الاردني، بينما يكون المستوطنون اليهود في الضفة الغربية مواطنين اسرائيليين ينتخبون للكنيست الاسرائيلي. اما الوظائف السلطوية، فتتوزع بين الدولتين (اسرائيل والاردن) على ان تحتفظ اسرائيل بشؤون الامن في المنطقة (**معاريف**، ٣/١٠/١٩٨٥).

ولوضع الخطة موضع التنفيذ العملي «تتم لقاءات مشتركة بين طواقم عمل اسرائيلية ـ اردنية وفلسطينية محلية، من أجل اعداد مقترحات في مجالات السلطة كافة، بما فيها موضوع الامن، وطرق عمل وادارة السلطة المشتركة في هذه المجالات. ويترافق عمل هذه الطواقم مع محادثات تجرى على مستويات سياسية» (**هآرتس**، ٢٩/١٠/١٩٨٥). وبالنسبة إلى موضوع الأمن يقضي مشروع تقاسم السلطة بالاتفاق على «تسيير دوريات مشتركة من جانب الجيش الاسرائيلي، والجيش الاردني، في غور الاردن، وان يتعاون الجيشان في المحافظة على [الامن في] المنطقة، والحؤول دون تسلل عناصر معادية. ويبقى موضوع الامن ـ في المرحلة الاولى على الاقل ـ ضمن مجال معالجة ومسؤولية اسرائيل [التي تتولى ذلك] بالتعاون مع الشركاء الآخرين في السلطة المشتركة» (**المصدر نفسه**).

بهذا تكون اسرائيل استبدلت مسألة الانسحاب من المناطق التي احتلتها العام ١٩٦٧ بانسحاب من الاشراف المباشر على تسيير الشؤون الادارية والمدنية، التي ستؤول، ضمن «الكوندومنيوم»، الى الاردن وممثلين محليين عن سكان هذه المناطق. وهذا معناه، بلغة المشروع، «اخراج اجزاء كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة من مجال السلطة الادارية الاسرائيلية ليتولاها اردنيون، وفلسطينيون من بين السكان المحليين... وتكون الارض الخاضعة لسيطرة اسرائيلية ادارية مباشرة او غير مباشرة، هي تلك التي تضم المستوطنات [اليهودية]، ومناطق التدريب، وقواعد الجيش الاسرائيلي، واراضي الدولة التي سجلت بطريق منهجي في السنوات الاخيرة على اسم دولة اسرائيل، ومجال السيطرة على المجالس المحلية والمناطقية الاسرائيلية. وهذه المساحات تغطي حوالى نصف اراضي الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**، ٧/١١/١٩٨٥).

ولمزيد من تقديم الاغراءات الى الاردن للدخول كطرف شريك في تنفيذ بنود المشروع، وضعت السلطات الاسرائيلية تصوراً «عملياً»، يقوم على السيناريو التالي:

توجه حكومة الولايات المتحدة الاميركية الدعوة الى اسرائيل للقيام بعملية اخلاء لمراكز التجمعات السكانية العربية في الضفة الغربية. واذ ذاك ترتفع أصوات في الضفة الغربية تدعو الحكومة الاردنية الى الحلول مكانها، للحؤول دون وقوع الفوضى فيها، أو عودة اسرائيل، اليها مجدداً (**دافار**، ٣٠/١٠/١٩٨٥).

وهكذا يستطيع الاردن تنفيذ الجانب المتعلق به من التسوية القائمة على التقاسم الوظيفي للسلطة، دونما حاجة الى ابرام اتفاق علني مع اسرائيل، ويتم انجاز ما يمكن تسميته بـ «أردنة جزئية» للسلطة في الضفة الغربية، تليها خطوات يقوم بها الطرفان، الاسرائيلي والاردني، لاستكمال عملية الأردنة لتشمل الوظائف المدنية المختلفة (**المصدر نفسه**).

دوافع التقارب الجديد

على الرغم من عدم قبوله بمشروع تقاسم السلطة مع اسرائيل في الضفة الغربية حين عرض عليه في المرة الاولى صيف العام ١٩٧٤، فقد ابدى الملك حسين تجاوباً ملحوظاً معه عندما استمع الى خطوطه الرئيسة في المرة الثانية، خلال لقائه مع بيرس صيف العام ١٩٨٥، كما لاحظنا. وتعتقد اوساط اسرائيلية بان وراء الموافقة المبدئية التي اعطاها الاردن لبيرس ـ مع الاخذ في عين الاعتبار تحفظات الاردن ايضاً ـ بروز عوامل عدة اثرت في موقفه من المشروع، واوجدت قواسم مشتركة، اسرائيلية ـ اردنية. من هذه العوامل تذكر الاوساط ذاتها:

اولاً: حاجة الطرفين، الاسرائيلي والاردني، الى تسوية سياسية وتقديرهما ان الظروف الراهنة في منطقة الشرق الاوسط، والتي تتميز باستقرار الوضع السياسي في الاردن راهناً، واستمرار العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية بشكل لا يحمل اخطاراً مباشرة، واستمرار الانقسام داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وتراجع دورها على المستوى الدولي بعد الحملات الاوروبية ـ الاميركية التي شنت عليها تحت ذريعة «قيادتها لعمليات ارهابية»، واستمرار رفض الادارة الاميركية الاعتراف بها، ورفضها اجراء حوار معها حتى في اطار وفد فلسطيني ـ اردني مشترك، وغير ذلك، تشكل فرصة سانحة للتوصل الى تسوية سياسية بينهما، دون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيها. هذا اضافة الى رغبة بيرس وسعيه إلى ايجاد حل سياسي ما في الفترة المتبقية من رئاسته للحكومة الاسرائيلية، والتي تنتهي في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل.

ثانياً: الخشية من تدهور الاوضاع في المناطق المحتلة مستقبلاً، ورغبة الطرفين، الاسرائيلي والاردني، في ايجاد تسوية تمنع مثل هذا التدهور الذي سيكون في غير صالح البلدين.

ثالثاً: خشية الملك حسين من تبدل السلطة في اسرائيل واستلام اريئيل شارون منصب رئاسة الحكومة ـ رغم استبعاد ذلك مرحلياً ـ . ففي هذه الحالة، قد يقدم شارون على تهجير وطرد مئات الآلاف من سكان المناطق المحتلة الى الضفة الشرقية للاردن، الامر الذي قد يحدث اخلالاً في التوازن الدقيق في المملكة الاردنية، ويتسبب، في نهاية المطاف، في قلب النظام، ووضع حد لحكم السلالة الهاشمية (**هآرتس**، ١٩٨٥/١١/٧).

رابعاً: خوف الاردن من تدهور الاوضاع في المنطقة، خصوصاً بعد توترها بسبب تدهور الموقف بين سوريا واسرائيل «وخشيته من وقوع حرب بينهما تفرض عليه ضغوطاً للانضمام اليها او مواقف لا يرغب في اتخاذها. وقد تنتهي الحرب ـ اذا وقعت ـ بأسوأ النتائج بالنسبة اليه» (**دافار**، ١٩٨٦/٣/٦).

خامساً: تتخوف اوساط الحكومة الاسرائيلية من استمرار الجمود السياسي الذي يهدد، من وجهة النظر الاسرائيلية، «استمرارية اتفاق السلام مع مصر، والى تزايد الارهاب وقيام عصيان مدني في الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**).

ومن وجهة النظر الاسرائيلية فان مشروع بيرس لـ «الكوندومنيوم» في الضفة الغربية يقدم إلى الاردن المميزات التالية:

١ ـ «انه يحمل في طياته استقراراً نسبياً [في المناطق المحتلة]. وتستطيع كل من مصر والاردن ان تطرحان [من خلاله] انسحاب القوات الاسرائيلية من مناطق تجمع السكان، كأنجاز [سياسي] متقدم...

٢ ـ «يؤدي تطبيق المشروع الى تلاشي خطر الحرب مع اسرائيل الى حد كبير.

٣ ـ «يحول التواجد العسكري الاسرائيلي دون قيام محاولات عصيان مدني ضد الاردن.

٤ ـ «مثل هذه السلطة [المشتركة] تمكن، وعبر اسلوب ' العصا والجزرة ' ، من تنمية زعامة محلية ذات التزامات تجاه الاردن، وتكون علاقاتها مع م.ت.ف. ضعيفة جداً. ومع مرور الوقت، تصبح هذه الزعامة شريكاً «في المفاوضات الاسرائيلية ـ الاردنية ـ الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

في هذا الاطار من الاتصالات السرية المباشرة، والعلنية غير المباشرة كتلك التي شهدناها خلال الشهور القليلة الماضية، ولعبت فيها الولايات المتحدة الاميركية، من خلال مبعوثيها الى منطقة الشرق الاوسط، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، وغيره، وما تم خلال هذه الاتصالات من تبادل للرأي واستعراض للخطط التي تعرضنا لها آنفاً، عملت حكومة بيرس، بصورة تدريجية، على خلق القاعدة المادية لانجاح مشروعها المشار اليه، في ما اطلق عليه «مشروع تحسين المعيشة لسكان المناطق المحتلة»، الذي كان وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، أول من طرحه، وبدأت تحركاتها لتغيير طابع «الادارة المدنية» القائم في المناطق المحتلة والذي يشرف عليه عسكريون اسرائيليون، وتسليم رئاسة البلديات في مدن الضفة الغربية المحتلة الى مواطنين عرب. ومن أجل ذلك، أجرى رئيس الحكومة الاسرائيلية، في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، اتصالات سرية مع عدد من الشخصيات الفلسطينية المعروفة، حيث اطلعها على بعض تفاصيل خطته. وقد خرج بيرس من هذه اللقاءات بارتياح، لان تلك الشخصيات وافقت على المبادئ التي طرحها، بما فيها عدم مشاركة م.ت.ف. في المراحل الاولى على الاقل (**هآرتس**، ٢٩/١٠/١٩٨٥).

وذكرت مصادر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية ان بيرس ووزير دفاعه، اسحق رابين، اتخذا قراراً بتعيين ظافر المصري، رئيس الغرفة التجارية في نابلس، واحد اصحاب رؤوس الاموال الكبار في المناطق المحتلة، رئيساً لبلدية نابلس (**المصدر نفسه**).

وبدأت، بذلك، مرحلة جديدة من عمر محاولات سلطات الاحتلال ايجاد قيادة فلسطينية من بين سكان المناطق المحتلة، تكون بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية في حال قيام مفاوضات سياسية بين اطراف النزاع في المنطقة، وتمثل سكان المناطق المحتلة فيها. الا ان الاتصالات، ومحاولات جس النبض، سبقت القرار الاسرائيلي بالتعيين بمراحل طويلة. وعلى ابواب المشاورات الاخيرة التي سبقت تعيين المصري، كانت مدينة نابلس انقسمت بين مؤيد للخطوة وبين معارض لها، وكان كل طرف استنفد حججه الداعمة لموقفه. وباعلان ظافر المصري واعضاء الغرفة التجارية قبولهم قرار التعيين وتسلم مجلس بلدية نابلس ورئاسته، بدأت، من وجهة النظر الاسرائيلية، اول تجربة عملية في الضفة الغربية على طريق محاولة ايجاد قيادة محلية بديلة من منظمة التحرير الفلسطينية ـ كما سنرى لاحقاً ـ تشارك، فيما بعد، في عملية المفاوضات الاسرائيلية ـ الاردنية، التي يفترض ان تأتي تدريجياً لتنفيذ مشروع تقاسم السلطة بين اسرائيل والاردن.

أزمة البلديات ومحاولة خلق قيادة محلية

لم تتوقف المحاولات الاسرائيلية للبحث عن قيادة محلية من بين سكان المناطق المحتلة، تلعب دور البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتمثلهم في أية مفاوضات سياسية محتملة، منذ أن خسرت اسرائيل معركتها في انتخابات المجالس البلدية التي أجريت في نيسان (ابريل) من العام ١٩٧٦. فقد حاولت، آنذاك، احداث نقلة جديدة في طبيعة عمل المجالس البلدية التي كانت تتمتع بوزن اجتماعي يحظى بتأييد غالبية السكان، وتعتبر الهيئات الوحيدة على مستوى المناطق المحتلة المؤهلة لان تلعب دوراً سياسياً على صعيد هذه المناطق. وكان الاعتقاد بان اجراء الانتخابات من شأنه ان يخلق قيادة محلية، تتمتع بنفوذ قوي بين السكان يوازي نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية التي تم اقرار تمثيلها الشرعي للشعب الفلسطيني في القمة العربية التي عقدت في الرباط، في المغرب، في العام ١٩٧٤. واعتبرت الاوساط الوطنية في الضفة الغربية ان اسرائيل تسعى الى جعل الانتخابات مدخلاً الى تسييس البلديات ومنحها صلاحيات واسعة تتمشى مع سياسة «الادارة المدنية» التي كانت طرحتها في العام ١٩٧٥. وكان اندفاع عدد من الشخصيات المؤيدة للمخططات الاسرائيلية لخوض الانتخابات عامل طمأنينة لسلطات الاحتلال التي لم تقدر موازين القوى جيداً في حينه. هذه الموازين التي جعلت الرموز الوطنية في الضفة الغربية تندفع، بكل ثقلها، لخوض الانتخابات، متسلحة بموقف جماهيري داعم وبقرار رسمي من م.ت.ف. يدعم تحركها

ويبارك خطواتها. وجاءت النتائج معاكسة تماماً لتوقعات وآمال السلطة الاسرائيلية؛ اذ فازت الشخصيات الوطنية بغالبية مقاعد المجالس البلدية وتبوأت مواقع الرئاسة فيها، خصوصاً في المدن الرئيسة الكبرى، نابلس ورام الله والبيرة والخليل.

غير ان هذه النتائج التي خيبت آمال سلطات الاحتلال، عززت نفوذ م.ت.ف. في المناطق المحتلة اكثر مما كان عليه، وفتحت باباً واسعاً لمعارك لاحقة بين سلطات الحكم العسكري، من جهة، والمجالس البلدية المنتخبة، التي اخذت تتصدى لسياسة الاحتلال ومشاريعه، مؤكدة التزامها بالشرعية الفلسطينية وبمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. وكان رد رؤساء البلديات المنتخبين، حاسماً وقاطعاً من مشروع «الادارة المدنية» الذي سبقت الاشارة اليه، والذي اريد للمجالس ان تعلن موافقتها عليه وتدخل طرفاً في تنفيذه.

وبصعود الليكود، بزعامة مناحيم بيغن، الى سدة الحكم العام ١٩٧٧، بدأت مرحلة جديدة من الصراع اتسمت بالمجابهة اليومية بين سلطات الاحتلال، من جهة، والمجالس البلدية، من جهة أخرى، ووصلت ذروتها مع تطبيق الادارة المدنية في المناطق المحتلة في العام ١٩٨١، وما سبق ذلك من تصعيد في سياسة «القبضة الحديدية»، وبخاصة في عهد وزير الدفاع الاسبق، اريئيل شارون، حيث ازدادت الممارسات الاستفزازية ضد السكان والمجالس البلدية، وكذلك ازدادت حملات مصادرة الاراضي، والاعتقالات وتكثيف الاستيطان، وفرض الاقامات الجبرية على المواطنين بالجملة، ومنع سفر المواطنين الى الخارج. وكانت سلطات الاحتلال قررت، في اواخر العام ١٩٧٩، التخلص من رؤساء البلديات الذين بدأوا يشكلون زعامة محلية عملياً، ولكن بافق ومواقف مؤيدة، بالكامل، لمنظمة التحرير الفلسطينية، اعتبرت في ذلك الحين ذراع م.ت.ف. الضاربة في المناطق المحتلة، على عكس ما ارادته سلطات الاحتلال، عندما سمحت باجراء الانتخابات في عموم المجالس البلدية في العام ١٩٧٦.

وجاءت اول خطوة مواجهة بين المجالس البلدية وسلطات الاحتلال، في اثناء لقاء تم بين بسام الشكعة والجنرال الاسرائيلي داني ماط، منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، اتهم خلاله ماط رئيس بلدية نابلس، بتأييد الارهاب (**العودة**، القدس، ٧/١١/١٩٨٥). ورغم نفي الشكعة للتهمة الموجهة إليه، فقد تم اعتقاله وصدر أمر بابعاده، واجهته المجالس البلدية بموقف موحّد، هو التهديد بالاستقالة اذا ما تم تنفيذ أمر الابعاد. واضطرت سلطات الاحتلال الى التراجع والغاء الأمر.

لكن الفصل الثاني من الصراع جاء سريعاً. فبعد اقل من خمسة شهور «اصدر وزير الدفاع الاسرائيلي [حينذاك] عيزر وايزمان أمر ابعاد بحق كل من رئيس بلدية الخليل، فهد القواسمة، ورئيس بلدية حلحول، محمد ملحم، والقاضي رجب التميمي، وذلك مباشرة بعد عملية الدبويا [في الخليل] في ٢ أيار (مايو) ١٩٨٠». وتم ابعاد الثلاثة، عبر نهر الاردن، بعد ان وجهت اليهم تهمة «ممارسة التحريض ضد الامن» (**المصدر نفسه**).

بعد شهر من ذلك التاريخ، اي في حزيران (يونيو)، أجريت محاولة لاغتيال ثلاثة من رؤساء البلديات، هم بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل، بتفخيخ سياراتهم بعبوات ناسفة. واسفرت المحاولة عن بتر ساقي بسام الشكعة وبتر قدم كريم خلف، ونجا ابراهيم الطويل من المحاولة.

في ظل هذه الاجواء، مرَّ موعد اجراء الانتخابات للمجالس البلدية للدورة التالية في آذار (مارس) ١٩٨٠، دون ان تسمح سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي باجرائها، وتم تمديد صلاحيات المجلس البلدية بهدف اعادة احياء موضوعة «الادارة المدنية» التي قدم لها البروفيسور مناحيم ميلسون غطاءً تحليلياً يقول: «ان فرض الادارة [المدنية] وخلق مجموعات فلسطينية في [الضفة الغربية] سوف يقوض وجود منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المناطق» (**المصدر نفسه**). وعمل ميلسون بنظرية فصل الريف عن المدينة والتوجه نحو القرى، بحثاً عن قيادة بديلة تتعاون مع السلطات الاسرائيلية، وتقبل مخططاتها. ولم تحظ هذه المحاولة بالنجاح. فقد تم تشكيل روابط القرى من عدد من الطامعين في المخترة والسيطرة العائلية من خلال مساندة الحكم العسكري. ومع ذلك، تقدم البروفيسور ميلسون خطوة اخرى

نحـو تثبيت مشروع «الادارة المدنية» التي تسلم رئاستها، وحاول الجمع بين رؤساء البلديات وزعماء روابط القرى في اطار هذه الادارة والتي ستحل، وفق مخططه، محل الحكم العسكري وتمهد لتطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية.

ورفض رؤساء المجالس البلدية التعاون مع ميلسون، او حتى مقابلته. وهذا ما حصل فعلاً من قبل رئيس بلدية البيرة، ابراهيم الطويل، الذي رفض مقابلة ميلسون، فرد الاخير بتاريخ ١٩ آذار (مارس) ١٩٨٢، باصدار امر بعزله وحل مجلس بلدية البيرة.

وتسـارعت الاحـداث. واصـدرت سلطات الاحتلال قرارات مشابهة جرى بموجبها حل المجلسين البلديين المنتخبين في رام الله ونابلس، وتم بذلك ابعاد خمسة من ابرز الشخصيات الوطنية عن مسرح البلديـات، وهم الشكعة والطويل وخلف والقواسمة وملحم، وحل محلهم ضباط عسكريون اسرائيليون. وبدأ، منذ ذلك الحين، ما سمي بازمة البلديات في الضفة الغربية، وكانت عناوينها الرئيسة هي رفض الاحتـلال واجـراء انتخابات بلدية جديدة، كما رفضت غالبية الشخصيات الوطنية، بدورها، توجهات سلطات الاحتلال نحو التعيين بدلاً من اجراء انتخابات للمجالس البلدية.

واستمـرت فترة الرفض المتبادل بين قيادة الحكم العسكري الاسرائيلي، من جهة، والشخصيات والرموز الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة أخرى، منذ اقالة رؤساء المجالس البلدية وتجميد اعمالها في آذار (مارس) ١٩٨٢ وحتى اعلان رئيس الغرفة التجارية في مدينة نابلس، ظافر المصري، عن قبوله بتسلم رئاسة بلدية نابلس بالتعيين، واعلان الغرفة التجارية، بدورها، عن نيتها تسلم مجلس البلدية وادارة اعماله.

خلافات أولية

بعد عودة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، من زيارة قام بها الى الولايات المتحدة الاميركية في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، قرر بيرس اتخاذ سلسلة اجراءات من جانب واحد من اجل الشروع في مشروع تحسين نوعية الحياة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون الخطوة الاولى ذات المـدلول فيها تعيين رؤساء بلديات فلسطينيين في المدن الرئيسة، مثل نابلس والخليل، بدلاً من ضباط الجيش الاسرائيلي الذين يديرون هذه المدن (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/١٠/١٩٨٥). واعتبر بيرس قراره هذا تعبيراً «عن حسن النية تجاه الملك حسين». ونقل بيرس رغبته هذه الى الملك الذي كان في زيارة للولايات المتحدة وقتذاك، موضحاً ان تعيين رؤساء بلديات عرب يمثل الخطوة العملية الاولى التي ستنفذها اسرائيل بقصد خلق أجواء مريحة، تمهد لبدء مفاوضات سياسية مع الاردن (**المصدر نفسه**).

وكـان شمعـون بيرس قال في مقابلة اجرتها معه شبكة التلفزيون الاميركي *N. B. C.* ان «القيادة [الفلسطينية] المحترمة موجودة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وهي مقبولة من جانب السكان، وبينها رؤساء البلديات في الماضي والحاضر، واشخاص انتخبوا لمناصب [معينة] وهم محترمون من قبل جمهورهم» (**هآرتس**، ٢٣/١٠/١٩٨٥).

في الجانب الآخر ـ المتعلق بالشخصيات الفلسطينية الطامحة الى تولي رئاسة البلديات ـ أجريت اتصالات كثيرة، بعضها بدأ في وقت مبكر سبق بكثير مبادرة بيرس التي تضمنها خطابه أمام الجمعية العـامة للامم المتحدة، وبعضها الآخر جاء في اعقابها، وبصورة مكثفة. وقد أجريت كلها تحت عنوان عريض إسمه «ازمة المجالس البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة». هذه الازمة التي لجأ اليها دعاة تعريب البلديات من أجل تبرير استعداداتهم لقبول التعيين في المجالس البلدية ومواجهة خصومهم من رافضي التعيين الذين تمسكوا بموقفهم المبني على مقولة انه لا يمكن فصل مسألة البلديات عن المساعي السياسية الجارية في المنطقة ومبادرات بيرس المتلاحقة ومحاولة خلق قيادة بديلة وممثلين للسكان المحليين في الضفة والقطاع للدخول طرفاً في تلك المساعي. وقد بدا الطرفان محقين في استناداتهما وحججهما، اذ ان السلطات الاسرائيلية كانت شديدة الوضوح في اثناء التحدث عن اتصالاتها واهدافها من وراء تعيين

رؤساء عرب في المجالس البلدية. فقد كشف بيرس، في مقابلته مع شبكة التلفزيون الاميركي *N. B. C.* التي سبق ذكرها، الاهداف المتوخاة من التعيين، بقوله ان رؤساء البلديات في الضفة الغربية يستطيعون القيام بدورهم في تمثيل الشعب الفلسطيني في محادثات السلام (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٠/١٩٨٥). هذا في الوقت الذي لا يستطيع احد نكران ما آلت اليه الاوضاع في مدن الضفة الغربية بوجه عام، وفي مدينة نابلس، كبرى هذه المدن والتي انصبت جهود سلطات الاحتلال على تكثيف اتصالاتها من أجل البدء بتنفيذ تجربة التعيين فيها اولاً. وحاول الذين ابدوا استعداداً لقبول التعيين الاحتماء بازمة البلديات لاسناد تحركاتهم.

ولكن، هل يمكن فصل هذه الازمة عن الازمة السياسية العامة ؟ وهل يمكن مقايضة الاصلاحات البلدية والخدمات وغيرها من المشكلات التي باتت تعاني منها البلديات بقضية سياسية هي اشمل واعم من مجرد ازمة خدمات ؟

لقد حاول كل طرف من الاطراف المختلفة الاجابة عن هذا السؤال. وقد شكل قبول ظافر المصري التعيين الذي صدر أمر به في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، اجابة، الى حد ما، عن بعض الاسئلة المتعلقة بالازمة على صعيد الخدمات البلدية.

تصاعد الخلافات

بدأت ازمة الخدمات البلدية تظهر بوضوح في اعقاب اقالة رؤساء المجالس البلدية وتجميد اعمالها في آذار (مارس) ١٩٨٢، خصوصاً في مدينة نابلس التي يبلغ عدد سكانها مئة الف نسمة، وتعتبر مركزاً هاماً للعمل الوطني. فقد أدى الوضع الجديد الى امتناع ٨٤٥ موظفاً وعاملاً من عمال البلدية عن العمل، انتظم منهم ٧٥ موظفاً مباشرة في العمل عند تعيين ضابط اسرائيلي في رئاسة البلدية وتقاضوا رواتبهم من الادارة الاسرائيلية، بينما عاد الباقون لمزاولة اعمالهم فيما بعد، دون تقاضي رواتب من الادارة الاسرائيلية (**العودة**، ٩/٥/١٩٨٥). وقد أصدرت السلطات الاردنية قراراً، بعد تعيين الضابط الاسرائيلي، يقضي «بتوقف الأردن عن صرف رواتب موظفي وعمال بلدية نابلس» (**المصدر نفسه**). وبررت ذلك بالقول: «ان الايرادات التي تتلقاها البلدية، في ظل الادارة الاسرائيلية، تكفي، تماماً، لتسديد الالتزامات تجاه الموظفين الذين يعملون في قطاع الخدمات الذي يدر مثل هذه الايرادات» (**المصدر نفسه**). وبموازاة ذلك، عملت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي على تجميد جميع المشاريع الحيوية، واوقفت النشاطات التي كانت قيد العمل ابان فترة البلديات المنتجة، ومنعت احضار الاموال اللازمة (المقصود الدعم الذي تقدمه اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة للبلديات)، مما أدى الى اضعاف الميزانيات، وبالتالي تجميد المشاريع العمرانية وغيرها (**المصدر نفسه**، ٧/١١/١٩٨٥). كما رفعت الادارة الاسرائيلية كلفة الخدمات العامة، كالكهرباء والمياه، واقتطعت شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، جزءاً من مشروع كهرباء البلدية، كما ارتفعت المتحصلات والرسوم التي يدفعها المواطن للبلدية بنسبة ٩٠٠ بالمئة، بالدينار الاردني، في مجال رخص الحرف والصناعات وضريبة النفايات، وبنسبة ٣٠٠ بالمئة في متحصلات أخرى، أضف الى ذلك المخالفات العديدة في مشاريع البناء (**المصدر نفسه**، ٩/٥/١٩٨٥).

وكان من نتيجة هذا كله ان اصبحت شوارع المدينة بحاجة الى اعمال الصيانة، وظهر إهمال عام في مستوى الخدمات العامة، وهبط مستوى المحافظة على نظافة المدينة، وانقطع عمال التنظيفات عن متابعة اعمالهم بانتظام. وادى تدهور الوضع الخدماتي على هذه الصورة الى ظهور نقمة عامة في المدينة، مما فسح في المجال امام بعض المتطلعين الى رئاسة البلديات ـ وفقاً لاحدى وجهات النظر ـ للاستفادة من الازمة لتبرير اتصالاتهم مع السلطات الاسرائيلية والسلطات الاردنية تحت شعار «تطوير الخدمات والمشروعات الحيوية في المدينة» و «انقاذ ما يمكن انقاذه». ومما قيل في هذا المجال «ان استمرار الحال في البلديات على ما هو عليه الآن من شأنه ان يلحق اضراراً كبيرة بالمواطنين، على الاقل من حيث الخدمات المعطاة لهم، وخاصة تصاريح البناء» (**البيادر، القدس**، ١٥/٣/١٩٨٦).

و «ان بقاء الضباط [العسكريين] المعينين [من قبل قيادة الحكم العسكري] على رأس الاجهزة البلدية حرم المواطنين من أمور كثيرة على كل الصعد، وفرض عليهم دفع تكاليف اكثر لخدمات معطلة أو غير كاملة» (**المصدر نفسه**). وخلص اصحاب هذا الرأي الى القول: «ما دامت السلطات [الاسرائيلية] ترفض، بأي حال من الاحوال، وتحت أي ظرف من الظروف، اجراء انتخابات بلدية، فلماذا لا نتحرك لاستلامها، اذا توفرت فرصة لتحقيق ذلك ؟» (**المصدر نفسه**). وهذا يعني ـ من وجهة نظرهم ـ ان رفض التعريب يخدم المخططات الاسرائيلية ويدير الظهر لهموم المواطنين. وهكذا ادت الوقائع التي خلقتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى تعميق الازمة داخل نابلس لتجعل منها مدخلاً لقبول التعيين، ومبرراً له.

اما اصحاب الرأي الآخر، فقد بنوا مواقفهم على رفض التعيين تحت شعار «النضال من اجل عودة المجالس البلدية المنتخبة، او اجراء انتخابات جديدة»، وكان ابرز ممثلي هذا التيار رئيس بلدية نابلس المقال، بسام الشكعة، ورئيس بلدية البيرة ـ المقال ايضاً ـ ابراهيم الطويل. وقد رد هؤلاء المعارضون بطرح عدد من الاسئلة اهمها: «لماذا تثار مسألة البلديات وبهذه الحدة ؟ ولماذا تترافق مع التحركات السلمية وغرق المنطقة في المبادرات والمبادرات المضادة ؟» (**المصدر نفسه**).

واجابوا على هذه الاسئلة مؤكدين الترابط الوثيق الذي يرونه بين موضوع البلديات والتحركات السياسية، مشيرين الى ان «البلديات، ومنذ العام ١٩٧٦ [عام انتخاب مجالسها]، لم تعد مجرد هيئات تقدم خدمات إلى المواطنين، فهي هيئات منتخبة، وممثلة، وبالتالي لها مدلول سياسي... ولها رأي سياسي، حتى لو اعلن اعضاؤها (انهم لن يتدخلوا في السياسية) » (**المصدر نفسه**). وهم يرون في دعوة بيرس الشخصيات المعنية الى قبول التعيين محاولة لخلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الامر الذي لم يخفه بيرس نفسه، ويستخلصون «ان قرار التعيين ـ من وجهة نظر بيرس ـ ليس طرحاً لحل ازمة البلدية، وانما هو قرار سياسي يتفق والمرحلة الحالية التي تتسع فيها دائرة الحديث عن تسوية ما» (**العودة**، ٧/١١/١٩٨٥).

وهكذا حوّلت سلطات الاحتلال ازمة بلدية نابلس، المتعلقة اصلاً بالخدمات، الى ازمة بين سكان المدينة ورموزها الوطنيين، الذين انقسموا بين معارض بشدة لمسألة التعيين ومؤيد لها. وفي الوقت الذي عمل المعارضون على نشر آرائهم واعتراضاتهم، تابع المؤيدون للخطوة، والمؤيدون لها بتحفظ، اتصالاتهم باتجاه قبول التعيين ومحاولة ايجاد حل للازمة على اساسه.

المصري رئيساً... ولكن !

سبقت اعلان الغرفة التجارية في نابلس، ورئيسها ظافر المصري، عن استعدادهم للقبول بالتعيين وتسلم مجلس البلدية فيها، اتصالات متعددة، أجريت مع قيادة الحكم العسكري الاسرائيلي والسلطات الاردنية المعنية. وقام بهذه الاتصالات عدد من الشخصيات المدنية المعروفة تحت شعار: «ايجاد حل لمأزق البلدية المتفاقم»، وتحديد موقف من التعيين الذي طرحته سلطات الاحتلال. من بين هذه الشخصيات الصيدلي ياسر أصلان. وهو عضو منتخب في بلدية نابلس أجري تجميد عضويته مع زملائه الآخرين في المجلس كما هو معروف؛ ورجل الاعمال النابلسي باسل كنعان، وهو نجل حميد كنعان، الذي شغل منصب رئيس بلدية نابلس بين الاعوام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩؛ وكذلك ظافر المصري الذي انتخب، بدوره، العام ١٩٧٦، نائباً لرئيس البلدية حينذاك بسام الشكعة، ويترأس المصري الغرفة التجارية في نابلس، وغير هؤلاء. وما يهمنا، هنا، هو متابعة الاتصالات التي قام بها هؤلاء الثلاثة باعتبارهم الابرز من بين من ترددت اسماؤهم لتولي رئاسة بلدية نابلس.

في هذا الصدد، اوضح ياسر أصلان أنه التقى، في شباط (فبراير) ١٩٨٥، مع الادارة العسكرية، بناء على طلبها، للتشاور حول مسألة البلديات، حيث حدثه المسؤولون فيها، تلميحاً، عن مقومات نجاح الحل لازمة البلدية. وكان رأيه، آنذاك، ان الحل يستوجب موافقة الجانبين، الاردني والفلسطيني، اضافة الى الادارة العسكرية والمجلس المنتخب (اي المجلس السابق) (**المصدر نفسه**). واضاف انه في «اثناء

وجودي في عمان [بغرض مناقشة المسألة] في آذار (مارس) ١٩٨٥، خرجت بانطباع ان [رئيس الادارة المدنية] يفضل تقديم طلب الى الحكم العسكري لاعادة البلدية الى مجلسها الشرعي، وان الموقف الفلسطيني من المسألة، يتلخص في وجوب حل غير مهين» (**المصدر نفسه**).

اما باسل كنعان، المرشح الذي بدا الاوفر حظاً في ذلك الحين، فقد ذكر، في مقابلة اجراها معه التلفزيون الاسرائيلي، انه اجتمع، قبل ما يقارب السنة ونصف السنة من تاريخ اجراء المقابلة، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، مع منسق النشاطات الاسرائيلي في المناطق المحتلة، شلومو غورن، و «ابلغني بنيّة السلطات الاسرائيلية تعيين رؤساء بلديات عرباً، بدلاً من الموظفين الاسرائيليين، فاخبرته بضرورة التشاور مع عمان اولاً. وذهبت الى هناك فعلاً، وكان جواب [الجهات المعنية] ان الاردن يوافق على الخطوة، شرط ان تتم [التعيينات] في ثمان بلديات وليس [في] واحدة. وعدت واخبرت منسق النشاطات بذلك، فاجاب بان اسرائيل لا تستطيع، ولا تأخذ تعليماتها، من عمان. فذهبت الى عمان ثانية، وحصلت على موافقة بشأن القبول بالتعيين في اربع بلديات فقط بدلاً من ثمان (نابلس ورام الله والبيرة والخليل)، وقد وافق غورن، قائلاً: «جيد، ابدأ انت في نابلس، وسيتبع ذلك البلديات الاخرى» (**دافار**، ١٩٨٥/١١/١١).

ومن ناحية اخرى، يشير بعض المصادر الى ان الغرفة التجارية في نابلس بدأت، بدورها، اتصالات مماثلة لما قام به كنعان بصورة شخصية، حيث «ابدت قبولها، علناً، بتسلم شؤون بلدية نابلس. لكن المصادر الاسرائيلية لم تعتبر ذلك اتصالاً واعلاناً رسمياً، ما لم تقدم الغرفة ورئيسها طلباً رسمياً بذلك. وقد تم تقديم الطلب في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، وبعد اجتماع عقدته الغرفة بكامل، اعضائها، وسلمت كتاباً خطياً الى الحاكم العسكري اعلنت فيه استعداد افرادها، مجتمعين، تسلم ادارة مجلس البلدية. وقد اصدرت الغرفة التجارية، فيما بعد، بياناً اعلنت فيه استعداد رئيسها ظافر المصري تسلم رئاسة بلدية نابلس. وقالت مصادر اسرائيلية ان ظافر المصري ذهب الى عمان للحصول على موافقة الملك حسين (**هآرتس**، ١٩٨٥/١٠/٣١).

الا ان الغرفة التجارية وضعت ثلاثة شروط لوضع قرار التعيين موضع التنفيذ، وهي:

١ ـ «ان يقبل جميع اعضائها، دون استثناء، لاشغال مجلس البلدية.

٢ ـ «عدم توريطهم [اعضاء الغرفة] في الامور السياسية من جانب السلطات [الاسرائيلية] مستقبلاً. وان لا يتدخلوا في ذلك بشكل قاطع.

٣ ـ «ان لا يشارك اعضاء الغرفة التجارية اشخاص آخرون في ادارة مجلس البلدية» (**العودة**، ١٩٨٥/١١/٧).

وقد وافقت السلطات الاسرائيلية على هذه الشروط و «اعلن رئيس الادارة المدنية في [الضفة الغربية]، العميد افرايم سنيه، عن تعيين المصري رئيساً لبلدية نابلس، وتعيين اعضاء الغرفة التجارية في المدينة اعضاء في مجلسها البلدي». وقال سنيه ان التعيين تم بموافقة رئيس الحكومة ووزير الدفاع، وانه يعتبر التعيين الاول في سلسلة تعيينات لرؤساء جدد آخرين للبلديات الاربع التي يديرها، حالياً، ضباط اسرائيليون (وهي نابلس، والخليل، ورام الله، والبيرة)، والتي اقيل رؤساؤها قبل حوالى ثلاث سنوات، وسيتم اختيار هؤلاء الرؤساء من بين مؤيدي الاردن (**هآرتس**، ١٩٨٥/١١/٢٧).

ولقي موقف ظافر المصري، المتمثل في قبوله رئاسة البلدية، مباركة جماهيرية، وحمله المواطنون على الاكتاف عندما توجه لتسلم رئاسة البلدية (**البيادر السياسي**، القدس، ١٩٨٦/٣/١٥). واعلن المصري انه «لا يعنيني من الذي يمنحني كتاب التعيين. المهم تعريب البلدية، ومساعدة المواطنين بالقدر الذي نستطيع انتزاعه. واذا تعذر علينا العمل لصالح المواطنين، فسأقدم استقالتي» (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، اكد المصري انه سيعمل من اجل اجراء انتخابات مستقبلاً. واوضح، خلال الاحاديث والمقابلات التي أجريت معه بعد ذلك، «انه يقف، صراحة، مع شعبه وقضيته، وان م.ت.ف.، بقيادتها الشرعية، هي الممثل الوحيد للفلسطينيين، وانه يرفض الحكم الذاتي» (**المصدر نفسه**).

تقوية نفوذ الاردن

في موازاة المساعي التي سبقت تعيين المصري، تابعت سلطات الحكم العسكري نشاطاتها باتجاه تعزيز نفوذ الاردن داخل المناطق المحتلة. وكثرت الآراء التي تحدثت عن اهمية ذلك بالنسبة الى اسرائيل. وقدم بعض المفكرين والسياسيين الاسرائيليين مقترحات تفصيلية حول هذا الموضوع، وكلها استهدفت دعم نفوذ الموالين للاردن من بين الشخصيات المحلية واضعاف نفوذ م.ت.ف. من خلال العمل على اعادة الهوية الاردنية الى المؤسسات المختلفة في الضفة الغربية، بين هؤلاء البروفيسور في العلوم السياسية، شلومو افنيري، الذي اقترح برنامجاً من تسع نقاط تحت شعار «ان من يريد التفاوض مع زعامة فلسطينية شرعية عليه ان يساعد في انشاء البناء الاساسي الذي يؤدي الى ظهور هذه الزعامة». واقترح افنيري:

١ ـ «استعادة النشاط الاداري الفعال على مستوى البلديات، حيث ان اعادة تعيين رئيس للمجلس البلدي في نابلس، وفق ما هو مخطط له، سيكون ذا تأثير بالغ اذا استتبع بتعيينات اخرى على هذا الصعيد.

٢ ـ «عدم التخلي عن روابط القرى التي تم تشكيلها وتطوير دورها بالاستفادة من اخطاء الماضي، وربطها بمجالس اقليمية.

٣ ـ «تعيين فلسطينيين محليين لرئاسة الدوائر الادارية في الضفة الغربية، بدلاً من الموظفين العسكريين، مثل دوائر الزراعة والصحة والتجارة والصناعة والعمل والشؤون الاجتماعية والمالية والاتصالات... الخ؛ مثل هذا الامر قائم، عملياً، في قطاع غزة. وتطبيقه في الضفة الغربية، سيكون خطوة كبيرة الى امام (اذا تم بموافقة أردنية ضمنية).

٤ ـ «اتباع سياسة اكثر حنكة في التعاطي مع الجامعات المحلية، وتخفيض حدة الاحتكاك معها، وذلك بتشكيل مجلس استشاري للتعليم العالي، مرتبط بالسلطات الاسرائيلية. ويطلب من هذا المجلس تنفيذ المهام التي تقوم بها السلطات العسكرية حالياً.

٥ ـ «البحث عن بدائل للوضع القائم على الصعيد المصرفي، كادخال نظام بنكي الى المنطقة، والاستفادة من بنك فلسطين في غزة، ومن من مبادرات رجال اعمال عرب اميركيين، لهم اهتمام في هذا الميدان. وبهذا يمكن التوفيق بين الشروط الاسرائيلية والشروط الاردنية المتعلقة بفتح بنك عربي.

٦ ـ «تقليص النشاط الفردي للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية [لا يعني هذا وقف نشاطات الاستيطان].

٧ ـ «اعادة صياغة نظام (اراضي الدولة) في الضفة الغربية، ووضعه تحت تصرف مسؤولين رسميين، يهوداً وعرباً، مع الحفاظ على اعتبار الاستيطان اليهودي احد اغراض نشاطهم المشروع.

٨ ـ «تقليص عدد العمال العرب في اسرائيل الذي يعتبر، بحجمه الحالي، خطراً على العلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية مستقبلاً، وتشجيع رجال اعمال عرب اميركيين ومؤسسات حكومية اميركية على استثمار رؤوس الاموال في الضفة والقطاع.

٩ ـ «تتويج هذه الاجراءات بانشاء ادارات لوائية، كادارات ذاتية يرأسها مفوضون محليون، مثلاً ادارة لوائية في السامرة، واخرى في يهودا» (**جيروزاليم بوست**، ٩/١/١٩٨٦).

وفي الوقت ذاته، بلور الجهاز العسكري والسياسي في اسرائيل مشروع عمل مماثلاً للضفة والقطاع، ويهدف الى تقوية نفوذ الاردن، «من اجل التسهيل على السلطات الاردنية الدخول في مفاوضات سلمية مع اسرائيل» (**عل همشمار**، ٢٤/١/١٩٨٦).

ويتكون المشروع من اربع نقاط، هي:

١ ـ «بذل الجهود من اجل الغاء وظائف ضباط القيادة الاسرائيلية في سلطة الادارة المدنية، وتعيين موظفين محليين ـ من انصار الاردن ـ مكانهم.

٢ ـ «محاولة الاسراع في تعيين رؤساء بلديات عرب ـ من انصار الاردن ـ كما هو مقترح لنابلس والبلديات

الاخرى.

٣ ـ «المساعدة في تشكيل جهاز او هيئة، من رؤساء البلديات العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤ ـ «وقف الخدمات والنشاطات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، التي تقدمها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (اونروا). وبدلا من ذلك، سيتم العمل من اجل تجنيد الدعم الدولي لمشروع تحسين اوضاع اللاجئين، في اطار شبيه بمشروع مارشال الذي اقترحه رئيس وزراء اسرائيل خلال جولته الاخيرة في اوروبا» (**المصدر نفسه**).

بدوره، لم يكن الاردن بعيداً عن الاجواء التي تحركت فيها السلطات الاسرائيلية. فعلى هذا الصعيد، كشفت «هآرتس» (٢٦/٤/١٩٨٦) فيما بعد اهتمام الاردن المتزايد بما طرح، وكتبت: «يتبين من التقارير التي تناولت المحادثات التي اجراها الملك حسين في لندن ان الملك الاردني مهتم بتعيين رؤساء بلديات آخرين في المناطق [المحتلة] بدلاً من ضباط الجيش الاسرائيلي. كذلك ابدى اهتمامه بموضوع تحسين نوعية الحياة في الضفة والقطاع. كذلك يتوقع [الملك] حدوث تغييرات في القيادة الفلسطينية في المناطق [المحتلة] بهدف تجديد مبادرته السلمية». ومضت هآرتس: «ان الاردن يبدي مزيداً من الاهتمام والاستعداد للتعاون مع اسرائيل، ومع اوساط اميركية تبدي استعدادها للاستثمار في مشاريع كبيرة في الضفة الغربية» (**هآرتس**، ٢٦/٤/١٩٨٦). ومن جهة اخرى، قال مصدر سياسي رفيع المستوى ان الاردن وافق، في الاتصالات التي أجريت معه، على التعاون مع مستثمرين لاقامة مشاريع جديدة في الضفة الغربية تعزز مكانته فيها. واضاف المصدر، ان اسرائيل والاردن تجريان اتصالات دائمة وقوية، عبر اوساط اميركية، بهدف تعزيز مكانة الاردن هناك (**المصدر نفسه**، ٢٧/٤/١٩٨٦).

وكان منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة كشف النقاب عن اعطاء السلطات الاردنية موافقتها لبعض العائلات في الضفة الغربية، للتفاوض مع السلطات الاسرائيلية، حول اقامة بنك عربي في الضفة الغربية، كجزء من التعاون الاسرائيلي ـ الاردني لتحسين شروط المعيشة في هذه المناطق. واوضح المنسق، في سياق حديثه، المفهوم الاسرائيلي لتحسين شروط المعيشة وقال: «انه منذ رفع القيود عن ادخال العملات الاجنبية عبر الجسور [المفتوحة] يدخل الى المناطق المحتلة، يومياً، ما يعادل مليون دولار اميركي». واقترح المنسق على الاردن، حل مشاكل تقع ضمن مسؤوليات السلطات الاسرائيلية، مثل حل مشكلة ازمة مياه الشرب في غزة. واكثر من ذلك، فقد طالب، المنسق الاردن بتمويل مشروع توطين الفلسطينيين الذي هو خطة اسرائيلية (**الطليعة** القدس، ١٦/١/١٩٨٦).

وفي اواسط آذار (مارس) ١٩٨٦، توجه منسق النشاطات الى الولايات المتحدة الاميركية للتباحث مع المسؤولين هناك في حجم الاموال التي ستقدمها واشنطن، من اجل «التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة» والتي لا بد منها لانجاح مخطط توسيع الصلاحيات في البلديات الذي اعلن عنه شمعون بيرس (**البيادر السياسي**، ٢٢/٣/١٩٨٦).

وفي خطوة وصفت بانها عملية اكدها التلفزيون الاسرائيلي (٢٥/٢/١٩٨٦)، أعطت سلطات الاحتلال موافقتها على انشاء مؤسسة مالية للاستثمار في الضفة الغربية. وذكر التلفزيون ان عائلتي كرسوع وكنعان، اضافة الى عشرين من رجال الاعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتولون تمويل المشروع الاستثماري. وتم تقديم كفالة مالية من بنوك اوروبية مقابل الاموال التي ستودع في المؤسسة المالية، بدلاً من ايداع اموال للكفالة، حسب ما هو متبع في نظام المصارف (**هآرتس**، ٢٦/٢/١٩٨٦).

غير ان ظافر المصري سقط مبكراً برصاصات اغتالته صبيحة الثاني من آذار (مارس) ١٩٨٦، بينما كان متوجهاً الى عمله في مبنى بلدية نابلس. واعلنت منظمتان فلسطينيتان مسؤوليتهما عن عملية الاغتيال.

وبغض النظر عن المواقف الفلسطينية من العملية ونتائجها، الا انه يمكن القول ان المصري لم يُعطَ اي فرصة عملية لاثبات ما اذا كان قادراً، فعلياً، على تنفيذ وعوده بحل مشكلة الخدمات ام لا، كما أعلن بعد توليه رئاسة البلدية، حيث كان يأمل في ان يحقق انجازات في مجالات حل مشكلات الكهرباء والمياه

والمجاري والخدمات الاخرى في المدنية، وما اذا كان تنفيذ ذلك سيتم بمعزل عن برنامج «تحسين شروط المعيشة» كما طرحته حكومة بيرس، واهداف الحكومة الاسرائيلية التي نظرت الى تعيين رؤساء بلديات في الضفة باعتباره خطوة في مشروع بيرس للسلطة المشتركة.

هذه التساؤلات ظلت معلقة دون اجابة في اعقاب اغتيال المصري، فاتحة الباب امام الاجتهادات المبنيـة على ردود فعل مختلف الاطراف المعنية. وما يهمنا منها، في هذا المجال، هو ردود فعل الاوساط الاسرائيلية، المعنية قبل غيرها بمسألة التعيين، وباغتيال أول تجربة أجري تطبيقها في نابلس، اكبر مدن الضفة الغربية، والنتائج المباشرة والمحتملة لهذه التجربة، من زاوية الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية، وامكانات متابعة شمعون بيرس البحث عن حل سياسي ما مع الاردن.

تراجع مؤقت ومأزق مستمر

ابـرزت تجـربة تعريب بلدية نابلس بتعيين ظافر المصري بدلاً من الضابط العسكري الاسرائيلي استنتاجاً رئيساً هاماً يمكن تعميمه على الوضع الراهن في عموم بلديات الضفة الغربية المحتلة، فيما لو شهدت التجربة ذاتها، التي عرفتها نابلس. وعلى الرغم من قصر فترة التجربة ـ اسابيع لا اكثر ـ ، فقد اعطت نتائج مباشرة ستترك آثارها في الاوضاع في المناطق المحتلة ولفترة قد تطول.

اما الاستنتاج، فقد سبقت الاشارة اليه، عموماً، في سياق تقريرنا هذا، ومؤداه أن المأزق الذي انتهت اليه المجالس البلدية في الضفة الغربية وما نتج عنه، على صعيد تعقد المشكلات الخدماتية للسكان، هو من تخطيط سلطات الاحتلال الاسرائيلية وتدبيرها الكاملين، ولا علاقة لسكان مدينة نابلس أو شخصياتها المعروفة به، على الاقل من الزاوية التي اشرنا اليها. فقد دفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي المنطقة الى وضع متأزم، عملت على تعميقه، من خلال الضغوطات اليومية التي مارستها تجاه السكان المحليين، منذ ان أقدمت على اقالة رؤساء المجالس البلدية، وجمدت اعمالها في آذار (مارس) ١٩٨٢، بهدف اجبارهم على قبـول الادارة المـدنية وخطط الحكم الذاتي في صوره المختلفة وآخرها «الكوندومنيوم» او السلطة المشتركة التي سعى اليها رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في اتجاهين: اتجاه يخاطب الملك حسين ويقدم إليه الاغراءات المتواصلة لاجتذابه الى المشاركة المباشرة في اقتسام السلطة ـ كما رأينا من قبل؛ واتجاه يخاطب سكان المناطق المحتلة وقياداتهم المحلية لقبول المشروع تحت ضغط الازمة العامة الناجمة عن وجود الاحتلال ككل والازمة المتفاقمة بسبب غياب المجالس البلدية وغياب خدماتها اليومية التي كانت تقدمها إلى السكان.

اما النتائج المباشرة التي ظهرت في اعقاب التجربة القصيرة الامد لتعريب بلدية نابلس، فهي:

١ ـ التـأييـد الشعبي الكـاسح لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي ظهر خلال تشييع جنازة ظافر المصري. فقد شارك في الجنازة ـ وفق اقل التقديرات ـ ما لا يقل عن عشرين الفاً من سكان مدينة نابلس والمـدن والقرى الفلسطينية الاخرى. بينما ذهبت تقديرات اخرى الى القول ان الجنازة ضمت حوالى خمسين الفاً (**صوت البلاد**، نيقوسيا، ١٢/٣/١٩٨٦). وقد هتف المتظاهرون، خلالها، لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولزعيمها ياسر عرفات الذي رفعوا صوره الى جانب صور المصري.

وكانت الجنازة، كما وصفتها الصحف العربية الصادرة في المناطق المحتلة، استفتاءً شعبياً اظهر مدى عمق واتساع نفوذ م.ت.ف. داخل المناطق المحتلة.

٢ ـ تراجع مسألة التعيين خطوات الى وراء بتراجع دعاتها ومؤيديها ممن سبق وان قدموا طلبات بهذا الخصوص الى قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية. فقد تراجع جميل الطريفي عن خطوته التي كان اتخذها لتولي رئاسة مجلس بلدية البيرة على رأس مجموعة من شخصياتها. كذلك فعل وليد مصطفى الذي قاد كتلة ثانية في المدينة ذاتها. وفي زام الله، تراجع نديم الزرو الذي سعى الى تشكيل كتلة لتسلم بلدية المدينة وغادر الضفة، بعد مقتل المصري، الى عمان. والتزم محمد راشد الجعبري الصمت، بعد ان كان ترأس كتلة في مدينة الخليل لتولي رئاسة مجلسها، على الرغم من رفض مؤسساتها لخطوة

التعريب بينما تابع مجلس بلدية نابلس تصريف اعمال البلدية، بعد ان اصدر الحاكم العسكري امراً بتعيين حافظ طوقان رئيساً للبلدية (**هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٦).

ان الرد على «اغتيال التعيين» باغتيال المصري، جاء سياسياً وصارخاً في اعلانه عن نفسه، على الصورة التي رأيناها منذ قليل، والتي ابرزها تشييع جثمان المصري، مع ان الموافقة على التعيين، من الزاوية الشعبية، بدت موافقة على النشاطات الخدماتية وحسب، وهي النشاطات التي توقفت اعادتها الى ما كانت عليه العام ١٩٨٢، على تعريب البلديات.

فشل مباشر

على الصعيد الاسرائيلي، كان رد الفعل الاول، والمباشر، من قبل رئيس الحكومة الاسرائيلية هو اعلانه عن عزمه على متابعة ما بدأه، اذ قال: «ان اغتيال رئيس بلدية نابلس لن يردع حكومة اسرائيل عن الاقتراح على سكان المناطق [المحتلة] ادارة شؤونهم» (**معاريف**، ٣/٣/١٩٨٦). لكن اصرار بيرس لم يخف الحقيقة الصارخة التي تحدث غيره عنها، وهي «ان اغتيال [المصري] سيجعل من الصعب تحقيق الفكرة التي كانت قبل بضعة ايام [من عملية الاغتيال] قابلة للتحقيق» (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٨٦)، وهي فكرة تعيين رؤساء عرب آخرين في البلديات الاخرى في الضفة الغربية، كما شكلت عملية الاغتيال «نذيراً سيئاً للجهود الرامية الى إنشاء قيادة فلسطينية معتدلة في الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**). و «ضربة لمبادرة بيرس [الرامية الى] منح سكان المناطق [المحتلة] صلاحيات اوسع» (**هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٦). كما هو «ضربة لجميع افكار الادارة الذاتية» (**دافار**، ٤/٣/١٩٨٦)، و «ادى الى [تقويض] صورة الحكم العسكري، كمؤسسة قادرة على ضمان الامن الشخصي لقادة عرب مستعدين لتولي مناصب ادارية» (**المصدر نفسه**).

على هامش ردود الفعل هذه على اغتيال المصري، برز اتجاه اسرائيلي مثلته اتجاهات صحافية، وشارك فيه رئيس الحكومة الاسرائيلية نفسه، حتى انه تبناه كسياسة «جديدة» في وقت لاحق. ويتلخص هذا الاتجاه بالاستدارة قليلاً الى وراء، نحو الساحل الجنوبي لفلسطين، حيث قطاع غزة، وترك وضع الضفة الغربية مؤقتاً، والبدء بغزة ومنح سكانها صلاحيات ادارية. وقال بعض دعاة هذا الاتجاه ان رد اسرائيل على اغتيال المصري يجب ان يكون باعطاء الاولوية لمنح الصلاحيات الادارية للسكان والبدء بقطاع غزة. وذهب هذا البعض الى حد التأكيد ان بيرس ليس بعيداً عن هكذا اتجاه «اذ [بدأ] المسؤولون في مكتبه يعدون مشروعاً مفصلاً لتطبيق الادارة الذاتية في قطاع غزة» (**هآرتس**، ٤/٣/١٩٨٦).

وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية الاكثر وضوحاً في طرحه للموضوع. ففي اجتماع عقده مع مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، حضره وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، والقائم بالاعمال المصري لدى اسرائيل، محمد بسيوني، ناقش المجتمعون خطة تقوم على تقاسم السلطة في قطاع غزة بين مصر واسرائيل، بحيث تحتفظ اسرائيل بالمسؤولية عن شؤون الامن والدفاع وما يتفرع عنهما، بينما يتولى السكان ادارة امورهم الداخلية بانفسهم (**القبس**، الكويت، ١٥/٤/١٩٨٦). وكان حضور القائم بالاعمال المصري المناقشات مؤشراً الى رغبة بيرس في الابلاغ الى القيادة المصرية تفاصيل خطته، قبل ان يشرع زعماء البيت الابيض في دفع جهودهم نحو القاهرة لتشجيعها على الوقوف الى جانب بيرس لانجاح خطته، كما وعده وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الذي استمع الى الفكرة في لقائهما الاخير في واشنطن (**المصدر نفسه**).

وكان بعض المصادر الصحافية اشار، في سياق تناوله لخطة تقاسم السلطة في قطاع غزة، الى انه أجري لقاء بين بيرس والحاج رشاد الشوا وممثلين مصريين واميركيين، تم فيه بحث في اعادة تعيين الشوا رئيساً لبلدية غزة.

وقد نفى رئيس بلدية غزة المُقال رشاد الشوا، ذلك، معلناً «معارضته» وقال: «نطالب بتجسيد حقنا في السيادة الكاملة على انفسنا، وليس تحت الاحتلال». واضاف الشوا انه لن يستجيب، بأي شكل من

الاشكال، لاي اقتراح اسرائيلي لرئاسة بلدية غزة، في حال طرح عليه مثل هذا الاقتراح (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨٦).

وهكـذا راوحت هذه التوجهات في مكانها لهذه الاسباب ولاسباب اخرى كثيرة لا توجب الضرورة التعرض لها. ويمكن القول، فقط، ان شمعون بيرس سرعان ما عاد يتطلع الى الاردن مجدداً، وبالذات بعد خطاب الملك حسين في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦، الذي اعلن فيه وقف التنسيق مع م.ت.ف.، حيث سعى بيرس الى «اخراج عملية السلام من الطريق المسدود الذي وصلت اليه، فقدم مقترحات جديدة نقلت الى الملك حسين عن طريق الادارة الاميركية، واطلع عليها بيرس كبار المسؤولين الاوروبيين»، (**القبس**، ٢٦/٤/١٩٨٦).

الحلقة المفرغة

جاء خطاب الملك حسـين الذي القـاه امام البرلمان الاردني في ١٩/٢/١٩٨٦ ليحقق واحدة من الامنيات التي حلم شمعون بيرس بتحقيقها، وعمل كثيراً من اجلها، وهي استبعاد م.ت.ف.، بكل الوسائل، والسبل الممكنة عن اية حلول او تسويات سياسية في المنطقة تمهيداً لاخراجها من دائرة الصراع، ليس كطرف رئيس فيه وحسب، بل وحتى كشريك في اطار وفد فلسطيني ـ اردني الى أية مفاوضات ترتبط بهذا الصراع. وهو ما جرى الصراع حوله، عملياً، طيلة النصف الثاني من العام الماضي ١٩٨٥ والشهور الاولى من العام الحالي ١٩٨٦، وكانت اطرافه اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية، والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتان تحركتا بصورة مشتركة على اساس بنود الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني المبرم بتاريخ ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥.

فقد اعلن الملك حسين وقف التنسيق مع قيادة م.ت.ف. وحدد الملك، في خطابه، تصوره لحل القضية الفلسطينية، ومن ثم السبل التي يراها مناسبة لحلها. كما حدد، رؤيته لدور م.ت.ف. حيث «جاء انشاء المنـظمـة لا ليعطي القرار كله للفلسطينيين، بل لاشراك المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني في المواقف والتحركات العربية، ازاء قضية فلسطين، بقصد ابقاء القضية حية» (**الرأي**، عمان، ٢٠/٢/١٩٨٦).

وجزّأ الملك حسين القضية الفلسطينية الى قضيتين: تتعلق الاولى باستعادة الاراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧، و «هذا شأن عربي يشارك فيه الفلسطينيون»؛ وتتعلق الثانية بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني و«هذا شأن فلسطيني». واوضح الملك ذلك بقوله: «حاولنا مع الشقيقة مصر ان نقنع المنظمة بالفصل بين الهدفين في تحركنا على الساحة الدولية، بحيث تعمل الدول العربية، التي احتلت اراضيها بالقوة، وصدر قرار مجلس الامن بشأنها، على تأمين انسحاب اسرائيل من تلك الاراضي، على ان تواصل م.ت.ف. دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني المناضل من أجل حقوقه الوطنية المشروعة، التي تتجاوز مجرد انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**).

وبتجميد العمل ببنود الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني ظهر الطرفان، الاردني ـ الاسرائيلي، متفقين من حيث استبعاد المنظمة من المشاركة في الجهود السياسية الحالية واعتبارها طرفاً مسؤولاً عن اعاقتها، ومن ثم تعطيلها وادخالها في طريق مسدود. فمن جهة، سبق للملك حسين ان وجه اتهامات مباشرة وعلنية الى المنظمة والى رئيسها ياسر عرفات، في اعقاب فشل محادثات لندن، بين وفد فلسطيني وبين وزير الخارجية البريطاني، جيفري هاو، وحَّمل الملك حسين م.ت.ف. المسؤولية كاملة عن هذا الفشل، واتهمها بالخروج على خطوات التنسيق التي جرى الاتفاق بينهما عليها قبيل سفر الوفد المشترك الى العاصمة البريطانية. وكان ذلك الاتهام بمثابة الباب الذي عبرت منه مواقف الاردن ضد م.ت.ف. لاحقاً، والتي وصلت ذروتها في اعلان الملك حسين وقف التنسيق معها كما قال في خطابه.

وقد عقب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، على ذلك، بقوله: «لقد اتخذ الملك حسين خطوة واقعية، وضعت نهاية للوهم الذي حاولت م.ت.ف. نشره، وكأنه، بامكان هذه المنظمة ان تكون شريكاً في مسيرة السلام» (**يديعوت احرونوت**، ٢١/٢/١٩٨٦).

وفي وقت لاحق، اشاد بيرس بخطاب الملك حسين، واعتبره هاماً «لانه اوضح ان م.ت.ف. هي التي تتحمل مسؤولية فشل المفاوضات» (**دافار**، ١٩٨٦/٢/٢٧). وقد أفضى موقف الطرفين، الاسرائيلي والاردني، في النظرة الى م.ت.ف. الى وجود لغة مشتركة بدت واضحة في ردود الفعل الاسرائيلية. فقد اشار بيرس الى «ضرورة استمرار مسار السلام مع طرف واقعي»، ودعا سكان المناطق المحتلة الى الانضمام الى المفاوضات، وقال: «ينبغي على سكان [هذه] المناطق اخذ [زمام] الامور بايديهم. وعلى الملك حسين، وعلينا، السير بعربة السلام. ويستطيع سكان المناطق [المحتلة] الصعود اليها» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/٢/٢١).

وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الذي شارك بيرس موقفه من خطاب الملك حسين: «ان الملك... لا ينوي محاولة الضغط، مجدداً، على عرفات ليغير مواقفه. واذا فهم سكان المناطق [المحتلة] ان هذه اللحظة هي لحظة الحقيقة، واخذوا المبادرة بايديهم في المسائل المتعلقة بمستقبلهم ومصيرهم، وساروا سوية مع الملك حسين، فمن المحتمل ان يتم شق الطريق، ويبرز احتمال للتفاهم». ودعا رابين سكان المناطق المحتلة «الى التحرر من الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية، والانضمام الى الملك حسين في اطار المسار السياسي والمفاوضات مع اسرائيل بدون عرفات»، واضاف: «فتوجه الملك حسين الى [هؤلاء السكان] كان خارجاً على المألوف، واعتقد بأن هذا يمثل فرصة سانحة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٢/٢٠). واضاف رابين، في وقت لاحق، انه «اذا استنتج خمسة او سبعة او ثمانية زعماء من المناطق [المحتلة] ان م.ت.ف. نسفت حتى اليوم جميع الاتصالات الرامية الى التوصل الى السلام، وانه حان الوقت للعمل، فسيكون بالامكان اجراء مفاوضات مع الاردن ومع وفد فلسطيني على اساس جميع الامور التي تم الاتفاق عليها مع الولايات المتحدة الاميركية» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٢/٢١).

واستخلصت «هآرتس» (١٩٨٦/٢/٢١) من خطاب الملك حسين انه دعا، عملياً، «سكان المناطق [المحتلة]، الى التخلي عن م.ت.ف. والموافقة على ايفاد ممثلين عنهم، لوفد مشترك مع الاردن، كما دعا الدول العربية الى تفويض الاردن العمل في الساحة الدولية متغاضياً عن قرارات قمة الرباط [١٩٧٤] ». بينما قالت ياعيل دايان ان الملك حسين «نقل الكرة، ببساطة، الى الملعب المحيط، الى غرب نهر الاردن. ووحدهم الفلسطينيون في [الضفة الغربية]، وفي مخيمات اللاجئين، قادرون على نبذ عرفات كزعيم لهم او انعاشه. وامامهم، الآن، الخيار الاردني الذي يمثله حسين، ولم يبق أمام اسرائيل سوى منحهم حرية العمل والاختيار» (**دافار**، ١٩٨٦/٢/٢٤).

وهكذا انطلقت غالبية الصحافة الاسرائيلية في جوقة عمل لاستخلاص كل ما يتفق في خطاب الملك حسين واهداف القيادة الاسرائيلية. وذهب بعضها الى تبني ما قاله الملك وترجمته بصورة مباشرة كدعوة فورية لسكان المناطق المحتلة لاتخاذ موقف من م.ت.ف. قبل فوات الأوان. فقد كتبت «عل همشمار» (١٩٨٦/٢/٢٠): «ما اراد ان ينقله الملك حسين الى الفلسطينيين هو هذا: اقطعوا الصلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل مستقبلكم، ومستقبل بلدكم، اقطعوا الصلة بها، تولوا اموركم بايديكم، وفتشوا عن السلام مع اسرائيل. سلام مقابل سلام، وليس التعريفات الشكلية المختلفة لـ (الحقوق) ». واضافت «عل همشمار» : «نحن نعتقد، ايضاً، بان حل مشكلة [الضفة الغربية] موجود فيها، وليس في تونس، أو دمشق، او حتى في عمان. نحن، ايضاً، نعتقد بأن القيادة الحالية في م.ت.ف.؛ بغالبيتها (ليس كلها)، لا تستطيع ان تتحرر من افتراضات فارغة، ومفاهيم مشوهة. وعليه، يحسن الشعب الفلسطيني صنعاً اذا ما غيرها في اقرب فرصة. اننا ننضم الى دعوة حسين المحفزة لسكان الضفة الفلسطينيين: الوقت ضيق، والواقع السياسي سيّال، واذا لم تبدأ تحركات سلام حقيقية، فان امل جيل كامل سوف يذهب سدى» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٢/٢٠).

دبلوماسية الطرفين الهادئة

على ان موجة التفاؤل التي عبرت عنها جوقة الصحافة، وحاول رئيس الحكومة الاسرائيلية الاستفادة

منها، لم تكن اكثر من «رقص في العتمة» كما يقول المثل الشعبي. فسكان المناطق المحتلة غير مستعدين لمجاراة بيرس في تنفيذ خططه فعلياً، كما اثبتت الوقائع المباشرة لعملية اغتيال المصري واللاحقة لها، ولا الملك حسين قادر على الدخول، علانية، في مباحثات ثنائية منفردة مع اسرائيل. لقد وعت بعض الاطراف الاسرائيلية هذه الحقائق، فقدمت صورة للوضع في المناطق المحتلة تكاد تكون الاقرب الى فهم خطة الملك حسين التي اعتمدها بعد خطابه الشهير في شباط (فبراير) الماضي، وهي خطة الدبلوماسية الهادئة. «فالملك الاردني لا يستطيع، حالياً، البدء في مفاوضات سياسية لانه يفتقد الى الشرعية والتأييد من قبل المواطنين العرب في المناطق [المحتلة]. واذا فعل ذلك فستكون خطوته منفردة، على الرغم من انه وجه حديثه الى سكان [هذه المناطق] وحاول التأثير فيهم... وعلى المدى القريب، سيكون تأثيره [حسين] ضئيلاً، لانه لم يستطع التأثير بالقدر ذاته، الذي احدثته المنظمة، في العلاقات العامة داخل المناطق [المحتلة] خلال السنوات العشر الاخيرة. لكنه سيعمل جاداً، وبصورة منظمة، على تغيير الميزان لصالحه، لان خطابه كان، اساساً، خطة عمل طويلة الأمد، وعلى امل ان تقوم اسرائيل والولايات المتحدة [الاميركية] بدعمه ومساندته [لتحقيقها]... واذا تم الاتفاق بينه وبين اسرائيل، سراً أو علانية، على انتهاج سياسة خاصة في المناطق [المحتلة]، فانه سيتقدم وسيحقق انجازات، واعتقد بانه سيفعل ذلك» **(يديعوت احرونوت، ١٩٨٦/٢/٢١)**.

وحتى الاصوات الاسرائيلية التي حاولت ان تنقل تفاصيل الصورة وتبرز موازين القوى المختلفة داخل المناطق المحتلة وبضمنها المؤيدة للملك حسين او الباحثة عن حل وبأي ثمن، لم تجد بداً من الاعتراف بصعوبة الوضع وبتمسك سكان المناطق المحتلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبمأزق الملك حسين الذي لا يستطيع ان يمضي في خطوة علنية واضحة في المباحثات الثنائية مع اسرائيل ـ على الاقل في المدى المباشر ـ . ففي هذا الصدد، يقول المعلق السياسي فولص: «لقد اعتقدوا في مكتب رئيس الحكومة [الاسرائيلية]، في البداية، بأن حسين سيكون، بعد ايقاف التنسيق السياسي مع م.ت.ف.، اكثر انفتاحاً على اسرائيل. ورئيس الحكومة نفسه قال ان خطاب حسين ترك الباب مفتوحاً للتفاهم الاردني ـ الاسرائيلي، غير ان موظفين في وزارة الخارجية الاميركية، اعربوا عن رأيهم، في انه لا يبدو ان هناك اي امل الآن. والعكس هو الصحيح: لقد فقدت مسيرة السلام في الشرق الاوسط اندفاعها. ومن شأن ذلك ان تمر فترة زمنية لا تتسم بأي نشاط. هذا الشك، يبدو مبرراً اكثر من التفاؤل ـ الحقيقي والمفتعل ـ الذي اعرب عنه شمعون بيرس. ولا يمكن الاستنتاج من الغضب [الذي ابداه الملك] على عرفات ان [الملك الاردني] سيكون اكثر استعداداً للتوصل الى تفاهم مع اسرائيل» **(هآرتس، ١٩٨٦/٢/٢٨)**.

ويضيف فولص: «ثمة ميل، في معسكر اليمين عندنا، الى الاستنتاج من الوضع الحالي، وبمزيد من التضخيم، انه قد آن الآوان لتطبيق القضاء والقانون والادارة الاسرائيلية على [الضفة الغربية]، استناداً الى الحق التاريخي، وحق المحتل الذي انتصر في حرب دفاعية فرضها عليه المهاجم. ويزعمون، أيضاً، ان من شأن الضم اضعاف المقاومة في قلوب السكان العرب في هذه المناطق. فاذا اتضح لهم، ان اسرائيل لم تعد تنظر الى الاحتلال كوضع انتقالي، وحتى لو اوضحت ان انتصارها في حرب الايام الستة، اوجد وضعاً لم يعد بالامكان تغييره، فان السكان العرب، سيسلمون، عاجلاً ام آجلاً، بمصيرهم» **(المصدر نفسه)**.

واضاف أيضاً: «ان توقع اخماد الغليان بين سكان المناطق [المحتلة] في اعقاب خلق (وضع واضح)، لن يتحقق في اي حال من الاحوال... وسيواصل مليون وثلاثمئة الف عربي معارضة الاحتلال حتى لو فرض عليهم الضم. اضف الى ذلك ان من شأن الضم، ان يعمق عداءهم لاسرائيل ـ [فهو] سيؤدي الى اختفاء التناقضات بين المتعاطفين مع الاردن، وانصار م.ت.ف.، وسوف يقود الى قيام جبهة معادية لاسرائيل، متماسكة وفعالة جداً... ويبدو حتى الآن، ان حل المشكلة الفلسطينية سيظل معلقاً امامنا، ولكن يجب ان لا نستنتج من ذلك ان من المجدي لنا الجلوس مكتوفي الايدي. [ومع ذلك] فليس من المستبعد ان تفتح ورقة الطلاق التي رماها حسين الى عرفات، امامنا شقاً، نستطيع العبور منه

للتخفيف من وطأة الحكم العسكري والادارة المدنية في المناطق [المحتلة] » (**المصدر نفسه**).

وهكذا تعود الامور الى بداياتها الأولى: البحث، مجدداً، عن قيادة بديلة وعن مدخل للحكم الذاتي الاداري، وعن شخصيات محلية من المناطق المحتلة تقبل بمشروع بيرس لتوسيع الصلاحيات، مع اضافة النتائج المباشرة لتجربة مدينة نابلس في هذا الخصوص، التي تجعل البحث اكثر تعقيداً من ذي قبل. وبناء عليه، فالمحتمل ان تستمر الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية السرية، المباشرة وغير المباشرة، أملاً في ايجاد مدخل الى ذلك كله او الى بعضه، ويستمر شمعون بيرس في محاولاته تسجيل نقطة لصالحه على ملعب التسوية السياسية قبل مجيء شركائه في حكومة «الوحدة الوطنية» من الليكود الى الحكم.

وفي هذا السياق، طرح شمعون بيرس على الاردن مقترحات جديدة تقوم على ثلاث نقاط، نشرتها صحيفة «القبس» الكويتية (٢٦/٤/١٩٨٦)، منسوبة الى مصدر اوروبي غربي رفيع المستوى. وذكرت «القبس» انه تم نقل المقترحات الى الملك حسين عن طريق الادارة الاميركية، كما اطلع بيرس عليها كبار المسؤولين الاوروبيين. والنقاط الثلاثة هي:

١ ـ «الدعوة الى عقد اجتماع اردني ـ اسرائيلي في عاصمة اوروبية غربية، قد تكون جنيف، لا يكون بالضرورة على مستوى سياسي رفيع، او على مستوى وزاري، بل على مستوى مسؤولين كبار من البلدين. وتتعهد الحكومة الاسرائيلية، بالمحافظة على سرية هذا الاجتماع، اذا وافق الاردن عليه.

٢ـ «هدف هذا الاجتماع، هو التفاهم على مجموعة اجراءات، وخطوات اقتصادية واجتماعية وادارية وامنية، هدفها، ـ كما ذكر بيرس ـ تحسين اوضاع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والاتفاق على كيفية تطبيق هذه الخطوات. ومثل هذا الاجتماع الاردني ـ الاسرائيلي، يمكن ان يعقد بحضور مسؤول اميركي كبير. كمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، او من دون مشاركة اميركية اذا رغب الاردن.

٣ ـ «الغاية من هذا الاجتماع، ايضاً، فتح مجالات جديدة للتحاور والتعاون بين عمان وتل ابيب، بعدما تبين انه يصعب على الملك حسين، في الظروف الراهنة، اعطاء الضوء الاخضر لمفاوضات سياسية مع اسرائيل» (**القبس**، ٢٦/٤/١٩٨٦).

واوضح بيرس ان مثل هذه المقترحات، اذا قبل بها حسين، من شأنها ان تشكل الخطوة الأولى نحو قيام اشراف مشترك اردني ـ اسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الفلسطينيين المقيمين في تلك المناطق (**المصدر نفسه**).

وجاء اول تعليق على مقترحات بيرس من واشنطن التي قالت: «ان المقترحات تساعد على خلق امر واقع جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، يخفف، على المدى المتوسط والبعيد، من نفوذ م.ت.ف. فيهما، ويفتح الباب امام مفاوضات اردنية ـ اسرائيلية ـ فلسطينية [محلية] بمعزل عن م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وهكذا يكون الطرفان، الاسرائيلي والاردني، قد التقيا، بصورة غير مباشرة، حول ضرورة العمل وفق الخطوات والاهداف المشتركة التي ابرزتها الاتصالات المباشرة، وغير المباشرة، بينهما، وبشكل هادئ. وفي هذا المجال قال شمعون بيرس، في البرنامج التلفزيوني الاسرائيلي «مساء جديد» الذي استضافه مؤخراً: «ان الاتصالات تجرى مع الاردن وفق دبلوماسية هادئة. وقد تم خلالها التوصل الى تحقيق تفاهم وليس اتفاقاً» (**دافار**، ٢٨/٤/١٩٨٦).

وتتوقع «دافار» ان تبذل الولايات المتحدة الاميركية جهوداً حثيثة لزيادة تنفيذ مشاريع التنمية في المناطق المحتلة، وادخال رؤوس اموال اميركية اليها لتعزيز برنامج تحسين شروط المعيشة. وستعمل على بحث امكان عقد لقاءات بين موظفين اسرائيليين وآخرين من الاردن للبدء في تنفيذ خطوات عملية في هذا البرنامج، الذي من غير المتوقع ان يثمر خلال الفترة المتبقية لبيرس في رئاسة الحكومة الاسرائيلية.

ربعي المدهون وصلاح عبدالله

كيفية اتخاذ القرار الفلسطيني خلال حرب العام ١٩٨٢ ؟

Khalidi, Rashid; *Under Siege*, NewYork: Colombia University Press, 1986, 241 Pages.

يتناول الباحث الفلسطيني، رشيد الخالدي، في هذا الكتاب موضوعاً حيّاً ما زال يثير الجدال؛ بل وما زالت الساحة الفلسطينية تعيش انعكاساته، ألا وهو قرار الخروج من بيروت في آب (اغسطس) ١٩٨٢. واذا كان للمؤلف رأيه في صحة القرار القيادي الفلسطيني بالخروج («يصعب ان نرى كيف كان يمكن لقادة سياسيين مسؤولين ان يتخذوا أي قرار سوى الذي اتخذوه، مهما كانت نتائجه قاسية بالنهاية» ـ ص ١٨٢)، غير انه يركز البحث على الخلفيات والمُدخلات العسكرية والسياسية التي سبقت الحرب، او جاءت خلالها، والتي دفعت القيادة العليا الفلسطينية، بمجمل اطرافها، الى الموافقة على الرحيل.

ويتميز الخالدي، كمؤلف، في كونه يؤرخ لاحداث شهدها بنفسه، مما يضفي حساسية خاصة على كتابته وعلى فهمه للدوافع النفسية المؤثّرة لدى الجانب العربي، بفلسطينييه ولبنانييه وسورييه[١]. وينبع، من هذا الفهم، سرد مقنع يلقي الضوء على جوانب من الموقف اللبناني تجاه م.ت.ف.، ومن الموقف الفلسطيني تجاه الاحتفاظ بالمقر اللبناني، طال ما أغفلتها، أو عجزت عن تفسيرها تفسيراً مرضياً، غالبية الكتابات الاخرى حول حرب العام ١٩٨٢.

فقد لاحظ العديد من الصحافيين الاجانب، على سبيل المثال، نمو الفتور والعداء لدى قطاعات حزبية وشعبية لبنانية معينة تجاه حركة المقاومة الفلسطينية، لكنهم جهلوا، أو تجاهلوا، جوانب الاتفاق والتعاون. كما بحثت كتابات سياسية وسوسيولوجية في البنية الاجتماعية اللبنانية، مشيرة الى اهمية التركيب الطائفي وتداخله في القضايا السياسية والطبقية، دون ان تدخل، غالباً، آلية وحركة مواقف الاطراف والشرائح الطائفية إياها من المقاومة، حسب المعطيات الداخلية والاقليمية في كل مرحلة (واذا ما اشارت الى موقف طائفة ما من منظمة التحرير الفلسطينية، كان التركيز على الطائفة المارونية). ثم عالجت كتابات اخرى القضية الفلسطينية، بما فيها الوجود الفلسطيني في لبنان، خلال الحرب وقبلها، بتعاطف؛ فمالت الى تغييب النفور اللبناني ـ الفلسطيني. وكان من بين هذا الصنف الاخير ما كتبه الفلسطينيون انفسهم[٢].

ولا يعني ما سبق، إطلاقاً، ان رشيد الخالدي يسعى الى تقديم كشف جديد للبنية الداخلية اللبنانية، أو انه يبين الخلافات الأمنية والسياسية التي شابت العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية قبل حرب العام ١٩٨٢، على انها اساس الواقع الفلسطيني، او حتى المفتاح الحقيقي لفهمه. بل انه يقدم، بايجاز، تفسيراً لديناميك حركة الصراع الداخلي في لبنان منذ العام ١٩٧٠، **كما أثّر في الوجود الفلسطيني المنظّم هناك**. وكذلك، يعرض الوضع المرتبك للعلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية، على الصعد الحكومية والحزبية والشعبية، بصفته العنصر الذاتي ـ الداخلي الذي التقى، في لحظة معينة، مع الظروف الموضوعية

الخارجية المتمثلة في تدهور الوضع العربي الاقليمي وتراجع المواقف الدولية الكابحة لعمل هجومي اسرائيلي، ليُضعفا م.ت.ف. بواسطة عزلها، معنوياً وسياسياً، وليَخلقا الفرصة المؤاتية لضربها.

ان هذه الرؤية الدقيقة، والحساسة، لتعقيدات الوضع الفلسطيني، النظرية والعملية، تظهَر، مجدداً، عند مناقشة الخالدي للتحضيرات التي أجرتها م.ت.ف. قبل الحرب، ولسلوكها في اثنائها. فقد اتاحت هذه الرؤية للمؤلف ان يقدِّر ما قامت به القيادة الفلسطينية من سعي سياسي وتوضيع قوات وتخزين مؤن وذخائر وتأمين مقار قيادية بديلة وشبكات اتصال، خلال سنة سبقت حرب العام ١٩٨٢، تقديراً اكثر إيجابية من بعض التحليلات الاخرى. أو يمكن القول ان ما هو اهم من ذلك، هو ان معرفة المؤلف بالصعاب الجمة التي اضطرت القيادة الفلسطينية الى العمل خلالها، كفتور تأييد الحلفاء اللبنانيين («التقليديين» و «التقدميين») وضعف التسليح وهزال الدعم العربي، تجعله يرى في ما خاضته، وحققته، م.ت.ف. خلال صيف ١٩٨٢، إنجازاً حقيقياً. أي انه، في الوقت الذي يؤكد الخالدي ان هناك مجموعة ثغرات مزمنة في البنية العسكرية والتهيئة التعبوية لحركة المقاومة ساهمت في إضعاف الأداة المنفِّذة للسياسة الفلسطينية، وهي ثغرات تتحمل المسؤولية عنها مختلف المستويات القيادية داخل تلك الحركة، يرى، ويثمِّن، ما استطاعت قيادة م.ت.ف. ان تحققه من صمود، على الرغم من تلك المعطيات الصعبة. ويضيف ان تكريس الجهود، وتعبئة الطاقات بواسطة الحث المعنوي وتقديم المثل وتنظيم الصفوف لم يتما خلال الحصار وحسب، بل وسبقاه، في مجموعة إجراءات عملية، لولاها لما دام الصمود.

يتكوَّن، اذاً، انطباع اولي لدى القارئ، وان يمتنع الخالدي عن الخوض فيه، بأن القيادة الفلسطينية الفعلية، ونعني «فتح» أساساً، بالتشاور مع أقرب تنظيمين لها، الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (حسب المؤلف ـ ص ١٠٥)، اظهرت سمتين متناقضتين في آن: الاهمال النسبي لناحية الاعداد الذاتي، عسكرياً، وسياسياً، كما تدل، مثلاً، اشارة المؤلف الى عدم استيعاب تلك القيادة لحقيقة موقف الشارع اللبناني تجاه م.ت.ف. في فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، ومدى خطورة الانفصام الناشئ؛ مقابل النشاطية العالية وروح المثابرة ويُعد النظر السياسي العام، وهي صفات برزت، بقوة، خلال اللحظات الحرجة.

نعود الى محتويات الكتاب.

يبدأ المؤلف باستعراض النتائج الرئيسة لحرب العام ١٩٨٢، مقيِّماً حجم الربح والخسارة بالنسبة الى الاطراف الاقليمية والدولية الاساسية؛ فيستنتج، اولاً، انه سوف يصعب على اسرائيل ان تلعب دور القوة العظمى في الشرق الاوسط، بعد ان وقفت عاجزة، لمدة شهرين، امام ابواب بيروت، وبعد ان اضطرتها المقاومة الوطنية في الشوف وجنوب لبنان الى الانسحاب نحو الحدود الدولية. ويؤكد الخالدي، ثانياً، ان الفلسطينيين كانوا من الخاسرين الاوائل، رغم ابدائهم لمقاومة بطولية وصمود طويل. فقد اضطرت م.ت.ف.، نهاية، الى اخلاء بيروت، ومن ثم تعرضت الى الشتات، والانشقاق، والنزاع المسلح مع سوريا والجماعات الفلسطينية التي تؤيدها الاخيرة. كما تعرض الفلسطينيون المقيمون في لبنان الى الذبح، والقهر، والاستبداد، الذي لم تمنعه الضمانات الرسمية اللبنانية والاسرائيلية والاميركية كافة. ولم يفلت لبنان، وأهله، من العواقب الوخيمة للاجتياح الاسرائيلي، بل كشف الانسحاب الفلسطيني حقيقة وجود صراعات داخلية، لا علاقة لها بالفلسطينيين، أدت الى أزمة اقتصادية كاسحة، وهجرة واسعة، وفلتان أمني شبه مطلق.

إلى هذا، لم تنج القوى الخارجية من الآثار السلبية للحرب؛ اذ وجدت الولايات المتحدة الاميركية نفسها تدعم الآلة العسكرية الاسرائيلية في هجومها الوحشي على لبنان، وتدعم، بعد ذلك، حكم الاقلية فيه، مما أحرجها سياسياً، ومعنوياً، في الساحتين، العربية والدولية. وقد اضطرت الولايات المتحدة الاميركية، نهاية، الى تقليص وجودها، ونفوذها، داخل لبنان، مشيرة الى انتهاء عهد التسلط المطلق في المنطقة (دون ان يعني ذلك انتهاء دورها او تدخلها). في المقابل، لم يتلق الاتحاد السوفياتي ضربة سياسية ـ معنوية كالتي اصابت الولايات المتحدة الاميركية، لكنه وجد نفسه متورطاً، بشكل مباشر، في الدفاع عن الاراضي

السورية، مما حمل خطر الوقوع في نزاع مسلح مع القوات الاميركية، أو الاسرائيلية. كما عانى الاتحاد السوفياتي، استراتيجياً، من آثار الخلاف الفلسطيني ـ السوري، وانشقاق م.ت.ف. و«فتح». غير ان السوفيات ربما خرجوا من الحرب في المحصلة كمستفيدين، ليس بفعلهم، بل نظراً الى ارتكاب الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل حماقات عدة في لبنان، خلال فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، ادت الى إظهار سوريا وحلفائها السوفيات في مظهر الصامدين والفاعلين. ويستخلص المؤلف ان سوريا وحدها، خلافاً لبقية الاطراف المحلية والخارجية قد حوّلت هزيمتها خلال الحرب الى مكسب واضح، بفضل مثابرتها ونجاح تحالفاتها اللبنانية، مما وضعها في موضع المتحدِّي لاميركا والقوة المسيطرة في لبنان، علماً بان سوريا اكتشفت، أيضاً، الصعوبات والمخاطر التي ترافق استلام زمام الامور في لبنان، وربما لن تفلت من عواقب تولي تلك المسؤولية.

بعد هذا التقديم، والذي يشمل تعليقاً حول دوافع الكتابة ومصادرها، وحول آلية الاتصالات الدبلوماسية خلال الحصار، ينتقل المؤلف الى الفصل الاول من بين ستة فصول يتشكل منها الكتاب.

يعالج الفصل الاول وضع م.ت.ف. في لبنان قبل حرب العام ١٩٨٢، وطبيعة علاقاتها اللبنانية. فينطلق الخالدي بالقول ان م.ت.ف. كانت معزولة، الى حد كبير، داخل الشارع اللبناني، عشية اندلاع الحرب. ويوضح ان مؤشر الرأي العام تقلب، بقوة، خلال الحصار، إذ عادت قوى لبنانية عديدة لتقف الى جانب م.ت.ف.، غير ان الامر الحاسم بالنسبة الى قدرة م.ت.ف. على الاختيار بين إطالة الصمود أو الاضطرار الى الهجرة، والذي قيَّد مدى استعداد مختلف القطاعات الحزبية الطائفية اللبنانية على المضي بالقتال في الجنوب، او داخل بيروت، هو سوء العلاقات قبل الحرب مباشرة، وخاصة في الاوساط التي تميزت، تاريخياً، بتأييدها للفلسطينيين. وقد انعكست هذه الحالة باشتباكات محلية عززَّت الفرقة ومنعت م.ت.ف. من تهيئة مواقع رئيسة، كمدينة صيدا، لتتحول الى حواجز منيعة في وجه الهجوم الاسرائيلي المرتقب.

ثم يسترجع الخالدي تطور الامور حتى وصلت الى هذا الحد، موضحاً ان الخلاف بدأ، اساساً، مع المؤسسة السياسية المارونية، التي رأت في م.ت.ف. حليفاً للمسلمين وللمحرومين في البلاد. وكان موقف أهل الجنوب، والطوائف الاسلامية عموماً، ايجابياً، بل ومعطاء تجاه العمل المسلح، والسياسي، الفلسطيني في البداية، غير ان الاثر المتراكم للعمليات العسكرية الاسرائيلية الموجهة ضد المدنيين، في أواخر السبعينات، تضافر مع الآثار بعيدة المدى لانخراط م.ت.ف. في الحياة السياسية اللبنانية الداخلية، مما وضعها في مآزق عدة واستنزفها، فيما أدى، أيضاً، الى ازعاج قوى سياسية وطبقية داخل طوائف عدة. ويلخص المؤلف هذه الحالة بتأكيد ان كل نمو لقوة م.ت.ف.، لبنانياً، كان يزيد من عدد اعدائها.

ان المسألة الجوهرية التي قوَّضت طبيعة العلاقة الحميمة بين م.ت.ف. وحلفائها الشعبيين والحزبيين في لبنان، في نظر المؤلف، تتمثل في تحوُّل المنظمة الى شبه دولة، ذات مؤسسات اجتماعية واقتصادية. فقد أثار هذا التحول الشعور بان المنظمة أصبحت «طائفة» لبنانية جديدة راضية باستمرار الازمة الداخلية اللبنانية. ومما زاد في الاستياء هو تمتع م.ت.ف. ومسؤوليها بنفوذ وقوة مالية، أساء البعض استخدامها. وحقيقة الوضع هي ان م.ت.ف.، في تحملها لمسؤوليات إدارية، كتوفير الغذاء والوقود والخدمات الطبية والكهربائية والهاتفية، خلال الحرب الاهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) والحقبة التالية، ساهمت، من حيث لا تشاء، في ترسيخ الانطباع بانها تريد الحلول محل الدولة اللبنانية والحركة الوطنية، على حد سواء. لكن حين امتنعت هاتان الهيئتان، بسبب العجز أو الانقسام، عن تأمين تلك الخدمات، ظلت م.ت.ف. تجد نفسها تتلقى الشتائم، اذا ملأت الفراغ أم أخْلَته.

وازى هذا المسار في الواقع السياسي، والمؤسسي، للمنظمة نمو وتحول بارزان في الاداة العسكرية الفلسطينية، خصوصاً بمعيار التسليح والتنظيم. وكمنت دوافع عدة وراء هذا التحول، الذي لم يكن انتهى عشية حرب ١٩٨٢، أهمها اضطرار م.ت.ف.، أولاً، الى الدفاع عن الجماهير الفلسطينية واللبنانية

خلال حرب العامين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وثانياً، الى ملء الفراغ الناجم عن انسحاب قوات الردع العربية (السورية) من القاطع الساحلي وبعض انحاء بيروت في اوائل العام ١٩٨٠، وتضاف الى ذلك عوامل أخرى؛ أولها دخول م.ت.ف. في جولة سياسية دبلوماسية، مما شجعها على بناء قوة عسكرية «نظامية» تُقنع الاطراف الخارجية بجدية ومصداقية المنظمة، وبقدرتها على خلق مؤسسات الدولة، وثانيها توفير الاداة القادرة ليس على ردع الخصوم المحليين فحسب، بل وخوض حرب استنزاف مع اسرائيل أيضاً، على غرار صدام تموز (يوليو) ١٩٨١. وانعكس هذا الاتجاه في الحصول على الاسلحة الثقيلة وبناء التحصينات، علماً بان م.ت.ف. عجزت عن إقناع أصدقائها العرب والسوفيات بتقديم نظم الاسلحة الدفاعية المتطورة اللازمة لدرء الخطر الاسرائيلي، كصواريخ سام ـ ٦ أرض ـ جو و«فروغ» أرض ـ أرض. ويذكر الخالدي جانباً من عملية البناء العسكري الفلسطيني خلال السنة التي سبقت الحرب، لم يشدد عليه غيره من المعلقين بما فيه الكفاية، ألا وهو نقل القوات الاحتياطية الى المدن، حيث ستكون المعارك الحاسمة، وتكديس الذخائر والمؤن والمواد الطبية في جميع المناطق، تحسباً لانقطاع طرق المواصلات البرية فيما بينها. كما هيأت م.ت.ف. مقار قيادية بديلة محصنة في بيروت، ثبتت اهميتها القصوى خلال الحصار، إذ فشل الطيران الاسرائيلي، كلياً، في اصطياد أي قائد فلسطيني. ولعل هذا الجانب كان اهم بكثير، عند مراجعة التجربة في تعزيز قدرة م.ت.ف. على الصمود عسكرياً، من الجوانب الاخرى المتمثلة بزيادة التسلح وتوسيع التشكيلات المقاتلة.

انما يشير المؤلف، نهاية، الى ثلاثة عوامل سياسية أضعفت، الى حد بعيد، القدرة الفلسطينية على الصمود العسكري طويل الاجل، في وقت كانت م.ت.ف. احوج ما تكون اليها، وهي: تأزم العلاقات الفلسطينية ـ السورية، وخاصة إثر الاعلان عن «مشروع فهد» والاشتباكات الداخلية في طرابلس، مما حدا بسوريا سحب بعض الوحدات والاسلحة المضادة للطائرات من بيروت وضواحيها والمخيمات عشية الحرب؛ وتوق اللبنانيين الى حل، مهما كان ثمنه، وهو شعور لم تفهمه م.ت.ف.، بأعماقه وأبعاده الكاملة؛ والقناعة الفلسطينية الخاطئة، التي نبعت من الخبرة السابقة في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨١، بأن واشنطن ستضع حدوداً للمغامرات العسكرية الاسرائيلية ولن تسمح بالمضي حتى نهايتها.

يعرض المؤلف، في الفصل الثاني، صورة شاملة عسكرية لعملية احتلال الجنوب ومحاصرة بيروت من قبل الجيش الاسرائيلي، مؤكداً ان اهمية ذلك تنبع من دور الوضع العسكري في التأثير في صنع القرار، ومن كون م.ت.ف. حركة سياسية وعسكرية في آن. ويضيف الخالدي ان **توقعات** كل من اسرائيل و م.ت.ف. التي سبقت الحرب تشكل عنصراً مركزياً في تقييم القتال. فيثير بذلك نقطة جوهرية ستظل موضع جدل لفترة مقبلة، ألا وهي مدى استعداد م.ت.ف. للحرب: فهل قامت بما يجب، وبما كان يمكنها ان تقوم به ؟ وهل حققت ما يمكن ان تحققه، بما توفر لديها من امكانيات ؟ يذكر المؤلف انه، نظراً الى موازين القوى الفعلية، لم يكن بوسع اسرائيل ان «تخسر»، ولم يكن بامكان م.ت.ف. ان «تربح». فيبقى السؤال الضروري إذاً: «الى أي حد زاد، أو قل، اداء كل طرف عن توقعاته وتوقعات غيره ؟ وأيضاً، الى أي مدى تنبأ، وخطط، كل طرف بصواب لما كان قادماً ؟» (ص ٤٤).

يمهد المؤلف لمناقشته لهذه النواحي باستعراض نتائج الحرب بالنسبة الى اسرائيل، ملاحظاً انها لم تحقق أياً من اهدافها الاساسية، بما فيها إنهاء م.ت.ف. عسكرياً وسياسياً في الارض المحتلة واعادة الهدوء الى الجليل وطرد السوريين من لبنان واقامة نظام حكم جديد في بيروت. ويضيف الى هذه الخلاصة استنتاجاً هاماً مفاده أنه لم يكف للجيش الاسرائيلي ان يهزم م.ت.ف. عسكرياً، بل كان يترتب عليه ان يحقق نصراً نفسياً ساحقاً يتمثل في انهيار القوات العربية وهروبها من كل موقع. وبما ان الخطة العملياتية الاسرائيلية اعتمدت على حصول مثل ذلك الانهيار، فقد فشلت الخطة الاستراتيجية الشاملة، ومعها الآمال السياسية المعلقة بالتوقعات العسكرية، عندما صمد المدافعون. ويدخل الخالدي بعمق اكبر في التوقعات الميدانية للجيش الاسرائيلي، بعد استعراض اهم معالم مراحل الحرب الاربع ـ معركة جنوب لبنان من ٤ ـ ٩ حزيران (يونيو)، ومعركة محاصرة بيروت من ٩ ـ ١٣ حزيران (يونيو)، ومعركة الجبل

من ١٤ ـ ٢٦ حزيران (يونيو)، وأخيراً حصار بيروت الذي استمر حتى ١٢ آب (أغسطس) ـ فيشدد المؤلف على أهمية معارك مثلث البرج الشمالي ـ البص ـ الرشيدية وعين الحلوة وخلدة في قلب الخطط الاسرائيليـة كافـة، رأساً على عقب، وفي رفع معنويات المدافعين في بيروت وإتاحة المجال لهم لتحصين مواقعهم. ويعتقد المؤلف بأن الجيش الاسرائيلي أخطأ أخطاء عدة فادحة، كان أهمها عدم الادراك ان القوات الفلسطينية المنسحبة من المناطق الريفية كانت ستندمج مع قوات الاحتياط والمليشيا في المدن لتواصل القتال المؤثّر، وعدم اقتحام بيروت فور الالتفاف على خلده، وإضاعة الوقت والجهود في معركة بحمدون.

ينتقل المؤلف، بعد ذلك، الى تقييم توقعات م.ت.ف. وادائها، بالمقارنة مع تلك التوقعات؛ فيدخل، بذلك، الى مجـال شائك، نظرياً وعملياً. ويميز على الفور بين التنبؤ العلني الذي اطلقه رئيس م.ت.ف.، ياسر عرفات، مراراً، حول اقتراب موعد الهجوم الاسرائيلي، وبين الاعتقادات الحقيقية او الاجراءات الفعلية للقادة السياسيين والعسكريين الفلسطينيين. لكن، بعد تأكيد أنه وجدت شوائب أساسية في بنية القوات الفلسطينية وانه كان بالامكان تخفيف الاصابات في جنوب لبنان وإطلاق حرب عصابات أوسع واسرع في مؤخرة العدو، يعتبر الخالدي أن قيادة م.ت.ف. قامت بما يمكن القيام به من استعدادات للحرب، ويرى ان غالبية الثغرات في تسليح وتدريب وتموين وعقيدة القوات الفلسطينية تعود الى مشكلات قديمة، وان مختلف المستويات القيادية تحملت المسؤولية عنها. كما يرى أن اصرار المقاتلين على خوض القتال، حتى بعد عزلهم، يدل على درجة من التوقع والتحضير. غير أن الحقيقة الجوهرية تبقى، في نظره، في ان التفوق الساحق للجيش الاسرائيلي كان سيلغي أية أفضليات فلسطينية، مهما كانت التهيئة جيدة.

يصعب، في الواقـع، الحسم في هذا الموضوع؛ اذ يقر المؤلف بان مستوى التخطيط والادارة في م.ت.ف. قد ارتقى كلما اقتربت المعركة من بيروت، مما يوحي بان التوقعات الميدانية لم تكن دقيقة، فيما يتعلق بمعـركـة الجنوب. أو بكلمة اخرى، اذا كان الهجوم متوقعاً، واذا كان تفوق الجيش الاسرائيلي سيضمن تشتيت القوات الفلسطينية حسب انتشارها السابق، فيصبح البرهان على وجود درجة مقبولة من التخطيط هو قدرة تلك القوات على الاستجابة السريعة، وبطريقة مؤثرة، لتطورات المعركة.

هنا، يصح، عموماً، ما يقوله الخالدي بان القوة الاسرائيلية المهاجمة، والتي بلغت ٨٠ ألف جندي منذ الايام الاولى، كانت ستحقق نفس الفوز الميداني ذاته والتقدم الشامل ذاته مهما فعل واحتاط القادة الفلسطينيون المحليون. كما يصح ما لمّح به سابقاً من ان ثمة خللاً مزمناً في التسلح والتدريب والعقيدة كان سيحد من فعالية القوات الفلسطينية، حتى لو تم تركيز وحدات اكثر في النقاط الحساسة. ويضاف، أخيراً، الى كل ما سبق، التذكير بحقيقة طال ما تجاهلها العديد من منتقدي قيادة م.ت.ف.، من ان المنظمة لم تكن تدير حشوداً عسكرية مجحفلة، بل وجد، في امرتها الفعلية، حوالى ٣٠٠٠ مقاتل متفرغ و ١٠ ـ ١٢ ألف عنصر ميليشيا (من التنظيمات كافة) يدافعون عن رقعة جغرافية لا تزيد على ٣٠٠٠ كيلو متر مربع تحتوي على ثلاث مدن رئيسة.

إلا ان كل ذلك لا ينفي غياب التخطيط الفعلي في مجالات معينة، ولا ينفي جدوى التخطيط، بل ولا ينفي انقطاع التواصل المنطقي المتوقع بين تنبؤ القيادة العليا الفلسطينية باقتراب موعد العدوان وبين الاجراءات العملية التي كانت ستترتب على ذلك التنبؤ، وهو الأمر الذي يقرّ به المؤلف (ص ٥٧)، فندرت الوحدات الفلسطينية التي فهمت موقعها الخاص ضمن السياق العام لتوقع هجوم اسرائيلي يصل بيروت: إذ ماذا ستكون محاور التقدم ونقاط الانزال ؟ وعند الاجابة على ذلك، ما هي الخطط البديلة لكل وحدة وكل موقع ؟ وقد تم حشد القوات، بناء على توقع عام مصيب، في جوار صور وصيدا والدامور، لكن أُغفلت مواقع وجوانب عديدة، كما أغفل رسم سلّم متعاقب من الاحتمالات والردود على كل مرحلة من مراحل القتال المتوقع.

توجد أمثلة عدة على ذلك. اذ يؤكد الخالدي ان القتال في منطقة صور أخّر القوات الاسرائيلية بعض الشيء، ويـظهر، أيضاً، من رواية رئيف شيف وأهود يعاري للحرب، ان تلك القوات ضلّت طريقها بين

المخيمات. فلو كانت القوات المتفرغة وعناصر المليشيا الفلسطينية مهيأة لتقدم اسرائيلي، عبر رأس البياضة والبازورية، ولو استجابت لمؤشرات الحرب الواضحة المتمثلة بالحملة الجوية التي سبقت الهجوم البري بيومين، من خلال زرع الألغام وتوضيع المدفعية والمجموعات المضادة للدبابات، لأمكنها ذلك من عرقلة الهجوم لفترة أطول في منطقة البرج الشمالي ـ البص. كما كان بامكان الوحدات المنسحبة، لاحقاً، ان تنتشر في البساتين المحيطة بالطريق الساحلي بين صور والقاسمية، لتستنزف القوافل الاسرائيلية. كما كان بالامكان تهيئة العبوات الناسفة لتدمير الجسور الرئيسة لتأخير التقدم وفرض المعارك الموضعية المزعجة على الخصم، وخصوصاً عند جسر القعقعية، يليه القاسمية والزهراني (الغازية) والخردلي والحاصباني. وهنا يظهر جانب من سوء التوقع أقرت قيادة م.ت.ف. به، ألا وهو الاعتقاد بان الوجود الفعلي لقوات الطوارئ الدولية وهيئة الامم المتحدة ستمنعان، أو تعرقلان، استخدام الجيش الاسرائيلي لمحوري البازورية والطيبة ـ القعقعية (عدا محور القطاع الشرقي)، مما أثر في الانتشار الفلسطيني المحلي في تلك النقاط.

وثالثاً، تدل معارك صيدا وعين الحلوة، حتى مع الاقرار بصعوبة تحصين المدينة سلفاً، نظراً الى الاشتباكات الفلسطينية ـ اللبنانية التي سبقت الحرب، على ضياع الفرص بسبب سوء التخطيط والتوقع. فقد وضعت م.ت.ف. قوات ضمن اختيار سليم للمواقع: عند الزهراني والاولي. لكن لم يكن حشدها كافياً، او على الاقل لم توجد خطط جاهزة لدعمها، وفقد الاتصال بها والاشراف عليها سريعاً. وقد تمكن المدافعون عن الزهراني من صد انزال بحري اسرائيلي، لكن لم يتكرر هذا النجاح عند الاولي. والحقيقة هي ان المعارك الحاسمة بالنسبة الى مصير مدينة صيدا ومصير التقدم الاسرائيلي نحو بيروت كانت عند المداخل الجنوبية للمدينة وعند جسر الاولي. وكان بامكان القوات المدافعة عن الجسر صد الانزال البحري المعادي مثلما فعل المدافعون عن الرشيدية والزهراني وخلده و«السمرلاند». كما كان بامكان القوات المدافعة أن تغلق المداخل الجنوبية كلياً.

غير ان الذي حصل هو ان مخيم عين الحلوة صمد صموداً بطولياً، فيما سلكت الدروع الاسرائيلية الطريق العام وسط المدينة بحرية متناهية، بعد اليوم الثالث للقتال. وحين نؤكد أنه «كان بالامكان» اغلاق المدخل الجنوبي، نستدل بوجود قوات احتياطية في صيدا كان يمكن زجها باكراً*، تضاف اليها مئات العناصر المنسحبة من قضاءي الزهراني والنبطية، والحامية الموجودة في بلدة الغازية. فكان من شأن أي توقع سليم، يتبعه تخطيط وتوضيع مناسبان، ان يؤدي الى تركيز هذه القوات مع القليل من المدفعية عند المداخل الجنوبية. فهل ان المثل الذي قدمه مدافعو خلدة، بقيادة العقيد عبدالله صيام، فريد بموقع خلدة، او ان عدداً مماثلاً، او اكبر، من الرجال المتحصنين بالمباني كان باستطاعته تقديم ملحمة مماثلة في اكثر من موقع في الجنوب ؟ واذا كان الجيش الاسرائيلي سيلتف حول صيدا ليكمل السير، او كان سيحتل المدينة في النهاية، فلا ينفي ذلك حقيقة ان صمود المدينة لأيام عدة اضافية كان أمراً ممكناً، وربما كان سيربك الخطة الاسرائيلية ويضاعف الخسائر ويمهل بيروت المزيد من الوقت، علاوة على احتمال إطالة الصمود الى حدّ ارباك الوجود الاسرائيلي في القاطع الساحلي شمال صيدا، واحتمال اضطرار الجيش الاسرائيلي إلى خوض عمليتي حصار في آن، مما يزيد من المتاعب العسكرية والاحراج السياسي، لم يكن ذلك مستحيلاً او مستبعداً ضمن المعطيات، ولم يمنعه وجود خلل مزمن او بنيوي فحسب، بل سوء استخدام ما توفر، فعلاً، نتيجة إخفاق قيادي، على مستويات عدة، أصاب عملية التوقع والتخطيط.

يستعرض الخالدي، في الفصل الثالث، المدخلات العسكرية في اتخاذ القرارات لدى م.ت.ف. خلال الحصار. ويبدأ بشرح دور الاتصالات ووسائل الاعلام المحلية.. والرأي العام المحلي، في ترسيخ روح التصدي والمقاومة داخل بيروت، واهمية كل من تلك العناصر بالنسبة الى رؤية القيادة الفلسطينية. فكان يترتب على تلك القيادة التي طال ما تعودت على المخاطر والتي وجدت نفسها في صيف العام ١٩٨٢، في

* ارسل حوالي ٢٠٠ رجل خلال اليوم الثاني، ٧ حزيران (يونيو) لاسترجاع تلة شرحبيل، مما يدل على وجود قوة في اليد.

وضع «لم يسبق ان بدا لها وكأن كل عامل ممكن قد اصطف ضدها، مغلقاً كافة الخيارات فيما عدا الاسوأ منها» (ص ٦٧)، كان يترتب عليها الحصول على المعلومات الميدانية في كل لحظة وتقديم البيانات وخلق إعلامها الخاص المضاد للاعلام الاسرائيلي ـ الاميركي، كي تظهر بصدق ومصداقية تجاه جماهيرها وتجاه سكان بيروت عموماً.

ينتقل المؤلف، بعد هذا التقديم، الى دور الوضع العسكري في التأثير في رؤية القيادة الفلسطينية، وبالتالي في صنع القرار لديها؛ فيشرح اهم المعالم العسكرية لمراحل الحرب الاربع، موضحاً الاحداث الصغيرة التي ساهمت في بناء المعنويات المقاتلة، كإسقاط طائرة سكاي هوك وصد الانزالات البحرية الاولى والاستيلاء على الدروع الصالحة في خلدة. ويلاحظ الخالدي قلة أثر دخول سوريا الى الحرب على مجريات الامور في القطاع الساحلي، خاصة وان القوات السورية لم تمض طويلاً في القتال بعد تدمير دفاعاتها الجوية. ويظهر من السرد، أساساً، ان الموقف الفلسطيني تصلب واشتد عوده بعد ان استعاد انفاسه عقب الصدمة الاولى، وانه لم يعد يتضعضع او يهتز، مهما فعل الجيش الاسرائيلي، مما يعني ان الاعتبارات الرئيسة التي دخلت في حساب قيادة م.ت.ف. لم تكن آنية، كتصعيد القصف الجوي، بل طويلة الاجل. ويلخص الخالدي تلك الاعتبارات بالرأي العام اللبناني في بيروت الغربية، وموقف الجماهير الفلسطينية المحلية التي ستتلقى عواقب كل قرار، والموقف العربي الصامت، إن لم نقل المؤذي.

ويرى المؤلف، عملياً، ان قيادة م.ت.ف. أدركت، في نهاية المطاف، ان الاطالة والانتظار ريثما يشتري الصمود تحركاً عربياً او دولياً، لا نفع فيه، واضطرت، عند ذاك، الى الخروج. ولو كان الموقف الشعبي الداخلي افضل في مرحلة ما قبل الحرب، لاستطاعت م.ت.ف. اطالة التحدي اكثر. ولو تحرك العرب، او بعض العرب، لرضي السكان المحليون بابداء المزيد من الصبر وروح التضحية. غير ان المدافعين وصلوا، اخيراً، الى نقطة كانت ستتضاءل بعدها عائدات الصمود، بل وكانت ستنشأ معضلات داخلية. ويعبر المؤلف عن هذه المفارقة بالقول ان الدرسين الاهم اللذين حملهما المقاتلون الفلسطينيون من بيروت كانا ان الدول العربية لا تقدر ان تسمح للمنظمة بالخروج بنصر ما من بيروت (لانها صمدت اكثر منها)، وانه يمكن الوقوف في وجه اسرائيل، بنجاح، تحت ظروف معينة مؤاتية.

بعد دراسة مختلف العناصر والخلفيات التي دخلت في رسم الصورة السياسية ـ العسكرية الشاملة امام عيون القيادة الفلسطينية في حرب العام ١٩٨٢، يكرس الخالدي الفصول الثلاثة المتبقية من الكتاب لتحليل عملية اتخاذ القرار المركزي: قرار مغادرة بيروت. وينطلق المؤلف، في بداية الفصل الرابع المخصص لمرحلة حزيران (يونيو) في اتخاذ ذلك القرار، بشرح موقع بيروت بالنسبة الى الفلسطينيين، مؤكداً انها باتت «العاصمة السياسية والفكرية والمالية والادارية والروحية الوحيدة التي عرفوها منذ العام ١٩٤٨» (ص ١٠٠). ويسأل بعد ذلك، كيف اتخذ القادة الفلسطينيون قرارهم ؟ وماذا كان التفاعل فيما بينهم ؟ من لعب الادوار الرئيسة ؟ ومتى اتخذت القرارت ؟

يبدأ الخالدي بالاجابة على هذه الاسئلة (علماً بأنه لا يدعي بان اجاباته ستكون فاصلة) بالتعريف بصانعي القرار الفلسطيني. فينتقل الى وصف حفنة الرجال الذين شكلوا القيادة الفلسطينية الفاعلة، والذين اتخذوا القرارات الصعبة ورسموا السياسات. ويؤكد ان السلطة الفعلية خلال الازمات الطارئة تركزت لدى «فتح» والتنظيمات الفلسطينية الاخرى، وليس في أطر م.ت.ف. الرسمية، مع الاقرار بأهميتها في رسم السياسة العامة وتحديد الميزانيات خلال اوقات «السلم». ويضيف المؤلف ان الوجوه البارزة في «فتح» كانت لياسر عرفات (ابو عمار) وخليل الوزير (ابو جهاد) وفاروق القدومي (ابو اللطف) وصلاح خلف (ابو اياد)، يتبعهم خالد الحسن ومحمود عباس (ابو مازن) ومحمد غنيم (ابو ماهر)، ثم العميد سعد صايل (ابو الوليد) وهاني الحسن ونمر صالح (ابو صالح) ضمن الجيل «الصاعد». ويؤكد، أخيراً، ان الذين قدموا مساهمة معينة، وان كانت رافدة وليست حاسمة في صنع القرار الاعلى، هم د. جورج حبش ونايف حواتمة وقيادتا تنظيميهما ـ التنظيمان الفلسطينيان الوحيدان «المستقلان» غير «فتح».

يستعرض المؤلف الخطوات المتتالية التي حصلت على الصعيد السياسي الخارجي (الدبلوماسي) بموازاة التطورات العسكرية خلال حزيران (يونيو)، فيشير الى دور خالد الحسن، وتحركات وزراء الخارجية العرب، والاتصالات بالحكومتين الفرنسية واللبنانية، ومواقف وزير الخارجية الاميركية، الكسندر هيغ. ويرى الخالدي في هذه المرحلة اهمية حاسمة، نظراً الى بلورة مواقف ومقترحات مختلف الفرقاء خلالها. وتمثل اهم المواقف بموقف الفريق الفلسطيني، الذي تأرجح بين اتجاه وآخر لبعض الوقت، حتى استقر، في نهاية الشهر، على رفض فكرة الانسحاب بلا مقابل. وهنا يدخل المؤلف في عرض للنقاش الداخلي في م.ت.ف.، مشيراً الى اهم التيارات والى جوانب الارتباك الجماهيري نتيجة تسريب الاخبار وترويج الاشاعات حول ما قبلته وما لم تقبل به م.ت.ف. ويبقى الحدثان الاساسيان هما تراجع م.ت.ف. عن قبول شروط اعدائها، بعد ان شارفت على ذلك في لحظة من اللحظات، والتعبير عن قناعتها الفعلية بحتمية الانسحاب في مذكرة قدمتها الى رئيس الوزراء اللبناني في الثاني من تموز (يوليو).

انتقل الاهتمام لدى م.ت.ف. والاطراف المحلية، في تموز (يوليو)، الى خارج العاصمة اللبنانية، بعدما استقر القرار الفلسطيني واقتنع القادة اللبنانيون المعنيون بصدق رغبة م.ت.ف. بتجنيب بيروت أي دمار بلا طائل. هذا هو فحوى الفصل الخامس الذي يدور حول قرار م.ت.ف. بقبول مشروع المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، رغم عدم حصولها على مقابل سياسي فعلي. ويقدم الخالدي لمحة عن بيروت تحت الحصار في تموز (يوليو) يدحض خلالها الزعم الاسرائيلي ـ الاميركي بان المدافعين كانوا ينصبون المدافع ويقيمون المواقع قرب التجمعات المدنية عمداً، للاحتماء بها، مذكراً بان اسرائيل لم تحترم حصانة المدنيين وحرمة المستشفيات وما شابهها في يوم من الايام، فَلِمَ يتوقع احد ان ينفع الاختباء وسط المدنيين ؟

تمثلت اهمية هذا الشهر في أمرين اثنين:

أولاً، برز دور دولتين، هما فرنسا ومصر، في سعي لازالة الجمود والخروج بحل لا ينقذ بيروت فحسب، بل ويقدم مكاسب سياسية ملموسة لمنظمة التحرير الفلسطينية. واذا كانت لكل من الدولتين دوافع ومصالح سعت الى تحقيقها، غير انهما عملتا، بصدق، للتوصل الى اتفاق مع م.ت.ف.، ضمن منظور شامل وبعيد المدى للصراع العربي ـ الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية. ويدل على ذلك، إضافة الى نصوص الاتصالات المكثفة والمستمرة بالمنظمة، تقديم مسودة مشروع مشترك الى مجلس الامن، يشمل حلاً للقضية الفلسطينية. وكانت الرغبة باجهاض التحرك الفرنسي ـ المصري احد الحوافز التي دفعت الرئيس الاميركي رونالد ريغان، الى الاعلان عن مشروعه للسلام في ايلول (سبتمبر).

اما الجانب الهام الثاني، خلال تموز (يوليو)، فتمثل بموقف «الاخوة» العرب تجاه الحرب الدائرة في لبنان. ويرى الخالدي ان اكثر المواقف سلبية جاءت من العربية السعودية وسوريا. وكانت العربية السعودية عرضة للضغوط الاميركية، بينما لم تشأ سوريا ان يصعد نجم م.ت.ف.، فقامت الدولتان بعرقلة المساعي الفرنسية. وقد أضاع وزيرا خارجية البلدين فرصة وجودهما في واشنطن لعرض الحقوق الفلسطينية والمطالبة بتقديم مكاسب حقيقية مقابل اي تنازل فلسطيني. ويستعرض المؤلف التفاصيل المتتالية لهذه العملية الاجهاضية المؤلمة، موضحاً ان الادراك الفلسطيني بحقيقة ما تفعله الدول العربية لفرض الهزيمة على م.ت.ف. هو الذي حمل قيادتها، في أواخر الشهر، على قبول «مشروع حبيب» بخطوطه العريضة، بدلاً من المضي في القتال. فما فائدة القتال اذا كان «الاخوة» العرب سيعملون لتبديد ثمار التضحيات واضاعة الوقت الذي تشتريه دماء المدافعين عن بيروت ؟

اذا كانت م.ت.ف. اتخذت قرار الجلاء عن بيروت، عملياً، في نهاية تموز (يوليو)، فانه لم يبق لها وللفرقاء الآخرين سوى بلورة الآليات وصياغة النصوص النهائية. وتشكل هذه العملية، والحيثيات المحيطة بها ونتائجها اللاحقة، موضوع الفصل السادس والختامي في هذا الكتاب، حيث يوضح الخالدي ان نتائج القرار الفلسطيني بقبول «مشروع حبيب» توزعت بين المفاوضات معه حول ضمان مصير المدنيين، وتصعيد الضغط العسكري الاسرائيلي، وتنفيذ اتفاق إخلاء بيروت، واخيراً الانتهاك الاسرائيلي الذي نقض الاتفاق وادى الى مذبحة صبرا وشاتيلا.

ويسرد المؤلف الحقائق المتعاقبة في هذا المجال، مشدداً على حرص الفلسطينيين على تأمين سلامة ذويهم، نظراً الى الخوف الدائم من تكرار مذبحة كمذبحة تل الزعتر العام ١٩٧٦. ويستشهد بقول هاني الحسن ان م.ت.ف. عمدت الى الامتناع عن تقديم اي تنازل تحت الضغط العسكري الاسرائيلي، مفسراً عدم جدوى الهجمات البرية والجوية المتكررة بين ١ و١٤ آب (اغسطس).

اذا كان هذا المسلسل لا يحتاج الى استعراض أطول، فان المسألة التي تحتاج الى تقييم هي مدى صحة السياسة الفلسطينية والتقديرات التي استندت اليها في اتخاذ القرارات؛ او بكلمة اخرى، ما هي المسؤولية التي تتحملها م.ت.ف. في ما حصل خلال، وبعد، حرب العام ١٩٨٢ ؟ ويلفت المؤلف الانتباه الى حقيقة جوهرية مفادها ان أياً من الاطراف الفلسطينية لم يُثر، خلال النقاش العلني داخل حركة المقاومة منذ صيف ١٩٨٢، التساؤلات حول صحة قبول الضمانات الاميركية بخصوص سلامة المدنيين، او حول امكان مواصلة الصمود وتحدي الجيش الاسرائيلي الى حين الحصول على مكاسب فعلية. ويعود ذلك الى كون كل قائد فلسطيني قد اشترك باتخاذ قرار الانسحاب.

اما التساؤل حول صحة القرار بحد ذاته، قياساً بجميع الاحتمالات الاخرى، فان من الصعب الرد، بثقة، على ذلك. فهل وجب على م.ت.ف. ان تصر على عدم الانسحاب بلا مقابل فعلي ؟ يجيب الخالدي بتأكيد ان م.ت.ف. كانت تتعرض إلى ضغط شديد، ليس من قبل اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية والحكومة اللبنانية واليمين اللبناني فحسب، بل ومن قبل اليسار اللبناني والمسلمين، في وقت غاب كل دعم مادي او معنوي او دبلوماسي عربي قادر على تحويل التضحيات الميدانية الى مكاسب خارجية (سياسية) وعلى تصليب الموقف الوطني اللبناني. ثم يذكّر المؤلف بواقع ان م.ت.ف. جرّبت اسلوب اطالة الصمود بانتظار الحصول على التنازلات طيلة شهر تموز (يوليو)، دون ان يتحسن الوضع، نظراً الى الاصرار الاميركي والتخاذل العربي. وأخيراً، اذا كانت معنويات المدافعين ما زالت قوية عند نهاية الحصار، ومخزون المواد الغذائية والقتالية ما زال كبيراً، غير ان الجيش الاسرائيلي بات يقف عند السفارة الكويتية، على مرمى البندقية من حي الفاكهاني ذاته ويوشك على تجزئة بيروت الى قواطع صغيرة.

صارت المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق القيادة الفلسطينية جمعاء هي الحفاظ، بعد تقديم مثل حي وباهر لقدرة الراغبين على صد الجيش الاسرائيلي، على آلاف الافراد والكوادر والتراكم الفكري والمؤسسي لنضال دام عشرين عاماً. وقد نجحت م.ت.ف. في ذلك (حققت إنجاز خوض القتال الضاري والمحافظة على الذات في آن). ولم يهدد ذلك النجاح سوى الانشقاق الداخلي المدعوم من قوى عربية، لم تختلف بدورها عن بقية القوى العربية التي تساهم، منذ العام ١٩٨٢، في عدم تحويل الانجاز الفلسطيني المستمر (مجرد البقاء على قيد الحياة !) الى مكسب وطني فعلي.

---

(١) سبق للخالدي ان كتب عن جوانب خاصة للوجود الفلسطيني في لبنان. انظر: Khalidi, R.; "Asad's Regime and the Palestinian Revolution", *Arab Studies Quarterly*, Fall 1984.

و:

Khalidi, R.; " The Palestinian in Lebanon; Social repercussions of Israel's Invasion", *Middle East Journal*, Spring 1984.

(٢) مثلاً: المقدم «ابو الطيب»، **القاطع الثالث من زلزال بيروت**، عمان: بلا ناشر، ١٩٨٤. وكذلك «**العقيد ' ابو موسى' يتكلم عن الحرب الخامسة وصمود بيروت**»، دمشق: دار الجليل، ١٩٨٤.

يزيد خلف

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

تحرك توحيدي والنتائج محدودة

شهدت الفترة الاخيرة نشاطاً فلسطينياً مكثفاً تركز في اتجاهين: الاول، التحرك والدعوة إلى احياء التضامن العربي، لاسيما بعد ان نشطت الدعوات العربية لعقد مؤتمر للقمة، كانت دعت إليه الجماهيرية العربية الليبية للبحث في الاعتداء الاميركي على اراضيها.

اما الاتجاه الثاني، فتمثل في موافقة «فتح»، وكذلك المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، اضافة الى موافقة المنظمات الفلسطينية الاخرى، على مبادرة الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، الرامية الى تجديد الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، واعادة اللحمة الى صفوف م.ت.ف.

دعوة الى التضامن العربي

في اعقاب اعلان الملك حسين عن وقف تحركه السياسي مع قيادة م.ت.ف. في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦، سعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الى تعزيز تحركها السياسي، عربياً، في محاولة منها لاعادة العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية الى صيغتها السابقة، من جهة، والوصول الى صيغة عمل عربي مشترك، من جهة اخرى، لضمان وقف حالة التدهور التي وصلت اليها الاوضاع العربية عموماً؛ الامر الذي انعكس سلباً على مجمل هذه الاوضاع، وخاصة الفلسطينية منها.

وقد تركز النشاط الفلسطيني، بشكل خاص، على العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، التي تعرضت لهزة عنيفة في اعقاب الاعلان الاردني. وفي هذا الصدد، اكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، ظهور خلافات أردنية ـ فلسطينية، اعقبت وقف التنسيق السياسي بين الاردن وقيادة م.ت.ف. «الا انها لا تعدو كونها سحابة صيف... ستنقشع قريباً عند لقاء الزعماء الثلاثة، الحسين ومبارك وعرفات، في القاهرة» ـ كما قال. واضاف الشيخ السائح: «ان الظروف الحالية تحتم علينا، اردنيين وفلسطينيين، ان نتعاون، معاً، [لان] المستفيد الوحيد من تعميق الخلافات بين الاردنيين والفلسطينيين خاصة، وبين العرب عامة، هو اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٠/٣/١٩٨٦).

واعلن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام للثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، ان جهوداً سعودية، وعراقية، ومصرية، تُبذل الآن، لتقريب وجهات النظر بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للوصول الى آفاق جديدة، بعد وقف التنسيق بينهما، بعيداً عن التأزم (**المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٨٦).

وفي سياق المحاولات التي أجريت لتقريب وجهات النظر العربية، على طريق التوصل الى موقف عربي موحد، قام عرفات بزيارة الى السعودية، استمرت ثلاثة ايام (١٥ ـ ١٧ آذار ـ مارس ١٩٨٦)، اجرى خلالها محادثات مع الملك السعودي، فهد بن عبدالعزيز، تناولت آخر التطورات على الساحة العربية وسبل تنقية الاجواء فيها. وحضر المباحثات عن الجانب

السعودي، وزير الخارجية، سعود الفيصل، ووزير الاعلام، علي الشاعر؛ وعن الجانب الفلسطيني عضوا اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن ورفيق النتشة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٢/٣/١٩٨٦).

واعلن عرفات، فور وصوله الى القاهرة مساء ٢٢/٣/١٩٨٦ في زيارة لجمهورية مصر العربية، «ان ليس هناك خلاف بين المنظمة وبين الملك حسين. ولكن الخلاف هو بيننا وبين وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية»، وقال: «ان الملك حسين قال ان الطريق اصبح مسدوداً، وانا اشاركه في هذا التصور... انه طريق مسدود بسبب التعنت الاميركي» (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٣/١٩٨٦). واكد عرفات، في ختام زيارته الى مصر، ان ليس هنالك جمود في الموقف بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الاردنية الهاشمية، وان هنالك اتفاقات بينهما، وكلاهما ملزم بها (**الاهرام**، القاهرة، ٢٤/٣/١٩٨٦).

اما في ما يتعلق بالمحادثات الرسمية بين الرئيس المصري حسني مبارك وعرفات، فلم يعلن شيء عن مضمونها، غير ان مصادر صحافية افادت بانها تركزت على سبل تحريك عملية السلام، وذلك بالعودة الى صيغة التحرك المشترك بين الاردن والمنظمة. ولم تشر تلك المصادر الى وقوع مستجدات سياسية من شأنها ان تجعل الملك حسين يتخلى عن قراره بوقف التنسيق السياسي مع قيادة م.ت.ف. (**النهار**، بيروت، ٢٣/٣/١٩٨٦).

بعد انتهاء زيارته الى القاهرة، توجه عرفات الى قطر، حيث التقى الامير خليفة بن حمد آل ثاني (٢/٤/١٩٨٦)، وأُجري خلال اللقاء استعراض عام للتطورات والمستجدات على الساحة العربية، وتطورات ازمة الشرق الاوسط، والقضية الفلسطينية. واكد عرفات، في لقاء له مع الصحافيين ومراسلي الوكالات في قطر، ان الامة العربية تعيش وضعاً حرجاً يتطلب منها نبذ الخلافات وتوحيد الصفوف، وقال: «ان ذلك يستدعي عقد اجتماع عربي، على مستوى القمة، لبحث سبل مواجهة التطورات والتحديات الخطيرة التي تواجهنا جميعاً». واضاف ان منظمة التحرير تعمل، في الوقت عينه، على ازالة الخلافات العربية، وان قيادة المنظمة اتخذت قراراً من جانبها بايقاف، حملات الرد الاعلامي، على «الاخوة في سوريا فاتحين المجال امام صفحة جديدة بيننا وبينهم» (**الشرق الاوسط**، ٣١/٣/١٩٨٦).

وفي نطاق جولته العربية، وصل عرفات الى بغداد (٣/٤/١٩٨٦) قادماً من البحرين. وصرح، فور وصوله الى بغداد، بان زعماء دول الخليج العربي ردوا ايجابياً على دعوته الى عقد مؤتمر قمة عربي لمناقشة مستقبل القضية الفلسطينية في اعقاب وقف التحرك السياسي المشترك بين المنظمة والاردن (**القبس**، الكويت، ٥/٤/١٩٨٦).

وتابع عرفات جولته، فوصل الكويت بعد انتهاء زيارته للعراق، واجتمع الى اميرها الشيخ جابر الاحمد الصباح. كما التقى عرفات والوفد المرافق له، ولى العهد رئيس مجلس الوزراء، الشيخ سعد العبدالله السالم (**فلسطين الثورة**، ٥/٤/١٩٨٦).

كما زار عرفات صنعاء (١٣/٤/١٩٨٦). وصرح، هناك، لوكالة انباء «سبأ» الرسمية، بأن دعوته الى عقد اجتماع قمة عربي عاجل لمناقشة انهيار التحركات المشتركة من اجل السلام بين المنظمة والاردن، ستكون، ايضاً، من اهم موضوعات المباحثات مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، والمسؤولين اليمنيين الآخرين (**السفير**، بيروت، ١٤/٤/١٩٨٦).

واختتم عرفات جولته العربية بزيارة الى القاهرة (٢٧/٤/١٩٨٦)، حيث التقى، ثانية، الرئيس حسني مبارك (**وفا**، تونس، ٢٨/٤/١٩٨٦). ومن ثم عاد الى بغداد (٣٠/٤/١٩٨٦) واجتمع إلى الرئيس صدام حسين، حيث أُجري خلال الاجتماع استعراض شامل للاوضاع العربية والجهود المبذولة لعقد قمة عربية لتعزيز التضامن العربي، وتوحيد الجهود والطاقات في مواجهة التحديات (**المصدر نفسه**، ١/٥/١٩٨٦).

من جهة اخرى، عقد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، محمود عباس (ابو

مازن)، في مدينة فاس، في المغرب (٣٠/٤/١٩٨٦)، سلسلة اجتماعات مع عدد من وزراء الخارجية العرب. وكان وزراء خارجية كل من العراق والاردن والكويت ومستشار الملك الحسن الثاني، احمد بن سودة، عقدوا لقاء تم خلاله بحث في ضرورة خلق تضامن عربي فعّال، لتمكين الامة العربية من مواجهة التحديات التي تواجهها (**المصدر نفسه**).

العلاقة السورية ـ الفلسطينية

منذ ان اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن وقف ردها على الحملات الاعلامية السورية، الرسمية والحزبية، سرى بعض التكهنات والتوقعات حول تقارب سوري ـ فلسطيني رسمي محتمل. وتأكد بعض هذه التكهنات بعد تحدث غير مصدر فلسطيني، وعربي، عن حدوث لقاءات واجتماعات مع مسؤولين سوريين. وقد اعلن عرفات ان قيادة المنظمة «قررت فتح صفحة جديدة مع السوريين، والباقي متروك لاشقائنا في القيادة السورية» (**النهار**، ٢١/٣/١٩٨٦).

وفي عمان، صرح عضو اللجنة المركزية لـ م.ت.ف.، خليل الوزير (ابو جهاد)، بأنه أجري بعض الاتصالات مع مسؤولين سوريين بهدف تطبيع العلاقات بين الجانبين، الفلسطيني والسوري. واكد «انه يبني آمالاً كبيرة على تلك الاتصالات، وانها ستؤتي ثمارها خطوة خطوة، وعلينا ان نتحلى بالصبر» (**السفير**، ٣/٤/١٩٨٦). كذلك اوضح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، ان قيادة م.ت.ف. «توجهت بمبادرة جديدة الى الرئيس السوري حافظ الاسد، للعمل معاً، وبقلوب صافية، ونيّات صادقة، على توحيد الموقف (**اليوم السابع**، باريس، ٧/٤/١٩٨٦).

وذكرت مصادر دبلوماسية عربية، ان سوريا وافقت على استئناف الحوار مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وان رسائل خطية تم تبادلها، في الآونة الاخيرة، بين المسؤولين السوريين وقيادة المنظمة وتضمنت، بصفة خاصة، اقتراحات للمصالحة السورية ـ الفلسطينية. واضاف مصدر دبلوماسي عربي، في عمان، ان لقاء عقد لهذا الغرض بين هايل عبدالحميد ومسؤول كبير في جهاز المخابرات السوري، في أثينا، بتاريخ السادس من نيسان (ابريل) ١٩٨٦ (**القبس**، الكويت، ٢١/٤/١٩٨٦).

تجديد الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني

على الرغم من عدم انقطاع المساعي الرامية الى تجديد الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، ودعوة القوى السياسية والشخصيات الوطنية، داخل الوطن المحتل، قيادة م.ت.ف. الى البدء بالحوار، واعتبار الوحدة الوطنية الفلسطينية مطلباً وطنياً ملحاً، فان الفترة الماضية شهدت تطورات على مستوى خاص من الاهمية. اذ اعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد، في كلمة القاها امام المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، ان «الجهود تبذل، الآن، لفتح حوار وطني شامل، من اجل تعزيز وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، على اساس قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة قرارات قمتي الرباط وفاس». وقال: «واليوم، واكثر من أي وقت مضى، تبدو الحاجة ملحة لوحدة الموقف العربي ووحدة دول المواجهة، في كل من سوريا وفلسطين ولبنان، على اساس من معاداة الامبريالية والصهيونية، والوقوف، بحزم، في وجه الصفقات المنفردة التي تسعى الى فرض الهيمنة الاميركية في المنطقة، وعلى باقي المواقع الوطنية والتقدمية، واحداً بعد الآخر» (**فلسطين الثورة**، ٥/٤/١٩٨٦).

وقد تعزز هذا الموقف، على اثر لقاء عرفات مع الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، الذي تمّ على هامش اعمال المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الالماني الموحد، المنعقد في السابع عشر من نيسان (ابريل) ١٩٨٦، حيث تم التأكيد على ضرورة تجديد الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني. وفي الفترة ذاتها، اعلن الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، عن مبادرته الداعية الى العودة للحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، والتي لاقت تجاوباً واسعاً من قبل الفصائل

الفلسطينية، بالرغم من بعض الشروط التعجيزية التي وضعها بعضها. وعلى الرغم من ذلك، ومع تباين صيغ الموافقات الفلسطينية ايضاً، فان الدعوة الى تجديد الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني اتخذت، هذه المرة، ثلاثة ابعاد رئيسة: دولي ـ سوفياتي، وعربي ـ جزائري، وفلسطيني جسدته موافقة «فتح» والمجلس المركزي لمنظمة التحرير وباقي الفصائل الفلسطينية.

المبادرة الجزائرية

لقد عرض الشاذلي بن جديد استضافة مؤتمر يضم الفصائل الفلسطينية كافة، من اجل تسوية الخلافات الداخلية فيما بينها، والاتفاق على قيادة موحدة. وقال بن جديد، في كلمة القاها امام المؤتمر السابع للمنظمة الوطنية للمجاهدين: «ان الجزائر مستعدة لان ترحب، في اي وقت، بعقد مؤتمر يضم جميع فصائل المقاومة الفلسطينية و [مستعدة لأن] تخلق الظروف التي تسمح لهم بتسوية، وبالخروج بزعامة واحدة» (**السفير**، ٩/٤/١٩٨٦).

ومن دمشق، ابرق الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، إلى الشاذلي بن جديد، مرحباً بالمبادرة الجزائرية. وحدد في برقيته اسس الحوار، من وجهة نظر الجبهة، بـ «إلغاء اتفاق عمان الموقع في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، بشكل واضح وصريح، واجراء مراجعة جذرية لمسيرة الثورة الفلسطينية و م.ت.ف. ومحاكمة التجربة السابقة، محاكمة علمية جريئة، لاستخلاص الدروس منها، وتثبيت البرنامج السياسي الوطني المستند لقرارات المجالس الوطنية، والعودة الى برنامج العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ وهذا يتطلب، بدوره، اداة قيادية جماعية ديمقراطية» (**الهدف**، دمشق، ١٤/٤/١٩٨٦).

اما جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، فقد وافقت، بشروط، على مبادرة بن جديد. واكدت، في رسالة وجهتها الى الرئيس الجزائري، «انها تتمسك بالميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالقرارات التي تم اتخاذها بالاجماع». وذكر في الرسالة انه «اذا استمرت اسباب الازمة والمسؤولون عنها، فان الازمة ستظل قائمة هي الاخرى». واقترحت الجبهة ان تشترك كل من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي في هذه الجهود، من اجل حل الازمة الراهنة داخل منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير**، ٢٦/٤/١٩٨٦).

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد اعلنت موافقتها غير المشروطة على البدء في حوار فلسطيني شامل. واكدت، في ختام دورة اجتماعات لجنتها المركزية، اواسط نيسان (ابريل) ١٩٨٦، ان اولى المهام هي «الاستعادة العاجلة لوحدة منظمة التحرير الفلسطينية، على اساس برنامجها الوطني ومقررات المجالس الوطنية، وخاصة الدورة السادسة عشرة، [وان ذلك] يتطلب البدء بحوار وطني شامل يضم جميع القوى الوطنية الفلسطينية على الاسس الوطنية المحددة، بحيث يتم الغاء كل خروج عن هذه الاسس، بما فيه اتفاق عمان وكل الممارسات والتشكيلات التي تتعارض مع انجاز الوحدة الوطنية» (**الحرية**، نيقوسيا، ٢٧/٤/١٩٨٦). وحث بيان اللجنة المركزية للجبهة الاطراف ذات المواقف المتطرفة على «العدول عن سياسة التطرف، والتحلي بموقف سياسي واقعي لتحقيق الوحدة الوطنية... دون الخروج باية شروط فئوية او ذاتية» (**المصدر نفسه**).

المجلس المركزي والمبادرة الجزائرية

قام بعض اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، في طليعتهم صالح البرغوتي، بمبادرة حوار فلسطيني ـ فلسطيني، وذلك بهدف تقريب وجهات النظر بين الفصائل والمنظمات الفلسطينية المختلفة.

وسبق ان قام اولئك الاعضاء، خلال الشهور القليلة الماضية، بزيارات متكررة الى سوريا، التقوا خلالها الامناء العامين، المسؤولين في المنظمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وكذلك مع بعض المسؤولين السوريين. وقد استمع المجلس

المركزي، في اجتماع عقده لبحث نتائج مباحثات الاعضاء في دمشق، الى تقرير مفصل قدمه البرغوتي، تناول نشاطاته ونتائج مباحثاته في العاصمة السورية، وكذلك الى طرح سياسي وافٍ قدمه ياسر عرفات. واعلن المجلس، في ختام اجتماعاته، موافقته غير المشروطة على مبادرة الشاذلي بن جديد. ودعا المجلس «الفصائل كافة الى الاستجابة الفورية لمبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد، من أجل تعزيز الوحدة الوطنية لمجابهة المخططات العدوانية الجديدة؛ وكلف اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس بمتابعة هذا الموضوع مع الاخوة في الجزائر لانجاح هذه المبادرة الهامة» (**وفا**، ١/٥/١٩٨٦).

وعلى اثر اتخاذ المجلس المركزي لقراره هذا، غادر عرفات بغداد قاصداً الجزائر، واجتمع، بعد ظهر ١/٥/١٩٨٦، مع عضو المكتب السياسي مسؤول الامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، محمد شريف مساعدية، وذلك في مقر الامانة الدائمة للحزب. وقد ابلغ عرفات الى مساعدية ترحيب المجلس المركزي للمنظمة بمبادرة بن جديد (**المصدر نفسه**، ٢/٥/١٩٨٦).

آمال محفوفة بالمخاطر

رافق اعلان فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة موافقتها على المبادرة الجزائرية تفاؤلات كبيرة تجاوزت، لدى بعض الاوساط، حدود ما هو واقعي وممكن تحقيقه فعلاً. فقد ذهب بعض هذه الاوساط الى حدود التصور ان مجلساً وطنياً فلسطينياً توحيدياً هو قاب قوسين أو ادنى من الانعقاد، على الرغم من ان العقبات التي ما زالت تعترض سبيل البدء في الحوار.

وذكر بعض مصادر تلك الاوساط «ان مؤتمراً للمصالحة الفلسطينية سيعقد في الاول من ايار (مايو) في الجزائر (**الشرق الاوسط**، ١٩/٤/١٩٨٦)، وان اتصالات تجرى في الجزائر بين ممثلي التحالف الديمقراطي و «فتح» للاتفاق على عقد اجتماع المصالحة في الجزائر، وتحديد اسماء المشاركين فيه (**القبس**، ٢٨/٤/١٩٨٦). وذكرت اوساط اخرى ان استئناف الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني يهدف الى عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، وان ثمة مصادر فلسطينية في الجزائر اكدت ان الحوار سيرتكز على اتفاق الجزائر ـ عدن الموقع في تموز (يوليو) ١٩٨٤، وان استئناف الحوار يستهدف الاعداد لمجلس وطني فلسطيني في العاصمة الجزائرية (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٤/١٩٨٦).

وعلى الرغم من مشروعية تلك الآمال، والتطلعات، إلّا ان عجلة الحوار الفلسطيني لم تدر بعد؛ الامر الذي نبهت الى مخاطره اوساط فلسطينية عديدة، منها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي ذكر امينها العام، نايف حواتمة، في مقابلة له مع صحيفة «الخليج» الظبيانية، «انه بات مطروحاً على الاخوة الجزائريين ان يضعوا ميكانيزم عملي (آلية) لهذه المبادرة [مبادرة الشاذلي بن جديد] لادارة الحوار وتهيئة احضان الثورة الجزائرية لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، لاننا نريد لهذه المبادرة ان تأخذ طريقها الى النجاح وان لا يتكرر معها ما وقع مع دورة الجزائر من عمليات تدمير، وخروج محورية فلسطينية واقليمية عربية. نريد لمبادرة الجزائر ان تأخذ طريقها إلى الحياة الفعلية» (**الحرية**، ١١/٥/١٩٨٦).

تجريد عطاالله من مسؤولياته

اعلن مسؤول الأمن العسكري في م.ت.ف.، عطاالله (ابو الزعيم)، في عمان، عن حركة تمرد ضد قيادة م.ت.ف. وقال ان العديد من ضباط «فتح» وكوادرها، انضموا اليه. ووصف عطاالله حركته بانها ليست انشقاقاً بل «حركة تصحيحية» وان المقاتلين الذين انضموا اليه يؤيدون وينادون بالاصلاح داخل «فتح». واتهم قيادة المنظمة بانها «ديكتاتورية» مضيفاً ان حركته «مستقلة» (**النهار**، ١٥/٤/١٩٨٦). وذكر عطاالله ان له وجهة نظر شخصية بالنسبة الى حل القضية الفلسطينية، ترتكز على اقامة حوار بين اهل الارض المحتلة والحكومات العربية. وتساءل: «لماذا لا نترك

المجال للملك حسين واهل الضفة الغربية للتفاوض. انا مع المفاوضات ولست مع الحكم الذاتي في الضفة أو غزة» (**المصدر نفسه**).

وقاطع عطاالله اجتماعات المجلس العسكري الاعلى للثورة الفلسطينية الذي عقد في بغداد (٢٣/٤/١٩٨٦)، بالرغم من دعوته لحضور تلك الاجتماعات.

وابلغ عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، الى الحكومة الاردنية، رسمياً، ان عطاالله عطاالله لم يعد يتولى أية مسؤوليات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية في الاردن؛ وطلب اليها ان تتصرف على هذا الاساس (**السفير**، ١٨/٤/١٩٨٦).

وكان المجلس العسكري الاعلى قرر طرد عطاالله عطاالله من الثورة الفلسطينية وتجريده من جميع الرتب والمناصب العسكرية في جيش التحرير الوطني الفلسطيني وقوات الثورة الفلسطينية.

وقد عرض هذا القرار على ياسر عرفات، فصادق عليه ودخل حيز التنفيذ بدءاً من تاريخ ٢٤/٤/١٩٨٦.

وأجمعت الاوساط الفلسطينية كافة، على اختلاف مواقعها السياسية والتنظيمية، على اعتبار تمرد عطاالله عطاالله، محاولة صغيرة بكل المقاييس.

سميح شبيب

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

حرب ضد المخيمات
وقمة عربية معلّقة

سوريا تتهم العراق بأعمال تخريبية على أراضيها، وتقف الى جانب ايران في حربه ضد العراق، كما تعادي مصر وبعض من يقف الى جانبها، بينما تلتقي مع آخرين يلتقون مع مصر. اما اصحاب اعلان «... آخر الفرص»، فقد اعلنوا الوصول الى طرق مسدودة، في الوقت الذي تمكنوا من اقامة العلاقات مع كل الدول العربية المتنابذة؛ فهناك لجان تنسيق مشتركة بين كل من الأردن ومصر، والأردن وسوريا، والأردن والعراق. ومع منظمة التحرير الفلسطينية، ما يزال وقف التنسيق السياسي معمولاً به. أما لبنان فحدث ولا حرج. وفي المغرب العربي الامور ليست أفضل مما هي عليه في شرقه: ليبيا تعادي تونس، والمغرب يعادي الجزائر. وهكذا عجزت السعودية عن توفير شروط عقد القمة العربية في الرياض، كما تقرر في قمة فاس ١٩٨٢؛ ولذا كانت فاس الاستثنائية التي غاب عنها بعض الزعماء العرب، وحضرها بعضهم الآخر بتمثيل منخفض.

في هذا المناخ العربي، وضعت منظمة التحرير ثوابت سياسية تعمل على اساسها «للخروج من المأزق العربي، ولتجاوز هذا الزمن الرديء» ـ كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات ـ ، وحددها كما يلي:

«اولاً: عودة مصر [الى العالم العربي].

«ثانياً: وقف الحرب العراقية ـ الايرانية.

«ثالثاً: تشكيل موقف عربي متضامن في

شمال أفريقيا يشكل الرافعة للانهيار الذي حدث في المشرق.

«رابعاً: ايقاف هذا الغول الطائفي في لبنان...

«خامساً: تصعيد العمل العسكري داخل الارض المحتلة، كنقطة هامة في المواجهات العربية الاسرائيلية...

«سادساً: خلق قوة شعبية عربية تشكل الرقيب والحسيب والداعم لموقفنا في مواجهة التحديات الحضارية التي نمر بها» (من مقابلة أجرتها حميدة نعنع في القاهرة مع ياسر عرفات، **التضامن**، لندن، ٥ ـ ١١/٤/١٩٨٦، ص ٧٢).

وقد شهدت الفترة الاخيرة نشاطاً عربياً وفلسطينياً تركز على احياء مسيرة السلام وتنشيطها؛ كما تركز على اعادة اللحمة الى منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة. كذلك تجددت محاولات تقييد نشاط المقاومة الفلسطينية من لبنان ضد اسرائيل، وتجددت الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت.

سنعرض فيما يلي الى المراكز التي شملها النشاط السياسي العربي والفلسطيني في الفترة الاخيرة.

القمة العربية

ما انفكت منظمة التحرير الفلسطينية تدعو وتطالب بعقد قمة عربية «لمناقشة الخلافات العربية، واتخاذ موقف موحد من تطورات القضية الفلسطينية» (**السفير**، بيروت، ٤/٤/١٩٨٦). وكان للغارة الاميركية على ليبيا في شهر نيسان (ابريل) الماضي دورها في تصعيد هذه الدعوات وتزايد عدد الدول العربية المؤيدة لعقد القمة. وهكذا أوفد ملك المغرب، الحسن الثاني، رسلاً الى قادة الدول العربية ليدعونهم الى عقد مؤتمر قمة عربي في فاس «لبحث جميع التطورات والقضايا العربية، وتعبئة الجهود، وانهاء الخلافات، من اجل مواجهة الاخطار التي تتهدد الامة العربية، من مشرقها الى مغربها» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٥/٤/١٩٨٦). وبرزت مع الموافقة على عقد القمة الخلافات حول جدول اعمالها. فبعض الزعماء العرب طالب باقتصارها على بحث الاعتداء الاميركي على ليبيا، وبعضهم الآخر طالب بأن تشمل مناقشاتها جميع القضايا العربية.

وتم الاتفاق بين الزعماء العرب، على ان يجتمع وزراء الخارجية لبحث مسألة جدول اعمال القمة. وقد عقد وزراء الخارجية العرب لقاء تغيب عنه وزير خارجية سوريا. وبعد يومين من المداولات، وعلى الرغم من وصول وزير خارجية سوريا، لم يتفق الوزراء على جدول اعمال القمة، كما لم يتفقوا على مكان عقدها. فقد اصّرت ليبيا على ان تكون في واحة سبها، بينما أصّر وزراء آخرون على عقدها في فاس. وهكذا اصدروا بياناً، في ختام اجتماعاتهم، يفيد بـ «أنه، وبعد المناقشات التي تمت... وبعد استعراض جميع الاخطار... تبين ان هذه الموضوعات ما تزال في حاجة الى المزيد من الدراسة والتمعن والاعداد والتشاور وتبادل الرأي. لذلك قرر وزراء الخارجية ان يعقدوا، في المملكة المغربية، اجتماعاً آخر، يعين موعده الامين العام [لجامعة الدول العربية]، لوضع جدول الأعمال وتحديد تاريخ اجتماع مؤتمر القمة العربي» (**المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٨٦). وهكذا فشل حتى العدوان الاميركي المباشر على ليبيا في توحيد الآراء العربية.

مصر

تركزت النشاطات الفلسطينية في الفترة الاخيرة على مصر. وجاء الاهتمام بها في رأس الثوابت التي حددها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، والتي تتفق ـ حسب رأيه ـ مع «طبيعة العلاقات الفلسطينية ـ المصرية، التي احد اوجهها هذا الجهد الذي يضعه الرئيس مبارك مع الجهد الاردني ـ الفلسطيني وجهود عربية اخرى للوصول الى حل شامل وعادل... حل يأخذ في اولوياته الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني» (**التضامن**، ١١/٤/١٩٨٦). وانطلاقاً من ذلك، زار عرفات مصر مرتين، في ٢٢/٣/١٩٨٦ و ٢٧/٤/١٩٨٦، كما زارها عدد من القادة الفلسطينيين. وخلال زيارتيه، عقد عرفات لقاءات

مع رجال الدولة المصرية، وفعالياتها السياسية والدينية.

وتسعى م.ت.ف. الى اعادة مصر الى العالم العربي. فقد اكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، «... ضرورة اجراء اتصالات بين العرب ومصر لبحث اسلوب عودة مصر الى العالم العربي، وكذلك عودة العالم العربي الى مصر... [لأن] غيابها، ودورها القيادي، عن الامة العربية يجعل هذه الامة دون بوصلة أو قيادة حقيقية» (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٣/١٩٨٦).

وتحاول مصر، من جانبها، احياء عملية التنسيق السياسي بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويرى وزير خارجيتها، د. عصمت عبدالمجيد، «ان الاتفاقية الاردنية ـ الفلسطينية تعتبر وثيقة اساسية للتسوية السلمية في الشرق الاوسط؛ وهذه هي الرسالة التي نحاول اقناع الاردن ومنظمة التحرير [الفلسطينية] بها» (**الاهرام**، القاهرة، ٢٣/٣/١٩٨٦). والى ذلك، قال الرئيس المصري حسني مبارك: « [اننا مستعدون]، اذا اقتضى الامر، ان نبذل مساعينا مع اسرائيل من أجل المساعدة في دفع قضية السلام؛ فنحن، أيضاً، سنتكلم مع اسرائيل في هذا الشأن» (**السفير**، ١٢/٣/١٩٨٦). واكد انه لا يقبل «بفرض أي شيء على الفلسطينيين» (**المصدر نفسه**). من جهته، اعرب عرفات «عن امتنانه العميق لما يبذله الرئيس مبارك من اجل التنسيق والتوفيق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢٨/٤/١٩٨٦).

الاردن

بعد الخطاب الذي اعلن فيه الملك الاردني حسين وقف التنسيق السياسي مع م.ت.ف. والرد الذي قدمته م.ت.ف. على خطابه، استمرت العلاقات بين الاردن وم.ت.ف. بالوتيرة ذاتها التي نشأت بعد ذلك. فالاردن ما زال يرى ان م.ت.ف. أخلّت بوعودها. فقد قال الملك حسين، في حديث لمجلة «جينز ديفنس ويكلي»، «ان الخلافات بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية خطيرة... لقد وصلنا الى حد بدء الاعداد من جانبنا لعقد مؤتمر دولي... عندما رفضت م.ت.ف.، فجأة، قبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨» (**السفير**، ٤/٢/١٩٨٦). بينما ترى م.ت.ف. عدم وجود خلاف بينها وبين الاردن الذي عمل وسيطاً بين المنظمة والولايات المتحدة الاميركية. فقد قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.: «ليس هناك خلافات بيننا وبين الاردن، بل بيننا وبين الولايات المتحدة [الاميركية] التي ترفض الاعتراف بالحقوق الوطنية، وحق تقرير المصير لخمسة ملايين فلسطيني» (**المصدر نفسه**). وقال أيضاً انه «يشارك الملك حسين في ما اعلنه من ان الطريق مسدود الآن فعلاً، لكن بسبب التعنت الاميركي... هناك اتفاقات بيننا وبين الاردن وكلانا ملتزم بها» (**الاهرام**، ٢٤/٣/١٩٨٦). وهكذا تستمر البرودة في التغلغل في أوصال العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية.

الجزائر

ان للجزائر مكانة خاصة لدى الفلسطينيين. فالثورة الفلسطينية المسلحة استلهمت اندفاعها من التجربة الجزائرية. وكان للجزائر دور مميز في مساعي المصالحة الفلسطينية قبل انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وهكذا اختار الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، اجتماعات المؤتمر السابع لـ «المنظمة الوطنية للمجاهدين» ليطلق نداءه الى فصائل المقاومة الفلسطينية «للعمل على عدم استمرار تمزيق وحدة المقاومة الفلسطينية... والجزائر ترحب بانعقاد مؤتمر فلسطيني، بكل الفصائل الفلسطينية، على ارض الجزائر... ووحدة الصف الفلسطيني تخدم منظمة التحرير والشعب الفلسطيني، وتساعد الامة العربية في اتخاذ موقف موحد بالنسبة الى دعم ثورتها... ان الجزائر، انطلاقاً من تجربتها ومن الصعاب التي واجهتها في اثناء ثورة التحرير، تتفهم، اكثر من غيرها، ما تمر به القضية الفلسطينية في هذه المرحلة الصعبة» (**الحرية**، نيقوسيا، ٢٠ ـ ٢٦/٤/١٩٨٦، ص ٧).

وقد رحب عدد من الفصائل الفلسطينية

بدعوة الرئيس الجزائري. وطالب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، «بالاسراع بتلبية نداء الرئيس الجزائري... دون شروط مسبقة» (**الاهرام**، ١١/٤/١٩٨٦). كما اعلنت الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، عن تأييدهما للدعوة (**السفير**، ١١/٤/١٩٨٦). أما جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية فقالت «انها ستدرس الاقتراح الجزائري» (**المصدر نفسه**). وفي وقت لاحق، حددت «الانقاذ» شروطها للرد ايجابياً على دعوة الجزائر «واقترحت اشراك كل من سوريا وليبيا واليمن الديمقراطي في الجهود التي تبذل لحل الازمة الراهنة داخل م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٤/١٩٨٦). كما اعرب صلاح خلف «عن امله في ان تساعد سوريا وليبيا وبعض الدول العربية الأخرى الجزائر لانجاح الحوار الفلسطيني» (**الرأي**، عمان، ١٤/٤/١٩٨٦). ورحب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، بدوره، بدعوة الرئيس الجزائري (**السفير**، ١٣/٤/١٩٨٦).

وقد ذكرت مصادر صحافية «ان الرئيس الجزائري... اجرى مشاورات مع جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك سوريا والاتحاد السوفياتي، قبل اعلان دعوته... كما حصل على موافقة الفصائل الفلسطينية الرئيسة أيضاً، قبل الدعوة» (**الرأي**، ١٢/٤/١٩٨٦).

سوريا

المصالحة بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا هو عنوان النشاط السياسي بين الطرفين. وفي الوقت الذي يكتفي المسؤولون السوريون بالتحدث عن القضية الفلسطينية عموماً وبالعلاقات مع المنظمات الموالية لسوريا، تدور في الظل اتصالات بين م.ت.ف. وسوريا. وقد اكد عرفات «ان اجتماعات مصالحة عقدت مؤخراً بين مسؤولين سوريين وفلسطينيين [لكنها] لم تؤد الى شيء ملموس» (**السفير**، ٢/٤/١٩٨٦). لكنه قال: «ان دمشق لم تضع شروطاً لعقد لقاء بينه وبين الرئيس السوري حافظ الاسد» (**الشرق الاوسط**، ١/٥/١٩٨٦).

وذكر مصدر دبلوماسي عربي في عمان «ان المسؤولين في الجانبين [السوري والفلسطيني] تبادلوا رسائل خطية تضمنت اقتراحات للمصالحة السورية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢١/٤/١٩٨٦).

وقد اشار عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الى الدور الذي ستلعبه سوريا، اذا تحققت المصالحة معها، واكد «انه اذا ما عادت الامور بين المنظمة وسوريا الى طبيعتها، فانه سيمكن الوصول الى ورقة عمل مشتركة سورية فلسطينية ـ فلسطينية يكون اساسها وحدة الموقف العربي والتضامن العربي المشترك» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٨٦). وشدد عرفات على ان توجه المصالحة مع سوريا يأتي «تنفيذاً لقرار القيادة الفلسطينية لفتح صفحة جديدة مع سوريا» (**الاهرام**، ٢٤/٣/١٩٨٦).

المغرب

المعروف عن ملك المغرب كثرة مبادراته، ورعايته لها، اذا توفرت لدى اطرافها النية لترجمتها عملياً. وكان آخر مبادرات الملك الحسن الثاني دعوته الى لقاء زعيم عربي مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس؛ وهي الدعوة التي كررها في اكثر من مناسبة. وينطلق الملك الحسن الثاني، في مبادرته، من على اساس «ان هناك فرصة الآن لاقرار تسوية سلمية لأزمة الشرق الاوسط يتم عن طريقها استرداد الاراضي المحتلة، واحترام حقوق الفلسطينيين» (**الاهرام**، ٢٥/٣/١٩٨٦). اما مهمة الزعيم العربي الذي سيلتقي رئيس الحكومة الاسرائيلية فهي «لن تكون التفاوض... وانما جس النبض والتحديد لافكار الاعداء بشأن مقررات قمة فاس... والزعيم العربي... سيقدم الى الزعماء العرب تقريراً عما سمعه وفهمه، وعليهم ان يقرروا الخطوة المقبلة» (**المصدر نفسه**)؛ على ان يكون هذا الزعيم العربي «اكثرهم نزاهة، واقلهم تحيزاً» (**السفير**، ١١/٤/١٩٨٦).

وقد انتقدت صحف فلسطينية تصدر في القدس الشرقية اقتراح ملك المغرب. فكتبت صحيفة «القدس» «ان المشكلة هي ان اسرائيل لا تستطيع استيعاب فكرة معاملة الفلسطينيين كشعب له حقوقه» (**المصدر نفسه**،

١٩٨٦/٣/٢٦).

اما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد وصفت الاقتراح «بأنه مشبوه» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/٢٧).

وعلق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، بالقول: «ان ذلك مجرد اقتراح، وليس كل اقتراح يمكن ان يوضع موضع التنفيذ» (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٣٠).

ليبيا

اعتدت الولايات المتحدة الاميركية على الاراضي الليبية في اواخر شهر آذار (مارس) ١٩٨٦، وفي اواسط شهر نيسان (ابريل) من العام ذاته. وجاء العدوان الثاني شرساً. وحملت الولايات المتحدة الاميركية، في تبريرها له، على دعم ليبيا لما تسميه اميركا «عمليات ارهابية». وقد اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، انه «باسم المنظمة أدين هذا العدوان الاميركي الوقح النادر ضد ليبيا، ونحن نقف الى جانب ليبيا من دون تحفظ، وبكل امكانياتنا، وهذا امر لا تردد فيه» (التضامن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣). كما اعلنت حركة «فتح» (المنشقون) انها «سترد على العدوان الاميركي على ليبيا بعمليات انتقامية... ستوجه لكافة المصالح الاميركية في العالم» (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٢٣).

وعلى جانب آخر، ذكرت انباء صحافية «ان ليبيا طلبت من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، التوسط من أجل انهاء النزاع الحالي بين ليبيا وتونس» (**الاهرام**، ١٩٨٦/٤/٢٨).

العراق

يعتبر العراق حالياً المحطة التي تستقبل القادة الفلسطينيين من دون قيود، حيث تعقد اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لـ «فتح» اجتماعاتها؛ كما يعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاته في بغداد أيضاً. فالعلاقات بين المنظمة والعراق في طور جيد. كما يقوم العراق بدور في عملية المصالحة بين الاردن و م.ت.ف. وقد اشاد ياسر عرفات، في هذا الصدد، «بجهود القادة العراقيين في هذا الاطار من أجل عودة العلاقات الى ما كانت عليه» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/٢).

لبنان

وقد كان الحدث الابرز خلال الفترة الماضية ما حصل في لبنان، حيث تجددت الاشتباكات فيما بين حركة «امل» والمقاتلين الفلطسينيين. وكان بدايتها اشتباك، وصف بانه حادث فردي، وقع في ١٩٨٦/٣/١٤، لم يلبث ان تطور الى حرب فعلية منذ ١٩٨٦/٣/٢٩ واستمرت حتى ١٩٨٦/٤/١٧. وقد اختلف حولها الاجتهادات والتفسيرات. فالبعض ربطها بالخلافات داخل حركة «امل»، اذ جاء تفجرها عشية انعقاد المؤتمر السادس للحركة. والبعض الآخر ربطها بتصاعد النشاط الفلسطيني ضد اسرائيل من جنوب لبنان، اذ سبق تجدد الاشتباكات غارة اسرائيلية على مخيمات صور وصيدا، اضافة الى الحديث عن وجود اقتراحات لتنسيق أمني في جنوب لبنان بين «امل» واسرائيل. كما اشار آخرون الى العوامل الطائفية الفاعلة على الساحة اللبنانية في تفجيرها، انطلاقاً من وضع السنّة. وتبقى المعارك، مع ملاحظة انها تختزن العناصر المشار اليها كافة، جزءاً من الوضع السياسي المتوتر في الشرق الاوسط.

انفراد «امل»: بعد ان تكاثرت عمليات المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان ضد اسرائيل، قررت حركة «امل» فرض سيطرتها على النشاط العسكري المقاوم في الجنوب اللبناني، فانشأت غرفة عمليات خاصة لمنع أي نشاط ضد اسرائيل، الا من خلالها. واعتبر المسؤول التنظيمي لحركة «امل» في الجنوب، محمود فقيه، «ان اطلاق الصواريخ من الارض التي انسحب منها الاحتلال الاسرائيلي عمل غير مستساغ، ونعمل لمنعه» (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٣). وشدد نائب رئيس حركة «امل»، العقيد عاكف حيدر، «على وحدانية مسؤولية ' امل ' عن الامن في الجنوب» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٤/٢٢). ودعا الراغبين الى مقاتلة الاحتلال «الى التنسيق مع غرفة عمليات ' امل ' » (**المصدر نفسه**). وقد علق عميد الاذاعة والاعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي، حبيب كيروز، قائلاً ان «واقع

العمل المقاوم ضد اسرائيل لا يمكن ان يحتمل انفراداً في الموقف، واحتكاراً له من أية فئة لبنانية، مثلما لم يحتمل في السابق انفراد الفلسطينيين به، وفي الجنوب بالذات» (**المصدر نفسه**، ١٢/٤/١٩٨٦).

حالة اسرائيلية: كتب زئيف شيف، في مقالة له بعنوان «اقتراحات لجنوب لبنان» (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨٦): «طرحت مؤخراً... اقتراحات جديدة بشأن جنوب لبنان. [من بينها] اقتراح جديد بشأن جزء من الحدود على ان يسبق ذلك تجربة. وبموجب هذا الاقتراح، تعلن اسرائيل انها في حال نجاح ' امل' في منع الاعتداءات، فان الجيش الاسرائيلي سوف ينسحب من جزء معين... ويسلمه الى منظمة ' امل' ... من الواضح... ان المقصود ليس اتفاقاً علنياً بين اسرائيل و' امل' ، فهذا غير ممكن في الوضع السياسي الحالي» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ١ ـ ٢٥، نيسان ـ ابريل ١٩٨٦، ص ٣٩ ـ ٤٠). وقد ربط الزعيم الدرزي، فيصل ارسلان، بين ما يجري في جنوب لبنان والحرب ضد المخيمات في بيروت بالقول: «ليس صدفة اشتعال حرب المخيمات في بيروت والتصادم مع اسرائيل في الجنوب» (**السفير**، ٨/٤/١٩٨٦). ونبه المسؤول السياسي للجماعة الاسلامية، عبدالله بابتي، «من ان حرب المخيمات هي صنيعة اسرائيل في المنطقة الغربية لشرذمة الصف الوطني» (**المصدر نفسه**، ١٨/٤/١٩٨٦). وحول ذريعة «امل» بأن قصف المستعمرات الاسرائيلية بالكاتيوشا يدفع اسرائيل الى الانتقام من القرى اللبنانية، قال النائب اللبناني زكي المزبودي: «ان اسرائيل لا تنتظر ذريعة لعدوانها، لكنها تبتهج اذا اعطيناها الذريعة» (**المصدر نفسه**، ١٢/٤/١٩٨٦). اما رئيس التجمع الوطني اللبناني المستقل، سمير صباغ، فقال: «ان الحرب المستمرة على المخيمات الفلسطينية... تصيب مصداقية نهج المواجهة الذي تدعو إليه حركة ' امل' بالتحديد» (**المصدر نفسه**، ٩/٤/١٩٨٦).

وقال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات: «ان قصف ميليشيا حركة ' امل' للمخيمات الفلسطينية في بيروت يكمل الهجمات الاسرائيلية على المخيمات في جنوب لبنان» (**المصدر نفسه**، ١/٤/١٩٨٦). واتهم عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، رئيس حركة «امل»، نبيه بري، «بابرام اتفاق سري مع اسرائيل، لمنع العمليات العسكرية ضد الدولة العبرية انطلاقاً من الجنوب اللبناني» (**المصدر نفسه**، ٥/٤/١٩٨٦). واشار عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية، المنضوية في اطار جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، في مؤتمر صحافي عقده في مخيم عين الحلوة القريب من صيدا، إلى «ان وضع المخيمات في صور مأساوي، حيث تُداهَم المخيمات، يومياً، ويعتقل الشباب الفلسطيني على حواجز حركة ' امل' » (**المصدر نفسه**، ٢٤/٤/١٩٨٦). واشار الى ان «جبهة الانقاذ» حملت الى المفتي عبدالامير قبلان مذكرة تتضمن ما جرى ويجري في مخيمات صور» (**المصدر نفسه**). كما طالبت اللجنة الشعبية لمخيم عين الحلوة من جامعة الدول العربية التدخل لدى حركة «امل» لكي تضع حداً لاعتداءاتها على المخيمات الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٣/٥/١٩٨٦).

ذرائع «امل»: تدعي حركة «امل» بان ما جرى في مخيمات بيروت معركة سياسية بينها وبين ياسر عرفات. فقد قال نائب رئيس «امل»، العقيد عاكف حيدر: «ان ما جرى في المخيمات ليس حرباً بين حركة «امل» والفلسطينيين، وليس قتالاً عسكرياً بقدر ما هو معركة سياسية بوسائل عسكرية» (**السفير**، ٩/٤/١٩٨٦). واتهم حيدر ياسر عرفات «بمحاولة تحجيم ' امل' عبر حلفائه المحليين... وخلق اشكالات في المخيمات قبيل انعقاد المؤتمر السادس... من اجل ان يخرج المؤتمر بصورة هزيلة ومشوهة... وما حدث كان القصد منه احراج دمشق بالنسبة لموقعها على الساحة اللبنانية» (**المصدر نفسه**). وأشار عضو المكتب السياسي لـ «امل»، هيثم جمعة، الى «ان المشكلة ليست مع جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، انما المشكلة هي انهم ليسوا وحدهم في المخيمات، وليس لهم السيطرة الكاملة

عليها، وغالباً ما تكون المشاكل نتيجة تباين في المواقف السياسية بين جبهة الانقاذ وجماعة عرفات» (**المصدر نفسه**). ويرد قادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية على ادعاءات «امل»، فيقول صلاح صلاح: «نعتقد بان هناك عناصر في حركة ' امل ' ، لا نعرف أين ارتباطاتها، هي التي تعمل على ابقاء الجو متوتراً، وتعمل على استمرار هذا التفجير بين المخيمات ومحيطها...» (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٦).

في المقابل، اكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، «ان الرقم الفلسطيني الصعب قد عاد الى لبنان، بينما كانت المؤامرة تهدف الى شطب هذا الرقم من المعادلة» (**الشرق الاوسط**، ٢/٥/١٩٨٦).

م.ت.ف. تصفية الحسابات: من المعروف ان من اهداف حرب اسرائيل ضد لبنان وقف النشاط العسكري الفلسطيني ضدها بابعاد قوات الثورة الفلسطينية من لبنان. ومعادلة الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية لا قيود لها. وقد عملت اسرائيل على ضبط حدودها مع الدول العربية بتهديد هذه الدول كي تتولى، بدورها، اغلاق هذه الحدود في وجه المقاتلين الفلسطينيين الذين عملوا، باستمرار، لاختراق قواعد «الامن المتبادل». وهكذا تأتي تصريحات قادة المقاومة الفلسطينية عن عودة القوات الفلسطينية الى لبنان، في اطار الحرب المستمرة بين اسرائيل والشعب الفلسطيني. فقد قال صلاح خلف (ابو اياد): «نحن منذ ان ركبنا السفن ونحن نعمل من أجل العودة الى الاماكن لتي نستطيع من خلالها مقاتلة العدو» (**المجلة**، لندن، ١٦ ـ ٢٢/٤/١٩٨٦، ص ١٥). «وبالنسبة الى لبنان علينا الا ننسى ان الاشبال الذين تركناهم في بيروت بعد الحصار قد اصبحوا رجالاً الآن... وهم يؤدون واجبهم النضالي» (التضامن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦). واكد ياسر عرفات «ان قوات المنظمة عادت الى جنوب لبنان... وهي تضرب القوات الاسرائيلية بكل قوتها... وما يجري الآن هو تصفية حسابات واعادة رسم الخريطة» (**السفير**، ٤/٤/١٩٨٦).

وكانت الحرب ضد المخيمات احد المواضيع الاساسية التي بحثتها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في دورة انعقادها في بغداد. وجاء في البيان الختامي للدورة ان «مما يؤسف له، ان هذه الهجمة التآمرية الجديدة على مخيماتنا تستهدف استباحة الدم الفلسطيني من قبل هذه الميليشيات تنفيذاً للمخطط الصهيوني... بعد تصاعد العمل النضالي والمقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني في الجنوب وداخل أرضنا المحتلة» (**وفا**، تونس، ٨/٤/١٩٨٦) (نص البيان في «وثائق» هذا العدد).

ادانة ومواقف سياسية: اجمعت الاطراف والشخصيات السياسية اللبنانية على ادانة الحرب ضد المخيمات التي تشنها ميليشيا «امل». ومع التأكيد، من قبل الجميع، انها لا تخدم الا مصلحة اسرائيل، اختلفت مواقف الاطراف اللبنانية منها، فبعضهم حمل مسؤولية تفجيرها لحركة «امل»، بينما حمل البعض الآخر المسؤولية لياسر عرفات. وخارج مواقف الادانة الآنية لهذا الجانب، او ذاك، هناك موقفان رئيسان من مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان ككل.

فقد قال رئيس مجلس النواب اللبناني، حسين الحسيني: «ليست حرب المخيمات حرباً شيعية ـ فلسطينية... هناك خلاف حقيقي بين وجهة نظر لبنانية تقول بوجوب حل ازمة لبنان بمعزل عن حل ازمة المنطقة... ووجهة النظر الاخرى مخالفة تماماً، اذ تقول بوجوب استمرار ربط الأزمتين... ومنذ العام ١٩٧٦ والشقيقة سوريا تؤيد وجهة النظر اللبنانية... هناك الآن محاولات لاعادة الحال الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٨٢، وهي محاولات مرفوضة، جملة وتفصيلاً» (**الحوادث**، لندن، ١١/٤/١٩٨٦)، ص ١٢ و ١٤). ويرى زعيم حزب الله، الشيخ حسين فضل الله، ان «هناك نظرية في القضية اللبنانية تقول بأن على اللبنانيين ان يعملوا لمواجهة الحالة الفلسطينية لتحقيق هدفين: الاول منع الفلسطينيين من ان يكونوا رقماً صعباً متحركاً [على] الساحة اللبنانية... ولمنع اعتبار لبنان وطناً ثانياً للفلسطينيين، فيما تطلقه الاوساط السياسية الاميركية الآن من الدعوة

لتوطين الفلسطينيين في الاماكن التي يعيشون فيها» (**السفير**، ٧/٤/١٩٨٦). وقد اعتبر امين عام التنظيم الشعبي الناصري مصطفى سعد «ان تجدد الاشتباكات [حول المخيمات] هو تعبير عن الأزمة التي يمر بها العمل الوطني في غياب البرنامج الوطني الشامل» (**المصدر نفسه**، ٣/٤/١٩٨٦). واكد سعد «ان الساحة الفلسطينية هي جزء من الساحة الوطنية، وبالتالي الاتفاق على دورها ومهامها من ضمن البرنامج الوطني الشامل... كما لا بد من توضيح بسيط، وهو اننا في الوقت الذي نرفض العودة لمرحلة ١٩٨٢، بكل ممارساتها السلبية، لبنانياً وفلسطينياً، فاننا نرفض بالقوة [ذاتها] العودة الى مرحلة ما قبل الـ ١٩٦٩، تلك المرحلة التي تعرض فيها شعبنا الفلسطيني لشتى انواع القهر والاضطهاد والملاحقة والتصفية من اجل التخلي عن قضيته وثورته. ولهذا، فعار على القوى الوطنية ان تكون جلاد الشعب الفلسطيني ومحكمته، كما على الفصائل الفلسطينية استيعاب تغيرات الاوضاع والمرحلة» (**المصدرنفسه**). وقد اكدت قيادة «فتح» في صيدا «انها ملتزمة بالمشروع الوطني اللبناني لمنع تقسيم لبنان، وتؤكد التزامها باعتبار امن المخيمات جزءاً من الامن الوطني اللبناني» (**المصدر نفسه**، ١٤/٤/١٩٨٦).

هل يقفل ملف «الحرب ضد المخيمات» بوقف الجولة الأخيرة ؟

يقول زعيم حزب الله محمد حسين فضل الله: «ما دامت هناك مخيمات، وما دامت هناك اوضاع محلية واقليمية تصطدم بتطلعات المخيمات وبأوضاعها من ناحية امنية وسياسية، وما دامت هناك اوضاع دولية تريد ان تعتبر المخيمات ورقة في الصراع، فان حرب المخيمات التي فتحت سوف تبقى مفتوحة بطريقة او بأخرى... ولهذا فستظل ورقة حرب المخيمات كالورقة اللبنانية تتحركان في ساحة اللعب الاقليمية والدولية... لان الجذور العميقة للمشكلة لا بد ان تعبر عن نفسها بطريقة أو بأخرى» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٤/١٩٨٦).

أحمد شاهين

المقاومة الفلسطينية ـ دولياً

واشنطن: من فشل الى آخر

سمتان اتسم بهما التحرك الدولي على صعيد القضية الفلسطينية:

خطوة سوفياتية إلى امام لتحسين العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية، بعد فتور حل بها على مدى ما يزيد على السنتين نتيجة التباين في وجهات نظر الطرفين من المستجدات على الساحة الفلسطينية. وتحققت هذه الخطوة بلقاء غورباتشيوف ـ عرفات في نيسان (ابريل) الماضي.

وخطوة اميركية الى خلف تمثلت في فشل جولة بوش ـ مورفي على دول منطقة الشرق الاوسط بغية «تحريك» الوضع السياسي في أعقاب ما شهدته المنطقة من جمود، على أثر فشل مبادرة الملك الأردني حسين وايقافه التنسيق مع م.ت.ف.

وفي ما عدا ذلك، ثابر التحرك البريطاني

تجاه ازمة المنطقة على المضي في أثر السياسة الاميركية المنحازة إلى جانب اسرائيل؛ في حين كاد تحرك الدول الاوروبية الأخرى يكون معدوماً، ولم يسجل ما يستحق الذكر.

الموقف السوفياتي

حدث بارز، وهام، شهدته العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية، في المرحلة الراهنة، بعد فترة ركود دامت مدّة غير قصيرة وتخللها جفاء ناجم عن تباين في مواقف الطرفين، السوفياتي والفلسطيني، من المجريات التي فاجأت الساحة الفلسطينية منذ خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت وحتى الآن. ابرزها: الانشقاق عن «فتح»، والدور السوري تجاه م.ت.ف.، واتفاق عمان.

هذا الحدث هو اللقاء الذي تم بتاريخ ١٧ نيسان (ابريل) الماضي بين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، والزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، في اثناء حضورهما، في برلين، في المانيا الديمقراطية، المؤتمر العام للحزب الاشتراكي الالماني.

وقالت مصادر فلسطينية (لم ترد اسماؤها في المصدر المعتمد) انه تمّ، خلال الاجتماع الذي عقد على انفراد، بحث في آخر تطورات قضية الشرق الاوسط، والوحدة الوطنية الفلسطينية، والعدوان الاميركي على ليبيا، والحرب العراقية ـ الايرانية، والأمن في منطقة الخليج، وان الآراء كانت متطابقة حول هذه الموضوعات (**الوطن**، الكويت، ١٩/٤/١٩٨٦).

وحسب المعلومات الصحافية المتوفرة، فان لقاء الزعيمين، الفلسطيني والسوفياتي، جاء تكملة «لما استقرت عليه العلاقة من تفاهم سياسي حول مجمل الشؤون التي دُرست بعناية خلال فترة لا تقل عن السنة، بين القادة السوفيات ومسؤولين بارزين في م.ت.ف.» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٦/٤/١٩٨٦).

وقبل اللقاء بأيام، ذكرت المعلومات ذاتها ان الوفد السوفياتي الذي حضر المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي الايطالي أبلغ الى الوفد الفلسطيني «ان موسكو تمهد لاجراء اتصالات جديدة مع القيادة الفلسطينية، وان القادة السوفيات يكنّون للزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، كل التقدير والاحترام. وهم ـ مع احتفاظهم بملاحظاتهم حول اتفاق عمان ـ يؤيدون تكثيف اتصالات المنظمة مع الدول العربية، ومنها الأردن، لتفادي الضغوط الاميركية الكبيرة في هذه المرحلة» (**المصدر نفسه**).

وفي سياق التحرك السياسي أيضاً، ثابر السوفيات على العمل على ارضية ثوابتهم المبدئية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وذكر ان الاتحاد السوفياتي يضع في طليعة أولويات تحركه الراهن موضوعين، هما: المصالحة الفلسطينية، وعودة مصر الى العالم العربي (**النهار**، بيروت، ١١/٤/١٩٨٦).

ولهذا الغرض نُظّمت الجولة التي قام بها، مؤخراً، الى المنطقة، مدير ادارة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، وشملت سوريا والاردن ومصر، حيث اجتمع مع المسؤولين فيها. وفي اثناء جولته أدلى بولياكوف بتصريح دعا فيه الى ضرورة توحيد الصف الفلسطيني، وإلى مصالحة بين سوريا ومصر (**المصدر نفسه**).

وفي ما يتعلق بمسألة الوحدة الفلسطينية، أعلن السفير السوفياتي في تونس، فيسفولد كيزيتشينكو، ان غاية ما يأمله الاتحاد السوفياتي «هو إيجاد أرضية للتفاهم على الساحة الفلسطينية». وأوضح قائلاً ان «هذه الارضية تمّ اقرارها، في وقت لاحق من الاوقات، في كل من عدن والجزائر بين فصائل الثورة الفلسطينية». واعتبر ان اتفاق عدن ـ الجزائر «يشكل، حتى الآن، قاعدة مناسبة للتفاهم بين الفلسطينيين» (**الوطن**، ٢٢/٣/١٩٨٦؛ نقلاً عن **العمل**، تونس، ٢١/٣/١٩٨٦).

وعلى صعيد الموقف السوفياتي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، واصل المسؤولون السوفيات، والصحافة السوفياتية، تأكيد الدعم الثابت للقضايا العربية عموماً، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. فقد اعلن نائب رئيس

مجلس السوفيات الأعلى، في اثناء زيارته لمصر، ان الاتحاد السوفياتي ما يزال على موقفه الثابت من القضية الفلسطينية، والمعلن منذ العام ١٩٨٤، وهو تحقيق التسوية الشاملة لقضية الشرق الاوسط، على اساس انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة. واكد ان عقد مؤتمر دولي هو أحسن الطرق لتسوية النزاع «على ان تشارك فيه موسكو وواشنطن والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ودول عربية أخرى» (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٦/٣/٢١).

إلى هذا، اكد السفير السوفياتي في تونس «ان ما يجري، الآن، في الشرق الاوسط، هو نتيجة لتعنّت اسرائيل وعدوانها». واضاف: «علينا، جميعاً، مساعدة الفلسطينيين، لأنهم، وحدهم، ليس بامكانهم مواجهة تعنّت اسرائيل». وفي ما يتعلق بموقف الكرملين من قيادة م.ت.ف.، قال السفير السوفياتي: «ان ياسر عرفات هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو منتخب بصفة شرعية، وبهذه الصفة يمثل المنظمة...» (الوطن، ١٩٨٦/٣/٢٢، **مصدر سبق ذكره**). واكد، في مناسبة أخرى، «موقف بلاده الثابت بدعم منظمة التحرير [الفلسطينية]، بقيادة ياسر عرفات رئيس المنظمة، واستمرار هذا الدعم حتى يحقق الشعب الفلسطيني حقوقه، وفي مقدمتها العودة وتقرير المصير واقامة دولته» (**المصدر نفسه**، ١/٤/١٩٨٦).

وفي الاطار ذاته، تحدث السفير السوفياتي في الأردن، الكسندر زينتشوك. ثم قال ان اسرائيل لن تنسحب من الاراضي العربية المحتلة «الا اذا تحدث العرب بصوت واحد، وان الذي يستطيع حل القضية الفلسطينية هو الموقف العربي الموحّد». واتهم الولايات المتحدة الاميركية بأنها كانت السبب في عدم احراز اي تقدم في تسوية أزمة الشرق الاوسط وحل القضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٣/٢٨).

وحول السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، ذكرت وكالة «نوفوستي» السوفياتية (١٩٨٦/٣/١٧) ان الولايات المتحدة لا تفكر في تصحيح المسلّمات أو الثوابت في سياستها الشرق أوسطية. تلك المسلّمات التي تستند إلى اسرائيل والاعتماد على استراتيجيتها العدوانية، وعلى المحادثات الانفرادية بين العرب واسرائيل، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والعداء لفكرة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض فكرة المؤتمر الدولي.

واضافت «نوفوستي» ان هالة «صنع السلام» التي خلقتها واشنطن لنفسها في الشهور الاخيرة، عبر المضاربات السياسية الساذجة حول مسألة دعم «عملية اقامة السلام»، ـ على حد تعبيرها ـ والاحاديث الكثيرة «الواعدة» عن لقاءات ما بين ممثلي الولايات المتحدة الاميركية ووفد اردني ـ فلسطيني؛ ان هذه الهالة تبددت نتيجة الاعتداء البشع على تونس الذي قامت به الطغمة العسكرية الاسرائيلية.

الموقف الاميركي

إذا كان «الاشرار العرب» (المناهضون للسياسة الاميركية) يستحقون ـ حسب فرز وتصنيف الادارات الاميركية، منذ عهد الرئيس دوايت آيزنهاور، وبشكل متميز في عهد الرئيس رونالد ريغان ـ العقاب والقتل؛ فان «الاخيار ـ العرب» (المؤيدين)، وعلى الرغم من انهم يفعلون، كلياً أو جزئياً، ما تطلبه منهم واشنطن، لا يحظون بين المقامات ـ حسب التصنيف اياّه ـ سوى بالازدراء والكره. وكلاهما، «الاشرار» و «الأخيار»، في اطار تقويمات «كبار موظفي وزارة الخارجية [الاميركية]، والبنتاغون، والـ سي.آي.ايه.، ومجلس الأمن القومي»، ينبغي ان يصطفا معاً، لكي تظل الادارة الاميركية قادرة على ابقاء «محميّة الشرق الأوسط تحت السيطرة» (**الوطن**، ١٩٨٦/٣/٢٧؛ ترجمة مقالة لـ :كلوديا رايت، **نيو ستيتسمان**، [بدون ذكر تاريخ النشر]).

وفي رأي كلوديا رايت ان النظرة الاميركية الراهنة تجاه العرب ناجمة عن «عقلية عنصرية في تفكير حكومة ريغان»، وان التفكير الاميركي

يعكس مقدار «نفوذ الاسرائيليين الذين عملوا... باعتبارهم الاداة الاستراتيجية» وخدموا المصالح الاميركية «بالمساعدة في معاقبة العرب... وشن الحرب عليهم، واغتيالهم...». فاسرائيل، عملياً، قدمّت المرتزقة؛ وواشنطن، عملياً، سدّدت الفواتير. وكان الغزو الاسرائيلي للبنان، في صيف العام ١٩٨٢، «أحد الاساليب التي فكرت بها... السياسة [الاميركية] منذ البداية. وبالقدر ذاته كانت [محاولة] تصفية منظمة التحرير الفلسطينية...»، وكذلك الاغارة على مقار المنظمة في تونس. وعندما يجمع الطرفان، الاميركي والاسرائيلي، على ان الوطنيين الفلسطينيين ومؤيدي م.ت.ف. كلهم ارهابيون، فانهما يكونان، في الواقع، في حالة حرب مع جميع الفلسطينيين (**المصدر نفسه**).

وفي سياق هذا النهج، تندرج، أيضاً، التهديدات الاميركية لسوريا؛ وكذلك الهجوم الذي شنته الطائرات الاميركية على المدن والاراضي الليبية. فالهجوم، إلى جانب انه ـ في الادراك الاميركي والاوروبي ـ الحق «ضرراً بالغاً في العلاقات الاميركية مع العالم العربي» وفات أوان اصلاحه (جون كولي، **كرستيان ساينس مونيتور**، ١٩ ـ ٢٥/٤/١٩٨٦)، أُخذ، عربياً، على محمل الادانة الشاملة، واعتبر بمثابة برهان آخر على الشرّ الاميركي (جيمس والاس، **يو.اس.نيوز**، ٢٨/٤/١٩٨٦).

وازاء هذا الشر، لا يجد المحللون الغربيون مبالغة في القول ان الانسان العربي أصبح، على ضوء تجاربه، ينظر إلى الادارة الاميركية الحالية كعدو للامّة العربية، وان هذه الادارة «ملتزمة أذى هذه الأمة، و[ملتزمة] حتى تدميرها» (بيتر مانسفيلد، **الغارديان**، ٢٥/٤/١٩٨٦). لذلك، فاذا لم يغير الساسة الاميركيون وجهتهم، وسعوا إلى اتخاذ «خطوة عادلة في الشرق الاوسط تتيح للفلسطينيين ممارسة حقهم في تقرير المصير، الذي هو لبّ المشكلة، فان الارهاب سوف يستمر» (ايان غيلمور، **السفير**، بيروت، ٢٣/٤/١٩٨٦).

فحتى الآن تشكل السياسة الاميركية توأم السياسة الاسرائيلية. والسياستان تسيران على خط واحد في ما يتعلق بأزمة المنطقة. وكل واحدة تستغل الأخرى لتحقيق غاياتها. وبلغ الأمر مرحلة صار في مقدور الاسرائيليين فيها تهديد المسؤولين الاميركيين وصار «اعضاء الكونغرس يشمّون رائحة الخوف...» (**ساوث**، نيسان ـ ابريل ١٩٨٦). ففي الكونغرس شُنّت، مؤخراً، حملة مكثفة اتسمت «بالحدة والتركيز» هدفها نزع صفة الشرعية عن منظمة التحرير الفلسطينية وعن جميع المؤسسات والموظفين التابعين لها. وقام بتلك الحملة عدد من اعضاء الكونغرس والادارة الاميركية والمنظمات الصهيونية حين استغلوا احدى جلسات لجنة قضائية تابعة لمجلس الشيوخ الاميركي، عقدت بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٦، لاجراء مناقشات متعددة حول مسألة مكافحة الارهاب. وفي غضون الجلسة، «دعا المشاركون الى اصدار قوانين يمكن بواسطتها وصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة ارهابية» (حسن عبدالرحمن، **الشرق الاوسط**، ٣/٥/١٩٨٦).

وبسبب النجاح الاسرائيلي «في صهينة السياسة الاميركية... في الشكل... والمضمون» (**المصدر نفسه**)، لا يدخر الاسرائيليون أيما جهد لديهم في «استغلال عامل الوقت في وضع العراقيل على طريق الفلسطينيين، والتشهير بهم في العالم» (كارل براون، **الشرق الاوسط**، ٢/٤/١٩٨٦).

والنجاح اياه هو السبب، أيضاً، في خلق المشكلة الحقيقية القائمة. وهي مشكلة تكمن في «ان السياسة الاميركية في الشرق الاوسط... غالباً ما تفلح في تحطيم القضايا عينها التي يفترض بهذه السياسة ان تعمل من أجلها» : فمنذ تسلم ريغان مقاليد الرئاسة توقفت، عملياً، عملية «سلام كامب ديفيد». كذلك منيت مساعيه للتوصل الى تسوية، متوازنة غير متميزة، بالفشل الذريع (روبرت فيسك، «العدوان العسكري الاميركي عمّق الجروح في الشرق الاوسط»، **التايمز**، ١٤/٤/١٩٨٦)، وذلك في أعقاب «فشل الملك حسين، مرتين، في اقناع ياسر عرفات بقبول شروط مسبقة باسناد دور تفاوضي لـ م.ت.ف. تفي بالمتطلبات الاميركية» (فيليب جيلين،

واشنطن بوست، ٧/٤/١٩٨٦).

ولا يجد فيسك أدنى صعوبة للقبض على اسباب ما تقدّم. فسياسة واشنطن الشرق أوسطية تحكمها ثلاث مصالح اساسية، هي:

١ ـ المحافظة على دولة اسرائيل.

٢ ـ المحافظة على تدفق نفط الخليج.

٣ ـ منع التمدد السوفياتي (فيسك، التايمز، **مصدر سبق ذكره**).

ويلازم هذه المصالح قلق يتعاظم «وصل، أحياناً، مرتبة السيطرة على التفكير الاميركي، من الارهاب»، دون ان تقوم حكومة ريغان، بما يستحق من اهتمام، بأي محاولة جدّية لازالة السبب «الكامن وراء هذه المحنة، وهو: الفشل في تسوية القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). لا بل ان الادارة الاميركية ـ من منطلق الاصرار على تجاهل الحقائق، وفي الوقت عينه من الادراك بأن «الخطر يكمن في حقيقة انه عندما لا يتحرك الشرق الاوسط باتجاه السلام، فانه يتحرك بالاتجاه المعاكس...» (**القبس**، ٢١/٣/١٩٨٦؛ نقلاً عن جوزف هارش، **كريستيان ساينس مونيتور** [بدون ذكر تاريخ النشر]) ـ تضع رهانها على تسوية عربية ـ اسرائيلية ـ فلسطينية، وبشكل جزئي، من خلال ما يسمى «مبادرة ريغان» التي طرحها الرئيس الاميركي في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ (جيلين، واشنطن بوست، **مصدر سبق ذكره**).

وفي هذا الجانب، أصبح المتتبعون للاوضاع في الشرق الاوسط مقتنعين بـ «ان الولايات المتحدة [الاميركية]... تحدثت كثيراً عن الاجراءات ـ الشكل، بدلاً من [ان تتحدث عن الاجراءات ـ] المضمون...» (جيمس كالاهان، **السفير**، ٢٣/٤/١٩٨٦). ونتيجة لذلك، لا يلوح في الأفق، «في الوقت الحاضر... أي مخرج» (فيسك، التايمز، **مصدر سبق ذكره**) موضوعي يمكن ان يفضي إلى تسوية. وتُعزِّز هذا الرأي نزعة التشاؤم الراهنة لدى الاوساط السياسية الاميركية ذاتها. ففي غضون اجتماع عقده خبراء السياسة الاميركيون، في واشنطن، التقت أحد كبار صانعي القرار (لم يرد اسمه في المصدر المعتمد) في ادارة الرئيس ريغان نحو زملائه ووجه سؤالاً حول ما اذا كانت لدى اي منهم أفكار جديدة حول ما ينبغي، وتستطيع، واشنطن ان تفعله في الشرق الاوسط. فلم يجب أحد، من المشاركين، على السؤال (**نيوزويك**، ٢٤/٣/١٩٨٦).

وتدعم مقولة «عدم وجود مخرج» آنفة الذكر والرهان الاميركي على «تسوية جزئية» حقيقة ما يردده السياسيون الاوروبيون حول «استحالة ايجاد حل لأزمة الشرق الاوسط» (كالاهان، السفير، **مصدر سبق ذكره**) بسبب وقوف واشنطن مع تل أبيب، جنباً إلى جنب، في مجابهة الطرف العربي، وخاصة الفلسطينيين، وتجاهل عناصر الصراع القائمة على ارض الواقع. ويتمثل هذا التجاهل في بعض التصريحات الاميركية الرسمية حول مطالبة الولايات المتحدة الاميركية للدول العربية بتوطين الفلسطينيين على أراضيها. فقد جاءت هذه المطالبة على لسان المستشار في وزارة الخارجية الاميركية، ادوارد ديرفنسكي، الذي زعم ان فرص عودة الفلسطينيين الى ديارهم ضئيلة. وقال، في هذا الصدد: «ان هناك عدداً من الدول العربية لا يرغب في الاعتراف بحقائق الحياة، وهي ان هؤلاء الناس هم لاجئون دائمون». واضاف: «ان هذه الدول [العربية] تفضّل، بدلاً من [توطين الفلسطينيين] الحديث عن حل سياسي ليس له وجود» (**الوطن**، ١٦/٣/١٩٨٦).

تجديد التحرك السياسي

ممّا تقدَّم من تصريحات لسياسيين اميركيين، وغير اميركيين، وتحليلات غربية، يمكن ملاحظة مقدار انحراف النظرة الاميركية في ما يتعلق بالصراع الدائر في منطقة الشرق الاوسط. ويمكن، في الوقت عينه، استنتاج ان السعي الاميركي الحالي ـ المعلن عنه ـ نحو تحقيق تسوية في المنطقة لا يملك مقومات اثباته فعلاً، وانما هو سعي مفرغ من مضامين جدية يمكن ان تثمر.

فبعد رفض قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للشروط الاميركية التي طرحت عن طريق الملك حسين، وقيام الملك، نتيجة ذلك الرفض، بوقف العمل مع قيادة م.ت.ف.،

سقطت، عملياً، «المبادرة الاميركية» وآلت جهود واشنطن إلى فشل. وقيل، في هذا المضمار، انه بسبب ايقاف التنسيق الاردني ـ الفلسطيني من قبل العاهل الاردني تمّ، فعلاً، «دقّ المسمار الأخير في نعش اتفاق عمان [المبرم] في العام ١٩٨٥ على استراتيجية التفاوض المشترك بين الطرفين [الاردني والفلسطيني]» (ايان بلاك، **الغارديان**، ٢٨/٤/١٩٨٦). وقيل، أيضاً، ان الملك حسين اصبح، في الآونة الاخيرة، «متشائماً ازاء توقعات المفاوضات». لكن، على الرغم من هذا التشاؤم، يرى المسؤولون الاميركيون، ومعهم الاسرائيليون، «ان هناك أدلّة على ان... [الملك حسين] لم ييأس بعد، ولم يفقد الأمل في حل مشكلة التمثيل الفلسطيني في أي محادثات سلام متجددة، قبل ان يحين موعد [تبادل المواقع في] القيادة الاسرائيلية» (جيلين، واشنطن بوست، **مصدر سبق ذكره**). وبناء على هذه الفرضية، قررت واشنطن تجديد تحركها السياسي في المنطقة.

إلى هذا، ذكرت انباء صحافية ان الدوائر المعنية في البيت الابيض ووزارة الخارجية الاميركية تعكف، في الوقت الحاضر، على مراجعة شاملة لجهود السلام في الشرق الاوسط بغية الخروج بتوصيات. وان المسؤولين الاميركيين ينوون تعديل مواقف سابقة ثبت عدم جدواها؛ من بينها توسيع الاتصالات مع الفلسطينيين، والتفكير، جدياً، برفع مستوى المبعوث الخاص الى الشرق الاوسط واستبدال مورفي، واعادة النظر في الموقف الاميركي من مسألة مشاركة الاتحاد السوفياتي وسوريا في عملية السلام (**الوطن**، ٣/٤/١٩٨٦).

وبالنسبة إلى سوريا، ذكر ان لمساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، وجهة نظر في هذا الشأن. وهي تتلخص في ما يلي:

«١ ـ من الخطأ ان تظل ادارة ريغان تتصرف على أساس تجاهل دور سوريا الاساسي، والضروري، لتحريك مفاوضات السلام في المنطقة.

«٢ ـ ان سوريا لا ترفض الحوار مع الولايات المتحدة، ولا ترفض مبدأ مفاوضات السلام لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

«٣ ـ الامر الواضح، في نظر مورفي وكبار المعنيين بشؤون الشرق الاوسط في ادارة ريغان، انه لا يمكن تحريك اي عملية سلام جديدة بالاعتماد، فقط، على الاردن ومصر. إذ تبّين ان هذين البلدين لا يستطيعان الذهاب أبعد مما ذهبا إليه في المرحلة الماضية للتفاوض مع اسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية وغزة ومصير الفلسطينيين. إذن، لا بد من الاتصال بدمشق والتشاور مع الرئيس حافظ الاسد» (**القبس**، الكويت، ٢٠/٣/١٩٨٦).

كذلك نسبت وكالة يونايتد برس إلى مسؤول أميركي (لم يرد اسمه) قوله: «ان القيادة السورية أعربت، في الآونة الاخيرة، عن اهتمامها بعملية السلام في الشرق الاوسط...» غير انه استبق معلقاً على الامر بالقول: « [أمّا] اذا قرّروا [أي السوريين] عدم الانضمام إلى عملية السلام، فنريد ان يكون ذلك قرارهم هم... لأننا لا نحب ان نشعر بأنهم استُبعدوا من عملية السلام بفعل قرار اتخذ في واشنطن» (**الشرق الاوسط**، ١٣/٤/١٩٨٦).

جولة بوش ـ مورفي

لقد تمثل التحرك السياسي في أمرين: الأول هو جولة بوش ـ مورفي المشتركة إلى المنطقة، التي انقسمت، فيما بعد، إلى جولتين، واحدة قام بها نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، واستهدفت بشكل مركز دول مجلس التعاون الخليجي، والأخرى جال فيها مورفي على بعض بلدان المنطقة الاخرى، مثل العراق واسرائيل ومصر وسوريا؛ والامر الثاني هو استقبال المسؤولين الاميركيين لرئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، للتباحث معه، وذلك في اثناء زيارة خاصة قام بها الى الولايات المتحدة لحضور «المؤتمر اليهودي العالمي»، لكنه استغل المناسبة لطرح «مشروع مارشال» اسرائيلي لمنطقة الشرق الاوسط.

ومع ان جولة بوش الخليجية التي شملت السعودية والبحرين وسلطنة عمان واليمن الشمالي استهدفت البحث في قضايا التعاون

الاقتصادي والفني وسبل تطويره والحرب العراقية ـ الايرانية، الا ان القضية الفلسطينية كانت من بين ما تمّ بحثه، أيضاً، لدى التقائه بالمسؤولين في تلك الدول. وفي هذا الصدد، تحدث بوش، في البداية، عن مبادرة اميركية جديدة يقوم بها مورفي في المنطقة. لكن المبادرة المذكورة سرعان ما تمّ سحبها في بيان توضيح جاء على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية شدد فيه على ان بوش انما تحدث عن «عملية استطلاع لاحتمالات السلام يقوم بها السيد مورفي»، وان هذا «لا يحمل مشروع سلام جديداً، ولا مبادرة جديدة» (**النهار**، ١٩٨٦/٤/٩).

وفي مؤتمر صحافي عقده في صنعاء، قال بوش ان بلاده تؤيد اي مبادرة لحوار أردني ـ اسرائيلي في شأن السلام في المنطقة، ورأى ان «أفضل طريقة لاحلال السلام... هي تأييد قرارات الأمم المتحدة». وبعد ان شدد على أهمية التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، أشار إلى ان «هذا الحل موجود في قرارات قمة فاس وفي مبادرة الرئيس ريغان». لكنه، في المناسبة ذاتها، اكد ان بلاده «لا يمكن ان تجري حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف هذه بحق اسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٤/١٢).

امّا ريتشارد مورفي، فقد خلص من جولته بتصريحات مؤداها «الدعوة إلى ايجاد مسلك آخر» وضرورة «بدء التحرك مجدداً» لأن «من مصلحة الاطراف كافة... عودة الجهود... بأسرع وقت ممكن»، فالوضع ـ على حد تعبيره ـ ليس جامداً وغير مستقر، وان على الفلسطينيين والآخرين في المنطقة ان يتوقعوا مسلكاً لسلام دائم فقط (**الوطن**، ١٩٨٦/٤/٦).

وحول ما سوف يحصل عليه عرفات، في حال قبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الامن ٢٤٢، قال مورفي: «... اذا وافقت م.ت.ف. على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وأقرّت بحق اسرائيل في الوجود، واقيم حوار جدّي ما بين الولايات المتحدة الاميركية و م.ت.ف.، [فسوف] يكون ذلك مدخلاً لعلاقة». واشترط مورفي ان يكون قرار منظمة التحرير الفلسطينية «واضحاً غير غامض، ومطلقاً، ولا لبس فيه» (**المصدر نفسه**).

ورداً على سؤال حول اعتراف القرار ٢٤٢ بـ م.ت.ف.، أجاب مورفي: «كما صرّحنا مراراً وكما أكد الرئيس ريغان شخصياً، فان الادارة الاميركية لم تجد القرار ممثلاً للاطار الكامل للمصالح الشرعية للفلسطينيين... [فـ] القرار لا يشمل كامل هذه المصالح [بل] يتحدث عن الفلسطينيين كمشكلة لاجئين». واشار إلى انه على الرغم من ذلك «فان القرار يبقى الاساس الوحيد المقبول، دولياً، للتفاوض» (**المصدر نفسه**).

غير ان مورفي لم يعط تفاصيل حول الاطار الكامل للمصالح الشرعية. وقال، في مناسبة أخرى: «ان بلاده تؤيد قيام حكم ذاتي للفلسطينيين...» معرباً عن اعتقاده بأن مسألة حق تقرير المصير، بالنسبة الى الشعب الفلسطيني، هي احدى المسائل العديدة التي يجب ان تبحث على طاولة المفاوضات بالارتباط مع غيرها من المسائل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٤/٥).

«مشروع مارشال» الاسرائيلي

في الفترة ذاتها تقريباً، قام رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، بزيارة إلى الولايات المتحدة الاميركية حاملاً في جعبته ما سمي «مشروع مارشال» اسرائيلياً، على غرار «مشروع مارشال» الاميركي في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لعرضه على الادارة الاميركية ومناقشته مع المسؤولين فيها. ويدعو المشروع ـ حسب ما ورد في الانباء، نقلاً عن الناطق باسم الخارجية الاميركية، برنارد كالب ـ إلى انشاء صندوق للتنمية في عدد من دول الشرق الاوسط «بهدف خلق ظروف أفضل للسلام في المنطقة»، على ان يتم تمويله من قبل الولايات المتحدة وعدد من الدول الصناعية والبنوك. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» ان المشروع الاسرائيلي يتضمن انفاق ما بين ٢٠ و ٣٠ مليار دولار من أجل تطوير

الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٦).

ورأى المراقبون، قبيل سفر بيرس الى واشنطن، ان لزيارته هدفين: الاول، استئناف مفاوضات السلام في الشرق الاوسط؛ والثاني، مكافحة الارهاب.

ففيما يتعلق بالهدف الاول، فهو يهدف إلى اقناع الاميركيين بافكاره، بما في ذلك تنفيذ مشروعه الذي يعتقد هو بانه يمكن ان يخلق تعاوناً اقتصادياً بين اسرائيل والاردن ومصر وفلسطينيي الاراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، يعتقد المراقبون بان فرص الاقناع لدى بيرس ضئيلة، لان الولايات المتحدة الاميركية «لا تفتقر فقط الى الامكانات الكافية للتقدم بمثل هذه المبادرة، ولكنها [أيضاً] تعتبر بيرس محاوراً لا يصلح، الآن، للتحدث اليه بشأن مشروع بهذا الحجم». فالادارة الاميركية ـ على ما يبدو ـ وصلت إلى اقتناع بأن بيرس سيسلّم صلاحياته في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل لاسحق شامير (**القبس**، ٤/٤/١٩٨٦؛ نقلاً عن رينيه بوديك، «واشنطن مع اسرائيل في الارهاب... لا في السلام»، **لوفيغارو**، ١/٤/١٩٨٦).

اما فيما يتعلق بالهدف الثاني، فان السبب الذي سيدفع الاميركيين إلى رفض فكرة بيرس يكمن «في القطيعة التي وقعت بين الملك حسين، من جهة، و م.ت.ف.، من جهة أخرى». واستطراداً، على ضوء ذلك، اقتناع واشنطن بأن ليس هناك زعيم عربي قادر، في الوقت الحاضر، على اجراء مفاوضات سلام «جادة» (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان تحليلات المراقبين كانت في محلها. ففي اعقاب اجتماع بيرس مع المسؤولين الاميركيين المعنيين وعرض مشروعه عليهم، اكتفى نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، بالقول ان محادثاته مع رئيس الوزراء الاسرائيلي «كانت مفيدة» (**النهار**، ٢/٤/١٩٨٦)، في حين تناول وزير الخارجية، جورج شولتس، بالتعليق خطوات بيرس باتجاه «الاصلاح الاقتصادي في اسرائيل» والانسحاب من لبنان ووصفها بأنها «حكيمة» (**المصدر نفسه**). أما الناطق باسم الخارجية، برنارد كالب، فقال ان الولايات المتحدة «وافقت على درس الفكرة، وانها ستناقشها مع الدول الحليفة» (**الوطن**، ٤/٤/١٩٨٦).

الموقف البريطاني

«ان ما ينبغي عمله، الآن، هو التوجه الى قلب المشكلة في الشرق الاوسط، وهي مستقبل الفلسطينيين وعلاقة البلدان العربية مع اسرائيل. ان تجاهل هذه الحقيقة فقط هو الذي يؤدي ـ وليس أي شيء آخر ـ إلى مزيد من التوتر في المنطقة. ولسوء الحظ، ان ما قامت به الادارة [البريطانية] السابقة من مبادرات قد جرى اهماله من قبل الادارة الاميركية الحالية والمنحازة، بالكامل، إلى جانب اسرائيل. وكل ما نتمناه [هو] ان لاتكون رئيسة الحكومة [مارغريت تاتشر] تعتبر ان مصدر المتاعب هو العالم العربي» (ادوارد هيث، **السفير**، ٢٣/٤/١٩٨٦).

في الواقع، لا يبدو ان تمنيات هيث ستحدث صدى لدى الحكومة الحالية. فرئيسة الحكومة مستجيبة، الى حد التطابق، لسياسة الرئيس الاميركي رونالد ريغان. واصبح بالامكان وصف السياسة البريطانية، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بأنها تشكل العجلة الخلفية للمركبة الاميركية، أو ان بريطانيا ـ حسب وصف بيتر مانسفيلد في صحيفة «الغارديان» البريطانية (٢٥/٤/١٩٨٦) ـ تحولت الى مجرد «تابع مدلل للولايات المتحدة...».

ففي مجلس العموم البريطاني، أشارت تاتشر الى ان الشرق الاوسط يفتقر، منذ انهيار مبادرة الملك حسين في ١٩ شباط (فبراير) الماضي، الى مبادرة سلمية فاعلة. والمحت الى «المبادرة الفاعلة» هذه بالقول: «ان الولايات المتحدة قد تعمد الى احياء عملية التسوية في الشرق الاوسط، وفق اتفاقيتي كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٣/١٩٨٦).

وفي اعقاب مؤتمر قمة طوكيو للدول الصناعية، أوضحت تاتشر انها تعكف على دراسة امكان طرح مبادرة جديدة لحل مشكلة

الشرق الاوسط بالتنسيق مع الولايات المتحدة واسرائيل. وقالت انها تجري مشاورات، في هذا الصدد، مع الرئيس الاميركي. وبعد ان اوضحت ان دور واشنطن في أي تسوية لمشكلة الشرق الاوسط حيوي واساسي بسبب ما تتمتع به من علاقات «خاصة» مع الاسرائيليين، اضافت انها (اي تاتشر) ستجري مناقشات موسعة في هذا الشأن مع المسؤولين في تل ابيب (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/٧).

وازاء هذه السياسة المنحازة، يعتقد مانسفيلد بأن ما «... ينبغي لبريطانيا ان تفهمه هو ان دعمها الكامل للولايات المتحدة... يجعل بريطانيا، الآن، ملتصقة بالسياسة الاميركية في الشرق الاوسط في كل مظاهرها، وهذا شيء مدمّر للعلاقات العربية ـ البريطانية...». ويوضح مانسفيلد «... انه في الوقت الذي يعترف بالضغوط الهائلة من قبل العناصر المؤيدة لاسرائيل، داخل الولايات المتحدة، على الادارة الاميركية، فان بريطانيا ليس لديها مثل هذا المبرر؛ بل على العكس، ان الشعور السائد هو ان بريطانيا، كونها السبب الرئيس للمشكلة الفلسطينية، تتحمل مهمة اقامة التوازن. وهذه وجهة نظر يفضل السياسيون تجاهلها، ولكنها، بالتأكيد، ليست منسيّة في الشرق الاوسط» (مانسفيلد، الغارديان، **مصدر سبق ذكره**).

محمود الخطيب

بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الارض

مهرجانات في الجليل والمثلّث والنقب واضراب وصدامات في الضفة والقطاع

احيت الجماهير العربية الفلسطينية في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، و١٩٦٧، الذكرى العاشرة ليوم الارض بتنظيم مسيرات ومهرجانات شعبية في الثلاثين من آذار (مارس) الماضي في كل من الجليل والمثلث والنقب، وباعلان الاضراب والتظاهر، وبوقوع صدامات، مع قوات الامن الاسرائيلية في العديد من مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومنذ يوم الارض، في آذار (مارس) ١٩٧٦، دأب الشعب الفلسطيني، وبخاصة ذلك الجزء منه المتواجد على أرض الوطن، وكذلك تجمعاته الكبيرة والصغيرة في الشتات، في الاقطار العربية ومختلف بلدان العالم، على احياء تلك الذكرى، عاماً بعد عام. وتحول هذا اليوم، كغيره من الايام في تاريخ الشعب الفلسطيني، المليء بالمآسي والتضحيات على امتداد مراحل نضاله المختلفة، الى مناسبة وطنية وقومية تعبر فيها الجماهير الفلسطينية، داخل فلسطين المحتلة وخارجها، عن التفافها حول الاهداف المشتركة للنضال الوطني الفلسطيني، وعن عزمها على مواصلة النضال والكفاح بمختلف السبل من اجل تلك الاهداف.

وبتعميد الجماهير لذلك اليوم بدماء ستة شهداء (أحدهم من مخيم نور شمس في الضفة الغربية) برزت جملة من الحقائق الجديدة ـ القديمة، اهمها ان الدفاع عن الارض ـ الوطن، وبكل الوسائل المتاحة، يحتل المرتبة الاولى في سلم الافضليات الوطني والقومي للشعب الفلسطيني، ويشكل احد القواسم العظمى المشتركة للنضال الفلسطيني الذي تتوحد حوله ارادة الجماهير الفلسطينية اينما كانت، من خلال ادراكها ووعيها الوطني السليم لكون قضية الارض، هي البعد الرئيس، الاشمل والاكثر عمقاً، للصراع الدائر والمتواصل منذ قرن تقريباً بينها وبين المشروع الصهيوني الاستيطاني واجهزته التنفيذية على اختلافها، ولاحقاً بينها وبين السلطات الاسرائيلية وقوانينها المختلفة التي سنّتها لسلب الارض الفلسطينية وتهويدها.

والحقيقة الثانية التي اكدتها الجماهير الفلسطينية في العام ١٩٧٦، والتي تهدف، باحيائها لتلك الذكرى، الى التأكيد عليها مجدداً، عاماً بعد عام، هي استعداد الجماهير الفلسطينية، وبخاصة ذلك الجزء منها المتواجد تحت الاحتلال، للارتقاء بنضالها وصراعها من اجل الارض، الى حد الصدام العنيف والدامي مع السلطات الرسمية الاسرائيلية واجهزتها القمعية.

ومع ان النضال من اجل الارض وضد

عمليات النهب والسلب للاراضي العربية، لم يكن وليد قرارات المصادرة التي اعلنت عنها الحكومة الاسرائيلية في حينه، بل كان مطروحاً على جدول الاعمال النضالي للجماهير منذ الاعلان عن قيام الدولة الاسرائيلية، جراء الهجمة الشرسة والمبرمجة التي مارستها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على امتداد العقود الثلاثة التي سبقت يوم الارض، الاّ ان احداث يوم الارض، العام ١٩٧٦، تبقى علامة فارقة على ذلك الدرب النضالي الطويل، لناحية الطابع الشمولي الذي اتسمت به عملية التصدي لقوانين المصادرة، والنجاح الذي لاقته الدعوة الى الاضراب العام، والقاعدة التمثيلية العريضة التي قام عليها المؤتمر القطري للدفاع عن الارض وهيئاته التنفيذية المختلفة وعلى رأسها اللجنة القطرية للدفاع عن الارض التي ضمّت مختلف الشخصيات والاتجاهات السياسية والفعاليات في الوسط العربي.

والحقيقة الثالثة التي اكدتها احداث يوم الارض العام ١٩٧٦، كانت ذلك الهلع الذي اصاب السلطات الاسرائيلية، الرسمية والحزبية، واجهزتها القمعية والاعلامية، جراء وحدة الصف التي تجلت في ذلك اليوم وفي الاستعدادات التي سبقته، فحاولت تحطيمها وتحطيم معانيها وما قد يترتب عليها من ابعاد باللجوء الى اساليب القمع الدموي، وذلك من خلال ادراكها (اي السلطات) لأهمية الارض كعنصر رئيس في الصراع من اجل الوجود، ولخطورة وحدة الصف حولها، واحتمالاتها كسابقة يحتذى بها في معارك نضالية اخرى تتصل بالمستقبل السياسي للعرب الفلسطينيين داخل حدود الهدنة، وبمصير المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وبالقضية الفلسطينية، كقضية وطنية لكل الفلسطينيين، داخل فلسطين وخارجها.

ومن خلال الادراك والوعي الوطني السليم لهذه الخلفية ولتلك المعاني التي تضمنها يوم الارض الاول في العام ١٩٧٦، بدأت الجماهير الفلسطينية تستعد لاحياء الذكرى العاشرة ليوم الارض، كما فعلت على امتداد السنوات التسع الماضية.

وقبل ان نتطرق الى المسيرات والمهرجانات القطرية، وما سبقها من استعدادات واحتفالات شعبية على مستوى المناطق، لا بد من العودة، وان بايجاز شديد، الى ابرز الوقائع التي سبقت يوم الارض في العام ١٩٧٦، وبالتحديد الاطر التنظيمية التي انشئت في حينه في سياق عملية التصدي لاعلان الحكومة الاسرائيلية عن نيتها بمصادرة ٢٠ الف دونم من الاراضي العربية في الجليل، وذلك على ارضية الخلاف المؤسف في وجهات النظر بشأن الاسلوب الافضل لاحياء الذكرى العاشرة ليوم الارض بين الاكثرية في اللجنة القطرية للدفاع عن الارض، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، من جهة، وبين ممثلي الحركة التقدمية للسلام في اللجنة القطرية للدفاع عن الارض وبعض الحركات الاخرى غير الممثلة في اللجنة، مثل حركة النهضة وحركة ابناء الطيرة، من جهة اخرى.

وكما هو معلوم، ففي اعقاب اعلان الحكومة الاسرائيلية عن نيتها بمصادرة ٢٠ الف دونم من الاراضي العربية، تحت ستار «خطة تطوير الجليل»، تنادى العديد من الشخصيات والفعاليات وممثلي الاحزاب والتيارات الوطنية الناشطة في حينه، الى عقد مؤتمر لتدارس الموقف. وفي سياق الاعداد لذلك المؤتمر، عقد في حيفا، في التاسع والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٧٥، اجتماع تمهيدي، تقرر خلاله تشكيل لجنة للدفاع عن الاراضي العربية، دعت، بدورها، الى عقد مؤتمر شعبي اوسع لهذا الغرض، في الخامس عشر من آب (اغسطس) ١٩٧٥ (انظر شؤون فلسطينية ، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧، أيار/حزيران ـ مايو/يونيو، ١٩٨٥).

وفي هذه الاثناء، كانت الحياة السياسية في الوسط العربي في اسرائيل والعمل الوطني بشكل عام، قد شهدا نقلة نوعية ساهمت مساهمة كبيرة في معركة التصدي لسياسة التمييز والاضطهاد القومي التي مارستها السلطات الاسرائيلية ضد الوسط العربي عامة. وتمثلت تلك النقلة، بتشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة،

كاطار للعمل السياسي على المستوى القطري، وبتشكيل الجبهات الديمقراطية على مستوى البلديات والمجالس المحلية العربية. وبمبادرة من هذه الجبهات الديمقراطية المحلية، تم تشكيل المؤتمر القطري لرؤساء السلطات المحلية العربية فيما بعد، الذي كان للعديد من اعضائه دور هام في اضفاء طابع الشمولية على التحرك الجماهيري الذي سبق يوم الارض الاول، وادى الى تكلله بالنجاح.

وفي ظل هذه الاجواء الايجابية، وكأستكمال ومتابعة لاعمال اجتماع الناصرة سابق الذكر، عُقد في الخامس عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٥، مؤتمر شعبي آخر في الناصرة، شارك فيه الآلاف من السكان العرب والعديد من رؤساء المجالس المحلية العربية. وكان هذا المؤتمر اكبر واضخم مؤتمر شعبي يعقده السكان العرب في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، حتى تاريخه. وكانت ابرز القرارات التي خرج بها المؤتمر المذكور، القرار باعلان الاضراب العام والتظاهر امام الكنيست الاسرائيلي اذا لم تتراجع السلطات عن مخطط المصادرة، اضافة الى توسيع اطار لجنة الدفاع عن الارض، بحيث يتمثل فيها جميع الشخصيات والفعاليات والهيئات والتيارات الوطنية الفاعلة.

وازاء رفض السلطات الاسرائيلية الاستجابة لمطالب الجماهير العربية ومجالسها المحلية التي تمثلت في المؤتمر الاخير، قامت اللجنة القطرية الموسعة للدفاع عن الارض المنبثقة عن ذلك المؤتمر بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر آخر في الناصرة يوم السادس والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٧٦، حضره العديد من رؤساء المجالس العربية الممثلة في المؤتمر القطري لرؤساء المجالس المحلية العربية. واتخذ المؤتمرون آنذاك قراراً باعلان الاضراب العام في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦ (**المصدر نفسه**).

التحضيرات لاحياء الذكرى العاشرة

عاماً بعد عام، كانت اللجنة القطرية للدفاع عن الارض، وبدعم من اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، تقوم بالتحضير لاحياء ذكرى يوم الارض. وفي العام الجاري، وكالعادة، وجهت اللجنة القطرية للدفاع عن الارض، الدعوة إلى عقد مؤتمر تحضيري للاعداد ليوم الارض. وانعقد المؤتمر في قاعة المركز الثقافي في الناصرة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٥. وفي ختام المداولات، تقرر القيام بسلسلة من النشاطات لاحياء الذكرى، اهمها تنظيم مسيرتين كبيرتين في يوم الارض، واحدة في الجليل، تبدأ في سخنين وتنتهي في دير حنا، واخرى في الطيبة في المثلث، واختتامهما بمهرجانين شعبيين، هذا اضافة الى تنظيم مهرجان ثالث لهذا الغرض في بلدة راهط في النقب (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٣/٦). كذلك اتخذ قرار آخر يقضي باعتبار العام ١٩٨٦ عام فعاليات ونشاطات واسعة حول قضية الارض، تتضمن اعداد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والسكنية للجماهير والقرى العربية في اسرائيل، من اجل تطوير هذه المجالات. ولهذا الغرض تقرر تنظيم حملة اكتتاب تسمى حملة «أُطرق الباب» يضطلع بها مئات الشبان والشابات والطلبة لايصال كلمة لجنة الاراضي إلى كل بيت ولجمع التبرعات لدعم فعاليات ونشاطات اللجنة ومتطلبات النضال. وتقرر ان تبدأ الحملة يوم الجمعة ١٩٨٦/٣/٢١، وان تستمر حتى تاريخ ١٩٨٦/٣/٣١ (**المصدر نفسه**).

وتداول المجتمعون في الشأن السياسي العام، وقرروا شجب خطاب الملك حسين وسائر جوانب المؤامرة التي تحوكها الدوائر المعادية للشعب الفلسطيني؛ وفي الوقت ذاته، توجيه الدعوة الى الاشقاء في منظمة التحرير الفلسطينية، الى العمل، فوراً، على اعادة الوحدة الى صفوفها من اجل احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧، بما في ذلك القدس العربية (**المصدر نفسه**).

والى جانب هذه القرارات الرئيسة، اتخذ المؤتمر سلسلة اخرى من القرارات تناولت العديد من القضايا، واهمها تجديد مطالبة

السلطات بالاعتراف بالجماهير العربية في اسرائيل على انها اقلية قومية فلسطينية (وليس مجرد مجموعة طوائف) ذات حقوق على قدم المساواة مع المواطنين اليهود، وتأييد مطالب المؤتمر الاسلامي بتحرير الاوقاف واستنكار جريمة الاعتداء على الاقصى، والمطالبة بوقف عملية هدم البيوت غير المرخصة وادخالها في اطار الخرائط الهيكلية، والمطالبة بالغاء قرار ضم الاراضي العربية التي تخص ٢٤ قرية الى اراضي (المركز الاقليمي) مسغاف واعادتها الى هذه القرى والغاء مؤامرات النهب والترحيل كافة في النقب وقرارات المصادرة او الضم بالنسبة إلى اراضي مجد الكروم والبطوف ومنطقة الناصرة ووادي عارة وقلنسوة والروحة ونحف والرامة وطمرة وعرب السواعد والكمانة وعين حوض وعيلوط وطرعان؛ واخيراً، تخويل لجنة الدفاع عن الاراضي بحث سائر الوسائل النضالية، بما في ذلك الاضراب العام اذا استدعت الحاجة النضالية ذلك (**المصدر نفسه**).

وفي اطار الاستعدادات لاحياء الذكرى العاشرة ليوم الارض، واضافة الى المسيرات والمهرجانات التي دعا اليها مؤتمر لجنة الدفاع عن الاراضي العربية في جلسته التي عقدها في الناصرة في ١٩٨٦/٣/٥، قامت الهيئات والمنظمات والمجالس المحلية العربية المشاركة في الاعداد للمسيرات والمهرجانات المركزية، بتنظيم العديد من الاجتماعات والندوات والمسيرات في مختلف المدن والقرى الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨، خلال الثلث الاخير من آذار (مارس) الماضي. وابرز تلك النشاطات ما يلي:

□ ندوة في الناصرة في ١٩٨٦/٣/٢١، على شرف يوم الارض، بمبادرة من جبهة الناصرة الديمقراطية.

□ اجتماع في قرية نحف في ١٩٨٦/٣/٢٢، بمبادرة من المجالس المحلية لقرى منطقة الشاغور: نحف والرامة ومجد الكروم والبعنة ودير الاسد.

□ اجتماع في قرية كابول في ١٩٨٦/٣/٢٥، بدعوة من اللجنة المحلية للدفاع عن الاراضي.

□ اجتماع في عكا، وآخر في كفر ياسيف، في ١٩٨٦/٣/٢٦، بمبادرة من اللجنة المحلية للدفاع عن الاراضي.

□ اجتماع في الطيبة في ١٩٨٦/٣/٢٧، بمبادرة من المجلس المحلي ولجنة الدفاع عن الاراضي.

□ اجتماع في ام الفحم، والطيرة، في ١٩٨٦/٣/٢٨، بمبادرة من المجلس المحلي ولجنة الدفاع عن الارض.

□ اجتماع في كفر قاسم في ١٩٨٦/٣/٢٩، بمبادرة من الجبهة الديمقراطية هناك.

□ مسيرة في كفركنا في ١٩٨٦/٣/٢٩، بمبادرة من جبهة الناصرة الديمقراطية والمجالس المحلية في كفركنا والمشهد والرينة.

هذا اضافة الى نشاطات متفرقة اخرى (**المصدر نفسه**، ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ١٩٨٦/٣/٣١).

دعوة الى الاضراب العام

لم تمض سوى ايام على قرارات المؤتمر التحضيري الذي عقد في مدينة الناصرة، بشأن كيفية احياء الذكرى العاشرة ليوم الارض، حتى برز خلاف في الرأي بشأن ذلك. فقد اعلنت الحركة التقدمية للسلام معارضتها للبرنامج الذي وضعه المؤتمر التحضيري للجنة القطرية للدفاع عن الارض، مطالبة بالدعوة الى اعلان الاضراب العام والشامل في تلك الذكرى، وعدم الاكتفاء بالمسيرات والمهرجانات الخطابية. ووزعت اللجنة المركزية للحركة التقدمية للسلام بياناً ضمنته رأيها في الموضوع، وجاء فيه: «على ضوء التدهور المستمر في وضع الاقلية الفلسطينية في اسرائيل التي سقطت ضحية لسياسة التفرقة القومية ومصادرة الاراضي والتمييز العنصري، على الجماهير العربية في اسرائيل ان ترد على سياسة الاضطهاد بحجم يساوي هذه السياسة» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/١٤).

واتهمت الحركة التقدمية، في بيانها، اللجنة القطرية للدفاع عن الارض بعدم اتخاذ خطوة

ذات دلالة، أياً كانت، للدفاع عن الاراضي العربية، وان نشاطاتها السياسية مكرسة لخدمة المصالح الحزبية للحزب الشيوعي الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

وقال الناطق الرسمي باسم الحركة، المحامي كامل الظاهر، ان الحركة قررت الانسحاب، من اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، والعمل على انفراد، من خلال التنسيق مع اوساط قومية أخرى في الشارع العربي (**المصدر نفسه**).

ومن ناحية اخرى، ذكرت صحيفة «الشعب» المقدسية (١٩٨٦/٣/١٤) ان الحركة التقدمية للسلام وحركة النهضة في الطيبة وحركة ابناء الطيرة (حركتان محليتان، خلافاً للتقدمية المتواجدة على مستوى قطري) اصدرت بياناً مشتركاً وزّع في قرى المثلث، وتضمن دعوة الى الاضراب العام في ذكرى يوم الارض، والى المشاركة في المهرجان الذي ستنظمه الحركات الثلاث صبيحة الثلاثين من آذار (مارس) في قرية الطيبة، قبل المهرجان المركزي الذي دعت اليه اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي في ذلك اليوم.

وادى موقف الحركة التقدمية للسلام هذا الى تسخين الاجواء السياسية في الوسط العربي، والى حملات اعلامية متبادلة بين الحركة التقدمية للسلام ومؤيديها في الدعوة الى الاضراب العام، وبين اللجنة القطرية للدفاع عن الارض، واللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، اللتين رفضتا دعوة الحركة التقدمية للسلام واتهمتاها بالخروج على وحدة الصف الوطني.

وفي أول تعليق على دعوة الحركة التقدمية للسلام الى الاضراب، وصف رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ابراهيم نمر حسين، الدعوة بأنها «لا تخدم مصالح عرب اسرائيل»، وانها خطوة «انعزالية». ثم تتالت ردود الفعل المتحفظة والمنددة بدعوة الحركة التقدمية للسلام في اوساط اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية ومن الحزب الشيوعي الاسرائيلي والهيئات والمنظمات الجماهيرية المؤيدة له.

وناقشت لجنة الدفاع عن الاراضي، في اجتماع خاص عقدته في حيفا، دعوة الحركة التقدمية الى الاضراب، فوصفتها بانها دعوة «استفزازية... تتجاهل كل مسؤولية امام اجماع الجماهير العربية حول الاحتفال بيوم الارض... [وهي] خروج على قرارات لجنة الدفاع عن الاراضي والاجماع الشعبي» (**الاتحاد**، ١٩٨٦/٣/١٩). ومن ناحيتها، دعت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية الى الالتزام بقرارات المؤتمر التحضيري لاحياء الذكرى العاشرة ليوم الارض، وطالبت الفئة التي خرجت على هذه القرارات بالتراجع عن موقفها والانضمام الى وحدة الصف، الضرورية لشعبنا (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/٢٠).

اما رئيس اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، القس شحادة شحادة، فهاجم قادة الحركة التقدمية، قائلاً: «ان اصحاب نهج شق الصفوف لا يمكن ان يكونوا وطنيين»، واتهم القس شحادة ممثلي «التقدمية» في لجنة الدفاع عن الاراضي، وعلى رأسهم عضو الكنيست محمد ميعاري، بأن «لو كانت لديهم نوايا حسنة، لكانوا طرحوا اقتراح الاضراب في هيئات لجنة الدفاع عن الاراضي». واضاف شحادة ان تهرب قادة «التقدمية» من مناقشة الدعوة الى الاضراب قبل الانفراد بالاعلان عنه «لم يكن صدفة. فهم لا يستطيعون مواجهة الحقائق. ان اقتراحهم مشبوه، وغير واقعي» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/٢٤).

وردت الحركة التقدمية للسلام على ذلك بعقد مؤتمر صحافي في «بيت اغرون» في القدس، شارك فيه عدد من قادة الحركة وممثلاها في الكنيست الاسرائيلي. واكد عضو الكنيست ميعاري «ان الدعوة الى الاضراب جاءت لاعطاء هذا اليوم الخالد معناه وحجمه الحقيقيين». واضاف ميعاري ان القرار باعلان الاضراب اتخذ بموافقة حركات سياسية اخرى في الداخل، منها حركة النهضة في الطيبة وحركة ابناء الطيرة (**الفجر**، القدس، ١٩٨٦/٣/٢٥).

وتساءل ميعاري، في المؤتمر الصحافي: «لماذا يمنع السكان العرب من ممارسة حقوقهم في التعبير والاحتجاج، في حين ان الآخرين يمارسون هذا الحق بحرية تامة ؟». واختتم ميعاري حديثه بالقول: «اننا ندعو الى اضراب شامل يحافظ [خلاله] على الهدوء، ونطالب الشرطة الاسرائيلية باعطاء المواطنين العرب حرية التعبير عن مواقفهم في اطار القانون والنظام» (**المصدر نفسه**).

وتطرق المحامي كامل الظاهر، في المؤتمر الصحافي، الى الاسباب التي دعت الى اعلان الاضراب، والمتمثلة بالتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الداخل، حيث يعاني من سياسة الاضطهاد على جميع الصعد، ابتداء من سياسة الاستيلاء على الاراضي وانتزاع آلاف الدونمات وتعريض قسم كبير آخر لخطر المصادرة كما هو حاصل في مناطق الملّ ونحف وعين ماهل والنقب، ومروراً بالتلويح والتهديد بهدم آلاف المنازل العربية بحجة عدم الترخيص، وانتهاء بتفشي ظاهرة البطالة في الوسط العربي والضائقة المالية الخانقة التي تعاني منها المجالس المحلية العربية.

واشار الظاهر، كذلك، الى محاولات حرمان الهيئات الفلسطينية المستقلة من ممارسة العمل السياسي، مؤكداً ان هذه الاخطار والتحديات كبيرة، لذلك فان الرد عليها يجب ان يكون كبيراً وحاسماً.

وانهى الظاهر حديثه بالقول ان حركته ستقيم مهرجاناً قطرياً كبيراً في قرية الطيبة، كذلك ستقوم، في اطار العمل من اجل الارض وبقائها فلسطينية، بغرس آلاف اشتال الزيتون واصلاح الاراضي وعدم الاكتفاء بالمهرجانات والخطابات (**المصدر نفسه**).

اما المحامي ميعاري، فبرر انفراد حركته، بالدعوة الى الاضراب، بان المؤتمر التحضيري الذي عقد في ١٩٨٦/٣/٥، في الناصرة، احال موضوع الاضراب الى سكرتارية اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي لمناقشته واعلانه، ان شعرت انه مناسب. ولكن لمجرد ان القائمة التقدمية وحركة النهضة قد طرحتاه اصبح مرفوضاً وبدأ هجوم كاسح ضد فكرة الاضراب (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٤/١). واتهم ميعاري لجنة الدفاع عن الاراضي بانها تخضع لسيطرة الحزب الشيوعي، وطالبها بان تفتح ابوابها امام كل القوى للانضمام اليها. وقال ميعاري، أيضاً، ان اعضاء اللجنة الـ ١٣٠ غير معروفين للجمهور، وان ثلاثين منهم، على الاقل، توفوا، وان ثمانين آخرين لم يشاركوا في نشاطات اللجنة منذ سبع سنوات (**المصدر نفسه**).

استنفار أمني، ومحاولات لاجهاض التحرك

مع ان تقديرات الوضع كانت ترجح عدم الاستجابة الى دعوة الحركة التقدمية الى اعلان الاضراب العام، على خلفية الخلاف الذي نشب حول ذلك داخل الصف الوطني، وميل الاكثرية الساحقة، داخله، الى الاكتفاء بالمسيرات والمهرجانات القطرية وما سبقها من احتفالات على صعيد المناطق، الاّ ان ذلك لم يحل دون استنفار قوى الامن ومحاولتها فرض اجواء ارهابية لاجهاض التحرك برمته بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الارض. ولم تكتف السلطات الامنية بوضع الحواجز على محاور الطرق الرئيسة المؤدية الى اماكن المسيرات والمهرجانات القطرية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٣٠)، بل قامت قوات الامن بحملة اعتقالات في بعض الاماكن (مثل قرية عرّابة ودير حنا وكفر قاسم ومنطقة مدينة شفاعمرو) متذرعة بحجج مختلفة. ففي قرية عرّابة وجوارها، قامت قوات كبيرة من الشرطة بتسيير دوريات في المنطقة قبل عدة ايام من ذكرى يوم الارض، اعقبتها بحملة اعتقالات واسعة طالت العديد من شبان قرية عرابة والمنطقة المجاورة (**الاتحاد**، ١٩٨٦/٣/٢٨). كذلك اعلنت السلطات الامنية عن اكتشاف خلية تابعة لـ «فتح» في قرية كفر قاسم، حيث اعتقلت عشرات المواطنين على ذمة التحقيق (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/٢٦). وفي منطقة شفاعمرو، قامت قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود بحملة تمشيط، بحثاً عن سائق سيارة وآخر زميل له، زعم احد الجنود الاسرائيليين انهما حاولا

قتله بعد ان اقلاه في سيارتهما على طريق شفاعمرو ـ الناصرة (**المصدر نفسه**). ورافقت كل ذلك حملات تحريض في وسائط الاعلام الصهيونية ضد العرب، في محاولة لخلق اجواء ارهابية تردع الكثيرين عن المشاركة في الاحتفالات او التجاوب مع الدعوة الى الاضراب.

ومن ناحية اخرى، قامت السلطات الاسرائيلية، بنصيحة من الوزير بلا حقيبة، عيزر وايزمان، الذي انيطت به معالجة شؤون العرب في اسرائيل، ببعض الخطوات التي بدت كاستجابة، وان لم تكن كاملة، لمطالب بعض السلطات المحلية العربية في الجليل. واهم تلك الخطوات كان ذلك القرار بتجميد اعمال التسييج في منطقة الملّ (المنطقة رقم ٩، وفق المصطلحات العسكرية) في سهل البطوف، الى حين البتّ، نهائياً، في مصير المنطقة. وكانت السلطات المحلية العربية طالبت بالغاء الصبغة العسكرية عن المنطقة بشكل نهائي وقاطع (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٨٦). وسبق هذا القرار، وقف تنفيذ عمليات الهدم للابنية غير المرخصة في الوسط العربي، اثر تدخل الوزير وايزمان نفسه، مما ادى، في حينه، الى استقالة حاكم لواء الشمال، يسرائيل كينغ، احتجاجاً على تدخل وايزمان في الموضوع.

اما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فكانت الاجراءات الامنية اكثر صرامة. فاضافة الى تكثيف الدوريات واقامة الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش على الطرق الرئيسة بين مختلف مدن وقرى ومخيمات المناطق المحتلة، والى حظر التجمعات والتظاهرات والاضرابات، التي هي بمثابة امر يومي ودائم، فقد عمدت السلطات العسكرية الى تأخير توزيع الصحف العربية الصادرة في القدس، في المناطق المحتلة، في محاولة للحد من تأثير هذه الصحف على السكان، فيما يتعلق باحياء ذكرى يوم الارض (**الاذاعة الاسرائيلية**، ٣٠/٣/١٩٨٦، الساعة ١٩,٠٠). وكانت الادارة المدنية في المناطق المحتلة جمعت موزعي الصحف العربية في مدن الضفة الغربية، وامرتهم بعدم توزيع هذه الصحف صبيحة يوم الارض، الاّ بعد حصولهم على اذن خاص من قبل الادارة المدنية (**هآرتس**، ٣٠/٣/١٩٨٦).

ومن ناحية اخرى، قرر قائد المنطقة الشمالية، اللواء اوري اور، اغلاق بعض المناطق في الجولان لمدة ثلاثة ايام، للحيلولة دون عقد اجتماعات أو مهرجانات احتفالية في يوم الارض (**المصدر نفسه**). ولتلافي تنظيم طلبة الجامعات والمعاهد العلمية في مختلف انحاء المناطق المحتلة لاحتفالات، او مسيرات، او تظاهرات، في ذكرى يوم الارض، كانت السلطات العسكرية فرضت تمديد العطلة الدراسية فيها الى ما بعد يوم الارض (**الاتحاد**، ٢٧/٣/١٩٨٦).

مهرجانات واضرابات وصدامات

كانت فلسطين، وارض فلسطين، وعلم فلسطين، ووحدة الشعب الفلسطيني، بمختلف فئاته وشرائحه الاجتماعية، حول اهداف النضال الوطني الفلسطيني، وعلى رأسها التشبث بالارض والاستعداد للتضحية من اجلها حتى انجاز الحقوق الوطنية المشروعة، السمات الابرز للاساليب التي احيت بها الجماهير الفلسطينية المتواجدة على كامل التراب الفلسطيني، الذكرى العاشرة ليوم الارض، رغم اخفاق قواها السياسية الوطنية في الاتفاق على اسلوب احياء تلك الذكرى المجيدة. ووجدت كل هذه الامور تجسيداً حياً لها، سواء في الشعارات التي رفعت، والهتافات التي اطلقت، والكلمات التي القيت في المهرجانات القطرية والمسيرات التي سبقتها، أو في الاضرابات الجزئية هنا، والكاملة هناك، او في الصدامات مع قوات الاحتلال التي تواجدت، بشكل مكثف، في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، لقمع الجماهير الفلسطينية هناك، والحيلولة دونها والمشاركة في احياء المناسبة.

الاحتفالات في المثلث

في قرية الطيبة، في المثلث، وجد الخلاف بين اطراف الصف الوطني حول الدعوة الى الاضراب العام ترجمة عملية له، باقامة مهرجانين قطريين هناك: الاول خلال ساعات ما قبل الظهر، بدعوة

من الحركة التقدمية للسلام وحركتي النهضة وابناء الطيرة وحركة «الترنتيفا» المتحالفة مع الحركة التقدمية في اطار القائمة التقدمية للسلام، والثاني من اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي واللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية خلال ساعات ما بعد الظهر.

لقد اختلفت التقديرات والمعلومات الصحافية بالنسبة الى مدى التجاوب الذي حظيت به دعوة الحركة التقدمية الى الاضراب العام. فبينما اعرب المحامي محمد ميعاري عن رضاه قائلاً ان التجاوب كان «جيداً» في المثلث، ولا يمكن تقديره في الناصرة وضواحيها (معقل الحركة التقدمية) بسبب يوم الاحد، الا انه اعترف بان الاستجابة لم تكن شاملة مع انها «فاقت توقعاته». والقى ميعاري باللائمة على القوى الوطنية الاخرى التي «لو شاركتنا في الدعوة الى الاضراب والتحضير له لكان الاضراب ناجحاً» (**الفجر**، ١/٤/١٩٨٦).

كذلك اختلفت التقديرات بالنسبة الى حجم المشاركة الجماهيرية في المهرجان القطري، الذي دعت اليه الحركة التقدمية في قرية الطيبة. فبينما قال مراسل صحيفة «الفجر» المقدسية (٣١/٣/١٩٨٦) ان المسيرة التي نظمتها الحركة التقدمية وحلفاؤها، والمهرجان القطري الذي اعقبها، كانا ضخمين، وان الاضراب في الطيبة، تحديداً، كان شاملاً، قال مراسل صحيفة «هآرتس» (٣١/٣/١٩٨٦) ان اختبار القوة الذي أجري في الطيبة بين الحركة التقدمية وحلفائها وبين «حداش» وحلفائها، كان لصالح الاخيرة؛ اذ بينما شارك في المسيرة والمهرجان اللذين دعت اليهما اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي بضعة آلاف، فان المشاركين في مهرجان التقدمية لم يتجاوزوا بضع مئات.

وكان الخطيب المركزي في مهرجان الحركة التقدمية، عضو الكنيست محمد ميعاري، الذي حيّا، في كلمته، شهداء يوم الارض، وقال ان الاضراب الذي دعت اليه القوى الوطنية لاقى تجاوباً كبيراً وحقق اهدافه. وطالب ميعاري بالتعامل مع الارض كقضية مستمرة وان لا يقتصر الاهتمام بها على يوم واحد فقط (**الفجر**، ٣١/٣/١٩٨٦).

ونسبت «الاتحاد» (٣١/٣/١٩٨٦) الى عضو الكنيست ميعاري قوله: «نحن ضد هذه الوحدة المتخاذلة المفرغة لنضال شعبنا»، لان الوحدة التي نريدها يجب ان تكون «مبنية على اسلوب نضال ثوري». وذكرت «الاتحاد»، ايضاً، (**المصدر نفسه**) ان ميعاري هاجم السلطات المحلية العربية، ووصفها بانها «سلطات محلية مفلسة، ولن تستطيع ان تقدم أية خدمة لمواطنيها، سوى فرض الضرائب الباهظة».

اما المهرجان الثاني الذي دعت اليه اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي واللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، فقد بدأ بمسيرة شعبية طافت شوارع القرية، ثم احتشدت في ساحة المنتزه، حيث النصب التذكاري لشهيد يوم الارض. وذكر بعض المصادر الاعلامية انه شارك في المسيرة والمهرجان قرابة عشرة آلاف شخص، وان الحشد الذي شهدته قرية الطيبة هو الاضخم منذ يوم الارض الاول العام ١٩٧٦ (**المصدر نفسه**، ٣١/٣/١٩٨٦).

وكانت احتفالات يوم الارض في الطيبة أجريت في ظل اجواء توتر، سادت في القرية وفي المثلث بعامة، في اعقاب البرقية التي ارسلها الحاخام العنصري، عضو الكنيست مئير كهانا، الى رئيس المجلس المحلي في الطيبة، عبد اللطيف حبيب، مبلغاً اليه فيها انه سيحضر مع انصاره الى الطيبة في يوم الارض، ليعلن ان «كل الارض لليهود»، وانه يعتبر كل من يشارك في التظاهرة القطرية «معادياً لهذا الحق السماوي». (**المصدر نفسه**، ٣٠/٣/١٩٨٦). وعلى اثر استلام البرقية، دعا رئيس المجلس المحلي في الطيبة الى عقد جلسة طارئة، تقرر خلالها، بغالبية الاصوات، اعتبار المجلس في حالة انعقاد مستمرة، والدعوة الى التصدي لكهانا وزمرته، وارسال برقيات الى الجهات المسؤولة، تضمنت المطالبة بلجم هذا الفاشي وتصفية هذه الظاهرة نهائياً (**المصدر نفسه**).

وتلافياً لما لا تحمد عقباه، منعت الشرطة العنصري كهانا من الدخول الى قرية الطيبة، وقام قائد الشرطة في المنطقة بنقل كهانا الى مركز

الشرطة في مدينة بيتاح ـ تكفا، حيث اطلعه، هناك، على قرار الشرطة القاضي بعدم السماح له بالدخول الى الطيبة (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٣١).

وفي الموعد المقرر للاحتفال، وعلى الرغم من الوجود الكثيف لقوات الامن التي اقامت الحواجز على مداخل الطيبة، بدأت الوفود تتجمع في القرية، ثم سارت في شوارعها وهي تهتف: «بالطول بالعرض، وحدتنا تهز الارض» و «يوم الارض يا غالي، يا ملتقى الرجال. فيك نصنع وحدتنا ونْصُد كل الانذال»؛ هذا الى الى جانب الشعارات العديدة التي رفعها المشاركون في المسيرة والهتاف بحياة الشعب الفلسطيني (**الاتحاد**، ١٩٨٦/٣/٣١).

افتتح المهرجان رئيس مجلس الطيبة المحلي، عبد اللطيف حبيب، بدعوة الجماهير الى الوقوف دقيقة صمت، حداداً على ارواح شهداء يوم الارض وشهداء الشعب الفلسطيني كافة، ثم قال: «نحتفل اليوم بهذا العيد الوطني الذي اصبح رمزاً لوحدة شعبنا في الداخل»، واضاف: «ان سياسة كهانا هي ثمرة سياسة حكومات اسرائيل منذ العام ١٩٤٨ التي تمثلت بمصادرة الاراضي والتمييز ضد شعبنا». وحيّا حبيب وفود القوى الديمقراطية اليهودية ووفود قرى المثلث التي جاءت بجموعها لاحياء الذكرى العاشرة ليوم الارض (**المصدر نفسه**).

وقامت مجموعة من الجماهير المحتشدة بتمزيق العلم الاميركي واحراقه امام المنصة، تعبيراً عن النقمة العارمة على سياسة العدوان الاميركية (**المصدر نفسه**).

ثم تكلم ممثل حزب مبام، حاييم شور، فقال: «ان يوم الارض يعزز اواصر الاخوة اليهودية ـ العربية». ودعا شور الى تصعيد النضال ضد العنصرية، وضد كهانا، ومن اجل المساواة لابناء كلا الشعبين اليهودي والعربي.

وتلاه ممثل حركة ابناء البلد، رجا اغباريه، الذي قال: «هذه هي جماهير يوم الارض، وهذه هي الشرعية في هذه البلاد، فهذه الجماهير تعرف، في وقت الشدة، من هو العدو ومن هو الصديق. لقد احرق العلم الاميركي لأن اميركا هي رأس الافعى». ثم دعا اغباريه الى التصدي لكل المشاريع الاميركية والمؤامرات لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

وكانت الكلمة الرئيسة لرئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، عضو الكنيست مئير فلنر، الذي اكد ان الاضطهاد لا يحول دون تعبير هذه الجماهير عن تصديها لحكومة النهب والاحتلال. واضاف: «نطالب بمساواة تامة للمواطنين العرب. ولا يمكن التحدث عن السلام ما دام الاحتلال قائماً». وتابع: «ان وحدة الشعوب يجب ان تكون مبنية على اسس سليمة، ولن يحل السلام في منطقتنا الّا بانسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة وباقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين» (**المصدر نفسه**).

احتفالات الجليل

كما في كل عام، فالمسيرة والمهرجان القطري الاضخم احياءً لذكرى يوم الارض، كانا مسيرة ومهرجان الجليل اللذين ينظمان سنوياً في قرى سهل البطوف. وبدأ التحرك بمسيرة شعبية من قرية سخنين، التقت في طريقها الى دير حنا بمسيرة اخرى كانت انطلقت من قرية عرابة، ثم توجهت جماهير المسيرتين نحو قرية دير حنا، حيث من المقرر، هناك، احياء المهرجان القطري بمناسبة يوم الارض وشهداء الارض.

وكما في بقية المسيرات والمهرجانات، رفع المتظاهرون شعارات يوم الارض لهذه السنة، والشعارات الوطنية الاخرى التي تجسد المعاني الحقيقية ليوم الارض، وابعاد واهداف النضال الوطني الفلسطيني. وابرز تلك الشعارات: «نعم لوحدة جماهيرنا الكفاحية بقيادة لجنة الدفاع عن الاراضي» و «لا للمنشقين والرجعيين» و «نعم لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولا للمؤامرات» و «تحياتنا الثورية الى الاشقاء المناضلين ضد الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان» و «م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/٣١). اما ابرز الهتافات التي رددتها الجماهير المشاركة في المسيرة، فكان: «يا

جليل يا بو الكفاح شعبك ما بخاف سلاح» و «جينا جينا للكفاح نحمي الارض والفلاح» و «بالروح بالدم نفديك يا جليل» و «وحدة عامل وفلاح بايدينا اقوى سلاح» و «تحية جليلية للجماهير الليبية» (**المصدر نفسه**). وبينما تجاهل معظم المصادر الاسرائيلية حجم الحشد الذي شارك في مهرجان دير حنا وبقية المهرجانات الاخرى، مبرزاً، فقط، الشعارات والهتافات ذات الطابع الوطني المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفع الاعلام الفلسطينية فوق مبنى محكمة الصلح في عكا. وفي اثناء المسيرة، والخلاف حول ذلك (**معاريف** و **هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٣١)، ذكرت المصادر العربية ان مهرجان دير حنا كان الاضخم بين المهرجانات الاخرى، اذ قدر حجم المشاركة فيه، بحوالى خمسة وعشرين الفاً، نافية ما ذكرته بعض المصادر عن تمزيق العلم الفلسطيني ومؤكدة ان العلم الذي مزقته وداسته الجماهير هو العلم الاميركي (**الاتحاد**، ١٩٨٦/٣/٣١).

وكانت كلمة الافتتاح في مهرجان دير حنا لرئيس المجلس المحلي، رجا الخطيب، الذي نوه بيوم الارض وبمعانيه النضالية وبدوره التاريخي في مسيرة الشعب الفلسطيني الكفاحية.

اما رئيس المجلس المحلي في سخنين، محمد غنايم، فتطرق، في كلمته، الى الهجمة المتجددة على الارض العربية، قائلاً: «ما يسمونه تطويراً انما يقصدون به تطييرنا من ارضنا ووطننا. لكننا، هنا، باقون في هذا الوطن الذي ليس لنا وطن سواه». وتحدث غنايم عن معركة السلطات المحلية العربية من اجل المساواة، وعن نجاحات اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في ادارة وتسيير هذه المعركة بوحدة صف (**المصدر نفسه**).

وشاركت في المهرجان وفود وشخصيات يهودية ديمقراطية، جاءت لتعلن تضامنها ودعمها لمطالب وحقوق الاقلية العربية، ومعارضتها للسياسة الرسمية القائمة على التمييز والاضطهاد القومي. وفي هذا السياق، اشاد مركز الشؤون العربية في حزب العمال الموحد ـ مبام، لطيف دوري، بما سماه الكفاح العربي ـ اليهودي الديمقراطي المشترك، مشيراً الى ان هذا الكفاح «يلاقي، ومنذ عشر سنوات، النجاح، ويحقق الانجازات، مثل تقليص عمليات المصادرة، وزيادة الميزانيات للسلطات المحلية العربية، ومنع تسييج المنطقة رقم ٩». واضاف دوري ان «هذا الكفاح المشترك» ما زال امامه العديد من المهام، مثل انجاز الخرائط الهيكلية للقرى والمدن العربية، الامر الذي يحول دون استمرار عمليات البناء غير القانونية، والتصدي لمشكلة البطالة في القطاع العربي (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٣١). وختم دوري كلمته بالقول: «ان العنصريين والفاشيين لا يريدون ان يفهموا ما افهمه من ان الارض بالنسبة الى العربي هي الماضي والحاضر والمستقبل» (**الاتحاد**، ١٩٨٦/٣/٣١).

اما رئيس اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، القس شحادة شحادة، فركز كلمته على التنديد بنهج الحركة التقدمية للسلام وشقها لوحدة الصف في مثل هذه المناسبة. وقال القس شحادة: «ان من يمعن النظر في هذه المنصة، وفي الجماهير المحتشدة هنا، يعرف، تماماً، من الذي يمثل ارادة الشعب ووحدة الجماهير ومن خرج على هذه الوحدة» (**المصدر نفسه**).

وكانت الكلمة الرئيسة لرئيس بلدية الناصرة، عضو الكنيست توفيق زياد، الذي استهلها بقوله: «اننا نعتز بعمال شعبنا وفلاحيه الذين صنعوا يوم الارض الخالد واثبتوا به ان شعبنا هو شعب شجاع يتحدى البطش وسياسة التمييز والاضطهاد والعنصرية والاحتلال والقمع. وهم يثبتون اليوم اننا شعب موّحد الصف لا تستطيع اية قوى في العالم ان تفرق صفوفه، حتى لو تمسحت بالالوان والمساحيق لتغطي نواياها السوداء... وان هذه الوحدة هي وحدة نضالية واعية تنضوي، في يوم الارض، تحت قيادة لجنة الدفاع عن الاراضي» (**المصدر نفسه**).

وهاجم زياد الحركة التقدمية وقادتها قائلاً: «لقد تجاوزوا كل الحدود في تطاولهم على وحدة شعبنا». واتهمهم «بتقديم افضل خدمة للسلطة،

بشق وحدة الصف». واختتم زياد كلمته بدعوة الثورة الفلسطينية الى السير على طريق عالم الثورة الذي غير وجه البشرية (**المصدر نفسه**).

والقى كلمة الحركة الوطنية التقدمية وابناء البلد، مشهور مصطفى، الذي ندد بالمخططات الرجعية والامبريالية ضد الشعب الفلسطيني، واكد ان المعركة من اجل الارض هي معركة مصيرية (**المصدر نفسه**).

احتفالات النقب

وكان المهرجان القطري الثالث، الذي دعت اليه اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، في بلدة راهط في النقب. وخلافاً للمهرجانين آنفي الذكر، لم تسمح الشرطة باجراء مسيرة شعبية قبل المهرجان (**المصدر نفسه**). وشاركت في مهرجان راهط جموع غفيرة من عرب النقب، ووفود من خارجه، عربية ويهودية، استقبلت بحفاوة بالغة من قبل الجماهير هناك، وابرزها وفود الطلاب العرب في جامعتي القدس وبئر السبع.

وحاولت الشرطة اعاقة وصول بعض الوفود الى المهرجان، بتوقيفها عند حواجزها لبعض الوقت، وبتحريضها اصحاب سيارات النقل في مدينة بئر السبع على عدم نقل الطلاب العرب من هناك الى مكان المهرجان (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من ذلك، شارك في احياء ذكرى يوم الأرض في راهط، جمهور غفير، رفع شعارات تطالب باقامة القرى الزراعية لعرب النقب وبوقف عمليات «الدوريات الخضراء» ضد اهالي النقب، الى جانب الشعارات الوطنية التقليدية المعبرة عن ذكرى ومعاني يوم الارض (**المصدر نفسه**).

وكما في بقية المهرجانات، توالى على القاء الكلمات، في هذه المناسبة، العديد من ممثلي الوفود المشاركة في المهرجان، الذي افتتح بكلمة من حسين العبرة تحدث فيها عن ممارسات السلطة ومؤسساتها لاقتلاع عرب النقب من اراضيهم. واكد جميع الخطباء، في كلماتهم، على تضمانهم مع مطالب عرب النقب، وعلى تنديدهم بممارسات «الدوريات الخضراء»، وعلى اهمية يوم الارض ومعانيه الوطنية (**المصدر نفسه**).

وكان ابرز خطباء المهرجان عضو الكنيست تشارلي بيطون وعضو سكرتارية لجنة الدفاع عن الاراضي، المحامي محمد كيوان، وسكرتيرها صليبا خميس. وهاجم عضو الكنيست بيطون سياسة الحكومة ازاء السكان العرب، ووصفها بانها سياسة طرد واضطهاد تحركها دوافع عنصرية (**دافار**، ٣١/٣/١٩٨٦).

وبينما كان الخطباء يتوالون على القاء كلماتهم، كانت الاناشيد الوطنية والهتافات بتحرير فلسطين تنطلق عالياً من حناجر الوفود الطلابية (**معاريف**، ٣١/٣/١٩٨٦).

واكد المحامي كيوان، في كلمته، على ان يوم الارض اصبح يوماً حاسماً في تاريخ الشعب الفلسطيني، وعلامة بارزة على طريقه الصعب والطويل.

وكانت الكلمة المركزية في المهرجان لسكرتير لجنة الدفاع عن الاراضي، صليبا خميس، الذي شرح، في كلمته، ملابسات وحيثيات المعركة من اجل الدفاع عن الاراضي في النقب، مؤكداً ان وحدة الجماهير وصمودها هما الضمان لصد السلطة ووقفها عند حدها (**الاتحاد**، ٣١/٣/١٩٨٦).

يوم الارض في الضفة والقطاع

كما في كل عام، حظرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، في الضفة والقطاع، تنظيم المهرجانات والمسيرات الشعبية احياءً لذكرى يوم الارض. ولذلك، فقد عبرت الجماهير هناك عن مشاركتها في تلك الذكرى وعن تضامنها مع الجماهير الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، باعلان الاضراب العام والتظاهرات ورفع الاعلام الفلسطينية والصدامات مع قوات الاحتلال التي سيرت دورياتها في مختلف مدن وقرى ومخيمات المناطق المحتلة.

ومع ان الصدامات مع قوات الاحتلال والمستوطنين ليست بالامر الجديد في المناطق المحتلة، بل هي بمثابة الخبز اليومي للجماهير، الّا ان اتساعها عشية يوم الارض، وفي اثنائه، وبعده، كان تأكيداً من الجماهير على اصرارها

على احيـاء الذكـرى وعـلى تحـديهـا لسلطات الاحتـلال وادواتـه القمعيـة. وكمـا في كل عام تقـريباً، وكما في المناسبات الاخرى، فقد قدمت جمـاهـير المنـاطق المحتلة مزيـداً من الشهداء والجـرحى والمعتقلين في عملية تصديها الدائمة والمستمرة للاحتلال.

ففي مخيم البريج، في قطاع غزة، استشهد الشـاب احمـد ابـو سعيفـان برصاص حرس الحدود الاسرائيلي، بذريعة انه رفض الاستجابة للاوامر بالتوقف، محاولاً الفرار بعد القائه زجاجة حارقـة على دوريـة لحـرس الحـدود (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/١). وذكرت مصادر اخرى ان جميع المحال التجارية اضربت في مدينة غزة، وان عدداً من الشبان قام بتظاهرة وبسد الطرقات باطارات السيـارات المحترقة. وكانت القوات الاسرائيلية فرضت حصـاراً، لليوم الثاني على التوالي، على الجامعة الاسلامية في غزة، للحيلولة دون وصول الطلبـة والعـامـلين فيـهـا اليهـا (**الفجـر**، ١٩٨٦/٣/٣١). وتكـررت مثـل هذه الاعمـال الاحتجـاجيـة، اضـافـة الى رفـع الاعـلام الفلسطينية في مختلف مدن ومخيمات القطاع، مثـل مخيمات البريج والنصيرات وجباليا وحي الشجـاعيـة في غزة وفي مدينـة رفح وقرية بيت حانـون (**دافار**، ١٩٨٦/٣/٣١). اما في مدينة خان يونس، فقـد اصيب المدعو عبدالله عايش النجـار بعيـار ناري في كتفه، اطلقه عليه احد جنـود الاحتـلال في اعقـاب تعـرض احـدى السيـارات العسكريـة للرشق بالحجـارة قرب الميدان العام في المدينة (**الفجر**، ١٩٨٦/٣/٣١).

وتشـير المعلومات الصحافية الى ان قوات الاحتلال قامت، منذ حوالى الاسبوعين، بعمليات دهم واعتقالات في الضفة والقطاع، وذلك كاجراء استفزازي ـ ارهابي عشية يوم الارض. وقد بلغ عدد المعتقلين في قطاع غزة وحده قرابة التسعين معتقلاً (**الاتحاد**، ١٩٨٦/٣/٣١).

اما في الضفة الغربية، فقد شهدت مدينة القـدس وبعض المـدن الفلسـطينية الأخرى، اضراباً عاماً شمل المرافق العامة كافة، اضافة الى المحال التجارية والمؤسسات التعليمية. وقد حاولت قوات الاحتـلال ارغـام اصحاب المحال التجارية على فتحها، لافشال الاضراب (**المصدر نفسه**).

والى جانب الاضراب العام، شهدت معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية تظاهرات وصـدامات مع قوات الامن، فرض، على اثرها، حظر التجول في البعض منها.

ففي مخيم الدهيشـة، احتفـل السكـان بذكـرى يوم الارض برفـع الاعلام الفلسطينية وبـرشـق الدوريـات الاسرائيليـة وسيـارات المستوطنين بالحجارة، مما ادى الى اصابة احد المستوطنين بجراح. وبحجة البحث عن الفاعلين اقـتحمت قوات الاحتـلال المخيم، بعـد حظر التجـول فيـه، وفتشت بيـوته، بيتاً بيتاً، وكان الجنـود يطلقـون العيـارات النـارية في الهواء لارهاب السكان (**دافار**، ١٩٨٦/٣/٣١).

وفي مخيم بلاطة، بالقرب من نابلس، تظاهر حوالى ١٥٠ شابـاً وهـم يحـملون الاعـلام الفلسـطينيـة، فقامت قوات الاحتلال بتفريقهم مستخدمة الغاز المسيل للدموع، ثم فرضت حظر التجول في المخيم (**معاريف**، ١٩٨٦/٣/٣١).

اما في مدينة أريحا، فقد فرض حظر التجول اثر انفجار لغم مضاد للافراد بسيارة اسرائيلية بالقرب من قصر هشام، دون وقوع اصابات. كما القيت زجاجة حارقة على دورية لحرس الحدود، لم تسفر عن اصابة احد من افرادها. واثر ذلك، قامت قوات الاحتـلال باعتقـال العشرات من المشتبه بهم (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٤/١).

وفي قريـة بتـير (قضاء بيت لحم)، هرعت قوات الاحتلال الى القرية اثر قيام بعض الشبان بنصب حواجـز على الطريق جنـوب مدينة بيت لحم، وبرفع العلم الفلسطيني فوق احد المباني في القرية، وكتابة الشعارات الوطنية على الجدران في قريتي بتـير ونحالين. وقامت قوات الاحتلال بانزال العلم ومحو الشعارات من على الجدران وبتسيير الدوريات في القريتين (**الاتحاد**، ١٩٨٦/٣/٣١).

وفي مدينة بيرزيت، تجمع حوالى الـ ٣٠٠ طالب داخـل الحـرم الجامعي القديم، واقاموا حواجـز واحـرقـوا اطارات السيـارات ورفعـوا

الاعلام الفلسطينية وهتفوا بشعارات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما قام المتظاهرون برشق سيارات المستوطنين بالحجارة. وعلى الاثر، وصلت الى المكان وحدة من قوات الاحتلال، قامت بمحاصرة المتظاهرين داخل الحرم الجامعي وتفريقهم، مستخدمة العيارات النارية والغاز المسيل للدموع، مما اسفر عن اصابة ثلاثة طلبة بجراح، وصفت جراح اثنين منهم بانها خطيرة (**عل همشمار**، ١/٤/١٩٨٦).

والقيت في بلدة قباطية (بالقرب من جنين) زجاجة حارقة على سيارة نقل للجنود كانت في طريقها الى احد المعسكرات في المنطقة، دون ان تحدث اصابات. وعلى الفور، قامت قوات الاحتلال بفرض حظر التجول في البلدة، وباعتقال عدد كبير من الاهالي (**المصدر نفسه**).

وهاجمت قوات الاحتلال تظاهرة لطالبات معهد المعلمات في رام الله، وعملت على تفريقها بالقوة. وفرق جنود الاحتلال تظاهرة تلاميذ في بيت ساحور واعتقلوا عدداً منهم. واستمرت مداهمات قوات الاحتلال لبعض المخيمات والقرى الفلسطينية، حيث أجريت احتفالات بيوم الارض (**الاتحاد**، ١/٤/١٩٨٦).

ردود الفعل الاسرائيلية

اتسمت ردود الفعل الاسرائيلية، الرسمية والصحافية، بابراز ما وصفته بالهدوء وعدم الاخلال بالنظام والامن في ذكرى يوم الارض، كما جاء على لسان قادة الشرطة في المناطق المختلفة التي أجريت فيها المسيرات والمهرجانات القطرية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٣١). واقتصرت ردود الفعل الرسمية على تعقيب صدر عن مساعد وزير الدولة، عيزر وايزمان، قال فيه: «ان يوم الارض فقد مغزاه الاصلي كاحتجاج على مصادرة الاراضي. فمنذ العام ١٩٧٦ لم تصادر اية اراض في الوسط العربي، وقد اعلن العديد من المسؤولين الحكوميين، مراراً، انه لن تكون هناك اية مصادرات للاراضي. واريد ان أعلن، مرة اخرى، ان ليس هناك نية لدى الحكومة لمثل ذلك. وقد اصبح يوم الارض مناسبة تستغل من جانب بعض الاحزاب والحركات السياسية مثل ' راكح' والحركة التقدمية» (**الاذاعة الاسرائيلية**، ١٩٨٦/٣/٣٠). لكن كلام مساعد الوزير وايزمان يتعارض مع المعلومات الصحافية بهذا الشأن، اذ ذكر بعض المصادر ان الحكومة الاسرائيلية عازمة على مصادرة سبعة آلاف دونم من بعض قرى الجليل (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٣).

وابرز بعض الصحف الاسرائيلية الخلاف الذي نشب داخل اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي بين انصار الحزب الشيوعي والحركة التقدمية بشأن الدعوة الى الاضراب العام. وتحدث بعض مراسلي تلك الصحف عن صدامات بين انصار الفريقين، بشأن رفع الاعلام الفلسطينية واقدام انصار «راكح» على تمزيقها (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/٣١). لكن صحيفة «الاتحاد» (١/٤/١٩٨٦) نفت ذلك.

خليل السعدي

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١/٣/١٩٨٦ إلى ٣٠/٤/١٩٨٦

١٩٨٦/٣/١

□ عاد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى تونس. ومن المحتمل ان تجتمع القيادة الفلسطينية لبحث الرد على خطاب الملك الأردني حسين (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢/٣/١٩٨٦).

□ قال الملك الاردني حسين، مخاطباً وفوداً من الضفة الغربية، ان هناك تبايناً في وجهات نظره مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. واضاف الملك: «اننا بحثنا معهم كل شيء، وشاورناهم حول كل خطوة قمنا بها، الى ان فوجئنا بهذا الموقف في الفترة الاخيرة، فاعدنا الأمر لكم، فالأمر امركم، انتم الحكم وانتم اصحاب القضية (**الرأي**، عمان، ٢/٣/١٩٨٦). وقال رئيس مجلس النواب الاردني، عاكف الفايز، عندما استقبل هذه الوفود، ان موقف الاردن من م.ت.ف. كممثل وحيد للشعب الفلسطيني ثابت لم يتغير، الا ان الخلاف منحصر مع قادة المنظمة. وحث الفايز هؤلاء القادة على ان يتفهموا الاوضاع التي يعيشها اهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة (**المصدر نفسه**). اما الملك حسين فطالب باعادة بحث قرار قمة الرباط بشأن مشروعية تمثيل المنظمة لشعبها، ورأى ان هذا القرار ينبغي ان يكون موضع دراسة وحوار لمعرفة ما اذا كان صحيحاً أم لا. واعرب الملك، في حديث لصحيفة «السياسة» الكويتية، عن اعتقاده بضرورة ظهور قوة فلسطينية «تهتم باستعادة الارض وتحرير سكانها» (**الشرق الاوسط**، ٢/٣/١٩٨٦).

□ اعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن قيام عناصرها بتنفيذ عملية عسكرية على طريق معالوت ـ صفد، في منطقة الجليل. واعترف متحدث عسكري اسرائيلي بالعملية (**السفير**، بيروت، ٢/٣/١٩٨٦).

□ اعلن وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، انه يؤيد تطبيق السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية، بيد ان قيود الاتفاق الائتلافي الذي تعهد فيه الليكود والمعراخ بعدم اجراء أي تغيير في الضفة يضطره، الآن، الى معارضة مشروع القانون الخاص بضم تلك المناطق (**هآرتس**، ٢/٣/١٩٨٦).

□ اصدرت وزارة الخارجية الاميركية وثيقة تعرب فيها عن تأييد الولايات المتحدة الاميركية لتشكيل زعامة «معتدلة» في الضفة الغربية. وجاء في الوثيقة: «اننا نأمل في ان تسمح حكومة اسرائيل باجراء انتخابات لرؤساء مدن الضفة، كوسيلة لاعطاء صلاحية لزعماء 'معتدلين' في الضفة والقطاع» (**هآرتس**، ٢/٣/١٩٨٦).

□ اعلنت صحيفة «تسومت هشارون» ان وزير الزراعة الاسرائيلي، اريه نحمكين، زار الصين، سراً، من اجل دفع العلاقات الزراعية بين الدولتين قدماً. ورفض نحمكين تناول هذا الموضوع «الى ان تطلب الصين، رسمياً، من اسرائيل اقامة علاقات تجارية وزراعية معها» (**هآرتس**، ٢/٣/١٩٨٦).

١٩٨٦/٣/٢

□ اغتال مجهولان رئيس بلدية نابلس،

ظافر المصري، وهو في طريقه الى دار البلدية. وقد اعلنت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومجموعة «أبو نضال» عن مسؤوليتهما عن الحادث، في حين دانته منظمة التحرير الفلسطينية والأردن (**الرأي**، ٣/٣/١٩٨٦). وفي اسرائيل، اعتبر مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، عملية الاغتيال ضربة لمبادرته الهادفة الى توسيع صلاحيات سكان المناطق المحتلة. وقال بيرس، في جلسة الحكومة، ان «القتل لن يردع الحكومة عن عرضها لسكان المناطق ادارة شؤونهم بانفسهم» (**هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٦).

□ استقبل وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال، وتسلم منه رسالة شفوية من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات (**الاهرام**، القاهرة، ٣/٣/١٩٨٦).

□ دعا وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، الى تطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة (**دافار**، ٣/٣/١٩٨٦).

□ صادق وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على تعيين حافظ طوقان رئيساً لبلدية نابلس، خلفاً لظافر المصري الذي اغتيل (**هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٦).

٤/٣/١٩٨٦

□ قال ملك المغرب الحسن الثاني، في خطاب له بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على استلامه الحكم، ان السلام العادل في الشرق الاوسط لا يمكن ان يتحقق الا باعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة على أرضه (**الشرق الاوسط**، ٤/٣/١٩٨٦).

□ قال رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان اسرائيل لن تحجم عن اعترافها لسكان المناطق المحتلة بادارة شؤونهم بانفسهم على الرغم من اغتيال ظافر المصري وفشل محادثات الاردن مع م.ت.ف. (**هآرتس**، ٤/٣/١٩٨٦). وقال بيرس، في جلسة اللجنة، انه يأسف لعدم تنفيذ المشروع الذي عرف باسم «غزة أولاً» (**المصدر نفسه**). وقال، أيضاً، ان الجيش السوري زاد من قوته؛ ولذا ينبغي على اسرائيل ابداء اليقظة، ولكن ليس بالذات الرد بالتهديد، في كل مرة يهدد فيها حافظ الاسد. واضاف ان الرئيس السوري ما يزال يحترم الاتفاقيات التي وقعها (**المصدر نفسه**).

□ قال رئيس مكتب شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الاميركية، غوردون براون، انه يعتقد بأن بعض عمليات م.ت.ف. يمكن ان يدخل في اطار تعريف العمليات المشروعة للمقاومة داخل الاراضي المحتلة. ولا يمكن لعمليات اخرى، بالذات لـ م.ت.ف.، ان تدخل، على الاطلاق، في هذا الاطار. واضاف براون ان الغارات الاسرائيلية على تونس، أو بيروت، والتي يقتل فيها مواطنون ابرياء هي ارهاب، مثلما ان اطلاق الكاتيوشا باتجاه الحدود الاسرائيلية هو ارهاب ايضاً (**هآرتس**، ٤/٣/١٩٨٦). وقد طلب سفير اسرائيل في واشنطن، مئير روزين، رداً من وزارة الخارجية الاميركية على هذه الاقوال (**المصدر نفسه**).

□ غادر اسرائيل متوجهاً الى القاهرة وفد من المديرين العامين الاسرائيليين، برئاسة المدير العام لمكتب رئيس الحكومة، ابراهام تامير، لاستئناف المحادثات حول طابا، وتطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية (**هآرتس**، ٤/٣/١٩٨٦).

٤/٣/١٩٨٦

□ استقبل الملك الأردني حسين، وفداً يمثل ابناء القدس ومنطقتها، في عمان. وقال، في كلمة أمام الوفد، ان م.ت.ف. عملت، منذ العام ١٩٧٤ حتى الآن، لانقاذ الارض والأهل، ولم توفق. وعملنا خلال العام الماضي معاً، وكدنا نوفق لعقد المؤتمر الدولي، لكن الأخوة في م.ت.ف. اختاروا التراجع (**الرأي**، ٥/٣/١٩٨٦).

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، ان القيادة الفلسطينية تبحث، بموضوعية، خطاب الملك الأردني حسين، الذي أعلن فيه وقف التنسيق مع منظمة التحرير

الفلسطينية. وأكد الوزير ان المنظمة تحرص على عدم تعميق الخلافات مع الأردن (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٦/٣/٥). وعلى صعيد آخر، قال الوزير ان عدداً كبيراً من الفلسطينيين عادوا الى جنوب لبنان. وحول تسليح المخيمات الفلسطينية في لبنان، أوضح ان الفلسطينيين، في مخيمات لبنان، لهم حق الدفاع عن أنفسهم بكل الوسائل (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٥).

□ اغلقت السلطات الاسرائيلية شركة كهرباء القدس الشرقية العربية وختمتها بالشمع الاحمر، وحجزت على اموالها، استناداً الى حكم قضائي اصدرته محكمة اسرائيلية يعلن افلاس الشركة المدنية بـ ١٢ مليون دولار (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٣). وقد وجهت نقابة عمال الشركة، المتعاطفة مع م.ت.ف.، نداء عاصفاً الى سكان المناطق المحتلة والعالم العربي للحيلولة دون سقوط هذه الشركة العربية في أيدي اسرائيل. وقررت النقابة القيام باضراب شامل، دون مس الامداد المنظم للكهرباء. واعلن رئيس مجلس ادارة الشركة انور نسيبة، ان الشركة سوف تتوجه الى المحكمة الاقليمية في القدس بطلب إلغاء حكمها بشأن الحجز على ممتلكات الشركة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٥).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في معرض تعليقه على اغتيال رئيس بلدية نابلس، ظافر المصري، ان كل ما كانت اسرائيل تريد عمله هو السماح لسكان المناطق المحتلة بادارة شؤونهم بانفسهم، في اطار تواجدنا المتمثل في الحكم العسكري والادارة المدنية والجيش الاسرائيلي (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٥).

□ تلقت جهود الادارة المدنية لتعيين رؤساء بلديات عرب في المناطق المحتلة ضربة، عندما قرر جميل طريفي، من البيرة، الغاء ترشيحه لرئاسة البلدية. وكان منافسه وليد حمد، قد اعلن أيضاً، عن الغاء ترشيحه. وكذلك اعلن نديم الزرو، من رام الله، انه لا يعتزم ترشيح نفسه لرئاسة بلدية رام الله. وبذلك تأكدت المخاوف من ان اغتيال رئيس بلدية نابلس المعين سيؤدي الى التعثر التام لمبادرة تعيين رؤساء بلديات عرب في الضفة الغربية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٥).

□ اعد الوفدان، المصري والاسرائيلي، الى المفاوضات الجارية حالياً في فندق السلام في القاهرة، ورقتي عمل تضمنتا المواقف الاساسية للطرفين بشأن مسألة رفع النزاع حول طابا الى التحكيم الدولي. واظهرت هاتان الورقتان استمرار الخلاف في وجهات النظر بين مصر واسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٥).

١٩٨٦/٣/٥

□ تواصل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح» اجتماعاتهما المشتركة لبحث ما جاء في خطاب الملك الأردني حسين وقراره وقف التنسيق السياسي مع المنظمة (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٦). ودعا المتحدث باسم م.ت.ف.، احمد عبدالرحمن، الملك حسين الى اعادة النظر في سياسته تجاه المنظمة، وقال ان السياسة الحالية تلحق الضرر بمصالح العالم العربي، وبالشعبين الاردني والفلسطيني (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٦).

□ تلقى رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي، رسالة من وزير خارجية اليمن الديمقراطية، اكد فيها تصميم عدن على مواصلة تأييدها لكفاح الشعب الفلسطيني والعمل على اقرار وحدة قيادته (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٦).

□ قال رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، انه لا يعارض اجراء انتخابات للبلديات في المناطق المحتلة، ولكنه سيدرس هذا الموضوع في ظروف معينة، مثل الهدوء النسبي في المناطق. ورفض بيرس الادعاء القائل انه في الانتخابات البلدية سنة ١٩٧٦، تم انتخاب متطرفين. وقال ان كل رؤساء البلديات كانوا، بالفعل، متطرفين قولاً، ولكنهم معتدلون فعلاً.

وفي رده على سؤال حول ما اذا كان يخشى انتخاب مؤيدي م.ت.ف.، قال بيرس: «سواء أهذا أو ذاك، فانه يوجد في المناطق تأييد واسع لـ م.ت.ف.» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٦).

□ شطب الكنيست الاسرائيلي، من جدول اعماله، مشروع القانون الخاص الذي تقدمت به

غيئولاه كوهين (هتحياه)، والذي يقضي بضم المناطق المحتلة الى اسرائيل. وتم ذلك بموافقة اصوات الائتلاف واليسار، بينما كانت كتلة الليكود منقسمة على نفسها (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٦).

١٩٨٦/٣/٦

□ اعلن في القدس، رسمياً، ان رئيس القائمة التقدمية للسلام ورئيس تحرير مجلة «هعولام هزيه» الصحافي الاسرائيلي اوري افنيري، تلقى اذناً من السلطات المعتمدة لزيارة الاردن لاجراء مقابلات صحافية، وان سفره الى عمان تم بعلم رئيس الحكومة، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٧).

□ اكد المفوض العام للعلاقات الخارجية في السوق الاوروبية المشتركة، كلود شيسون، ان لا سلام في الشرق الاوسط بدون الفلسطينيين واحترام حقوق الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٧).

□ اختتم وفدا اسرائيل ومصر جولة اخرى من المحادثات حول صياغة مسودة وثيقة التحكيم لحل الخلاف القائم حول طابا ودفع علاقات التطبيع بين الدولتين قدماً (**دافار**، ١٩٨٦/٣/٧).

□ اوصى تقرير الادارة الاميركية بشأن مكافحة الارهاب بتوسيع التغلغل الاستخباراتي الاميركي داخل منظمات الفدائيين. ويذكر التقرير الوزاري، الذي تم اعداده في غضون الشهور الستة الاخيرة، ان الوسائل الالكترونية لجمع المعلومات تكون اقل فعالية، عندما يكون المقصود احباط الارهاب، او جمع معلومات مسبقة عن نوايا منظمات التخريب القيام بعمليات (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٧).

١٩٨٦/٣/٧

□ انتهت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، واللجنة المركزية لـ «فتح»، في ختام اجتماعاتهما المشتركة، من اعداد البيان الخاص بالرد على ما جاء في خطاب الملك الأردني حسين بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩ حول وقف التنسيق السياسي مع م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٨).

□ اجتمع، في لندن، وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية، تيموثي رينتون، مع حنا سنيوره، رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية. وأجرى، خلال الاجتماع، تبادل وجهات النظر حول التطورات المتعلقة بعملية السلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٨).

□ اتهم الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، الأردن بمحاولة شطب منظمة التحرير الفلسطينية، أو ايجاد منظمة موالية له. وقد اعلن حبش ذلك في خطاب القاه بمناسبة يوم الارض في مخيم اليرموك في دمشق (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٨).

□ قال مصدر مسؤول في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في دمشق، ان استمرار اللقاءات المقبلة مع اللجنة المركزية لـ «فتح» مرهون بموقف الحركة من اتفاق عمان. وقال المصدر ذاته ان اللجنة المركزية وعدت، في اثناء اللقاء الذي عقد مع التحالف الديمقراطي، بالغاء الاتفاق المذكور (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٨).

□ ذكرت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، اعرب لدول الخليج عن مساندة الشعب الفلسطيني لها في مواجهة التهديدات الايرانية (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٨).

١٩٨٦/٣/٨

□ عقد ملك المغرب، الحسن الثاني، مؤتمراً صحافياً بمناسبة احتفاله بمرور ٢٥ عاماً على توليه السلطة، جدد فيه وجوب عقد مؤتمر قمة عربي لمعالجة اوضاع الامة العربية. كما جدد دعوته لاقامة حكومة فلسطينية في المنفى (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٩).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «ان من يريد احباط كل أمل بالتوصل الى السلام، في وقت من الاوقات، يمضي قدماً نحو اجراء انتخابات لرؤساء البلديات في الضفة». وحذر رابين من ان انتخابات ديمقراطية، كهذه،

ستكون نصراً لـ م.ت.ف.، نظراً لأنها ستجرى في ظل «الارهاب» (**دافار**، ١٩٨٦/٣/٩).

□ لم تلب مصر دعوة اسرائيل للاشتراك في المؤتمر الدولي للقانونيين المتخصصين في شؤون السياحة والطيران، والذي تبدأ اعماله اليوم، في القدس. وعلم ان وزارة السياحة اجرت اتصالات مع مندوبي مصر، الذين ابدوا اهتماماً بالمؤتمر في المرحلة الاولى، ولكن اتضح، فيما بعد، انهم لن يشتركوا فيه (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٩).

□ اجتمع ما يزيد على مائة شخص من المصورين الاسرائيليين مع وفد يتكون من عشرين شخصاً من رجال الاعمال القبارصة، زار اسرائيل بهدف اقامة علاقات مع رجال اعمال اسرائيليين. وجاءت دعوة الوفد لزيارة اسرائيل بهدف اعادة فتح السوق القبرصية امام الصادرات الاسرائيلية، بعد ان طرأ انخفاض، في السنوات الماضية، على الصادرات الاسرائيلية إلى قبرص، من ٢٨ مليون دولار في العام ١٩٨٠ الى ١٧ مليون دولار في العام الماضي (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٩).

□ اجتمع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في سويسرا، برئيس زائير، موبوتو سيسي سيكو، في اثناء زيارة رابين لسويسرا. وجاءت المبادرة لعقد هذا الاجتماع من جانب الرئيس موبوتو، عندما علم بوجود رابين في سويسرا. تحدث رابين وموبوتو حول مجموعة من الموضوعات، من بينها العلاقات بين اسرائيل وزائير (**دافار**، ١٩٨٦/٣/٩).

١٩٨٦/٣/٩

□ قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، ان من غير الانصاف أو الشعور بالمسؤولية الانسانية ان نعلم باضراب المعتقلين العرب في سجون الاحتلال الاسرائيلي ونمر على ذلك مرور الكرام. ودعا وسائل الاعلام الى القيام بما يتوجب عليها حيال هذا الموضوع (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/١٠).

□ نسبت صحيفة «الخليج»، التي تصدر في الشارقة، الى مصدر فلسطيني في تونس قوله ان الاتحاد السوفياتي وجه دعوة إلى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، لزيارة الاتحاد السوفياتي (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/١٠).

□ افتتح في مباني الامة، في القدس، مؤتمر حركة حيروت الخامس عشر، في جو احتفالي يخيم عليه التنافس بين الاعضاء، في ظل اول غياب لمناحيم بيغن (**دافار**، ١٩٨٦/٣/١٠). والقى القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير، خطاباً في افتتاح المؤتمر تناول فيه الموضوعات السياسية التي تواجهها حكومة «الوحدة الوطنية»، والتي ساهم الليكود في دفعها الى امام. واكد شامير، في معرض تحدثه عن عملية السلام، ان من الضروري التمسك باتفاقيتي كامب ديفيد «لان من يتخلى عنها كأنما يدعو الى الضغط لاجراء مفاوضات مع المنظمات [الفدائية]، ويسير على الطريق الذي يقود الى اقامة دولة فلسطينية تابعة لـ م.ت.ف. في مناطق ' ارض اسرائيل ' ». وانتقد شامير مصر، ليس فقط لانها لا تشجع تطبيع العلاقات مع اسرائيل، بل لانها، أيضاً، تضع استمرار عملية السلام في خطر، وقال: «ان علاقات السلام لا تتمشى مع التهجم والشتائم اليومية في الصحافة المصرية الرسمية». وقال، ايضاً: «ان السلام مع اسرائيل لا يتفق ومنح التأييد لـ م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

□ وصل الى القاهرة المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، قادماً من تونس، في اطار جولة تشمل، اضافة الى تونس ومصر، كلا من الاردن واسرائيل (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/١٠).

□ نفى مصدر فلسطيني مسؤول ان يكون رئيس حركة «الترنتيفا»، اوري افنيري، قد قابل عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، خلال زيارة الأول لعمان. وكان التلفزيون والاذاعة الاسرائيليين قد بثا نبأ اللقاء بين أفنيري والوزير (**السفير**، ١٩٨٦/٣/١٠).

□ حذر رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، في جلسة الحكومة، من ان اسرائيل ما تزال تعارض بيع سلاح اميركي للسعودية. واكد بيرس ان هذه السياسة تتفق مع الرفض

الاسرائيلي التقليدي لتزويد أي دولة في حالة حرب مع اسرائيل بالسلاح (**عل همشمار**، ١٠/٣/١٩٨٦).

□ اعربت مصادر رفيعة المستوى في الجيش الاسرائيلي عن قلقها جراء تزايد الاعتداءات في المنطقة الامنية، وعلى الأخص في الحدود الشمالية منها، حيث يحاول، على ما يبدو، فدائيون شيعة وفلسطينيون، سواء بشكل منفرد او كل على حدة، التسلل الى هذه المنطقة والوصول، ايضاً، الى شمال اسرائيل. وقد قتل جندي اسرائيلي وأصيب خمسة جنود آخرون، وذلك في الاشتباك مع مجموعة من هؤلاء الفدائيين (**هآرتس**، ١٠/٣/١٩٨٦).

١٠/٣/١٩٨٦

□ عقد الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، مؤتمراً صحافياً هاجم فيه البيان الذي أصدرته م.ت.ف. رداً على خطاب الملك الأردني حسين. وقال حواتمة ان البيان يتجاهل المسائل الأساسية التي تضمنها خطاب الملك، كما يتجاهل اتفاق عمان. ومن جهة أخرى، دانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان وزعته في دمشق، رد منظمة التحرير على خطاب حسين، وقالت انه خلا من أي موقف واضح (**السفير**، ١١/٣/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال زيارته الى الحدود الشمالية وجنوب لبنان، ان الاعتداءات على جنود الجيش الاسرائيلي، في الحزام الامني، تستوجب اجراء تغييرات في اساليب العمل في جنوب لبنان (**هآرتس**، ١١/٣/١٩٨٦).

١١/٣/١٩٨٦

□ بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، رسالة تهنئة الى الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، وذلك بمناسبة اعادة انتخاب غورباتشيوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفياتي (**السفير**، ١٢/٣/١٩٨٦).

□ قال رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، رداً على اسئلة وجهت اليه من قبل طلبة كلية التكنولوجيا في اشدود، تعقيباً على خطاب الرئيس السوري حافظ الاسد: «انني اقول للرئيس الاسد ان من يريد مسّنا سوف نرد عليه بالحرب». ووصف بيرس الاسد بانه «الزعيم العربي الاكثر تطرفاً، والاكثر جدية في تطرفه، في العالم العربي، ورأيي ان الاسد يعمل لكسب قوة لنفسه وقهر اسرائيل، وان سوريا زادت حجم جيشها وضاعفت سلاحها الجوي، ويريد الاسد ان يصل الى توازن استراتيجي مع اسرائيل، ولكن حتى يصل الى ذلك، فانه يحترم الاتفاقيات التي أبرمت معه». وختم بيرس كلامه بالقول: «اننا لا نريد الحرب، لا مع سوريا ولا مع أي طرف آخر، لكن ذلك لا يعني ان رغبتنا في السلام ستعمي ابصارنا» (**هآرتس**، ١٢/٣/١٩٨٦). ومن ناحية اخرى، وصف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، الرسالة الواردة في خطاب الرئيس الاسد بأنها معقدة وغير قاطعة، ولكنها تستلزم اليقظة الشديدة التي من شأنها الحيلولة دون حدوث حرب. وقال رابين، ان فصل الربيع وفصل الصيف من هذا العام يقتضيان مزيداً من اليقظة (**المصدر نفسه**).

□ دانت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، في دورتها الـ ٤٢، الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية. وجاء ذلك في اطار موافقة اللجنة على خمسة قرارات تدين وجود اي قوات اجنبية في اي دولة وتؤكد حقوق الشعوب في تقرير مصائرها (**الاهرام**، ١٢/٣/١٩٨٦).

□ عرض الرئيس المصري، حسني مبارك، التوسط لدى اسرائيل، بالنيابة عن م.ت.ف.، من أجل الوصول الى تسوية سلمية نهائية تساعد الفلسطينيين على استعادة حقوقهم. وقال، في حديث لصحيفة «الرأي العام» الكويتية، ان مصر تسعى الى ايجاد تنسيق جديد بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (**السفير**، ١٢/٣/١٩٨٦).

□ قال الملك حسين، في افتتاح اعمال المؤتمر البرلماني الرابع، في عمان، ان الاردن ليس

وكيلاً عن الشعب الفلسطيني وليس بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وان الاردن ملتزم بقرارات قمتي الرباط ١٩٧٤ وفاس ١٩٨٢ (**الراي**، ١٢/٣/١٩٨٦).

١٩٨٦/٣/١٢

□ دعا الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في بيان وزع في بيروت، الى تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، كرد على مخطط الملك الأردني حسين لشطب منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير**، ١٣/٣/١٩٨٦).

□ وزعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً، اصدره ممثلو المجالس البلدية والنقابات المهنية والمؤسسات والشخصيات، في غزة، اكدوا فيه تمسكهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، رافضين ما ورد في خطاب الملك حسين (**السفير**، ١٣/٣/١٩٨٦).

□ في ختام اليوم الدراسي في جامعة حيفا، الذي موضوعه «الحدود الشرقية لاسرائيل ـ دولتان أم ثلاث»، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «ان اي محاولة للتوصل، الآن، الى تسوية دائمة في المناطق [المحتلة] ستقود الى طريق مسدود، مع خطر نشوب حرب مروعة، او الى تسوية مفروضة. ولذا فانه من الواجب السير، الآن، في طريق التسويات المرحلية في المناطق، عن طريق ايجاد 'مظلة' من التعاون مع الاردن في ضرورات الامن الاسرائيلي والمشاكل المدنية لسكان المناطق». واكد رابين انه لا يتحدث باسم حكومة اسرائيل، وانما باسمه الشخصي، وان الحل في المستقبل ينبغي ان يقوم على اساس كون دولة اسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، وكذلك على اساس الوفاء بالمتطلبات الانسانية والتطلعات الوطنية للفلسطينيين (**هآرتس**، ١٣/٣/١٩٨٦). من جهته، قال رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق، البروفيسور يهوشفاط هركابي، في ختام اليوم الدراسي ذاته، ان الطريق الى عمان «يمر بـ م.ت.ف.»، وان من الواجب على اسرائيل ان تكون معنية بضم م.ت.ف. الى المفاوضات، حيث انه بدون المنظمة لن يستطيع حسين التنازل، ولو عن شبر واحد، من الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**).

□ اجتمع رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، ومساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، وتباحثا في عملية السلام في المنطقة. وقرر مورفي عدم زيارة الاردن، وسيعود الى واشنطن بعد أن اعلن ان ليس لدى الاميركيين، حالياً، افكار جديدة لاستئناف العملية. وشرح بيرس لمورفي، باسهاب، المشروع المسمى «مشروع مارشال للشرق الاوسط». وابدى مورفي اهتماماً كبيراً بالمشروع، الذي اعده الحاكم السابق لبنك اسرائيل، ارنون غفني، ومضمونه تجنيد استثمارات اميركية واوروبية ويابانية لاقامة مشاريع اقتصادية في الدول التي تنشد السلام في المنطقة (**هآرتس**، ١٣/٣/١٩٨٦).

□ نُسفت جلسة مؤتمر حيروت قرابة الساعة الثالثة فجراً، حيث نشبت الفوضى ووقعت اشتباكات بالايدي. وبعد نسف الجلسة، عقد القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير، مؤتمراً صحافياً، وقرر اغلاق الدورة الحالية للمؤتمر وعقد دورة ثانية له. ويبدو ان المؤتمر سيعود الى الانعقاد في غضون بضعة اسابيع (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٣/١٩٨٦).

□ افادت وثيقة اعدتها الملحقية العسكرية الاميركية في تل ابيب، ووقعت في ايدي الايرانيين الذين استولوا على سفارة الولايات المتحدة في طهران، ونشرت الآن فوصلت الى واشنطن مع عشرات البرقيات الاخرى، بأن مصنعاً اسرائيلياً بدأ، في سنة ١٩٧٩، بانتاج قنابل عنقودية من أجل القائها من طائرات حربية مقاتلة اميركية تستخدم في سلاح الجو الاسرائيلي (**دافار**، ١٣/٣/١٩٨٦).

١٩٨٦/٣/١٣

□ تلقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، دعوة رسمية من

الرئيس الكونغولي ساسوا نجاسو لزيارة الكونغو، على ان يحدد موعدها في وقت لاحق. وقد سلم الرئيس الكونغولي الدعوة إلى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الكونغو، في اثناء استقباله له (**الشرق الاوسط**، ١٤/٣/١٩٨٦).

□ دعا الرئيس الباكستاني ضياء الحق، في حديث لصحيفة «الاتحاد» البحرينية، الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية الى الاعتراف بوجود اسرائيل، وذلك كي تعترف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية (**السفير**، ١٤/٣/١٩٨٦).

□ اعرب وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، تيموثي رينتون، عن تأييد بلاده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وقال ان بلاده لا تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الصوت الوحيد للفلسطينيين، وانها تريد تشجيع فلسطينيين «معتدلين» للانضمام الى محادثات سلام (**السفير**، ١٤/٣/١٩٨٦).

١٤/٣/١٩٨٦

□ اندلع القتال في محيط مخيم برج البراجنة قرب بيروت، بالرشاشات المتوسطة والاسلحة الصاروخية. وذكرت مصادر أمنية ان الاشتباك بدأ كحادث فردي (**الشرق الاوسط**، ١٥/٣/١٩٨٦). ثم اتسعت الاشتباكات لتشمل أيضاً مخيمي صبرا وشاتيلا بين عناصر فلسطينية وعناصر من حركة «امل». وتمكنت لجنة التنسيق من تطويقها ليلاً (**السفير**، ١٥/٣/١٩٨٦).

□ دعا المستشار في وزارة الخارجية الاميركية، ادوارد ديرفنسكي، الى دمج الفلسطينيين في البلدان العربية التي يقيمون فيها. جاء ذلك في ندوة صحافية عقدها اثر جولة له على مراكز اللاجئين في الشرق الاوسط، ودعا الى عدم تشجيع الفلسطينيين بالحلم في العودة الى وطنهم (**السفير**، ١٥/٣/١٩٨٦).

□ قرر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، تعيين اللواء (احتياط) دافيد عفري في منصب المدير العام لوزارة الدفاع (**معاريف**، ١٥/٣/١٩٨٦).

١٥/٣/١٩٨٦

□ استقبل ملك السعودية، فهد بن عبدالعزيز، رئيس اللجنة التنفيذية لـ منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الذي يزور المملكة. وحضر اللقاء، عن الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، وعضو اللجنة المركزية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في السعودية، رفيق النتشة (**الشرق الاوسط**، ١٦/٣/١٩٨٦).

□ ادعت اوساط امنية اسرائيلية في الشمال، بأن مدربين عسكريين ايرانيين متواجدين في البقاع اللبناني، منهمكون بتدريب مقاتلين من حزب الله. واضافة الى هؤلاء، هناك ايضاً، مدربون فلسطينيون يقومون بتدريب رجال حزب الله. ويتزايد التدخل الايراني في ما يجري في جنوب لبنان، وهناك مبالغ ضخمة من الاموال تصل الى المنطقة من طهران، عبر سوريا، بعلم واضح من السلطات السورية (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٦).

□ كشف تقرير داخلي، اعدته شعبة البحث والتخطيط في مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلية، عن حوالى ٢٥ الف ولد (حتى عمر ١٨) تركوا البلاد ولم يعودوا في السنوات الخمس الاخيرة. ويتبين من نتائج التقرير، الذي قدم الى المدير العام للتأمين الوطني، نسيم باروخ، انه، منذ شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ حتى تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٥، خرج من البلاد ٤٥١٠٠ ولد، مقابل ١٨٧٠٠ فقط عادوا اليها في الفترة ذاتها (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٦).

١٦/٣/١٩٨٦

□ تسلمت م.ت.ف. مبلغ ٢٨,٥ مليون دولار من المملكة العربية السعودية، وذلك هو الدعم السنوي الذي التزمت المملكة بتقديمه للمنظمة، وفقاً لقرارات القمة العربية في بغداد (**الشرق الاوسط**، ١٧/٣/١٩٨٦).

□ قرر المكتب الدائم لاتحاد الادباء العرب

اعتماد الامانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين المنتخبة في مؤتمر صنعاء، والتي يرأسها محمود درويش، ممثلاً للاتحاد الفلسطيني في الاتحاد العربي (**الرأي**، ١٧/٣/١٩٨٦).

□ في عريضة موجهة الى وزير المعارف والثقافة الاسرائيلي، اتهم الطلبة الدورز الدارسون في الجامعة العبرية لجنة التربية الدرزية التي تعمل وفق توجيهات الوزارة بأنها تعمل لفصل الدروز عن التراث العربي، وطالبوا بحلّها (**هآرتس**، ١٧/٣/١٩٨٦).

□ قال وزير خارجية فنلندا، مالمي فيرينن، ان بلاده ما تزال تؤمن بضرورة اشراك م.ت.ف. في مسار السلام في الشرق الاوسط. وذكر انه رفض طلباً من وزير خارجية اسرائيل، اسحق شامير، يدعو فنلندا الى تغيير موقفها من المسألة (**هآرتس**، ١٧/٣/١٩٨٦).

□ طلب منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، الذي يقوم بزيارة للولايات المتحدة الاميركية زيادة مخصصاتها الموجهة لتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة (**هآرتس**، ١٧/٣/١٩٨٦).

١٧/٣/١٩٨٦

□ تحدث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، امام اعضاء المجلس التأسيسي لرابطة العالم الاسلامي، الذين يعقدون اجتماعاً في العربية السعودية، ودعا المسلمين الى تحمل مسؤولياتهم تجاه القضايا الرئيسة، لاسيما قضية القدس وفلسطين (**الشرق الاوسط**، ١٨/٣/١٩٨٦).

□ وصل الى أبو ظبي عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في زيارة لدولة الامارات العربية المتحدة بدعوة من جامعة العين، حيث سيلقي محاضرتين في الجامعة حول آخر تطورات القضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٨/٣/١٩٨٦).

□ استقبل الامين العام المساعد لحزب البعث الحاكم في سوريا، عبدالله الاحمر، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم، وبحثا في التطورات الجارية على الساحتين، الفلسطينية والعربية (**البعث**، ١٨/٣/١٩٨٦).

□ عقد الرئيس المصري، حسني مبارك، اجتماعاً مع رئيس جمهورية الصين الشعبية، لي شيان نيان، الذي يزور مصر. وقال الرئيس الصيني، في حفل العشاء، ان الصين تؤيد، بثبات، الشعوب العربية والشعب الفلسطيني في نضالها العادل من اجل استعادة الاراضي المغتصبة، وتؤيد عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة لتسوية مشكلة الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٨/٣/١٩٨٦).

□ تبين من المعطيات الاولية لمكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ان حوالى ١٩ الف اسرائيلي نزحوا عن البلاد في العام ١٩٨٥. وهذا يشكل زيادة بنسبة ١٢ بالمئة عن العام ١٩٨٤، الذي نزح فيه حوالى ١٧ الف اسرائيلي (**هآرتس**، ١٨/٣/١٩٨٦).

□ اعلن وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامير، انه لم يتحقق أي تقدم ملموس في صياغة وثيقة التحكيم بشأن مشكلة طابا بين مصر واسرائيل. وقال ان تطبيع العلاقات بين البلدين هو جزء من المسار العام، ولا ينبغي انتظار انتهاء قضية طابا (**هآرتس**، ١٨/٣/١٩٨٦).

□ قال رئيس وزراء اسرائيل، شمعون بيرس، ان تطبيق القانون الاسرائيلي على المناطق المحتلة لا يمكن تنفيذه، لاسباب تتعلق بالاخلال بالميزان الديمغرافي في الدولة، وكذلك بسبب الوضع الناتج عن اتفاقيتي كامب ديفيد، الذي يحول دون السيادة الكاملة الاسرائيلية على المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٨/٣/١٩٨٦).

١٨/٣/١٩٨٦

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى يوغوسلافيا، قادماً من بغداد، في زيارة رسمية. وستتناول محادثاته مع المسؤولين اليوغسلافيين القضية الفلسطينية وتطورات حرب الخليج (**السفير**، ١٩/٣/١٩٨٦). وكان عرفات، في اثناء زيارته

التي استغرقت ٢٤ ساعة لبغداد، التقى وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، الذي اكد، مجدداً، مساندة بلده لـ م.ت.ف. وللشعب الفلسطيني (**الرأي**، ١٩/٣/١٩٨٦).

□ اكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في محاضرة القاها في جامعة العين في الامارات العربية، ان جميع المقاتلين الفلسطينيين الذين سبق ان خرجوا من بيروت، بعد الحصار الاسرائيلي لها في العام ١٩٨٢، عادوا الى الاماكن التي يستطيعون منها توجيه وتصعيد المقاومة ضد العدو الصهيوني (**الشرق الاوسط** ، ١٩/٣/١٩٨٦).

□ اكد الرئيسان، المصري والصيني، ان اتفاق شباط (فبراير) الاردني ـ الفلسطيني يشكل قاعدة ايجابية للتحرك من اجل الوصول الى حقوق الشعب الفلسطيني واقرار السلام الشامل في منطقة الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩/٣/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، خلال جولته على اصبع الجليل، ان تصريحات الرئيس السوري، حافظ الاسد، بان الجولان سيكون في وسط سوريا، هي ذات طابع حربي. واضاف: «عندما تصل سوريا الى توازن استراتيجي، فليس من المستعبد ان ترغب بالعمل ضدنا». ووصف بيرس وجود الجيش الاسرائيلي في الحزام الامني، في جنوب لبنان، بانه وجود اداري وليس جغرافياً، وقال: «ليس لنا اية مصلحة في البقاء الدائم لفترة طويلة داخل الحزام الامني» (**هآرتس**، ١٩/٣/١٩٨٦).

□ وصل وفد اسرائيل لمحادثات طابا الى القاهرة. ويرأس الوفد المدير العام لوزارة الخارجية، دافيد كمحي، والمدير العام لمكتب رئيس الحكومة، ابراهام تامير، والعميد دوف سيئوون، وهو عضو في اللجنة العسكرية الاسرائيلية ـ المصرية المشتركة (**عل همشمار**، ١٩/٣/١٩٨٦).

□ دعا القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامير، الفاتيكان الى اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل. وأثنى شامير على قرار البابا بزيارة كنيس يهودي في روما (**هآرتس**، ١٩/٣/١٩٨٦).

١٩٨٦/٣/١٩

□ اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، استعداده لاستئناف المباحثات مع الاردن. وقد التقى عرفات في يوغوسلافيا الرئيس اليوغسلافي، رادوفان فلايكوفيتش، وناقش معه تطورات الوضع في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ٢٠/٣/١٩٨٦).

□ يزور العاصمة البريطانية، لندن، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف)، بدعوة من زعيم حزب العمال البريطاني، نيل كينوك. وقال القدومي، منتقداً حكومة مارغريت تاتشر، انها رضخت للضغوط الاميركية عندما رفضت الاجتماع مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**الشرق الاوسط** ، ٢٠/٣/١٩٨٦).

□ اغتيل شخصان جراء اطلاق النار عليهما في خان يونس، هما محمد ابراهيم ابودقّه (٤٥ سنة) ومحمد لطفي نصر (١٦ سنة)، والاثنان كانا يديران مكتباً عقارياً، ومعروفين بتعاونهما مع سلطات الحكم العسكري والادارة المدنية في القطاع. وفي وقت لاحق، تمكنت سلطات الامن الاسرائيلية من القاء القبض على شخصين، اعترفا بتنفيذ العملية. وهما، ايضاً، من خان يونس (**هآرتس**، ٢٠/٣/١٩٨٦).

□ لم تسمح الادارة المدنية في الضفة الغربية لرئيس بلدية الخليل المُقال، مصطفى النتشة، بالخروج الى مؤتمر رؤساء البلديات العرب في السعودية. واوضحت مصادر في الادارة المدنية ان طلب النتشة رفض، لأنه لا يشغل، حالياً، منصب رئيس بلدية (**هآرتس**، ٢٠/٣/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، رداً على اقتراحات في جدول اعمال الكنيست تقدم بها كل من اعضاء الكنيست مردخاي بار اون (راتس) ورفائيل ايتان (هتحياه) وشيفح فايس (معراخ)، وحذروا فيها من الاتجاهات الجديدة لدى سوريا التي ظهرت في خطابات الرئيس السوري حافظ

الاسد، الاخيرة: «لسوريا طاقة للمبادرة بحرب ضدنا. وهي تفعل كل ما تستطيع لزيادة قوتها والحصول على تأييد الدول العربية لها... وسوريا تحاول عرقلة اتفاق السلام بين اسرائيل ومصر والحؤول دون تفاهم مع الاردن ومع فلسطينيين معتدلين. وهي تؤيد الارهاب...» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٠).

□ قتلت امرأة اسرائيلية وجرح رجلان وامرأة اخرى من موظفي السفارة الاسرائيلية في القاهرة، جراء اطلاق نار من قبل مجهولين، من داخل سيارة، بالقرب من الجناح الاسرائيلي في المعرض الدولي في القاهرة (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢٠).

١٩٨٦/٣/٢٠

□ عاد الملك الأردني حسين الى عمان، بعد زيارة الى القاهرة استغرقت ساعات عدة عقد خلالها اجتماعاً مع الرئيس المصري حسني مبارك. وقال حسين، في ختام الاجتماع، انه استعرض مع الرئيس المصري كافة القضايا التي تمر بها المنطقة العربية (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٢١). وقال ان موضوع تقريب وجهات النظر بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، لم يطرح للبحث (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢١).

□ اختتم مؤتمر الادباء والكتاب العرب اجتماعاته في بغداد، واصدر، في ختام جلساته، بياناً اكد فيه التزام الادباء والكتاب المبدئي بالدفاع عن القضية الفلسطينية وثورة الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٢١).

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الذي يزور ابو ظبي حالياً، مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وأجري البحث خلال الاجتماع في التطورات المستجدة على القضية الفلسطينية والوضع في منطقة الخليج (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢١).

□ قتل اربعة فدائيين في اشتباك مع جيش جنوب لبنان في منطقة ياطر على حدود الحزام الامني (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢١).

□ اجتمع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، مع منسق النشاطات الاسرائيلي في المناطق المحتلة، شلومو غورن، وبحثا في امكان اعطاء زخم لعملية التطوير في المناطق. كذلك التقى غورن مع موظفين آخرين في وزارة الخارجية الاميركية للغاية ذاتها (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢١).

□ سافر الى الولايات المتحدة الاميركية، في اطار حملة اعلامية، كل من حنّا سنيوره وفايز ابو رحمة، اللذين وافقت اسرائيل على عضويتهما في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وقد غادرا بموافقة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس. وقالت مصادر سياسية، في القدس، ان الموافقة الاسرائيلية على سفرهما جاءت لتشير الى مرونة اسرائيل. ومع هذا لا تتوقع هذه المصادر اية اهمية سياسية للاتصالات التي سيجريانها (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢١).

١٩٨٦/٣/٢١

□ ذكر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، ان هناك جهوداً سعودية، وعراقية، ومصرية، للوساطة بين م.ت.ف. والاردن. واعرب عن امله في ان تكلل تلك الجهود بالنجاح. وقال عرفات في حديث الى اذاعة صوت الامارات، ان الوحدة الوطنية الفلسطينية متحققة على صعيد الشعب الفلسطيني، سواء في الداخل أو الخارج. واعرب عن امله، أيضاً، في ان تنجح الجهود المبذولة لتقريب وجهات النظر بين سوريا و م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢٢).

□ اعلن ناطق عسكري فلسطيني، في تونس، مسؤولية المقاومة الفلسطينية داخل الارض المحتلة عن انفجار وقع في محطة لنقل الجنود الاسرائيليين في كفار سابا على طريق تل أبيب (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٢٢).

□ اعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في بيان وزع في مدينة صيدا، ان مجموعة الشهيد فهد القواسمة

اشتبكت مع قوات العدو الاسرائيلي حين كانت تحاول العبور الى الاراضي المحتلة، واستشهد اربعة من اعضاء المجموعة، كما قتل اربعة اسرائيليين كانت المجموعة قد اسرتهم (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢٢).

□ غادر بريطانيا الى تونس رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف)، في ختام زيارة خاصة استغرقت اسبوعاً والتقى خلالها بزعيم حزب العمال البريطاني، نيل كينوك، وزعيم حزب الاحرار، ديفيد ستيل، وبعدد آخر من الشخصيات السياسية البريطانية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢٢). واحتجت اسرائيل على اجتماع القدومي مع شخصيات بريطانية رسمية. وقالت الخارجية البريطانية ان اجتماع القدومي ووكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ديفيد مايرز، ورئيس قسم الشرق الاقصى، باتريك نيكسون، كان اجتماعاً غير رسمي (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢٢).

١٩٨٦/٣/٢٢

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى القاهرة قادماً من الخرطوم، في زيارة لمصر يلتقي خلالها مع عدد من المسؤولين المصريين. وتأتي زيارة عرفات لمصر في اطار جولة على عدد من دول المنطقة بدأها بزيارة دولة الامارات العربية المتحدة (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢٣).

□ بعث رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في القدس الشرقية، الشيخ سعد الدين العلمي، برسالة الى وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بارليف، يحتج فيها على قيام قائد مركز الشرطة الموجود في باحة المسجد الاقصى باغلاق وفتح ابواب باحة الاقصى كما يحلو له. ويقول العلمي، في رسالته، ان هذا الامر كان، حتى الآن، من اختصاص المجلس الاسلامي (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢٣).

□ قال رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، ان ازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية بعيدتان عن جدول اعمال المسؤولين الاميركيين، حيث تتركز الاولوية على اميركا اللاتينية. وقال انه التقى، خلال زيارته الى الولايات المتحدة، مع مساعدي المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي. ودعا سنيوره الولايات المتحدة الاميركية الى اخراج ازمة الشرق الاوسط من المأزق الذي وصلت اليه (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢٣).

□ في تأبينه للاسرائيلية التي قتلت في مصر، قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، ان قاتليها يهدفون الى المساس بأي شخص اسرائيلي وبمراعم المصالحة مع اسرائيل في العالم العربي. وحذر شامير من ان المصريين الذين لم يتغلبوا على اسرائيل في الحروب لن يتغلبوا عليها في السلام (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢٣). من ناحية اخرى، انخفض عدد السياح الاسرائيليين الذين يزورون مصر، وبضمنها جنوب سيناء، بنسبة ٤٠ في المئة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٣).

□ قدر مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، في اثناء لقائه مع منسق النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، ان آمال احراز تقدم في عملية السلام ضئيلة. وكرر مورفي، مجدداً، موقف الادارة الاميركية الذي ينتقد مساس اسرائيل بحقوق الانسان في المناطق المحتلة (**دافار**، ١٩٨٦/٣/٢٣).

١٩٨٦/٣/٢٣

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، مع الرئيس المصري حسني مبارك، حيث بحثا في كافة فرص التحرك المقبل لتسوية سياسية وتطورات الموقف بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢٤).

□ اعلن المتحدث باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، خالد عبد المجيد، ان «ابو نضال» تقدم، رسمياً، بطلب للانضمام الى الجبهة. وقال عبد المجيد ان قيادة الجبهة ما تزال تدرس طلب «ابو نضال» الذي قدم اليها قبل شهور عدة (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٢٤).

□ قال الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ان قوات الامن الاسرائيلية اكتشفت خلايا فدائية عدة، في مناطق القدس ورام الله وأريحا، تنتمي الى «فتح»، واعضاؤها متهمون بالقيام بعدد كبير من العمليات. وقال الناطق، ايضاً، ان عشرات من العرب الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ و ٢٠ عاماً، اعتقلوا بتهمة تشكيل تنظيمات محلية في الضفة الغربية. وتنسب قوات الامن الى الخلايا في منطقتي القدس ورام الله مسؤولية زرع شحنات متفجرة عدة، بينها شحنة متفجرة في رمات غان وأخرى في باص في بني براك، وكذلك التسبب بجرح ثمانية اشخاص (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٤).

□ قال وزير العدل الاسرائيلي، موشي نسيم، ان الليكود لا ينوي الاستجابة الى مطلب اعضاء كتلة المعراخ بشأن التوازن بين الموارد المخصصة للاستيطان وتلك المخصصة لمدن التطوير. ويعني هذا الطلب تقليص ميزانيات الاستيطان لصالح ميزانيات الرفاه والصحة وتطوير الصناعة في مناطق التطوير. واضاف نسيم ان هذا الطلب يتعارض مع الخطوط الاساسية للحكومة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٤).

□ تظاهر مئات السكان الدروز في قريتي مسعدة وبقعاتا، في هضبة الجولان، ورفعوا الاعلام السورية، وهتفوا هتافات تندد باسرائيل. ونظّم اضراب عام في قرى الجولان ولم يخرج الكثيرون الى العمل. وقام وفد من الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) بزيارة الجولان وشجع المواطنين هناك (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٤).

□ قرر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بالتنسيق مع وزير الاستيعاب، تسهيلات اضافية في فترة الخدمة الاجبارية العسكرية للمهاجرين الجدد، وذلك للمساعدة في عملية استيعاب هؤلاء المهاجرين. وتتناول التسهيلات المهاجرين غير المتزوجين الذين وصلوا الى البلاد وفي اعمار تتراوح ما بين ٢٤ و ٢٨ سنة، وخدموا، وفقاً للتوجيهات القائمة، ١٢ شهراً. وحسب التسهيلات المذكورة فان هؤلاء المهاجرين ينقلون، من الآن فصاعداً، الى خدمة الاحتياط لفترة تصل الى ١٢٠ يوماً. كذلك تقرر ان لا يجند في خدمة الامن المهاجرون الذين وصلوا الى البلاد بعد عمر ٤٨ سنة، الا اذا طلبوا هم ذلك. ويسري مفعول هذا القرار ابتداء من ١٩٨٦/٤/١ (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢٤).

□ ذكرت مصادر اردنية وفلسطينية، في عمان، ان اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية لدعم صمود السكان في الاراضي المحتلة عقدت اجتماعها برئاسة وزير الداخلية الاردني، حسن الكايد، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد). ويأتي الاجتماع بعد اعلان الاردن وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢٤).

□ استقبل امير دولة البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وفداً فلسطينياً يضم عضوي اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد) وسليم الزعنون (ابو الاديب). وأجري، خلال الاجتماع، استعراض تطورات القضية الفلسطينية والامور المتعلقة بالحوار الاردني ـ الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢٤).

١٩٨٦/٣/٢٤

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، مع رئيس الوزراء المصري، علي لطفي، وبحثا في جهود المحافظة على استمرار التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢٥).

□ التقى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في دالية الكرمل، مع زعماء ووجهاء الطائفة الدرزية في اسرائيل. وقال، في كلمة القاها امام الحضور، ان الاصوات التي سُمعت بين صفوف بعض الدروز، في هضبة الجولان، لا تعبر، بالضرورة، عن غالبية السكان. واضاف: «لا تغرقوا في الاوهام التي تسمع من وراء الحدود، لان الجولان جزء من دولة اسرائيل. واود ان اقول اننا لا نُكْره احداً منكم على حمل الجنسية الاسرائيلية، ولكن عليكم ان تدركوا انكم تعيشون داخل مناطق اسرائيل (**دافار**،

١٩٨٦/٣/٢٥).

□ اكتشفت الشرطة شبكة من رجال الجيش الاسرائيلي الدائم، متهمين بتهريب المخدرات من لبنان على مدى فترة طويلة. وتتألف الشبكة من ثلاثة من رجال الجيش ومواطن لبناني، وهم متهمون بتهريب هروبين، من لبنان الى اسرائيل، بقيمة ملايين الدولارات. وعثر في بيت المساعد الاول يهودا يفراح، احد اعضاء الشبكة، على كميات تجارية من المخدر المذكور (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢٥).

□ اقترح ملك المغرب، الحسن الثاني، عقد اجتماع قمة بين رئيس عربي يتم اختياره، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، لمعرفة التفكير الاسرائيلي في خطة السلام العربية التي طرحها مؤتمر قمة فاس (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢٥).

□ اشارت مصادر سياسية في القدس، تعليقاً على بدء الجولة الثامنة من المحادثات حول طابا، الى ان هذه المحادثات وصلت الى الحائط المسدود. وقال مصدر رفيع المستوى، في وزارة الخارجية الاسرائيلية، ان مصر تراجعت عن استعدادها لفحص اقتراح التوفيق الاميركي، تجاه موضوع السؤال الذي سيعرض امام اعضاء لجنة التحكيم (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٥).

□ قال روسكو سودرت، نائب مساعد المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي، في المحادثات التي اجراها في القدس، ان الدول العربية ردت بتحفظ على مشروع رئيس الحكومة الاسرائيلية، المسمى «مشروع مارشال للشرق الاوسط». وقال سودرت، الذي زار اسرائيل في اطار المحادثات الاستراتيجية بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، في الرد على مشروع بيرس الرامي الى جمع اموال لتطوير الدول «المحبة للسلام» في المنطقة، من الدول الصناعية السبع في العالم، ان واشنطن تسلمت ردوداً متحفظة من قبل بعض الدول العربية التي تخشى من ان المبادرة الاقتصادية قصد منها ان تكون البديل للمبادرة السياسية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٥).

١٩٨٦/٣/٢٥

□ صرح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الذي يزور مصر حالياً، لوكالة الصحافة الفرنسية، بأن م.ت.ف. تقف بلا تردد مع ليبيا في مواجهة العدوان الاميركي. وكانت الطائرات الاميركية قصفت، أمس، مواقع داخل الجماهيرية الليبية (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٢٦).

□ اطلقت قذائف كاتيوشا عدة من الاراضي اللبنانية تجاه اصبع الجليل. وقد وجدت احدى الشظايا داخل اراضي اسرائيل، فيما وجدت شظايا اخرى في منطقة الحزام الامني (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٦).

□ قال سكرتير لجنة الدفاع عن الاراضي، صليبا خميس، ان اللجنة تحتفظ لنفسها بخيار اعلان الاضراب العام، في حال وقوع تطورات سلبية. وعلم ان لجنة الدفاع عن الاراضي مصرة على موقفها الاساسي بان لا مجال لاعلان الاضراب العام في ذكرى يوم الارض كما تطالب بذلك «الحركة التقدمية» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢٦).

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في تصريح لصحيفة «الشرق الاوسط»، ان عودة الامور بين المنظمة وسوريا الى طبيعتها، سيمكن من الوصول الى ورقة عمل مشتركة سورية فلسطينية ـ فلسطينية يكون اساسها وحدة الموقف العربي والتضامن العربي المشترك (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢٦).

□ حمّلت الولايات المتحدة الاميركية مسؤولية جمود مسيرة السلام في الشرق الاوسط لمنظمة التحرير الفلسطينية ولرئيسها ياسر عرفات. وقال المتحدث باسم الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان: «ان السيد عرفات يحاول التعتيم على فشل م.ت.ف. في مواجهة تحديات الملك الأردني حسين» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢٦).

□ اجتمع المبعوث الاميركي الخاص للشرق

الاوسط، ريتشارد مورفي، مع رئيس تحرير جريدة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، في مقر وزارة الخارجية الاميركية، في واشنطن، وبحث معه آخر في التطورات والمستجدات المتعلقة بجهود السلام في منطقة الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢٦).

□ دان مجلس جامعة الدول العربية، الذي يعقد اجتماعاته في تونس، العدوان الاميركي على ليبيا، وحمّل الولايات المتحدة مسؤولية ما قد ينتج عن ذلك من اخطار (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٢٦). وفي اسرائيل نشر مكتب رئيس الحكومة بياناً عبر فيه عن تفهمه الكامل للعملية الاميركية. واكدت مصادر سياسية في القدس، ان العملية الاميركية تحصن اسرائيل امام النقد الغربي حين تقوم بعمليات ضد اوساط متطرفة مثل ليبيا (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٦).

□ انتقدت صحف فلسطينية في القدس الشرقية، بشدة، ملك المغرب الحسن الثاني بسبب اقتراحه عقد قمة بين زعيم عربي ورئيس حكومة اسرائيل. وكتبت صحيفة «القدس» ان المشكلة هي في ان اسرائيل لا تستطيع استيعاب فكرة معاملة الفلسطينيين كشعب له حقوقه (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٢٦).

١٩٨٦/٣/٢٦

□ عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، اجتماعاً مغلقاً مع الرئيس المصري حسني مبارك استمر نحو ساعتين. وفي الوقت ذاته، عقد مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، اجتماعاً موازياً مع اعضاء الوفد المرافق لعرفات، ثم انضم اعضاء الوفد الى اجتماع الزعيمين المصري والفلسطيني (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢٧).

□ وصفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان لها وزعته في دمشق، الاقتراح الاخير الذي طرحه ملك المغرب الحسن الثاني، بأنه مشبوه. وحذرت الجبهة ملك المغرب من «مغبة مواصلة سياسته المعادية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٢٧). من ناحية اخرى، قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، تعقيباً على اقتراح الحسن اقامة حكومة فلسطينية في المنفى، ان اقتراحاً كهذا يجب دراسته داخل المجلس الوطني الفلسطيني، الذي له، وحده، الحق في اقرار تشكيلها وتحديد صلاحياتها (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٢٧).

□ افادت مصادر عسكرية اسرائيلية في الضفة الغربية، ان السنة الماضية، الممتدة من نيسان (ابريل) ١٩٨٥ حتى نسيان (ابريل) ١٩٨٦، شهدت ارتفاعاً، بنسبة الثلث، في عودة العمليات المسلحة الموجهة ضد قوات الاحتلال، فيما حدث، من ناحية اخرى، انخفاض بنسبة النصف في عدد اعمال الشغب. وقالت المصادر، ان هناك ايضاً زيادة في جرأة الفدائيين، فالعمليات القاسية تمت في وضح النهار. لكن، مع هذا، هناك ارتفاع في نسبة الكشف عن الخلايا الفدائية (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢٧).

□ ادعى البروفيسور حاييم بركائي، في البحث الذي صدر مؤخراً عن معهد موريس فالك، في القدس، ان نفقات حرب لبنان وصلت الى خمسة مليارات دولار. ويدعي بركائي بان النفقات المقدرة للحرب ترتكز على مصادر ذات علاقة بالموضوع، وليست حكومية. ولهذا يحتمل ان ينتج، في المستقبل، وضع يبلغ فيه حجم نفقات حرب لبنان الى حد اعلى بكثير مما عرف حتى الآن (**دافار**، ١٩٨٦/٣/٢٧).

□ قال رئيس الدولة الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، في محاضرة عن «الايام الاولى بعد حرب الايام الستة»، في «مركز دايان» لعلوم الشرق الاوسط وافريقيا في جامعة تل ابيب: «بعد حرب الايام الستة، ومع تعييني في منصب حاكم الضفة الغربية، فكرت بتركيز القيادة العربية لسكان المناطق ومنح الحكم الذاتي، طالما ان العرب ما يزالون متأثرين بالصدمة» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/٢٧).

□ اختتم مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية الخامسة والثمانين التي عقدت اجتماعاتها في تونس. واتفق وزراء الخارجية

العرب على تكليف الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، بالاتصال بالقيادات السياسية في الدول الاعضاء، للعمل على عقد قمة عربية بناء على اقتراح قدمته دولة الكويت (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٣/٢٧).

١٩٨٦/٣/٢٧

□ زار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، شيخ الازهر، جاد الحق علي جاد الحق، وبحث معه في احوال المسلمين في الاراضي المحتلة، وسير التعليم الازهري في غزة. ثم غادر عرفات القاهرة بعد انتهاء زيارته لمصر، التي استغرقت أياماً عدة (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢٨). من ناحية اخرى، اكدت مصادر دبلوماسية، في القاهرة، ان الرئيس المصري حسني مبارك اطلع عرفات على نتائج الاتصالات المصرية الاميركية. واضافت تلك المصادر ان مبارك طالب عرفات، من جديد، بضرورة تحديد موقف نهائي من القرار ٢٤٢، حيث ما زالت الولايات المتحدة الاميركية تصر على اعتراف المنظمة بهذا القرار (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٣/٢٨).

□ شنت اسرائيل عدواناً جوياً على مخيمي عين الحلوة والميه وميه القريبين من مدينة صيدا في لبنان، وادى ذلك الى استشهاد عشرة اشخاص واصابة ثلاثين آخرين بجراح (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٣/٢٨).

□ نفى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، انباء صحافية ترددت عن ان الاردن قرر اغلاق مكاتب م.ت.ف. الموجودة في عمان (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٣/٢٨).

□ هدد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بان اسرائيل ستطارد الفدائيين والمنظمات في كل مكان وتطولهم، وقال: «اننا لن نمكنهم من حرية العمل» (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٣/٢٨).

□ اقر مجلس النواب الاردني مشروع قانون الانتخاب الجديد الذي يقضي بزيادة عدد اعضاء المجلس الى ١٤٢ عضواً بدلاً من ٦٠ عضواً. والمقاعد البرلمانية موزعة على اساس ٧١ مقعداً للضفة الشرقية و ٧١ مقعداً للضفة الغربية، منها ١١ مقعداً لابناء المخيمات. وقال رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي: «ان القانون الجديد يستجيب للمستجدات دون المساس بالعقد الاساسي الذي قامت عليه الوحدة المقدسة لشعبنا في الضفتين العام ١٩٥٠» (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٢٨).

□ قال رئيس الوفد الاسرائيلي للمحادثات حول طابا، رداً على وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، الذي قال انه لم يحصل اي تقدم في المحادثات، لا يمكن وصف الوضع بانه ازمة. ثم اشار الى ان هناك بعض القضايا التي يستلزم الامر حصولها على حسم سياسي، ولا يمكن اعتبار ذلك كارثة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٨).

١٩٨٦/٣/٢٨

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى بغداد قادماً من القاهرة، في زيارة للعراق تستغرق أياماً عدة، حيث سيقوم بعدها بجولة تشمل عدداً من الدول العربية (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٢٩).

□ أعرب رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي، في رسالة التهنئة التي بعث بها الى وزير خارجية فرنسا، جان برنار ريمون، عن امله في تطور العلاقات الودية بين الشعبين الفلسطيني والفرنسي. واشار القدومي الى دور فرنسا ومكانتها، حيث تستطيع المساهمة في استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وبناء دولته المستقلة (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٢٩).

□ أعرب القنصل الاميركي العام في القدس المحتلة، موريس درايبر، في حديث لصحيفة «الفجر»، التي تصدر بالانكليزية، عن تأييده لتنظيم انتخابات لاختيار رؤساء البلديات الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٢٩).

١٩٨٦/٣/٢٩

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في حديث نشر في الكويت، جواباً حول سؤال عن موقف المنظمة من

القرار ٢٤٢: «اذا ضمنت الدول دائمة العضوية في مجلس الامن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فان المنظمة مستعدة للاعتراف بالقرار ٢٤٢». وحمّل عرفات تردي الوضع العربي مسؤولية عدم انتزاع المنظمة لحقوقها (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٣٠). وفي حديثه في هذه المناسبة، قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، بضرورة وحدة العمل العربي المشترك لوضع حد للاحتلال الاسرائيلي للاراضي المحتلة، مؤكداً تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه وحريته (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٣٠).

□ بدأت الاحتفالات الفلسطينية بذكرى «يوم الارض» في فلسطين المحتلة وفي مخيمات الشتات الفلسطيني (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٣٠).

□ اندلعت معارك بين رجال المقاومة الفلسطينية ورجال حركة «امل» الشيعية على مشارف مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت الغربية (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٣٠). ثم توسعت دائرة الاشتباكات الى برج البراجنة في وقت لاحق. وقد نشطت الاتصالات والمساعي لوقفها (**السفير**، ١٩٨٦/٣/٣٠).

□ جددت الجزائر والاتحاد السوفياتي، في بيان مشترك صدر عقب انتهاء زيارة الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، لموسكو، دعمها الكامل لـ م.ت.ف.، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ودعا البيان الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٣٠).

□ قال القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامير، ان اسرائيل تنظر بجدية الى تهديدات سوريا، ولهذا فهي تقف في حالة استعداد لكي لا تفاجأ (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٣٠).

□ يتبين من بحث اجرته دائرة الاستيعاب في الهستدروت الاسرائيلية في ١٨ مركز تجمع يتواجد فيها ٣٥٥٠ رب عائلة، ان ٣٢ بالمئة من مجموع المهاجرين الجدد، الذين وصلوا الى اسرائيل في العامين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، هم عاطلون عن العمل (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٣٠).

□ اعلن متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية الاميركية، ان محادثات وزير الخارجية، جورج شولتس، مع وزير الخارجية المصري، د. عصمت عبدالمجيد، في روما، تركزت حول استئناف عملية السلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٣٠).

١٩٨٦/٣/٣٠

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، مع امير دولة الكويت، الشيخ جابر الاحمد الصباح. وتناولت المباحثات بينهما تطورات القضية الفلسطينية والجهود المبذولة للتغلب على الجمود الذي وصلت اليه محاولات التوصل الى تسوية سلمية للمنطقة، كما تناولت تطورات حرب الخليج (**الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٣١).

□ تحاول لجنة التنسيق المشكلة من حركة «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ومراقبين سوريين تهدئة الاوضاع في محيط مخيمات الفلسطينيين في بيروت الغربية. فقد تواصلت الاشتباكات طوال الليل. ويتهم كل جانب الجانب الآخر بانه السبب في استمرار التصعيد (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٣١).

□ اغتال مجهولون مسؤول في حركة «فتح» في مخيم عين الحلوة، وهو قاسم دحابرة. وشهد المخيم، عقب عملية الاغتيال، استعدادات مسلحة. وفي مخيم الرشيدية، القريب من صور، وقع اشتباك مع رجال حركة «امل» الذين حاولوا دخول المخيم بحجة تفتيشه (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٣/٣١).

□ اقامت وزارة الاوقاف والمقدسات الاسلامية الاردنية احتفالاً بمناسبة «يوم الاقصى» و«يوم الارض» في عمان. وتحدث في الاحتفال وزير الاوقاف الاردني، عبد العزيز الخياط، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح. ودعا المتحدثان الامتين، العربية والاسلامية، الى اتخاذ موقف موحد لانقاذ الاهل والمقدسات من براثن الاحتلال (**الرأي**، ١٩٨٦/٣/٣١).

□ احتفل السكان العرب في اسرائيل

بذكرى يوم الارض العاشرة، دون اي اخلال بالامن والنظام. وفي قطاع غزة، مرت ذكرى يوم الارض بهدوء تام. وقال الناطق بلسان شرطة القطاع انه، باستثناء بعض الاعمال، مثل اشعال اطارات السيارات في مخيمات اللاجئين، لم تسجل اية حوادث خاصة. وفي الضفة الغربية، مرت الذكرى العاشرة ليوم الارض بهدوء نسبي. وسجلت بعض الاعمال في مخيم بلاطة، بالقرب من نابلس، وفي مخيم الدهيشة، بالقرب من بيت لحم (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٣١).

□ دعا رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ملك المغرب الحسن الثاني الى ان يكون وسيطاً بين اسرائيل والفلسطينيين والملك حسين، على خلفية الجمود السياسي الذي ادخل سكان الضفة الغربية الى كآبة عميقة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٣١).

١٩٨٦/٣/٣١

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في كلمة القاها أمام مجموعة من الفلسطينيين في الكويت بمناسبة ذكرى يوم الارض، ان المنظمة تدير معظم العمليات في جنوب لبنان ضد اسرائيل. وقال عرفات، ايضاً، ان قصف ميليشيا «امل» للمخيمات الفلسطينية في بيروت يكمل الهجمات الاسرائيلية على مخيمات الجنوب. وطالب عرفات جميع الفصائل الفلسطينية بدفن خلافاتها والاتحاد للنضال ضد اسرائيل (**السفير**، ١٩٨٦/٤/١).

□ القى مجهول قنبلة باتجاه دورية من حرس الحدود كانت تمر على شارع عمر المختار في غزة، ولكن القنبلة لم تنفجر. وقامت قوات الامن والشرطة في القطاع باعمال البحث عن ملقي القنبلة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/١).

□ جرح ثلاثة طلاب من جامعة بيرزيت، في اثناء قيام قوات الامن الاسرائيلية بتفريق تظاهرة في ذكرى يوم الارض. وكان الطلاب خرجوا واقاموا الحواجز على الطرقات واشعلوا اطارات السيارات وقذفوا حجارة باتجاه السيارات الاسرائيلية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/١).

□ قتل شاب من سكان مخيم البريج في وسط قطاع غزة، جراء اطلاق جنود حرس الحدود الرصاص عليه، بعد قيامه بالقاء قنبلة حارقة باتجاه الدورية (**دافار**، ١٩٨٦/٤/١).

□ تواصلت الاشتباكات في محيط المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية. وكذّب متحدث باسم جبهة الانقاذ الفلسطينية ادعاءات نبيه بري بان عرفات هو الذي كان وراء افتعال الحوادث الاخيرة بين الفلسطينيين وحركة «امل». من جهة اخرى، عقد اجتماع بين رئيس حركة «امل» بري وضابطين سوريين للاتفاق على وسائل دعم وقف اطلاق النار (**الاهرام**، ١٩٨٦/٤/١). كما اجتمعت قيادتا «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية في منزل الوزير بري لبحث امكان السيطرة على الوضع وتثبيت وقف اطلاق النار (**السفير**، ١٩٨٦/٤/١).

□ قال الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في كلمة القاها في مهرجان اقامته جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية في مخيم اليرموك، في سوريا، بمناسبة ذكرى يوم الارض، ان الوحدة الوطنية الفلسطينية لا يمكن ان تقوم الا على اساس الغاء اتفاق عمان. كما اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً جددت فيه الدعوة الى استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة الغاء الاتفاق المذكور (**السفير**، ١٩٨٦/٤/١).

□ اعرب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، عن استعداده لتمكين الاردن من زيادة تواجده في الضفة الغربية، وذلك لكي يحظى بمزيد من التأييد بين صفوف سكان المنطقة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/١).

١٩٨٦/٤/١

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى الدوحة، قادماً من الكويت، في زيارة لدولة قطر ضمن جولة له تشمل عدداً من دول المنطقة (**الرأي**، ١٩٨٦/٤/٢). وكان عرفات صرح، قبل مغادرته الكويت، بان

السلطات الأردنية اغلقت مكاتب الاتصال الفلسطينية في عمان، وجرى اقفالها باتفاق بين الجانبين. وفي لندن، قال الملك الاردني حسين، في حديث لصحيفة «جينز ديفنس ويكلي»، ان الخلافات بين الاردن و م.ت.ف خطيرة (**السفير**، ٢/٤/١٩٨٦).

□ وصل الى القاهرة عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، لاجراء محادثات مع المسؤولين المصريين، استكمالاً للمحادثات التي اجراها ياسر عرفات، في الايام الماضية. واجتمع عبدالحميد مع مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، حيث تمت مناقشة آخر تطورات القضية الفلسطينية والعلاقات الثنائية بين مصر و م.ت.ف. (**الاهرام**، ٢/٤/١٩٨٦).

□ تجددت الاشتباكات، لليوم الرابع على التوالي، في محيط مخيم شاتيلا في ضاحية بيروت الجنوبية، وتوقفت مساء، بعد قرارين لوقف اطلاق النار توصلت اليهما لجنة التنسيق المشتركة (**السفير**، ٢/٤/١٩٨٦). وقد دان حزب الله، في بيان اذاعه في بيروت، الحرب ضد المخيمات وكل من يثبت ضلوعه في تأجيج نارها؛ كما حمل، بشدة، على ياسر عرفات لتضامنه مع العراق. واعتبر رئيس حركة «امل» الاسلامية، حسين الموسوي، ان كل رصاصة تطلق على فلسطيني بريء او مسلم مستضعف هي رصاصة يهودية مهما كانت الحجج والمبررات (**المصدر نفسه**). وفي دمشق، عقدت قيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية اجتماعاً مع نائب الرئيس السوري عبدالحلم خدام. وقال الناطق باسم الجبهة، خالد عبدالمجيد، بعد الاجتماع، ان قيادة الجبهة تدرس مع القيادة السورية سبل انهاء حالة التوتر وفك الحصار عن المخيمات (**المصدر نفسه**).

□ وصف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، العمليات التي ينفذها اعضاء حزب الله في جنوب لبنان بانها اكثر قسوة من عمليات م.ت.ف. واكد رابين، ان المساس بـ م.ت.ف. في لبنان لم يمس استمرار تنفيذ العمليات الفدائية من جانبها، وان فتح ابواب الاردن لـ م.ت.ف. قد زاد من «الارهاب». وقال رابين، ان سوريا تهدد اسرائيل، بيد انه لا يعتقد بانها سوف تشن هجوماً بمفردها. كذلك لا يعتقد رابين بامكان انضمام الاردن الى سوريا في المرحلة الاولى من الحرب (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨٦).

□ اظهر استطلاع للرأي، اجراه معهد بوري، بناء على طلب من صحيفة «هآرتس»، ان ٧٥,٥ بالمئة من اجمالي الجمهور الاسرائيلي يرون انه من الواجب على اسرائيل البقاء في الحزام الامني، وذلك مقابل ٢٩,٧ بالمئة يعتقدون بان عليها الخروج منه. وقال ٣,٧ بالمئة ان من غير الممكن اعطاء حكم الآن في هذا الموضوع. اما الـ ٩,١ بالمئة الباقون، فلم يكن لهم رأي (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨٦).

□ انتهت في القاهرة الجولة السابعة من محادثات طابا دون تحديد موعد لاجتماع آخر. وقال المتحدث بأسم الوفد المصري، محمود عثمان، الذي اعلن ذلك، ان موعد الاجتماع المقبل، الذي من المقرر عقده في هرتسليا، سوف يتحدد بالطرق الدبلوماسية (في الجولات السابقة تحددت مواعيد الاجتماعات المقبلة لدى انتهاء كل جولة). وقد استغرقت جولة المحادثات السابعة يوماً واحداً فقط، ولم يتم التوصل الى اتفاق بشأن تشكيل لجنة التحكيم (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨٦).

□ دعا وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، الدول الاوروبية الى القيام بدور في عملية السلام في الشرق الاوسط وممارسة تأثير يكبح جماح الدول العربية. وخلال اجتماعه مع وزير الدولة في وزارة الخارجية، في جمهورية المانيا الاتحادية، قال شامير ان اسرائيل تبارك التعاون والتنسيق مع دول مجموعة السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الاميركية من اجل دفع عملية السلام في المنطقة الى امام (**دافار**، ٢/٤/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في الكلمة التي القاها امام ٢٥٠ شخصاً من زعماء ونشيطي الجباية اليهودية الموجدة في نيويورك، في معرض اشادته بالاعتداء العسكري على ليبيا: «ليس من المحتمل ان

يستمر حاكم ليبيا في مساعدة المنظمات الارهابية، من دون ان ينال جزاءه على ذلك» (هآرتس، ٢/٤/١٩٨٦).

٢/٤/١٩٨٦

□ التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، مع امير قطر، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وجرى، خلال اللقاء، استعراض المستجدات على الساحة العربية وتطورات أزمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية (الشرق الاوسط، ٣/٤/١٩٨٦).

□ اكدت مصادر سياسية أن جهوداً سعودية ومصرية وعراقية اسهمت في توسيع قنوات الاتصال بين الاردن و م.ت.ف. واثمرت تحقيق لقاءات بين مسؤولين من الطرفين (الشرق الاوسط، ٣/٤/١٩٨٦).

□ ما زالت المساعي مستمرة لوقف الحرب الدائرة في محيط مخيمات الفلسطينيين في بيروت. وانضمت «هيئة العمل الوطني» الى الهيئات المعنية بالأمر. وكانت الاشتباكات تجددت لليوم السادس على التوالي (السفير، ٣/٤/١٩٨٦). وقد دعا بيان صدر عن اجتماع اللقاء الاسلامي، برئاسة المفتي حسن خالد، الى وقف استنزاف قوى الصف الواحد (المصدر نفسه).

□ اجتمع الأمين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، مع مدير الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، الذي يزور سوريا، وبحث معه في جهود اعادة توحيد الفصائل الفلسطينية. واكد بولياكوف ضرورة استعادة الوحدة وتجاوز الخلافات الداخلية، وأشار إلى جهود موسكو في هذا المجال (القبس، ٣/٤/١٩٨٦).

□ اعلن منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، في المؤتمر الصحافي الذي عقده لدى عودته من زيارة للولايات المتحدة الاميركية استغرقت اسبوعين، ان دوائر معونة دولية في الولايات المتحدة اعربت عن استعدادها للاشتراك في تمويل مشروعات عدة لتنمية المناطق المحتلة. واعلن غورين عن انه سيسافر الى واشنطن، وفي حوزته قائمة بمشروعات تنمية في الضفة الغربية والقطاع، تتضمن مجالات الحياة كافة في المناطق. واكد ان المقصود ليس مشروعاً شاملاً لحل اقتصادي لمشاكل الضفة والقطاع، وانما مجموعة من المشاريع، في مختلف المجالات (هآرتس، ٣/٤/١٩٨٦).

□ قال نائب رئيس الاركان الاسرائيلي، اللواء دان شومرون، خلال اجتماعه مع مجموعة من المراسلين العسكريين، بمناسبة سنة العمل الجديدة للجيش الاسرائيلي، والتي تبدأ في الأول من نيسان (ابريل): «ان فرضية العمل للجيش الاسرائيلي في السنة المقبلة تنطلق من ان احتمال نشوب حرب شاملة مع سوريا هو احتمال ضعيف، وان كان يوجد خطر. ولذا، فمن الواجب على الجيش الاسرائيلي ان يستعد لاحتمال الحرب مع سوريا». وقال: «انه من غير المتوقع تبلور ائتلاف عربي ضد اسرائيل». واستعرض شومرون احتمالات واخطار الحرب في سنة العمل المقبلة، وقال: «طبقاً لتقويم الوضع الذي يشكل أساساً لخطة العمل، فان مصادر التهديد الاساسية هي سوريا، ومجال الارهاب في الحزام الامني» (دافار و عل همشمار، ٣/٤/١٩٨٦).

□ قال القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامير، في رده على اقتراحين بشأن اغتيال موظفة وزارة الخارجية الاسرائيلية في القاهرة قبل اسبوعين: «بمقدور الحكم في مصر اعداد الشعب، وبالاخص الجيل القادم، للتعايش والسلام مع اسرائيل، ولكن في مقدوره، ايضاً، تمهيد الارض لعلاقات غربة وتحفظ بل وعداء، يمكن ان تنبت من داخله عمليات عدائية من جانب افراد وجماعات». وقال شامير «ان وسائل الاعلام المصرية، بما فيها الحكومية ايضاً، تصور اسرائيل، يومياً، صورة سلبية، وتتخذ نغمة التحريض من خلال عرض اسرائيل على انها عدو لمصر». واضاف شامير انه على الرغم من ان الرئيس مبارك، وكذلك كبار المسؤولين، دانوا منفذي العملية عقب الاغتيال، الا انه، بعد ايام معدودة، عادت اللهجة الى ما كانت عليه من قبل (هآرتس، ٣/٤/١٩٨٦).

□ تم الاتفاق في المحادثات التي أجريت بين رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، وبين وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، على التدخل الاميركي النشط في نزاع طابا. واعلنت المصادر القريبة من المحادثات عن انه ليس من المستبعد تعيين مبعوث اميركي خاص يعمل باسلوب مكوكي بين اسرائيل ومصر، من اجل انهاء النزاع قريباً (**هآرتس**، ٣/٤/١٩٨٦).

□ وافقت الادارة الاميركية على دراسة المشروع المسمى «مشروع مارشال للشرق الاوسط»، وهو المشروع الذي توليه الادارة الاميركية اهتماماً كبيراً، على حد قول المصادر القريبة من رئيس الحكومة الاسرائيلية (**هآرتس**، ٣/٤/١٩٨٦).

١٩٨٦/٤/٣

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى المنامة، عاصمة البحرين، والتقى بأمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الذي اكد تأييده للنضال العادل للشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. وكرر عرفات، في تصريح له، دعوته الى عقد قمة عربية عاجلة لمناقشة الخلافات العربية واتخاذ موقف موحد من تطورات القضية الفلسطينية (**السفير**، ٤/٤/١٩٨٦).

□ استمرت، لليوم السابع على التوالي، الاشتباكات في محيط مخيمي صبرا وشاتيلا. وفشلت جهود لجنة التنسيق في تثبيت وقف اطلاق النار، فتوجه عضوان من اللجنة، من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، الى دمشق لاطلاع قيادة الجبهة والمسؤولين السوريين على الوضع في المخيمات. كما توجه اعضاء آخرون إلى رئيس الحكومة اللبنانية، رشيد كرامي، لاطلاعه، أيضاً، على الوضع. وطلب نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، من رئيس المراقبين السوريين العمل على التوصل الى وقف اطلاق نار ثابت في منطقة المخيمات (**السفير**، ٤/٤/١٩٨٦).

□ عقد القاضي فايز ابو رحمة، وهو احدى الشخصيات الفلسطينية في قطاع غزة المحتل، اجتماعاً مع وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، تيموثي رينتون. وتركز الاجتماع على بحث الاوضاع في المناطق العربية المحتلة، كما تناول الجانبان وجهات النظر حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**الشرق الاوسط**، ٤/٤/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان سفره الى الولايات المتحدة الاميركية كان مبرراً من عدة جوانب مركزية. واشار بيرس الى الاستقبال الحار، والودي، الذي حظي به في اثناء محادثاته مع نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، ومع وزير الخارجية، جورج شولتس. واشار بيرس الى انجاز آخر حققته الزيارة، وهو استعداد الادارة الاميركية للمساهمة في النمو الاقتصادي لاسرائيل عن طريق دراسة امكان شراء الجيش الاميركي في اوروبا منتجات من اسرائيل (**هآرتس**، ٤/٤/١٩٨٦).

١٩٨٦/٤/٤

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، إلى بغداد، حيث ستعقد لجنة م.ت.ف. التنفيذية ولجنة «فتح» المركزية اجتماعات مشتركة لبحث الوضع الفلسطيني، وبشكل خاص الحرب ضد المخيمات في لبنان (**القبس**، ٥/٤/١٩٨٦).

□ اتهم عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الملك الاردني حسين بالعمل على ترتيب انشقاق يميني فلسطيني. واكد ان السلطات الأردنية اغلقت مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، وقامت بترحيل الفلسطينيين. كما اتهم خلف رئيس حركة «امل» نبيه بري، بابرام اتفاق مع اسرائيل لمنع العمليات العسكرية ضد اسرائيل من جنوب لبنان (**السفير**، ٥/٤/١٩٨٦).

□ دعت هيئة العمل الوطني اللبنانية، في بيان لها، الى انهاء الحرب ضد المخيمات، على قاعدة «اتفاق دمشق» وقرارات لجنة التنسيق والاجتماع الأمني في منزل الوزير نبيه بري (**السفير**، ٥/٤/١٩٨٦).

□ زار وفد من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية مقر الحزب السوري القومي الاجتماعي في مدينة طرابلس، والتقى عدداً من مسؤوليه. وأجري البحث، خلال الاجتماع، حول الاوضاع على الساحة اللبنانية، حيث تم التأكيد على أهمية التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني (**السفير**، ٥/٤/١٩٨٦). وعقدت الاحزاب الوطنية التقدمية اللبنانية وقيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، في شمال لبنان، اجتماعاً مشتركاً بحثت فيه الاوضاع السياسية على الساحتين اللبنانية والعربية، واصدرت بياناً دانت فيه استمرار الحرب ضد المخيمات (**المصدر نفسه**).

□ جدد ملك المغرب، الحسن الثاني، اقتراحه بان تكلف الدول العربية احد رؤسائها لعقد مباحثات سلام استطلاعية مع اسرائيل (**السفير**، ٥/٤/١٩٨٦).

□ صرح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في حديث لمجلة «نين» اليوغسلافية، بان دور مصر الآن هو العمل على تقريب وجهات النظر بين الملك حسين وياسر عرفات (**الاهرام**، ٥/٤/١٩٨٦).

١٩٨٦/٤/٥

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، مع وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز. واجري، خلال الاجتماع، استعراض تطور الاوضاع العربية والقضية الفلسطينية والعلاقات بين العراق والمنظمة (**الشرق الاوسط**، ٦/٤/١٩٨٦).

□ اتفقت قيادة «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية على وقف الاشتباكات في مخيمات بيروت ومحيطها، إثر اتصالات شارك فيها اعضاء من الجانبين بالاضافة الى المراقبين السوريين. وكانت هذه الحرب دخلت يومها التاسع (**السفير**، ٦/٤/١٩٨٦). وقد عقد مفتي الجمهورية اللبنانية، الشيخ حسن خالد، ونائب رئيس المجلس الشيعي الاسلامي الأعلى في لبنان، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، اجتماعاً، وجها في ختامه نداء لوقف القتال في المخيمات الفلسطينية وحولها، واعتبراه محرماً شرعاً وعقلاً (**المصدر نفسه**).

□ اكد وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، طاهر كنعان، في حديث لصحيفة «الرأي»، ان الاردن يرفض المخططات الاسرائيلية كافة التي تهدف الى تطبيق سياسة الحكم الذاتي، وان الاردن يرفض كافة الاوضاع التي من شأنها تدعيم الهيمنة الاسرائيلية على الاراضي المحتلة (**الرأي**، ٦/٤/١٩٨٦).

□ استقبل رئيس المجلس النيابي اللبناني، حسين الحسيني، في منزله، وفداً من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وبحث معه في الاتصالات الجارية لوضع حد نهائي للتدهور الامني في مخيمي صبرا وشاتيلا (**السفير**، ٦/٤/١٩٨٦).

□ ذكر المقربون من رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، لدى عودته الى اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية، ان بيرس اقنع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، باستئناف التدخل الاميركي في عملية السلام في المنطقة (**هآرتس**، ٦/٤/١٩٨٦).

١٩٨٦/٤/٦

□ عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في بغداد، اجتماعاتها، برئاسة ياسر عرفات. واستمعت اللجنة الى تقرير حول نتائج الزيارات التي قام بها عرفات الى عدد من العواصم العربية والاجنبية. كما ناقشت اللجنة اوضاع الفلسطينيين في مخيمات لبنان، في ضوء الاشتباكات الاخيرة مع حركة «امل» (**الشرق الاوسط**، ٧/٤/١٩٨٦).

□ تجددت الاشتباكات في المخيمات الفلسطينية في بيروت ومحيطها لليوم العاشر على التوالي. وتمكن مسؤولو حركة «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية من تطويق الوضع المتدهور، فهدأت الاشتباكات مساء (**السفير**، ٧/٤/١٩٨٦).

□ هاجم وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في جلسة الحكومة، مطلب رئيس الحكومة الى الادارة الاميركية

بزيادة التدخل في عملية السلام في المنطقة. وقال شارون، في اعقاب التقرير الذي اعلنه بيرس عن محادثاته في الولايات المتحدة الاميركية، انه لا يفهم ضرورة مثل هذا التدخل. وذكر، ايضاً، ان الحكومة لم تبحث في هذا الوضع. ووجه شارون النقد الى الاجتماعات التي عقدها منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، لتحسين نوعية الحياة في المناطق. كما هاجم مشروع بيرس المسمى «مشروع مارشال للشرق الاوسط» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/٧).

□ قال وزير خارجية كندا، جوكلارك، الذي يزور الاردن حالياً، ان اتصالات رسمية اجريت بين مسؤولين كنديين وممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية، من اجل الدخول في حوار؛ لكن هذه الاتصالات لم تصل، بعد، الى المستوى الوزاري. وقال كلارك، ايضاً، ان بلاده تعترف بان المنظمة تحظى بمساندة كبيرة من قبل الشعب الفلسطيني (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٧).

١٩٨٦/٤/٧

□ قصفت الطائرات الاسرائيلية مخيمي عين الحلوة والميه وميه الفلسطينيين القريبين من صيدا في جنوب لبنان. وافادت مصادر الشرطة اللبنانية بان القصف استهدف محطة اذاعة لـ م.ت.ف. وتكنات تدريب عسكرية (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٨).

□ ذكر مصدر فلسطيني ان بعض عسكريي «فتح» في الاردن يحاولون القيام بحركة انشقاقية. ومن الاسماء المعروفة عطاالله عطاالله (ابو الزعيم) وقائد قوات بدر، اللواء نعيم الخطيب (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٤/٨).

□ اكد ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، في محادثاته مع نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، الذي يزور السعودية، على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وعدم امكان وجود حل في الشرق الاوسط، ما لم يستعد الشعب الفلسطيني حقوقه (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٤/٨).

□ حذر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، سوريا والعراق من اي محاولة للاعتداء على مدن اسرائيل عن طريق الصواريخ بعيدة المدى الموجودة في حوزتهما. وقال رابين: «اذا اطلقوا مثل هذا الصاروخ، فانه يمكن ان يصيب تل ابيب. لكن السوريين يعرفون انهم اذا اعتدوا على مدننا، فسوف نرد على مدنهم بمائة ضعف». وكان رابين يرد بذلك على اسئلة التلاميذ، في رام الله، خلال الاجتماع الذي عقد في دار الثقافة في المدينة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/٨).

□ افتتح وزير خارجية تركيا، وحيد هليفوغلو، مؤتمراً تنظمه الامم المتحدة حول العلاقات الفلسطينية مع اوروبا، يحضره خبراء من بريطانيا واليونان والدنمارك والسويد ومالطا والمانيا الديمقراطية ويوغسلافيا وهنغاريا ورومانيا. وفي جلسة الافتتاح، تلا ممثل م.ت.ف. في الامم المتحدة، زهدي الطرزي، رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٨).

١٩٨٦/٤/٨

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «الانباء» الكويتية، ان الاتصالات التي اجريت بين المنظمة ومسؤولين سوريين لم تسفر، حتى الآن، عن نتائج على صعيد اصلاح العلاقات بين الجانبين. وعن العلاقات مع الاردن بعد اعلان وقف التنسيق السياسي، قال عرفات ان الخلاف ليس مع الملك حسين وانما مع اميركا، وان الاردن قام بدور الوسيط (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٤/٩).

□ تجددت الاشتباكات بين حركة «امل» والمقاتلين الفلسطينيين حول مخيمي صبرا وشاتيلا. وفي الوقت ذاته، تواصل لجنة التنسيق المشتركة مع المراقبين السوريين ضبط الوضع. وقد تبادل الطرفان الاتهام حول خرق وقف اطلاق النار (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٩).

□ اعلن مصدر فلسطيني ان مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان تلقت امراً من القيادة الفلسطينية بعزل عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، عضو المجلس الثوري لـ «فتح»،

من كافة مناصبه، بما فيها منصبه في الحركة (**الاهرام**، ٩/٤/١٩٨٦). وقد وزع منشور مغفل التواقيع يحمل الرقم ٣ (ويعتقد بأنه صادر عن زمرة ابو الزعيم) أشار الى ان الاعضاء «المخلصين» في «فتح» قد طالبوا، في بيان سابق لهم، بضرورة تنحي ياسر عرفات عن منصبه كرئيس للجنة التنفيذية وكقائد عام للثورة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٩/٤/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في كلمته امام المؤتمر الرابع لحزب العمل: «اننا نقول للفلسطينيين: نحن نعترف بكم كشعب، واننا لا نعتزم معالجة النزاع القائم بيننا بالقوة، او بالاكراه. انتم لن تهزمونا بالارهاب، وليس لنا نية لاخضاعكم بالحرب. ان الاسلوب هو، فقط، اسلوب التفاوض مع ممثليكم الذين يعبرون عن رغبتكم في التسوية، وليس الوهم الكامن في العنف، او مع وفد مشترك منكم ومن الاردن... ومن اجل خلق مناخ التفاوض ووضع استراتيجية سلام، فاننا نحاول القيام بمساع موازية في آن. وأحد هذه المساعي، في مجال توضيح النوايا، نحن نقول لجيراننا في الشرق: اننا على استعداد لبدء مفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة، حيث تكون آذاننا صاغية لمقترحاتكم، وليس لمقترحاتنا فقط. نحن نقول للاردن: اننا مستعدون لتسويات مرحلية ولحل دائم. وانني واثق من ان الملك حسين يتجه نحو السلام. وقد خاب امله في زعامة م.ت.ف. ولكن، على حد علمي، لم ييأس من احتمالات السلام» (**دافار**، ٩/٤/١٩٨٦).

٩/٤/١٩٨٦

□ دعا رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الامين العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، الى استخدام كل الوسائل الموضوعة في تصرفه لوقف معارك المخيمات في بيروت. وقد قدم مذكرة بهذا الخصوص الى الامم المتحدة نائب مندوب المنظمة، رياض منصور (**السفير**، ١٠/٤/١٩٨٦). وما زالت الاشتباكات تتجدد بين «امل» والمقاتلين الفلسطينيين حول مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة. وتواصل لجنة التنسيق محاولة السيطرة على الوضع وتثبيت وقف اطلاق النار (**المصدر نفسه**).

□ رحب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» ممثل م.ت.ف. في السعودية، رفيق النتشة (ابو شاكر)، بالنداء الذي وجهه الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، الى جميع الحركات الفلسطينية لعقد مؤتمر خاص يهدف الى انهاء الخلافات فيما بينها. وكان بن جديد اعلن عن استعداد الجزائر استضافة مؤتمر يضم جميع الفصائل الفلسطينية لحل كل منازعاتهم (**الاهرام**، ١٠/٤/١٩٨٦).

□ عقد اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الموجودون في عمان اجتماعاً في مكتب عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، بحضور رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، لتدارس الوضع الفلسطيني داخل الاردن، في ضوء تحركات عطاالله عطاالله (ابو الزعيم). كما اكدت مصادر فلسطينية استمرار منظمة التحرير في دفع رواتب قوات بدر الموجودة في عمان، واصدرت «وفا» بياناً نفت فيه النبأ الذي افاد بعكس ذلك (**الشرق الاوسط**، ١٠/٤/١٩٨٦). ومن جهة اخرى، نفى الوزير ان يكون الاردن اغلق عدداً من مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان. وقال ان مكتب الاتصال، فقط، اغلق. واكد ان الاختلاف لا يعني القطيعة بين الجانبين (**السفير**، ١٠/٤/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في بداية المناقشات السياسية، في مؤتمر حزب العمل، ان اسرائيل لن تفرض قيوداً على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، بشأن دخولهم في وفد اردني ـ فلسطيني لمحادثات السلام. وقال رابين، ايضاً، انه وحزب العمل مستعدون لتقديم تنازلات اقليمية مؤلمة، من اجل ارساء السلام وحل المشكلة الفلسطينية (**دافار**، ١٠/٤/١٩٨٦).

□ اجتمع، في الكويت، وزير الخارجية الكويتي، الشيخ صباح الاحمد، مع رئيس

الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف). وقال القدومي انه اطلع الوزير الكويتي على نتائج اجتماعات القيادة الفلسطينية الاخيرة في بغداد، كما بحث معه في الاتصالات الجارية لعقد قمة عربية (**الرأي**، ١٠/٤/١٩٨٦).

□ قال الرئيس المصري حسني مبارك، في تصريح للصحافيين، ان مبادرة الملك الاردني حسين، والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، ما زالا قائمين، وان سوء التفاهم الذي حصل بين الاردن و م.ت.ف. لا يعني ان كل شيء انتهى (**الاهرام**، ١٠/٤/١٩٨٦).

□ عُقد في مكتب نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، اجتماع ضم رئيس حركة «امل»، نبيه بري، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، ووفد من قيادة جبهة الاتحاد الوطني اللبنانية، ووفد من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. وخلال الاجتماع، تم الاتفاق على اعادة الوضع الطبيعي الى المخيمات الفلسطينية في بيروت (**السفير**، ١٠/٤/١٩٨٦).

□ وجه وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، نقداً عنيفاً الى ما اسماه مشروع «مارشال ـ بيرس للشرق الاوسط» ووصفه بانه مشروع خيالي (**دافار**، ١٠/٤/١٩٨٦).

١٠/٤/١٩٨٦

□ اعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، استعداد الحركة لالغاء «اتفاق عمان» و «اعلان القاهرة»، اذا قررت الفصائل الفلسطينية اعلان موافقتها على حضور مؤتمر من أجل توحيد الكلمة الفلسطينية. وطالب خلف بالاسراع الى تلبية نداء الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، بعقد مؤتمر للفصائل الفلسطينية دون شروط مسبقة (**الاهرام**، ١١/٤/١٩٨٦). ومن ناحية اخرى، اكد خلف، في تصريح لصحيفة «الشرق الاوسط»، عدم علاقة الاردن بمحاولة انشقاق عطاالله عطاالله (ابو الزعيم). وقال ان المحاولة اشبه بالانقلاب التلفزيوني، ولا تستحق الاهتمام، نظراً لنوعية القائمين بها (**الشرق الاوسط**، ١١/٤/١٩٨٦).

□ اعلنت الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيانين منفصلين، تأييدهما لاقتراح توحيد الفصائل الفلسطينية الذي دعا اليه الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد. وفي حين طالبت الشعبية بالغاء «اتفاق عمان»، طالبت الديمقراطية بجعل مقررات دورة المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشرة اساساً للوحدة الفلسطينية. كما ذكر متحدث باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ان الجبهة ستدرس الاقتراح الجزائري (**السفير**، ١١/٤/١٩٨٦).

□ اسفرت الاجتماعات بين جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وحركة «امل» باشراف نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، في دمشق، عن تشكيل قوة امنية تنوي العمل لانهاء التوتر في مخيم شاتيلا ومحيطه، على ان يعاونها مراقبون سوريون ومراقبون من جبهة الانقاذ ومن حركة «امل». وتتشكل القوة من الحزب التقدمي الاشتراكي ومنظمة حزب البعث والحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي (**السفير**، ١١/٤/١٩٨٦).

□ نفى رئيس حركة «امل»، نبيه بري، ان يكون التقى مع ممثلين عن «فتح»، وقال: «لقد استقبلت وفداً يمثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهي تتولى الاتصالات بمؤيدي عرفات. وقد ابلغ الينا الوفد ان مؤيدي عرفات ينوون اقامة علاقات سياسية معنا، لكننا رفضنا ذلك» (**السفير**، ١١/٤/١٩٨٦).

□ تحولت ذكرى الاربعين لوفاة ظافر المصري الى تظاهرة تأييد لسياسة م.ت.ف. تم خلالها التلويح باعلام فلسطينية ضخمة الحجم، والقيت خلالها خطب تأييد حماسية للمنظمة ولزعيمها ياسر عرفات. وقد اشترك في احياء الذكرى، في جامعة النجاح في نابلس، حوالى ٧٠٠٠ شخص من شتى ارجاء الضفة الغربية، بينهم رؤساء بلديات وشخصيات فلسطينية. وقد القيت سلسلة طويلة من الخطب وجهت خلالها نداءات الى الجماهير للاعراب عن تأييدها

لـ م.ت.ف. بزعامة «الاخ ابو عمار». ووجهت ادانات الى الحكومة الاسرائيلية والولايات المتحدة الاميركية والاردن (**يديعوت احرونوت**، ١١/٤/١٩٨٦).

□ كرر الملك المغربي الحسن الثاني، للمرة الثالثة، اقتراحه تكليف رئيس عربي لقاء رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس. وقال، في حديث لمجلة «ريفي دي موند»، ان على رؤساء الدول العربية ان يختاروا اكثرهم نزاهة وأقلهم تحيزاً لهذه المهمة. وحذر من ان الفشل في التسوية سيدفع الفلسطينيين الى المزيد من العنف (**السفير**، ١١/٤/١٩٨٦).

١١/٤/١٩٨٦

□ دعا رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف)، جميع الفصائل الفلسطينية الى الاستجابة لنداء الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، لعقد مؤتمر وطني فلسطيني في الجزائر، لتسوية الخلافات الحالية فيما بينها (**السفير**، ١٢/٤/١٩٨٦).

□ ذكرت صحيفة «الخليج»، التي تصدر في امارة الشارقة، ان الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد اجرى مشاورات مع جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك سوريا والاتحاد السوفياتي، قبل اعلان دعوته لفصائل المقاومة الفلسطينية للتوحيد. كما حصل على موافقة الفصائل الفلسطينية الرئيسة، ايضاً، قبل الدعوة (**الرأي**، ١٢/٤/١٩٨٦).

□ في محاولات أخيرة لانهاء حالة التوتر في المخيمات الفلسطينية وضواحيها في بيروت الغربية، قامت مجموعة من مسؤولي جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية في المخيمات ومسؤولين من حركة «امل» بجولة داخل المخيمات حيث تجرى ازالة الحواجز التي كانت قائمة في اثناء الاشتباكات (**السفير**، ١٢/٤/١٩٨٦).

١٢/٤/١٩٨٦

□ رحب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، بدعوة الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، لعقد اجتماع توحيدي لفصائل المقاومة الفلسطينية في الجزائر. وحول موضوع انشقاق عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، قال عرفات انه شأن صغير لا يستحق مثل هذه الضجة. وقال، أيضاً، انه سيواصل جهوده من أجل عقد قمة عربية (**السفير**، ١٣/٤/١٩٨٦). ومن ناحية اخرى، ذكر عرفات، في حديث لصحيفة «الثورة» العراقية، ان القيادة الايرانية وقعت في مصيدة وهم عدم قدرة العراق على الصمود امام الهجمات الايرانية (**الرأي**، ١٣/٤/١٩٨٦).

□ اعلن مصدر فلسطيني في «فتح» ان احد مسؤولي الحركة في لبنان، وهو راجي النجمي، قد اختطف في خلده، في اثناء توجهه إلى الاجتماع بمسؤولين من حركة «امل» في بيروت (**الشرق الاوسط**، ١٣/٤/١٩٨٦).

□ استمر التوتر في محيط مخيم شاتيلا، وحصلت اشتباكات متقطعة طيلة النهار، اضافة الى استمرار رصاص القنص، وتمكنت لجنة التنسيق من تهدئة الوضع مساء (**السفير**، ١٣/٤/١٩٨٦). وعقدت هيئة العمل الوطني اللبنانية اجتماعاً في بيروت ضم رئيس حركة «امل»، نبيه بري، وممثلين عن الاحزاب اللبنانية وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. وبحثت، خلال الاجتماع ورقة العمل الفلسطينية المقدمة الى جبهة الاتحاد الوطني اللبنانية وحركة «امل». كما بحثت مسألة تشكيل قوة الفصل بين المخيمات الفلسطينية وحركة «امل» (**البعث**، ١٣/٤/١٩٨٦).

□ رفعت شركة كهرباء القدس الشرقية دعوى ضد وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحل. وتذكر الشركة في دعواها الى محكمة العدل العليا، ان حكومة اسرائيل تحاول اعاقة اجراءاتها لكي تتنازل عن امتيازها بتزويد الضواحي اليهودية في شرق المدينة بالكهرباء. وتطلب الشركة من المحكمة اصدار حكم يلزم وزير الطاقة الاسرائيلي بتقليص الكهرباء التي تشتريها من شركة الكهرباء الاسرائيلية، وذلك لضمان ارباح شركة كهرباء القدس الشرقية

(دافار، ١٣/٤/١٩٨٦).

□ وصل الملك الاردني حسين الى السعودية، وبدأ محادثاته مع الملك السعودي، فهد بن عبدالعزيز، في الوقت الذي وصل وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، الى سوريا. وذكرت مصادر دبلوماسية في عمان ان المباحثات بين الملكين، الاردني والسعودي، تركزت على العلاقات بين الاردن و م.ت.ف. بعد وقف التنسيق بينهما (**الرأي**، ١٣/٤/١٩٨٦).

□ يواصل وزير خارجية كندا، جو كلارك، محادثاته في اسرائيل. وكان اجتمع في القدس مع رئيس الحكومة شمعون بيرس، ومع نظيره اسحق شامير. وخلال اجتماعه مع شامير، تم الاتفاق على دراسة امكان انشاء صندوق مشترك للبحث والتنمية يشجع الاستثمارات الكندية في المشروعات الاستثمارية في اسرائيل، وكذلك القيام باستثمارات مشتركة في دول العالم الثالث (**دافار**، ١٣/٤/١٩٨٦).

١٣/٤/١٩٨٦

□ وصل الى صنعاء رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات. وقال، في تصريح له لوكالة «سبأ» اليمنية، انه سيناقش مع الرئيس اليمني مسألة الدعوة إلى عقد قمة عربية لتناقش مسألة انهيار التحركات المشتركة من اجل السلام بين المنظمة والاردن، اضافة الى مواضيع اخرى (**السفير**، ١٤/٤/١٩٨٦).

□ اعرب رئيس لجنة العمل الوحدوي الفلسطيني، محمد زهدي النشاشيبي، عن ترحيب اللجنة بنداء الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، لاستعادة الوحدة الفلسطينية وتسوية الخلاف بين فصائل المقاومة الفلسطينية. ووزعت اللجنة بياناً، في دمشق، دعت فيه جميع الفصائل الى العمل بجدية لانهاء حالة الانقسام. وفي ابو ظبي، رحب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، بالمبادرة الجزائرية، واعرب عن امله في ان تساعد سوريا وليبيا وبعض الدول العربية الاخرى الجزائر من اجل انجاح الحوار الفلسطيني (**الرأي**، ١٤/٤/١٩٨٦).

□ تم تشكيل غرفة عمليات مشتركة من حركة «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية تقوم بالاتصال بقوة المراقبين السوريين والقوة الامنية المشتركة، وذلك من اجل معالجة الحوادث الطارئة (**السفير**، ١٤/٤/١٩٨٦). من ناحية اخرى، اصدرت قيادة منطقة صيدا في «فتح» بياناً، رأت فيه ان الحرب ضد المخيمات هي استمرار للمؤامرة التي بدأت باجتياح اسرائيل للبنان، وطالبت بوقف هذه الحرب. كما طالبت باطلاق سراح عضو قيادة «فتح» في صيدا، راجي النجمي (**المصدر نفسه**).

□ اعتبر الجيش الاسرائيلي منطقة تل السلطان في رفح منطقة عسكرية مغلقة، وذلك بعد ان بدأ مستوطنو غوش قطيف واقليم غزة عمليات احتجاج على توطين سكان مخيم كندا، الذين يتم نقلهم من الجانب المصري الى رفح، في تلك المنطقة. وتم في منطقة تل السلطان اعداد البنية التحتية لبناء مساكن لعدد من العائلات يتراوح ما بين ٥٠٠ الى ٧٥٠ عائلة يبلغ تعدادها حوالى ٧٥٠٠ نسمة، وذلك حسبما ينص عليه احد بنود اتفاقية كامب ديفيد. ولقد تعهدت حكومة اسرائيل، بموجب هذا البند، باستيعاب هذه العائلات في منطقتها، في إطار توحيد الاسر، وذلك بعد ان تم اقتسام السيطرة على رفح بين اسرائيل ومصر، لدى وضع علامات الحدود الجديدة، التي شطرت رفح الى شطرين (**عل همشمار**، ١٤/٤/١٩٨٦).

□ اصدر الاتحاد البرلماني الدولي، في دورته الخامسة والسبعين التي عقدت في المكسيك، قراراً يدعو فيه الى انسحاب اسرائيل، غير المشروط، من الاراضي العربية المحتلة. واستنكر القرار سياسة الاستيطان والضم الاسرائيلية للاراضي العربية المحتلة، وعمل اسرائيل على تغيير المعالم الثقافية والديمغرافية للشعب الفلسطيني (**الرأي**، ١٤/٤/١٩٨٦).

١٤/٤/١٩٨٦

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، مع الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، واستعرضا الاوضاع في

المنطقة العربية والعلاقات بين اليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية. واكد الرئيس اليمني دعم بلاده المطلق للثورة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٥/٤/١٩٨٦).

□ عقدت هيئة العمل الوطني اللبنانية، في بيروت، مع اعضاء من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية اجتماعين، عقد احدهما في مكتب الحزب التقدمي الاشتراكي والآخر في مقر اركان حركة «امل» في حارة حريك، واقرت خلالهما الخطوات العملية لانتشار القوة الامنية في مخيم شاتيلا (**السفير**، ١٥/٤/١٩٨٦).

□ قال عضو المجلس الثوري لـ «فتح» المنشق، عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، ان ٨٠٠ ضابط من كوادر الحركة وعدداً كبيراً من المقاتلين انضموا الى حركته. وقال، في حديث لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، ان الذين انضموا الى حركته هم من المنادين بالاصلاح داخل «فتح» (**السفير**، ١٥/٤/١٩٨٦).

□ التقى وزير خارجية كندا، جو كلارك، رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، في اثناء زيارة الاول لفلسطين المحتلة. وقال كلارك، في مؤتمر صحافي، ان كندا تؤيد مبدأ اقامة وطن قومي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما دافع عن منظمة التحرير الفلسطينية بالقول: «ان انشطة المنظمة غير مقصورة على الارهاب» (**الشرق الاوسط**، ١٥/٤/١٩٨٦).

١٥/٤/١٩٨٦

□ تأجلت عملية نشر القوة الامنية التي شكلت لمراقبة وقف اطلاق النار في محيط مخيمي صبرا وشاتيلا. كما الغي اجتماع للجنة التنسيق التي تضم ممثلين عن حركة «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. ولم تعلن اسباب تأجيل انتشار القوة او الغاء اجتماع اللجنة. وقال مصدر في لجنة التنسيق ان عملية نشر القوة الامنية بحاجة الى مزيد من الدرس (**الشرق الاوسط**، ١٦/٤/١٩٨٦). من جهة اخرى، ابرقت دائرة شؤون العائدين في اللجنة السياسية العليا التابعة لـ م.ت.ف. الى الرئيس السوري حافظ الاسد تناشده العمل لوقف الحرب التي تشن ضد المخيمات الفلسطينية (**السفير**، ١٦/٤/١٩٨٦).

١٦/٤/١٩٨٦

□ وصل الى بغداد، قادماً من السعودية، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في زيارة استغرقت ساعات عدة، ثم غادرها في اليوم ذاته (**الشرق الاوسط**، ١٧/٤/١٩٨٦).

□ انتشرت القوة الامنية التي شكلت لمراقبة وقف اطلاق النار في محيط مخيمي صبرا وشاتيلا. وتم انتشار القوة في مواقعها تحت اشراف هيئة العمل الوطني اللبنانية وقيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية والمراقبين السوريين (**السفير**، ١٧/٤/١٩٨٦).

□ دعا عدد من الدول العربية الى عقد مؤتمر قمة طارئ لبحث الهجوم الاميركي على الاراضي الليبية. وقد ايد عقد مثل هذه القمة الطارئة كل من الكويت والجزائر ودولة الامارات العربية المتحدة وليبيا والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية (**الرأي**، ١٧/٤/١٩٨٦).

□ اصدرت السلطات الايطالية، بموجب امر قضائي، امراً دولياً بالقبض على عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس (ابو العباس)، بتهمة القيام بتوجيه عملية خطف السفينة الايطالية اكيل لاورو في العام الماضي (**السفير**، ١٧/٤/١٩٨٦).

□ ندد القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، باعلان رئيس الحكومة، شمعون بيرس، بشأن الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني. واعلن ان اقوال بيرس لا تلزم الحكومة. ووصف شامير اقوال بيرس بانها «بداية للانحراف وفقدان الحقوق وتنازلات عن كل شيء، ولا نوافق عليها» (**هآرتس**، ١٧/٤/١٩٨٦).

١٧/٤/١٩٨٦

□ احتفلت المؤسسات الفلسطينية بيوم

التضامن مع الاسير الفلسطيني الذي يصادف بتاريخ ١٧ نيسان (ابريل) من كل عام. واصدرت جمعية اسر المعتقلين والاسرى الفلسطينيين التابعة لـ م.ت.ف. بياناً كشفت فيه عن وحشية الممارسات الصهيونية ضد السجناء والمعتقلين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٨/٤/١٩٨٦).

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، انه ابلغ الى الحكومة الاردنية، رسمياً، بتكليف من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ان العقيد عطاالله عطاالله (ابو الزعيم) لم يعد يتولى أية مسؤوليات في اطار م.ت.ف. في الاردن، وطلب اليها التصرف معه على هذا الاساس. كما بحث الحسن مع المسؤولين الاردنيين في وضع معسكر الكرامة الذي يضم مقاتلين من «فتح» يحملون الجنسية الاردنية (**السفير**، ١٨/٤/١٩٨٦).

□ اعتقل ثلاثة طلاب عرب في اثناء التظاهرة التي اجراها عشرات من العرب واليهود امام القنصلية الاميركية في القدس. وجاءت التظاهرة احتجاجاً على قيام الطائرات الاميركية بقصف ليبيا. واحرق المتظاهرون علم الولايات المتحدة الاميركية، كما هتفوا هتافات معادية ضد العملية الاميركية (**دافار**، ١٨/٤/١٩٨٦).

□ اشار وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، الى انه بحث مع المسؤولين الاسرائيليين، خلال زيارته لاسرائيل، في ضرورة تحسين الاحوال المعيشية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة واحترام حقوق الانسان فيها. واكد غالي، في تصريح لصحيفة «الاخبار» القاهرية، ان تحقيق السلام يقتضي مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في عملية السلام، واحقاق حقوقه (**الرأي**، ١٨/٤/١٩٨٦). ونقل رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، إلى وزير الدولة المصري تفاصيل مشروع الحكم الذاتي المسمى «غزة اولاً». وعلم ان مصر لا ترفض المشروع، لكنها تفضل ان يتم تبني هذا المشروع، اولاً، من قبل الفلسطينيين. ويشمل المشروع اقامة مطار في غزة ونقل صلاحيات واسعة للبلديات واعطاء معظم الوظائف المدنية للسكان المحليين (**هآرتس**، ١٨/٤/١٩٨٦).

١٨/٤/١٩٨٦

□ قال مسؤول العلاقات الخارجية في «فتح»، عباس زكي، في تصريح لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، ان اربعة فصائل فلسطينية وافقت على عقد مؤتمر المصالحة الفلسطينية الذي دعا إليه الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد. والفصائل الاربعة هي «فتح» والجبهتان، الديمقراطية والشعبية، والحزب الشيوعي الفلسطيني. واكد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، عزمي الخواجا، موافقة الجبهة على حضور المؤتمر، ثم قال ان سوريا تؤيد الوساطة الجزائرية لاجراء المصالحة الفلسطينية (**الرأي**، ١٩/٤/١٩٨٦).

١٩/٤/١٩٨٦

□ ذكرت مصادر موثوقة، في برلين، ان الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات. وقد عقد اللقاء على هامش المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الالماني الموحد، الذي يحضره الزعيمان، السوفياتي والفلسطيني (**السفير**، ٢٠/٤/١٩٨٦).

□ صدرت عن مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي توصيات اكدت ضرورة تنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن الدولي والاتحاد البرلماني الدولي، حول القضية الفلسطينية. وطالب المؤتمر بانسحاب اسرائيل، غير المشروط، من الاراضي العربية المحتلة كافة؛ كما اكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة تحت قيادة م.ت.ف. (**الرأي**، ٢٠/٤/١٩٨٦).

٢٠/٤/١٩٨٦

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى بغداد قادماً من

برلين. وكشفت مصادر فلسطينية ان لقاء عرفات مع الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، في برلين، تناول تطورات الموقف في منطقة الشرق الاوسط، حيث اكد غورباتشيوف دعم الاتحاد السوفياتي للشعب الفلسطيني ووقوفه الى جانب حقه في اقامة دولته المستقلة (**الاهرام**، ٢١/٤/١٩٨٦).

□ ذكر مصدر دبلوماسي عربي، في عمان، ان سوريا وافقت على استئناف الحوار مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، وان المسؤولين في الجانبين تبادلوا رسائل خطية تضمنت اقتراحات للمصالحة السورية ـ الفلسطينية. وذكر المصدر نفسه ان لقاء عقد في اثينا بين عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، ومسؤول كبير في جهاز المخابرات السورية في السادس من الشهر الحالي (**الشرق الاوسط**، ٢١/٤/١٩٨٦).

□ نفى رئيس بلدية غزة المقال، رشاد الشوا، الانباء القائلة انه التقى مع شمعون بيرس ومع ممثلين مصريين واميركيين، للبحث في مشروع بيرس لاقامة الحكم الذاتي في غزة، واعلن معارضته لهذا المشروع، وقال: «نطالب بتجسيد حقنا في السيادة الكاملة على انفسنا وليس تحت الاحتلال»، واضاف الشوا انه لن يستجيب، في أي شكل من الاشكال، لأي اقتراح اسرائيلي لرئاسة بلدية غزة، في حال طرح مثل هذا الاقتراح (**هآرتس**، ٢١/٤/١٩٨٦).

□ افتتحت منظمة الشبيبة الفلسطينية مؤتمرها المحلي الثاني في مقر اللجنة المركزية للتنظيم الشعبي الناصري في مدينة صيدا، تحت شعار «من اجل وحدة الشبيبة في اطار اتحاد شبابي فلسطيني موحد معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية، ومناهض لسياسة الانحراف، وحام لمكتسبات الثورة في لبنان» (**السفير**، ٢١/٤/١٩٨٦).

□ وصل الى الصين، في زيارة رسمية بدعوة من وزارة الخارجية الصينية، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف) (**الاهرام**، ٢١/٤/١٩٨٦).

٢١/٤/١٩٨٦

□ استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد وفداً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برئاسة أمينها العام د. جورج حبش. ودار الحديث خلال الاجتماع حول الاوضاع في المنطقة والوضع على الساحة الفلسطينية (**البعث**، دمشق، ٢٢/٤/١٩٨٦).

□ ذكر وزير العمل والرفاه الاسرائيلي، موشي كتساف، ان زيادة ملحوظة طرأت في الشهور الاخيرة على حجم النزوح من البلاد من جانب الشبان، بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي. واشار مراسل «هآرتس» الى انه، وفقاً لتقويمات مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، نزح عن البلاد، خلال العام ١٩٨٥، حوالى ١٩ الف شخص (**هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٦).

□ اجتمع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، في باريس. وفي صلب محادثاته مع ميتران، كان الاقتراح الاسرائيلي المسمى «مشروع مارشال» لمساعدة دول منطقة الشرق الاوسط. وقدمت اسرائيل ورقة عمل رسمية في هذا الخصوص الى فرنسا. وقد نظر الرئيس ميتران الى المشروع بايجابية (**عل همشمار**، ٢٢/٤/١٩٨٦).

٢٢/٤/١٩٨٦

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الذي يزور العراق حالياً، مع وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، واستعرض الجانبان الاوضاع العربية والقضايا ذات الاهتمام المشترك (**الرأي**، ٢٣/٤/١٩٨٦). كما ترأس عرفات، في بغداد، اجتماعات المجلس العسكري الفلسطيني الذي سيبحث، فيما سيبحث، مسألة تمرد العقيد عطاالله عطاالله (ابو الزعيم) (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٤/١٩٨٦). وكان قد اصيب

شخصان بجراح في عمان، جراء حادث اطلاق نار في مكتب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في عمان، عندما حاول عطاالله الدخول الى المكتب برفقة ١٥ رجلاً من مؤيديه. وقالت مصادر فلسطينية ان اصابة الشخصين حصلت نتيجة الاشتباك بالأيدي، لا نتيجة اطلاق نار (**الاهرام**، ١٩٨٦/٤/٢٣).

□ قال امين سر «القيادة المؤقتة لحركة 'فتح'» (المنشقين)، العقيد ابو موسى، ان العمليات الانتقامية، رداً على العدوان الاميركي على ليبيا، لن تطال شركات الطيران الاميركية، لانها تحمل مدنيين ابرياء. وقال ان الضربات ستوجه الى المصالح الاميركية كافة في العالم (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٢٣).

□ دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، وهو يتحدث امام البرلمان الاوروبي، الدول الاوروبية الـ ٢١ للقيام بصراع دون هوادة ضد الارهاب العالمي وتأييد اقتراح مشروعه المسمى «مشروع مارشال» للشرق الاوسط «الذي، بدونه، لا امل بالسلام في الشرق الاوسط» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٤/٢٣). ووجه بيرس الى الملك حسين، مرة اخرى، من على منصة البرلمان الاوروبي، نداء قال فيه: «تعال نلتق ونتحدث... ان اي موعد يناسبنا؛ واي مكان للمحادثات ليس بعيداً؛ واي موضوع للحديث ليس صعباً». وفي مقابل دعوة ملك الاردن للاستمرار في مسار السلام، اوضح بيرس ان اسرائيل تنوي احترام «تطلعات الشعب الفلسطيني نحو حياة كريمة والتعبير عن الذات» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/٢٣).

□ دعا الرئيس المصري حسني مبارك، وهو يتحدث قرب حدود اسرائيل، في منطقة رفح، زعماء الدول العربية إلى رؤية انجازات مصر التي حررت اراضيها كافة دون دمار وموت. كذلك، تمنى مبارك ان تقوم الدول العربية بتبني استراتيجية السلام المصرية وتحرير اراضيها المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٤/٢٣).

□ عقد رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، لقاء سرياً في باريس مع سفير المغرب في فرنسا. وقد تم اللقاء في الفندق الذي ينزل فيه بيرس، واشترك فيه أيضاً عضو الكنيست رافي ادري (**دافار**، ١٩٨٦/٤/٢٣).

□ استخدمت كل من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن ضد مشروع تقدمت به كتلة دول عدم الانحياز يدين الغارة الاميركية على ليبيا التي حصلت خلال الاسبوع الماضي (**الاهرام**، ١٩٨٦/٤/٢٣).

١٩٨٦/٤/٢٣

□ قال الرئيس المصري حسني مبارك، في الذكرى الرابعة لاستعادة سيناء، ان مصر ما زالت تسعى، مع جميع الاطراف العربية واشقائها الفلسطينيين، وتحاول التنسيق مع الاردن واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، الى التوصل لتسوية شاملة. واكد ان الامر سيكون اكثر سهولة لو تعاون العرب مع مصر (**الاهرام**، ١٩٨٦/٤/٢٤).

□ استقبل القائد العام للقوات المسلحة الليبية، العميد الركن أبو بكر يونس جابر، وفداً من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية يضم الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، واعضاء من القيادة المؤقتة لحركة «فتح» (المنشقين) (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٢٤).

□ استقبل وزير خارجية الصين، وو شو كيان، وفداً لـ م.ت.ف. برئاسة رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف)، الذي يزور الصين حالياً. وصرح الوزير الصيني بان الصين تؤكد مساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية في كفاحها العادل من اجل ان يكون لها دولتها الخاصة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٤/٢٤).

١٩٨٦/٤/٢٤

□ قرر المجلس العسكري الاعلى لـ م.ت.ف. طرد عطاالله عطاالله (ابو الزعيم) من صفوف الثورة الفلسطينية وتجريده من جميع رتبه ومناصبه العسكرية في جيش التحرير الفلسطيني والقوات الفلسطينية (**الاهرام**،

١٩٨٦/٤/٢٥).

□ اذاعت امانة سر جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، في جنوب لبنان، نص المذكرة التي سلمتها الى المفتي عبدالامير قبلان والدكتور سليم الحص والوزير وليد جنبلاط ولكل من نزيه البزري ومصطفى سعد. وجاء في المذكرة ان المخيمات في جنوب لبنان تتعرض للاعتداء المتواصل من قبل عناصر حركة «امل» (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٢٥).

□ قال الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس (ابو عباس)، في مقابلة هاتفية مع وكالة «رويتر» للانباء، انه يرتب لعقد اجتماع سري لحركات ثورية من مختلف انحاء العالم لاتخاذ اجراءات ضد كل من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل(**السفير**، ١٩٨٦/٤/٢٥).

□ تظهر احصاءات نشرها بنك اسرائيل ان ديون اسرائيل بلغت، مع نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، ما مقداره ٢٣,٨ مليار دولار. وبهذا تكون هذه الديون انخفضت بما مقداره ١٠٣ مليون دولار عما كانت عليه في ايلول (سبتمبر) من العام ذاته (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٤/٢٥).

١٩٨٦/٤/٢٥

□ في رسالة وجهتها الى الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، حددت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية شروطها للرد ايجابياً على دعوة الجزائر لعقد مؤتمر توحيدي للفصائل الفلسطينية، واقترحت الجبهة اشراك كل من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي في الجهود التي تبذل لحل الازمة الراهنة داخل منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٢٦).

□ عقدت القيادة السياسية لهيئة العمل الوطني اللبنانية اجتماعاً مع جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، ناقشت خلاله ورقة العمل الفلسطينية المقدمة لتنظيم العلاقات بين الجانبين. واقر المجتمعون الورقة بالاجماع، مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٢٦).

١٩٨٦/٤/٢٦

□ صرح مصدر فلسطيني في بغداد بان القادة السوفيات بعثوا رسالة الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، سلمه اياها السفير السوفياتي في بغداد، فيكتور فينين، يحذرونه فيها من عدوان اسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والامة العربية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٤/٢٧).

□ اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اربعة بيانات، اعلنت في الاول انها لم تشارك في وضع ورقة العمل الفلسطينية التي اقرت في اجتماع هيئة العمل الوطني اللبنانية وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وان الاتفاق الذي تم لا علاقة للجبهة الديمقراطية به. وفي البيان الثاني تحدثت عن العسف الذي يتعرض له ابناء المخيمات في الجنوب (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٢٧).

□ عقدت لجنة تنسيق امن المخيمات اجتماعاً في فندق البوريفاج، في بيروت الغربية، درست فيه الخطوات التي اتخذت لضمان امن المخيمات (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٢٧).

□ يتبين من التقرير بخصوص المحادثات التي اجراها الملك الاردني حسين في لندن انه مهتم بتعيين رؤساء بلديات آخرين في المناطق المحتلة بدلاً من ضباط الجيش الاسرائيلي. ويتضح، ايضاً، ان الملك الاردني مهتم بمشروع تحسين نوعية الحياة في الضفة الغربية والقطاع. كذلك يتوقع الملك احداث تغييرات في «القيادة» الفلسطينية في المناطق المحتلة، بهدف تجديد مبادرته السملية. وقد اظهر الاردن مزيداً من الاستعداد للتعاون مع اسرائيل ومع اوساط اميركية خاصة تريد الاستثمار في المشاريع الكبيرة في الضفة الغربية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/٢٧).

١٩٨٦/٤/٢٧

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، القاهرة قادماً من

بغداد. واعرب عرفات، في تصريح للصحافيين، عن شكره لمصر للجهود التي تبذلها للتوفيق بين م.ت.ف. والاردن (**الاهرام**، ٢٨/٤/١٩٨٦). من ناحية اخرى، قال عرفات، تعليقاً على القمة العربية التي دعا الى عقدها ملك المغرب، ان م.ت.ف. أصرت مراراً على عقد قمة عربية تبحث في جميع الاعتداءات القائمة ضد الامة العربية، بما في ذلك الاعتداءات على مخيماتنا في الجنوب واعتداءات القوى العميلة لاسرائيل على مخيماتنا الأخرى في لبنان (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٤/١٩٨٦). هذا وقد ذكرت انباء صحافية خليجية ان ليبيا طلبت من عرفات التوسط لانهاء النزاع الحالي بين ليبيا وتونس، لكن تونس طلبت تأجيل البحث في هذه المسألة (**الاهرام**، ٢٨/٤/١٩٨٦).

□ أصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً، في ختام دورة اجتماعات اللجنة المركزية، دعت فيه جميع فصائل المقاومة الفلسطينية الى الحوار، دون شروط مسبقة ودون استبعاد أي طرف، بغية التوصل الى اتفاق سياسي وتنظيمي يعيد الوحدة الى منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير**، ٢٨/٤/١٩٨٦).

□ عبر القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، عن تأييده للاستيطان اليهودي في مدينة الخليل (**هآرتس**، ٢٨/٤/١٩٨٦).

□ قال مصدر سياسي اسرائيلي رفيع المستوى لصحيفة «هآرتس»، ان الملك الاردني حسين وافق، في الاتصالات التي اجريت معه، على التعاون مع المبادرين الى مشاريع جديدة في الضفة الغربية تعزز مكانته في المنطقة. واضاف المصدر ان اسرائيل والاردن تجريان اتصالات دائمة وقوية، بواسطة اوساط اميركية، بهدف تعزيز مكانة الملك حسين في الضفة الغربية (**هآرتس**، ٢٨/٤/١٩٨٦).

□ بدأت في مقر وزارة شؤون الاراضي المحتلة، في عمان، اجتماعات اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته التي عقدت في تونس في كانون الأول (ديسمبر) العام الماضي. وستبحث اللجنة في آثار الوضع الاقتصادي الاسرائيلي على الفلسطينيين في المناطق المحتلة (**الراي**، ٢٨/٤/١٩٨٦).

٢٨/٤/١٩٨٦

□ عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، والرئيس المصري حسني مبارك، اجتماعاً بحثا فيه تطورات الموقف العربي والقضية الفلسطينية. وقال عرفات ان المباحثات تناولت كل المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية (**الاهرام**، ٢٩/٤/١٩٨٦).

□ أثارت اعترافات رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، حول المباحثات السرية مع الاردن، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الذي اعلن انه سيثير هذه المسألة امام مؤتمر القمة العربي اذا عقد (**القبس**، الكويت، ٢٩/٤/١٩٨٦).

□ عقد عضو المجلس الثوري المطرود من «فتح»، عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، اجتماعاً في عمان لعدد من الضباط الموالين له على اساس انه اجتماع المجلس العسكري الاعلى للحركة. وكرر المجتمعون اعتبار قرار المجلس العسكري الاعلى لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي جرد عطاالله من رتبه وصلاحياته قراراً غير شرعي (**السفير**، ٢٩/٤/١٩٨٦).

□ اعرب وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، عن امله في ان يتجدد زخم الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، عندما يحل اسحق شامير محل شمعون بيرس في رئاسة الحكومة، تنفيذاً لاتفاق المناوبة. وقال شارون انه ما يزال في هذه المناطق مليونا دونم من املاك الدولة غير مستثمرة وينبغي الاستيطان فيها. وجدد شارون دعوته إلى تطبيق القانون الاسرائيلي في الضفة الغربية، وقال ان لدولة اسرائيل حقوقاً وراء نهر الاردن، وان كان من المتعذر تجسيدها لاسباب سياسية (**معاريف**، ٢٩/٤/١٩٨٦).

□ رد رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، على اقوال الرئيس السوري حافظ الاسد، الذي صرح، في مقابلة مع التلفزيون السوفياتي، بان «السلام في الشرق الاوسط ممكن، ولكنه

يتحقق، فقط، عبر مشاركة الدولتين العظميين». وقال بيرس: «انني مسرور لان الاسد بدأ يتحدث عن السلام». واضاف: «ان الاسد يتحدث عن مؤتمر دولي، ونحن مستعدون للحديث عن السلام دون شروط مسبقة» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٤/٢٩).

□ خفضت مصر اسعار النفط الذي تبيعه لاسرائيل. وتراوحت قيمة التخفيض ما بين ٢,٥ الى ٣,٣ دولار للبرميل الواحد (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/٢٩).

١٩٨٦/٤/٢٩

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى بغداد قادماً من القاهرة، لحضور اجتماعات المجلس المركزي لـ م.ت.ف. وذكر متحدث باسم المنظمة في بغداد ان المجلس سيبحث، في اجتماعاته، تطورات الموقف في الاراضي العربية المحتلة والاوضاع في المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الاهرام**، ١٩٨٦/٤/٣٠).

□ أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان اجتماع الجزائر للحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني المقرر في الأول من أيار (مايو) قد تأجل الى ما بعد تبلور مصير القمة العربية (**القبس**، ١٩٨٦/٤/٢٨).

□ نددت كل من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والشعبية ـ القيادة العامة، بسياسة الاردن وباتصالاته مع اسرائيل. ودعت الجبهة الديمقراطية قيادة «فتح» ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى الغاء اتفاق عمان ووضع حد لرحلات عرفات الى القاهرة وعمان (**السفير**، ١٩٨٦/٤/٣٠).

□ وصل إلى بانكوك، عاصمة تايلاند، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف)، في زيارة رسمية بدعوة من وزارة الخارجية التايلاندية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٤/٣٠).

١٩٨٦/٤/٣٠

□ اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «لوماتان» الفرنسية، ان الاتصالات مع سوريا لم تحرز اي تقدم لحل الخلافات بينها وبين منظمة التحرير. لكنه قال ان دمشق لم تضع شروطاً لعقد لقاء بينه وبين الرئيس السوري حافظ الاسد. كما قال عرفات انه يناضل، بقوة، من اجل عودة مصر الى جامعة الدول العربية قائلاً: «انني مصري الهوى» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/١).

□ بدأت اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، وحضور ياسر عرفات الذي قدم تقريراً حول الوضع السياسي الفلسطيني والعربي. كما استقبل الرئيس العراقي صدام حسين ياسر عرفات والشيخ السائح وبعض اعضاء المجلس المركزي (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/١).

□ بدأ وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاتهم التحضيرية من أجل الاتفاق على جدول اعمال القمة الطارئة التي لم يحدد، بعد، موعد انعقادها رسمياً (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/١).

صدر حديثاً عن مركز الابحاث

تاريخ الصهيونية

الجزء الثاني

«الوطن القومي اليهودي» في فلسطين

(١٩١٨ - ١٩٣٩)

تأليف

صبري جريس

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

□ بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.

□ بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.

□ بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.

□ عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.

□ في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.

□ في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.